الشّرح المعاصر

لكتاب سيبويه

الأستاذ الدّكتور

هادي نهر

عميد كليّة الآداب واللّغات – جامعة جدارا للتّميّز

المجلّد الخامس

عالم الكتب الحديث

Modern Book World

اربد – الأردن

2014

الكتاب

الشرح المعاصر لكتاب سيبويه

تأليف

هادي نهر

الطبعة

الأولى، 2014

عدد الصفحات: 3492

القياس: 17×24

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2013/7/2531)

ISBN 978-9957-70-740-8

الناشر

عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع

إربد - شارع الجامعة

تلفون: (00962 - 27272272)

خلوي: 0785459343

فاكس: 00962 - 27269909

صندوق البريد: (3469) الرمزي البريدي: (21110)

E-mail: almalktob@yahoo.com

almalktob@hotmail.com

www.almalkotob.com

الفرع الثاني

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن - العبدلي - تلفون: 079 /5264363

مكتب بيروت

روضة الغدير - بناية بزي - هاتف: 00961 1 471357

فاكس: 00961 1 475905

فهرس المحتويات

الوقف على الاسم المرخّم بالألف ضرورة

قال سيبويه – رحمه الله-:

واعلم أنّ الشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف، وذلك لأنهم يجعلون المدّة التي تلحق القوافي بدلاً منها، وقال الشاعر، ابن الخرع:

كـــادت فَـــزارةُ تَـــشقَى بنـــا فـــأوْلَى فـــزارةُ أوْلى فَـــزارَا

وقال القطامي

قِفِــي قبــل التفــرّق يــا ضُــباعا

وقال هدبة:

عُــوجي علينــا وارْبَعــي يــا فاطِمــا

وإنّما كان الحذفُ ألزم للهاءات في الوصل، وفيها أكثر منه في سائر الحروف في النداء، من قبل أنّ الهاء في الوصل في غير النداء تُبدل مكانها التاء، فلما صارت الهاء في موضع يُحذف منه لا يُبدل منه شيءٌ تخفيفاً، كان ما يُبدل ويُغيّر أولى بالحذف، وهو له ألزمُ، وجعلوا تغييره الحذف في موضع الحذف إذ كان متغيراً لا محالة) [1].

أقول:

أولاً: مرّ القول إنّه عند ترخيم المنادى المختوم بتاء التأنيث تثبت التاء محركة على لغة من ينتظر أو على لغة من لا ينتظر. ويمكن الوقف علا هذه التاء بالهاء، ويكثر في الشعر تعويض هذه الهاء بالألف، لأنهم إذا رخموا ما فيه تاء التأنيث ثمّ وقفوا عليه ردّوها للوقف، فإذا لم يسعف هذا الوزن الشعري جُعلت الهاء ألفاً كما في قول ابن الخرع (عوف بن عطية التميمي (جاهلي أدرك الإسلام) [2].

---

(1) سيبويه: 2/ 242-244.

(2) ينظر: الضبي: المفضليات، ص 416، والبغدادي، 3/ 82.

كـــادت فـــزارةُ تـــشقى بنـــا   فـــأولى فـــزارةُ أولى فـــزارا

والشاهد فيه قوله: (فزارا) بالوقف عليها بالألف عوضاً من الهاء، وذلك لأنهم إذا رخموا ما فيه تاء التأنيث كـ (فزارة) ثمّ وقفوا عليه ردّوه للوقف، وحين يتعذر على الشاعر ردَ الهاء وقف بالألف عوضاً من الهاء.

وتشقى بنا: تقع فيما تكره من إيقاعنا بها فسلمت من شر ما كانت تخطط له، وأولى: كلمة وعيد وتهدّد.

ومن الوقف بالألف عند ترخيم المنادى قول القطامي (ت نحو 130هـ)[1]:

قِفــي قبــل التفــرّق يــا ضُــباعا   ولا يــكُ موقــفٌ منــك الودعــا

والشاهد فيه قوله: (يا ضُباعا) وهو ترخيم: (ضباعة) وقد وقف عليه بالألف بدلاً من الهاء للضرورة الشعرية.

وضباعة هي بنت زفر بن الحارث الذي مدحه القطامي.

وكذا قول زيادة بن زيد العذري (المقتول أيام معاوية)[2]:

عُــوجي علينــا واربَعــي يــا فاطِمــا   مــا دونَ أن يُــرى المطــيُّ قائمــا

والشاهد فيه قوله (يا فاطما) بترخيم (فاطمة) والوقف عليه بالألف.

وفاطمة: هي أخت هدبة بن الخشرم وقد شبّب بها زيادة، وعوجي علينا: توقفي علينا وأرفقي في السير حتّى نستمتع بالنظر إليك.

---

(1) ديوانه، ص 31، وينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 4269، والبغدادي: شرح أبيات مغني اللبيب.

(2) هو ابن عم هدبة الذي قتل زيادة. ينظر: البغدادي، أبو جعفر محمد بن حبيب: أسماء المغتالين من الأشراف، 7/ 256.

وما: في موضع نصب بـ (أربعي) أو بـ (عوجي)، والتقدير: أربعي الربع الذي هو دون القيام، أو: عوجي العوج الذي يكون دون القيام. وقد يكون منصوباً بتقدير فعل مضمر، أيّ: قفي ما دون أن يُرى البعير قائماً، و(قائماً) منصوب على الحال.

ثانياً: ويقرر سيبويه بعد إيراده هذه الشواهد أنّ حذف هاء السكت والتعويض منها بالألف ألزم في الوصل، لأنّ الهاء في الوصل وفي غير النداء تبدل مكانها التاء، (فلما صارت الهاء في موضع يحذف منه ولا يبدل منه شيء تخفيفاً، كان حذفها أولى وألزم) ومعنى هذا أنّ تاء التأنيث هاء عند الوقف عليها، وتاء في الوصل، ودخولها في الكلام أكثر من ألف التأنيث المقصورة أو ألف التأنيث الممدودة فلزم حذفها أو كثر، لأنها إذا حذفت لا يحدث للاسم المحذوفة منه خلل أو لبس، بخلاف ما يحذف من المقصور المؤنث والممدود.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وسمعنا الثقة من العرب يقول: يا حَرْمَلْ، يريد يا حَرْمَلَة، كما قال بعضهم: إرْمْ، يقفون بغير هاء. واعلم أنّ هاء التأنيث إذا كانت بعد حرفٍ زائدة لو لم تكن بعده حُذف، أو بعد حرفين لو لم تكن بعدهما حُذفا زائدين، لم يحذف، من قبل أنّ الحروف الزوائد قبل الهاء في الترخيم بمنزلة غير الزوائد من الحروف، وذلك قولك في طائفيّةٍ: يا طائفيٌّ اقبلي، وفي مرجانة: يا مرجانُ أقبلي.

وفي رَعْشَنَةٍ: يا رَعْشَنَ أقبلي، وفي سِعْلاةٍ: يا سِعْلا أقبلي، ولو حذفت ما قبل الهاء كحذفك إيّاه وليس بعده هاء لقلت في رجل يُسمى عُثمانةً يا عُثمَ اقبل، لأنّ الهاء لو لم تكن ههنا لقلت يا عثم أقبل؛ فإنّما الكلامُ أن تقول يا عثمان أقبل، فأجر ترخيم هذا بعد الزوائد مجراه إذا كان بعدما هو من نفس الحرف، ومَنْ حذف الزوائد مع الهاء فإنّه ينبغي له أن يقول في فاطمة: يا فاطِ لا تفعلي، من قبل أنّ الهاء لو لَمْ تكن بعد الميم لقلت يا فاطِ، كما تقول يا جارِ، فأنت قد تحذف ما هو من نفس الحرف كما تحذف الزوائد، فإذا ألحقته الزوائد لم تحذفه مع الزوائد، فكذلك الزوائد إذا ألحقتها مع الزوائد لم تحذفها معها) (1).

(1) سيبويه: 2/ 244-245.

أقول:

أولاً: يحكي سيبويه عمّن يثق بعربيته قولهم في الوقف على (حرملة) يا حرمَلْ، مرخماً، يريد: يا حرملةُ، فحذف الهاء كما هو الحذف في الفعل المحذوف آخره وقفاً كـ (ارمْ) والأصل في الوقف: ارمِه.

ثانياً: وإذا كان العلم مفرداً وفيه تاء التأنيث رخم بحذفها وحدها سواء أكان الاسم المراد ترخيمه على ثلاثة أحرف أو أكثر، مزيداً قبل دخول تاء التأنيث عليه أو لا، فيقال في: ثُبة: يا ثبَ، وهو الجماعة، وفي مرجانة: يا مرجانَ، وفي: رَعْشَنَة: يا رعشنَ، وفي سِعْلاة: يا سِعْلا، وفي سفرجلة: يا سفرجلَ، وفي: طائفيةٍ: يا طائفيٌّ.

ثالثاً: وإذا كان العلم المفرد المراد ترخيمه معرى من تاء التأنيث وهو على خمسة أحرف فصاعداً، وقبل آخره حرف لين ساكن زائد مسبوق بحركة مجانسة، فيتم ترخيمه بإجراء الآتي:

1- حذف آخره.

2- وحذف حرف اللين المذكور، وسواء في ذلك ما كان آخره زائداً، أو ما كان أصلاً.

فيقال في ترخيم:

عثمان: يا عُثمَ.

وفي رجل اسمه (عُثمانة): يا عُثمَ أيضاً.

وفي: عرفات: يا عفرَ.

وفي: يعقوب: يا يعقَ.

وفي إدريس: يا إدرَ.

رابعاً: ويجوز على رأي سيبويه حذف الحرف الأصلي الذي هو من بنية الاسم المعيّن، وليس زائداً، ولكن إذا ألحق هذا الحرف بالزوائد ثمّ رُخّم، لا يحذف مع هذه الزوائد، وكذلك الحروف الزائد إذا ألحقت بأمثالها من الزوائد لا تحذف، فلا يقال في ترخيم (فاطمة) يا فاطِ، لأنّ الميم حرف أصلي، وإنّما يحذف الحرف الزائد معه.

ترخيم الاسم في غير النداء ضرورة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا بابٌ يكون فيه الاسمُ بعدما يُحذف منه الهاءُ بمنزلة اسم يتصرف في الكلام لم يكن فيه هاءٌ قط وذلك قول بعض العرب، وهو عنترةُ العبسي:

يَدْعُونَ عَنْتَرُ، والرِّمَاحُ كأنَّها ... أشْطانُ بِئْرٍ في لَبَانِ الأدْهَمِ

جعلوا الاسم عنترا وجعلوا الراء حرف الإعراب.

وقال الأسود بن يعفر تصديقاً لهذه اللغة:

ألا هل لهذا الدَّهرِ من مُتَعَلَّلِ ... عن الناس، مَهْمَا شاءَ بالناس يَفْعَلِ

ثمّ قال:

وهذا رِدائي عنده يَستعيرهُ ... ليَسْلُبَني حقّي أمالِ بنَ حَنْظَلِ

وذلك لأنّ الترخيم يجوز في الشعر في غير النداء، فلما رخم جعل الاسم بمنزل اسمٍ ليست فيه هاءٌ وقال رؤبة:

إمّا تَرَيْني اليومَ أمّ حَمْزِ ... قاربتُ بين عَنَقِي وجَمْزِي

وإنّما أراد: أم حمزة، وأمّا قول ذي الرمة:

ديارَ مَيَّةَ إذ مَيٌّ تُساعِفُنا ... ولا يَرى مِثْلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ

فزعم يونس أنّه كان يسميها مرة مية ومرة مياً، ويجعل كلّ واحد من الاسمين اسماً لها في النداء وفي غيره)[1].

أقول:

أولاً: إذا رخّم العلم المفرد وكان بالتاء، حذفت منها التاء وعُومل معاملة العلم المفرد غير المختوم بتاء، وبُني على الضمّ على لغة من لا ينتظر الحركة بجعل الحرف قبل تاء التأنيث هو حرف الإعراب كما هو الحال في بيت عنترة العبسي (ت نحو 22ق.هـ)[2].

يَدْعُونَ عَنْتَرُ، والرِّماحُ كأنّها ... أشْطانُ بِئرٍ في لَبانِ الأدْهَمِ

والشاهد فيه ترخيم (عنترة) وبناؤه على الضمّ تشبيهاً له بمنزلة العلم المفرد المنادى، والأصل: يا عنترةُ، ويكثر حذف أداة النداء قبل العلم المنادى كما مرّ.

والأشطان: الحبال، جمع: شطنٌ، واللبان: الصدر، والأدهم: فرسُهُ، ومثل ذلك قول الأسود بن يعفر (ت 22ق. هـ)[3]:

وهذا رِدائي عنده يَستعيرهُ ... لِيَسْلُبَني حقّي أمالِ بنَ حَنْظَلِ

والشاهد فيه (حنظل) وه وترخيم: حنظلة في غير النداء، ولذلك أجراه مجرى اسم لم يُرخّم وجرّه لكونه مضافاً إليه، وترخيمه على هذه الصورة ضرورة شعرية اقتضاها حركة حرف الروي.

و(أمالِ) بالكسر، ترخيم (مالك) على لغة من ينتظر الحركة، ويجوز فيه الضمّ، يقال (أمالُ) على لغة من لا ينتظر الحركة، بمنزلة: يا محمدُ.

ومن الترخيم في غير النداء أيضاً قول رؤبة:

إمّا تَرَيْني اليومَ أمّ حَمْزِ ... قاربتُ بين عَنَقي وجَمْزي

---

(1) سيبويه: 2/ 245-247.

(2) ديوانه (المعلقة).

(3) ديوانه: 1/ 2-3، والشنتمري، 1/ 332-334.

والشاهد فيه قوله: (أمْ حمزِ) بترخيم المضاف، وهذا ما يرفضه البصريون، ويجيزونه في ضرورة الشعر[1].

والجمز: ضرب من السير الشديد كالوثبت والقفز.

ثانياً: أمّا نحو قول ذي الرُّمة[2]:

دِيـــارَ مَيَّـــةَ إذ مَـــيٌّ تُـــساعِفُنا   ولا يَـرى مِثْلَهـا عُجْـمٌ ولا عَـرَبُ

فالشاهد فيه قوله (إذ ميٌّ) بترخيم الاسم في غير النداء، والشاعر يسميها (ميّاً) مرة، ومرة (ميّة).

وتساعفنا: تقاربنا وتدانينا.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وعلى هذا المثال قال بعض العرب إذا رخموا: يا طلحُ ويا عنترُ، وقد يكون قولهم (يدعون عنترَ) بمنزلة ميَّ؛ لأنّ ناساً من العرب يسمونه عنتراً في كلّ موضع، ويكون أن تجعله بمنزلة ميَّ بعد ما حذفت منه، وقد يكون ميٌّ أيضاً كذلك، يجعلها بمنزلة ما ليس فيه هاءٌ بعد ما تحذف لهاء.

وأمّا قول العرب: يا فُلُ أقبل، فانّهم لم يجعلوه اسماً حذفوا منه شيئاً يثبت فيه في غير النداء، ولكنّهم بنوا الاسم على حرفين، وجعلوه بمنزلة دمٍ، والدليل على ذلك أنّه ليس أحدٌ يقول يا فُلَ، فإنْ عنوا امرأة قالوا: يا فُلةُ: وهذا الاسم اختصّ به النداء، وإنّما بُني على حرفين لأنّ النداء موضع تخفيف، ولم يجز في غير النداء لأنّه جُعل اسماً لا يكون إلاّ كنايةً لمنادى، نحو يا هناه، ومعناه يا رجلُ، أمّا [illegible]نْ فإنّما هو كنايةٌ عن اسم سمي به المحدث عنه، خاص غالب، وقد اضطر الشاعر فبناه على حرفين في هذا المعنى، قال أبو النَّجْم:

في لَجةٍ أمْسِكْ فُلاناً عن فُلِ)[3].

---

(1) ينظر: الأنباري: الإنصاف (المسألة 50).

(2) ديوانه: ص 3.

(3) سيبويه: 2/ 248.

أقول:

أولاً: على غرار ما يقال في (ميّة) و(ميّ) بالتاء وعدمه، يقال في (عنترة) و(عنتر)، ولا يستتبع حذف الهاء إنْ كان الاسم بها حذف أحرف قبله، لأنَّ تاء التأنيث كما قلنا في حكم المنفصل عمّا هي فيه أعني: الحرف قبلها.

ثانياً: وقد مضى القول أنّهم يرخمون الاسم الذي فيه تاء التأنيث مطلقاً من غير اشتراط العلمية أو الزيادة على الثلاثة أحرف، فيرخم الاسم الثنائي غير العلم إنْ كانت فيه التاء كما هو الحال في قولهم (يا فُلُ أقبل)، وهو اسم على حرفين لم يحذف منه شيء بمنزلة: دم، ويد، وأخ، والدليل على أنّه ليس علماً مفرداً حذف منه شيء أنّهم لا يقولون في ترخيمه: يا فُلَ بالفتح. ولو كان اسماً لامرأة معينة لقالوا: يا فُلةُ.

وقد سبق أنْ مرَّ القول في أنَّ (فُلُ) بضمتين، و(وفُلةُ) بضم الفاء كناية عن نكرة من يعقل من جنس الإنسان، الأول بمعنى: رجل والثاني بمعنى: امرأة، وهما من الأسماء التي لازمت النداء، فيقال: يا فُلُ، ويا فُلةُ، بمعنى: يلا فلانُ، ويلا فلانةُ.

ولام (فُلُ) محذوفة كـ(يد)، وهو من (ف ل ي)، وقد يسمى به، وقد يضطر الشاعر فيبنيه على حرفين كما في قول أبي النجم العجلي (ت 130هـ)[1]:

تضلُّ منه إبلي بالهوجل ... في لجّةٍ أمسكْ فلاناً عن فُلِ

وهو (فُلُ) الخاص بالنداء استعمل في غير النداء مجروراً بحرف الجرّ للضرورة الشعرية.

ويرى الكوفيون أنَّ الصواب هو أنَّ أصل (فُلِ) المجرور بـ(عن) (فلان) وحذف منه الألف والنون، والتقدير: أمسك فلاناً عن فُلِ، أيّ عن ذكره، وحذف الألف والنون ليس للترخيم، ولكنّه للضرورة[2]. واللجة: اختلاط الأصوات.

---

(1) ينظر: ابن جني: المنصف، 2/ 225، وابن يعيش: 5/ 119، والبغدادي: شرح شواهد المغني، 1/ 450.

(2) ينظر: ابن عصفور: المقرب، 1/ 182.

ترخيم: عرقوه وقمحدوة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب إذا حذفت منه الهاء وجعلت الاسم بمنزلة ما لم تكن فيه الهاء أبدلت حرفاً مكان الحرف الذي يلي الهاء، وإنْ لم تجعله بمنزلة اسم ليس فيه الهاءُ لم يتغيّر عن حاله التي كان عليها قبل أن تحذف، وذلك قولك في عَرْقُوَةٍ وقَمَحْدُوَةٍ إنْ جعلت الاسم بمنزلة اسم لم تكن فيه الهاء عن حال: يا عَرْقِي، ويا قَمَحْدِي؛ من قبل أنّه ليس في الكلام اسمٌ آخره كذا، وكذلك أن رخّمت رَعُومٌ وجعلته بهذه لمنزلة قلت: يا رَعِي) [1].

أقول:

لكي يتوضح لنا ما يقوله ويقرّره سيبويه هنا وفي الصفحات القادمة لابُدّ من التذكير بما سبق أن لفتنا النظر إليه، وهو أنّ الترخيم الذي نحن بصدده على ضربين:

الأول: أن يحذف آخر الكلمة، ويُنوى ثبوته، فنقول في ترخيم (حارث) مثلاً: يا حارِ، بحذف الثاء، وإبقاء كسرة الراء، لأنّ الثاء كأنّه ثابت لم يحذف، وهذا ما سُمّي بلغة من ينتظِر.

والثاني: أن يحذف آخر الكلمة ولا يُنوى ثبوته، بل يكون كأنّه مطروح من الكلمة ولم يكن له وجود قطّ، فيقال في ترخيم: (حارث): (يا حارُ)، بحذف الثاء، وجعل (حارُ) اسماً علماً قائماً بنفسه غير محذوف منهن شيء، وكأنّه سُمّي (حارُ) مجرداً من الثاء.

ثانياً: وبالانتقال إلى ترخيم نحو: عَرْقُوة والعَرَقُ: العظم أخذ منه معظم اللحم ومثله: (قَمَحدُوة) وهو: عظمة بارزة في مؤخّر الرأس فوق القفا.

على لغة من قال: (يا حارُ) بالضم، لابُدّ له من قلب الواو ياءً والضمة كسرة، فيقول: يا عَرقِي، ويا قَمحدِي، كما يقال: (يا ثمي) في ترخيم (ثمود)، لأنّه لو قال: يا عَرقُو، ويا ثمُو لأوقع في الاسم واواً قبلها ضمة، هذا هو القياس، الذي يمكن لهم تركه ورفضه (ألا ترى أنّهم قالوا في جمع: دلو: أدلٍ، وأبدلوا من الضمة كسرة، فانقلبت الواو ياءً فقالوا: أدلٍ. وعلى هذا قياس هذا الباب) [2].

---

[1] سيبويه: 2/ 249.

[2] الأصبهاني: شرح للمع، ص 292.

وهذا لا يمنع من ترخيم ما نحن فيه من أسماء على لغة من ينتظر أيّ على من قال (حار) فيقول: يا عرقوَ، ويا قمحدوَ، وكذا لو رخم (رعوم) وهو من: رَعَم رعماً وُرعاماً سال رُعامه، فهو وهي: رعوم، يقال: يا رعي.

ترخيم قطوان وطفاوة ونحوهما

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإنْ رخمت رجلاً يسمى (قَطَوَانْ) فجعلته بهذه المنزلة قلت: يا قَطَا أقبل، فإنْ رخمت رجلاً اسمهُ طُفاوةُ قلت: يا طُفاءُ أقبل، من قبل أنّه ليس في الكلام اسمٌ هكذا آخره يكون حرف الإعراب، يعني الواو والياء إذا كانت قبلهما ألفٌ زائدةٌ ساكنةٌ لم يثبتا على حالهما، ولكن تُبدل الهمزة مكانهما، فإنْ لم تجعلهما حروف الإعراب فهي على حالها قبل أن تحذف الهاء، وذلك قولك: يا طُفاوَ أقبل، إذا لم ترد أن تجعله بمنزلة اسم ليست فيه الهاء) [1].

أقول:

أولاً: إذا رخمنا (قَطَوان) وهو علم لرجل ومعناه: المتثاقل المتقارب الخطو في مشيه من كلّ شيء، وكذا: (كروان) قلنا: يا قطا أقبل، وهذا على لغة من قال (يا حارِ) أيّ لغة من لا ينتظر الحركة. والإجراء الصرفي الذي تمّ هو حذف الحرفين الزائدين وهما الألف والنون مع عدم نيتهما، ولذلك قُلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، كما كانت تقلب في نحو: (عصا) و(رحا) والأصل: عصوٌ، ورحوٌ.

أم على لغة من ينتظر فيقال: يا قطو، بحذف الحرفين الزائدين مع نيتهما، ولذلك تبقى الواو مفتوحة كما كانت كذلك بعد الألف.

ثانياً: وإذا رخمنا نحو (طُفاوة) وهو: ما طفا من دسم القدور وزبدها، ومثله: شقاوة، وعظاية، وعباية، قلنا: يا طفاءُ، وشقاءُ، ويا عظاءُ، ويا عباءُ، على لغة (يا حارِ) أيّ من لا ينتظر، وعلى هذه اللغة لا تُعدّ تاء التأنيث طرفاً، بل أنّ طرفي الكلمة هما الواو والألف، أو الواو والياء، وهما حركتان طويلتان ولذلك يقلب الواو أو الياء ألفاً، وقبلهما ألفان، فإمّا أن

---

[1] سيبويه: 2/ 250.

يحذف أحدهما، وإمّا أن يحرّك، ولا يجوز حذف أحدهما، والتحريك في الآخر أولى لأنّه بدل من حرف متحرّك، وقلبت الواو، أو الياء المتطرفتين همزة لتكون حرف إعراب.

ولا مشاحة أن ترخيم هذه الأسماء على لغة (يا حارِ) لا إشكال فيه، فيقال: يا طفاوَ، ويا شقاوَ، ويا عظايَ، ويا عبايَ بالفتح على نيّة من ينتظر.

ومن النحاة من هذا بالأسماء الممدودة كـ: داء، وكساء[1].

إدخال الترخيم على الترخيم

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّ ما يُجعل بمنزلة اسم ليست فيه هاءٌ أقلُّ في كلام العرب، وتركُ الحرف على ما كان عليه قبل أن تُحذف الهاء أكثرُ؛ من قبل أنّ حرف الإعراب في سائر الكلام غيرُه، وهو على ذلك عربيٌّ، وقد حملهم ذلك على أن رخّموه حيثُ جعلوه بمنزلة ما لا هاء فيه، قال العجاج:

فقد رأى الراءونَ غيرَ البُطَّلِ ... أنّك يا مُعاوِ يا ابنَ الأفضَلِ

يريد: يا معاويةُ.

وتقول في حَيْوَةَ: يا حَيْوَ أقبل، فإنْ رفعت الواو تركتها على حالها لأنّه حرف أجري على الأصل وجُعل بمنزلة غزوٍ، ولم يكن التغييرُ لازماً وفيه الهاء)[2].

أقول:

ممّا سبق القول فيه أنّ سيبويه يرى أنّ نداء ما فيه هاء التأنيث والأكثر فيه الترخيم ولنا في هاء التأنيث أحد وجهين إمّا حذفها وهو الغالب أو إثباتها على لغة بعض العرب، وقد مثلنا لذلك في نحو: يا سَلمةُ أقبل، أو يا سلمةَ، ويا أميمةُ ويا أميمةَ، ووجه فتح الهاء أنّ الأكثر في نداء ما هي فيه بحذفها، فيقدر وهي ثابتة عارياً منها، ولذلك تحرك بالفتح، لأنّها

---

(1) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 428-429.

(2) سيبويه: 2/ 250-251.

حركة ما وقعت موقع موقعه وهو الحرف الذي قبلها، وسيبويه يرى أنَّ ما يُجعل بمنزلة اسم ليس فيه هاء التأنيث هو الأقل في كلامهم، وترك الحرف على ما كان عليه قبل حذف الهاء أكثر، ولذلك عاملوا بعض الأسماء عند ترخيمها معاملة ما ليس فيه هذه الهاء، فأدخلوا ترخيماً على ترخيم، ومن ذلك قول العجاج[1]:

فقد رأى الراءونَ غيرَ البُطَّلِ ... أنَّك يا مُعاوِ يا ابنَ الأفضَلِ

والشاهد فيه إدخال ترخيم على ترخيم في (يا معاوِ)، فقد رخم أولاً فصار: يا معاوي، وثانياً فصار: يا معاوِ، وهي ضرورة قبيحة، ويحتمل أن تكون الياء من قوله: يا ابن الأفضل، ياء معاوية على قوله: يا معاوي ابن الأفضل فتوهمت ياء ابن التي في النداء، وهي ياء معاوية في حقيقة الأمر، ويردّه ما حكاه أحد النحاة عن بعض من أنشد: يا معاوِ، فيقطع الكلمة في النداء عند الواو، ثمّ يقول: يا ابن الأفضل.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّه لا يجوز أن تحذف الهاء وتجعل البقية بمنزلة اسمٍ ليست فيه الهاء إذا لم يكن اسماً خاصاً غالباً، من قبل أنّهم لو فعلوا ذلك التبس المؤنثُ بالمذكر، وذلك أنّه لا يجوز أن تقول للمرأة: يا خبيثُ أقبلي، وإنّما جاز في الغالب لأنّك لا تذكر مؤنثاً ولا تؤنث مذكراً)[2].

أقول:

لا يجوز أن يقال في ترخيم نحو (عمرة، وضخمة) إلاّ على لغة من ينوي المحذوف، ويدع آخر ما بقي على ما كان عليه، لأنهما لو رخما على تقدير الاستقلال لوجب أن يقال: يا عمرُ يا ضخمُ، وحينها يلتبسان بنداء اسم مذكر هو (عمرو) أو رجل موصوف بالضخم، ولذلك اقتضى أن ينوى المحذوف وتبقى الراء، والميم مفتوحتين، فيقال: يا عمرَ، ويا ضخمَ،

---

(1) ديوانه: 48، وينظر: البغدادي، 1/ 396.

(2) سيبويه: 2/ 251.

وفي ضوء هذا يفسّر قول سيبويه في عدم إجازية أن يقال للمرأة: يا خبيثُ أقبلي، لـما فيه من اختلاط المذكر بالمؤنث.

الترخيم مع إبقاء الحركة على لغة من ينتظر

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّ الأسماء التي ليس في أواخرها هاءٌ أن لا يُحذف منها أكثرُ، لأنّهم كرهوا أن يُخلُّوا بها فيحملوا عليها حذف التنوين وحذف حرف لازم للاسم لا يتغير في الوصل ولا يزول، وإنْ حذفت فحسنٌ، وليس الحذف لشيءٍ من هذه الأسماء ألزم منه لحارثٍ ومالك وعامر، وذلك لأنّهم استعملوها كثيراً في الشعر، وأكثروا التسمية بها للرجال، قال مُهلهلُ بن ربيعة:

يـا حـار لا تُجْهَـلْ علـى أشياخِنا	إنّـا ذوُو الـسّوْراتِ والأحْـلامِ

وقال امرؤ القيس:

أحـارِ تـرى بَرْقـاً أُريـكَ وميضَهُ	كلَمْـعِ اليَـدَيْنِ في حَبِّـي مُكَلَّـلِ

وقال الأنصاري:

يـا مـالِ والحـقُّ عنـده فَقِفُـوا

وقال النابغة الذبياني:

فـصالِحونا جميعـاً إنْ بَـدَا لكـم	ولا تقولـوا لنـا أمثالهـا عـام

وهو في الشعر أكثرُ من أن أحصيه) [1].

---

[1] سيبويه: 2/ 251-252.

أقول:

أولاً: لا يحذف من الاسم الذي ليس في آخره تاء تأنيث إلاّ حرف واحد على لغتي من لا ينتظر، أو لا ينتظر.

يقال في ترخيم نحو: حارث، ومالك، وعامر: يا حارُ، ويا حارِ، ومالُ ويا مالِ، ويا عامُ، ويا عامِ، ومن ذلك قول مهلهل بن ربيعة (نحو 100ق.هـ) [1]:

أحارِ ترى بَرْقاً أُرِيكَ ومِيَضُه كلَمْعِ اليَدَيْنِ في حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

بترخيم (حارثْ) لكثرته في الكلام وإبقائه على حركته قبل الترخيم ويريد (الحارث بن عباد) أحد الشعراء الجاهليين ومن ساداتهم. والسورات: جمع سورة وهي: ارتفاع الغضب، والذرى: العلا، وأراد بها السادة، والأعلام: وما يبني في الطرق أو يوضع ليستدل به ومن ذلك قول امرئ القيس في معلقته[2]:

أحارِ ترى بَرْقاً أُرِيكَ ومِيَضُه كلَمْعِ اليَدَيْنِ في حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

والشاهد ترخيم (حارث) على الوجه المبين في الشاهد قبله، ومن ذلك أيضاً قول عمرو بن امرئ القيس الأنصاري شاعر جاهلي[3]:

إنّ بُجَيراً عبدٌ لغيركم يا مالِ والحقُّ عنده فَقِفُوا

والشاهد فيه ترخيم مالك على لغة من ينتظر الحركة فقال: يا مالِ بحذف الحرف الأخير.

---

(1) ينظر: الشنتمري، 1/ 325.

(2) ديوانه: ص 10.

(3) ينظر: القرشي: جمهرة أشعار العرب، ص 127. والبيت في ديوان حسان بن ثابت، ص 281.

ومالك: اسم قبيلة.

وكذا قول النابغة الذبياني[1]:

فصالِحونا جميعاً إنْ بَدَا لكم ولا تقولوا لنا أمثالها عامِ

والشاهد فيه ترخيم (عامر) على لغة من ينتظر، فقال: عامِ، والشواهد في هذا كثيرة تدل على شيوع الترخيم في أشعارهم لكثرة توارد الأعلام.

ترخيم: يزيد، وليلى، ولميس

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وكلُّ اسمٍ خاصٍ رخمته في النداء فالترخيمُ فيه جائزٌ وإنْ كان في هذه الأسماء الثلاثة أكثر، فمن ذلك قول الشاعر:

فقُلتمْ تعالَ يا يَزِي بنَ مُخَرَّمٍ فقلتُ لكُمْ إنّي حَليفُ صُداءِ

وهو زيدُ بن مخرمٍ.

وقال مجنون بني عامر:

ألا يا لَيْلَ إنْ خُيِّرتِ فينا بنفسي فانظري أينَ الخِيارُ

يريد في الأول: يزيد، وفي الثاني ليلى.

وقال أوس بن حجر:

تنكَّرتِ منّا بعدَ مَعْرِفةٍ لَمِي

---

[1] ديوانه: ص 71.

يريد: لميس)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- اسم خاص: لعلّة يريد غير الأسماء التي كثر ترخيمها كـ (حارث، وعامر، ومالك) ممّا جاء على (فاعل)، وكثر فيه الترخيم.

ثانياً: ويرخم (يزيد) على: يا يزي، كما في قول يزيد بن مخرم[2]، وصداء: حي من بني أسد، وقيل: اسم فرس له، يريد: أنه ليس بحاجة إلى تحالف مع آخرين اكتفاءً واعتزازاً بفرسه، ومثله قول مجنون بني عامر قيس بن الملوح (ت 68هـ)[3]، وفيه ترخيم لـ (ليلى) فقال: يا ليل على لغة من ينتظر.

ومن ترخيم (لميس) قول: أوس بن حجر (ت 98ق.هـ)[4]، فقال: لمي، على لغة من ينتظر، واللميس: المرأة اللينة الملمس.

ترخيم غير المنادى ضرورة

قال سيبويه – رحمه الله–

(واعلم أنّ كلّ شيءٍ جاز في الاسم الذي في آخره هاءٌ بعد أن حذفت الهاء منه في شعرٍ أو كلام، يجوز فيما لا هاء فيه بعدُ أن تحذف منه، فمن ذلك قول امرئ القيس:

لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إلى ضَوءِ نارِهِ ... طريفُ بنُ مالٍ ليلةَ الجُوعِ والخَصَرْ

جعل ما بقي بعد ما حذف، بمنزلة اسمٍ لم يُحذف منه شيءٌ، كما جعل ما بقي بعد حذف الهاء بمنزلة اسمٍ لم تكن فيه الهاء.

---

(1) سيبويه: 2/ 253-254.

(2) ديوانه، ص 122.

(3) ينظر: المرزباني: معجم الشعراء، ص 294، والبغدادي 1/ 396.

(4) ديوانه، ص 117.

وقال رجلٌ من بني مازن:

عليَّ دِمَاءُ البُدْنِ إنْ لم تُفارِقِي ... أبا حَرْدَبٍ ليلاً وأصحابَ حَرْدَبِ

وقال، وهو مصنوعٌ على طرفة، وهو لبعض العبادِيين:

أسَعْدَ بنَ مالٍ ألم تعلموا ... وذو الرأي مَهْمَا يَقُلْ يَصْدُقِ[1].

أقول:

سبق أنْ قلنا أنَّ أسماء الأعلام جميعها يمكن أن ترخم سواء أكانت بتاء التأنيث أو بدونها، وهنا يورد سيبويه مجموعة من الشواهد الشعرية التي رخم فيها العلم المعين في غير النداء، ومن ذلك قول امرئ القيس[2]:

لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إلى ضَوءِ نارِه ... طريفُ بنُ مالِ ليلةَ الجُوعِ والخَصَرْ

والشاهد فيه قوله: (طريفُ بن مالِ) بترخيم (مالك) في غير النداء للضرورة الشعرية، وجعله بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء، فلذلك جرّه بالإضافة.

وكذا في ترخيم (حردبة) في غير النداء ضرورة قول رجل من بني مازن[3]:

عليَّ دِمَاءُ البُدْنِ إنْ لم تُفارِقِي ... أبا حَرْدَبٍ ليلاً وأصحابَ حَرْدَبِ

وقد أجراه بعد الترخيم مجرى غير المرخم في الإعراب، وأبو حردبة: اسم قاطع طريق.

ومن ترخيم (مالك) ما نسبه سيبويه لبعض العبادِيين[4]:

---

(1) سيبويه: 2/ 254-255.

(2) ديوانه، ص 66، وينظر: ابن مالك: التسهيل، 3/ 429.

(3) ينظر: الشنتمري، 1/ 337.

(4) سيبويه: 2/ 255-256.

أَسَعْدَ بنَ مالٍ ألم تعلموا ... وذو الرأي مَهْمَا يَقُلْ يَصْدُقِ

وسعد بن مالك: حي من بكر بن وائل وهم رهط طرفة.

ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّ كلّ اسم على ثلاثة أحرف لا يُحذف منه شيءٌ إذا لم تكن آخره الهاءُ، فزعم الخليل رحمه الله أنّهم خففوا هذه الأسماء التي ليست أواخره الهاء ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة، وما كان على أربعة على ثلاثة، فإنّما أرادوا أن يقربوا الاسم من الثلاثة أو يصيروه إليها، وكان غاية التخفيف عندهم؛ لأنّه أخفُّ شيء عندهم في كلامهم ما لم يُنتقص، فكرهوا أن يحذفوه إذا صار قصاراهم أن ينتهوا إليه)[1].

أقول:

أولاً: مرّ القول في جواز ترخيم الاسم المؤنث بالتاء مطلقاً سواء أكان علماً أو غير علم، وسواء أكان على ثلاثة أحرف أو أكثر، تقول في ترخيم (فاطمة) يا فاطمُ، فإذا كانت التاء للفرق بين المذكر والمؤنث، وجب ترخيم الاسم على لغة من ينتظر الحركة، ولا يجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر، لئلا يلبس بالمذكر، فيقال في ترخيم (مَسْلَمَة) يا مَسْلَمَ، ولا يجوز: يا مَسْلَمُ، على من لا ينتظر، لأنّه لا يعرف حينئذٍ المنادى، أهو مذكر أو مؤنث.

أمّا إذا كانت التاء للفرق بين المؤنث والمذكر فيجوز ترخيمه على اللغتين، تقول في (مسلمة) علماً: يا مَسْلَمُ، ويا مَسْلَمَ.

ثانياً: وإذا كان العلم المفرد مجرداً من تاء التأنيث، وهو على ثلاثة أحرف فلا يحذف عند ترخيمه شيء، ومن المعلوم أنّ البصريين قد اشترطوا في الترخيم تخفيف الاسم المراد ترخيمه زائداً على ثلاثة أحرف، لأنّ الترخيم تخفيف وما كان على ثلاثة أحرف في غاية الخفة، لذلك لا يحتمل الحذف، وقد خالف الكوفيون ذلك، فأجازوا ترخيم الاسم الثلاثي

---

[1] سيبويه: 2/ 255-256.

إذا كان أوسطه متحركا؛ فيقال في (عنق): يا عُنُ، وفي (حجر): يا حجَ، وفي (كتف): يا كتِ[1].

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّه ليس من اسمٍ لا تكون في آخره هاء يُحذف منه شيءٌ إذا لم يكن اسماً غالباً نحو زيد وعمرو، من قبل أنّ المعارف الغالبة أكثرُ في الكلام وهم لها أكثرُ استعمالاً، وهم لكثرة استعمالهم إياها قد حذفوا منها في غير النداء، نحو قولك: هذا زيدُ بن عمرو، ولم يقولوا هذا زيدُ ابن أخيك، ولو حذفت من الأسماء غير الغالبة لقلت في مسلمين: يا مسلمِ أقبلوا وفي راكب: يا راكِ أقبل، إلاّ أنّهم قد قالوا: يا صاحِ، وهم يريدون يا صاحب؛ وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف، فحذفوا كما قالوا: لم أُبل، ولم يكُ، ولا أدرِ)[2].

أقول:

أولاً: ما يرخَم من الأسماء ما يكون علماً ليس في آخره تاء التأنيث كـ (محمد) و(وزيد)، لغلبة الأعلام في كلام العرب وأكثر ما تكون مناداة، والترخيم في أصل لما يُنادى ولكون الأعلام عرضة للترخيم، يُحذف منها في غير النّداء في نحو: هذا زيد بن محمدٍ، ولا يحذف منها شيء في نحو: هذا زيد ابن أخيك، لأنّ (ابن أخيك) ليس علماً كما هو الحال في: ابن محمدٍ.

ثانياً: وإذا رخمتَ الاسم غير العلم من نحو: يا مسلمين، لقلت: يا مسلمِ، بحذف الياء والنون، ويرخّم نحو: يا راكب، وهو وصف على (فاعل) على: يا راكِ، ويقولون: في يا صاحب: يا صاحِ.

---

(1) ينظر: الأنباري: الإنصاف (المسائل: 48، 49، 50)، وابن يعيش، 2/ 19-20، والرضي، ص 149- 150.

(2) سيبويه: 2/ 256.

ما يحذف منه حرفان عند ترخيمه

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب ما يُحذف من آخره حرفان لأنهما زيادةٌ واحدة بمنزلة حرف واحد زائد، وذلك قولك في عثمان: يا عُثْمَ اقبل، وفي مروان: يا مَرْوَ أقبل، وفي أسماء: يا أسمَ اقبلي، وقال الفرزدق:

يـــا مَـــرْوَ إنّ مَطْـــيّتي مَحْبوســـةٌ ... تَرْجُـــو الحِبـــاءَ وربُّهـــا لم ييْـــأسِ

وقال الراجز:

يـــا نُعْـــمَ هـــل تَحْلِـــفُ لا تَـــدِينُها

وقال لبيد:

يا أسْمَ صَبْراً على ما كان مـن حَـدَثٍ ... إنّ الحَـــوادِثَ مَلْقـــيٌّ ومُنْتَظَـــرُ

وإنّما كان هذان الحرفان بمنزلة زيادة واحدة من قبيل أنّك لم تُلحـق الحـرف الآخـر أربعة أحرف رابعهن الألف، من قبل أن تزيد النون التي في مروان، والألف التي في فعـلاء، ولكنّ الحرف الأخير الذي قبله زيد معاً، كما أنّ ياءي الإضافة وقعتا معاً، ولم تُلحق الآخرة بعد ما كانت الأولى لازمةً، كما كانت ألف سلمى إنّما لحقت ثلاثة أحرف ثالثها الميم لازمةً، ولكنهما زيادتان لحقتا معاً فحذفتا جميعاً كما لحقتا جميعاً) [1].

أقول:

أولاً: إذا كان الاسم المراد ترخيمه علماً مفرداً خالياً من تاء التأنيث خماسياً فصاعداً، وقبل آخره حرف لين ساكن مسبوق بحركة مجانسة، فيتم ترخيمه على النحو الآتي:

(حذف آخره وحذف حرف اللين المذكور)، سواء في ذلك مـا كـان آخـره زائـداً أو أصلياً فيقال في ترخيم: عثمان، ومروان، وإدريس، ويعقوب:

---

[1] سيبويه: 2/ 256-257.

يا عثمَ، ويا مروَ، ويا إدرِ، ويا يعق.

يقول الفرزدق[1]:

يـــا مَـــروَ إنَّ مَطّـــيتي مَحْبوســـةٌ   تَرْجُـــو الحِبَـــاءَ وربُّهَـــا لم يَيْـــأَسِ

فرخم (مروان) فقال: (يا مروَ) بحذف الألف والنون الزائدتين، وهو على لغة من ينتظر، والمراد بـ (مروان) مروان بن الحكم والي المدينة زمن معاوية، والحباء: العطاء.

ومثل هذا قول الراجز[2]:

يا نُعمَ هل تحلفُ لا تدينُها

بترخيم (نعمان) فقال: يا نُعمَ، وتدينها: تجازيها.

وكذا قول لبيد[3]:

يا أسْمَ صَبْراً على ما كان مِـن حَـدَثٍ   إنّ الحَـــوادِثَ مَلْقـــيٌّ ومُنْتَظَـــرُ

بترخيم (أسماء) فقال: يا أسْمَ.

ثانياً: فإذا كان حرف اللين متحركاً أو ساكناً، فلا يحذف إلاّ الحرف الأخير، فيقال في ترخيم: مختار، وفردوس.

يا مختا، ويا فردوْ.

وأجاز بعض النحاة حذف حرفين، فيقال:

يا فردَ، في فردوس.

---

(1) ديوانه، 2/ 482، وينظر: ابن يعيش، 2/ 22.

(2) من الشواهد التي لم تنسب.

(3) ينظر: ملحقات ديوانه، ص 151، الأشموني، 3/ 178.

ترخيم: مسلمون ومسلمان وبنون

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وكذلك ترخيم رجلٍ يقال له مسلمون، بحذف الواو والنون جميعاً من قبل أنّ النون لم تلحق واواً ولا ياءً قد كانت لزمت قبل ذلك، ولو كانت قد لزمت حتّى تكون بمنزلة شيء من نفس الحرف ثمّ لحقتها زائدةٌ لم تكن حرف الإعراب، وكذلك رجلٌ اسمهُ مُسلمان: تحذف الألف والنون، وأمّا رجل اسمهُ بنون فلا يُطرح منه إلاّ النون، لأنّك لا تصيِّر اسماً على أقلّ من ثلاثة أحرف، ومن جعل ما بقي من الاسم بعد الحذف بمنزلة اسم يتصرف في الكلام لم تكن فيه زيادةٌ قطُّ قال يا بني، لأنّه ليس في الكلام اسمٌ يتصرف آخره كآخر بنو)[1].

أقول:

إذا سُمّي رجل بـ (مسلمون) أو (مسلمان) وأريد ترخيمه حذف منه حرفان، حرف اللين وآخره، فيقال:

يا مسلمُ، ويا مسلمَ

ويعلّل سيبويه حذف (النون) أنّها لزمت الاسم للدلالة على الجمع أو التثنية وليس هي بمنزلة شيء من بنية الكلمة.

أمّا نحو: بنون، فيرخم على صورته من غير حذف، لأنّ الحذف منه سيصيّر الاسم على أقل من ثلاثة أحرف، وذلك حين يحذف حرف اللين، أعني (الواو)، وذلك لا يجوز.

---

(1) سيبويه: 2/ 259.

ترخيم ما قبل آخره حرف لين

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا بابٌ يكون فيه الحرف الذي من نفس الاسم و ما قبله بمنزلة زائد وقع وما قبله جميعاً، وذلك قولك في منصور: يا منصُ أقبل، وفي عمار، يا عمّ أقبل، وفي رجل اسمه عَنْتَرِيسٌ: يا عنتر أقبل، وذلك لأنك حذفت الآخر كما حذفت الزائد، وما قبله ساكنٌ بمنزلة الحرف الذي كان قبل النون زائداً فهو زائد كما كان ما قبل النون زائداً، ولم يكن لازماً لما قبله من الحروف ثمّ لحقه ما بعده، لأنّ ما بعده ليس من الحروف التي تُزاد. فلمّا كانت حالُ هذه الزيادة حال تلك الزيادة وحُذفت الزيادة وما قبلها، حُذف هذا الذي من نفس الحرف)[1].

أقول:

إذا كان الاسم الذي قبل آخره حرف اللين المقيد رباعياً كـ منصور، وعمّار، وسعيد، وثمود، وعنتريس، يقتصر الإجراء الصرفي على حذف الحرف الأخير والحرف اللّين قبله، فيقال: يا منصُ أقبل، ويا عمُّ اقبل، ويا سع ويا ثمّ، ويا عنتر، وسبق أن قلنا بإجازة بعض النحاة في: عماد، وسعيد، وثمود أن يقال: يا عمَّا، ويا سعي، ويا ثمو، ويا عمَ، ويا سعَ، ويا ثم، وقد علّل سيبويه ذلك بأنّ حذفَ الحرف الأخير يقتضي حذف الحرف الزائد، أعني الحرف اللّين الساكن.

---

(1) سيبويه: 2/ 259–260.

ترخيم ما كانت زوائده من بنيته نفسها

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب تكون الزوائد فيه أيضاً بمنزلة ما هو من نفس الحرف وذلك قولك في رجل اسمه حَوْلايا أو بَرْدَرايا: يا بردرايَ أقبل، ويا حَوْلايَ أقبل، من قبل أنّ هذه الألف لو جيء بها للتأنيث والزيادةُ التي قبلها لازمةٌ لها يقعان معاً لكانت الياء ساكنةً وما كانت حيّةً، لأنّ الحرف الذي يُجعل وما بعده زيادةً واحدة ساكنٌ لا يتحرك، ولو تحرك لصار بمنزلة حرفٍ من نفس الحرف، ولجاء بناءً آخر، ولكنّ هذه الألف بمنزلة لهاء التي في دَرْحاية وفي عُفارية، لأنّ الهاء إنّما تلحق للتأنيث، والحرف الذي قبلها بائنٌ منها قد لزم ما قبله قبل أن تلحق، وكذلك الألف التي تجيء للتأنيث إذا جاءت وحدها، لأنّ حال الحرف الذي قبلها كحال الحرف الذي قبل الهاء، والهاءُ لا تكون أبداً مع شيء قبلها زائد بمنزلة زيادة واحدة وإنْ كان ساكناً نحو ألف سِعْلاةٍ، ولو كانت بمنزلة زيادة واحدة لم يقولوا سُعَيلِيةٌ، ولكانت في التحقير ياءً مجزومةً كالياء التي تكون بدل ألف سرحان إذا قلت سُرَيحِينٌ، أو بمنزلة عثمان إذا قلت عُثيمانٌ، ولكنها لحقت حرفاً جيء به ليلحق الثلاثة ببنات الأربعة، وكذلك ألف التأنيث إذا جاءت وحدها، يدلُّك على ذلك تحرك ما قبلها وحياتهُ، وإنّما كانت هذه الأحرفُ الثلاثة الزوائد: الياء والواو والألف، وما بعدها، بمنزلة زيادة واحدة لسكونها وضعفها، فجعلت وما بعدها بمنزلة حرف واحد، إذ كانت ميتةً خفيةً، ويدلُّك على أنّ الألف التي في حَوْلايا بمنزلة الهاء أنّك تقول: حولائيٌ كما تقول: درحائيٌ، ولو كانت وما قبلها بمنزلة زيادة واحدة لم تحذف الألف، كما لا تحذفها إذا قلت: خُنْفَساوِيٌ)[1].

أقول:

يعرض سيبويه هنا جُملة من الألفاظ التي تكون الأحرف الزائدة فيها بمنزلة ما هو من بنيتها نفسها في حال ترخيمها وما يطرأ عليها من إجراءات صرفية، وعلى النحو المبين في المخطط الآتي:

---

[1] سيبويه: 2/ 260.

الاسم	معناه	ترخيمه	الإجراءات الصرفية
حولايا	الحَوَاليّ والحُوالي من الرجال: المحتال الشديد الاحتيال	يا حولايَ أقبل	حذف الألف فقط وهو ساكن، ولو كان متحركاً لصار من نفس الكلمة ولصار بناء آخر، ولا يحذف غيرها وإنْ كان ما قبلها زائداً.
بَرْدَرايا	بَرَدَ: هبطت حرارته وبرد حقّه على فلان لزم وثبت، وبرد فلان: فتر	يا بردراي أقبل	فهذه الألف بمنزلة تاء التأنيث في نحو: درحاية، والدرح: الرفع، وعفارية (وهو الخبيث المنكر). ومن الواضح أنّ الألف المقصورة للتأنيث حالها حال تاء التأنيث بالنسبة إلى الحرف الذي قبلها، وألف التأنيث المقصورة وتاء التأنيث لا يحذف ما قبلهما، وإنْ كان هذا الحرف ساكناً كألف سِعْلاة، وتصغيرها: سُعيلية، أو بمنزلة ألف عثمان في التصغير، فيقال: عثيمان، والدليل على أنّ ألف (حولايا) بمنزلة تاء التأنيث تقول في النسبة إليه: حولائي ودرحائي، ولو كانت الألف زائدة لما حذفت.

ترخيم ما كانت الأحرف الزائدة فيه بمنزلة الأصلي

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا بابٌ تكون الزوائدُ فيه بمنزلة ما هو من نفس الحرفُ وذلك قولك في قَنَوُر: يا قَنَوُ أقبل، وفي رجل اسمه هبيَّخ: يا هبيُّ أقبل؛ لأنَّ هذه الواو التي في قنوُر والباء في هبيَّخ، بمنزلة الواو التي في جدول، والياء التي في عِثْيَر.

وإنَّما لحقتا لتلحقا ما كان على ثلاثة أحرف ببنات الأربعة، وليصير بمنزلة حرفٍ من نفس الحرف؛ كفاء جعفر في هذا الاسم.

ويدلُّك على أنَّها بمنزلتها أنَّ الألف التي تجيء لتلحق الثلاثة بالأربعة منوّنة كما ينوّن ما هو من نفس الحرف، وذلك نحو مِعْزى، ومع ذلك أنَّ الزوائد تلحقها كما تلحق ما ليس فيه زيادةٌ، نحو جلواخٍ وجريالٍ وقرواحٍ، كما تقول سرداحٌ، وتقدّم قبل هذه الزيادة الياء والواو زائدتين كما تقدّم الحرف الذي من نفس الحرف في فَدَوْكَس وخَفَيْدَدٍ، وهي الواو التي في قَنَوُرٍ الأولى، والياء التي في هَبَيَّخٍ الأولى بمنزلة ياء سَمَيْدع، فصار قنورٌ بمنزلة فَدَوْكَس، وهبيَّخٌ بمنزلة سَمَيْدع، وجدول بمنزلة جعفر، فأجروا هذه الزوائد بمنزلة ما هو من نفس الحرف، فكرهوا أن يحذفوها إذ لم يحذفوا ما شبهوها به وما جعلوها بمنزلته، ولو حذفوا من سَمَيْدَع حرفين لحذفوا من مهاجرٍ حرفين فقالوا: يا مُها، وهذا لا يكون، لأنَّه إخلالٌ مُفرطٌ بما هو من نفس الحرف)[(1)].

أقول:

أولاً: يرخم نحو (قَنَوُرٍ)، وهو من (قنا) بمعنى ارتفع قصبته وضاق منخراه، والشجرة: طالت، ويقال: قنا لون الشيء قُنُواً أحمر، فهو قانٍ[(2)].

يقال في ترخيمه: يا قنوُ أقبل.

ويقال في ترخيم (هبيَّخ) يقال: الهبيُّ: الصبيّ الصغير، وهي هبيّة يا هبيُّ أقبل، بحذف الراء من قنوّر)، والخاء من: هبيَّخ.

---

(1) سيبويه: 2/ 260-261.

(2) المعجم الوسيط: 2/ 763.

وثبات حرفي اللين: الواو والياء لأنّ الاسمين بمنزلة ما ألحق بالرباعي في نحو: جدول، وعثير، وهو الغبار.

والأصل: جدلٌ، وعثرٌ، وزيدت الواو والياء لإلحاقهما بالمجرد الرباعي من نحو: دحرج، وبعثر.

و(قنوّر) في أصلية حروفه كـ (فدوكس) وهو الشديد، وقيل: الغليظ الجافي، والفدوكس: الأسد.

وهبيّخ: وهو الوادي العظيم، أو النهر العظيم، كـ (سميدع) فيقال: يا هبيّ أقبل، بحذف الراء والخاء، وكلٌّ ملحق بالآخر.

وقد تبدو الزوائد من نفس الكلمة ويجرونها مجرى المجرد كما هو في: جلواخ وهو: الواسع العظيم الممتلئ من الأودية.

وجريال، وهو صفوة الخمر.

وقرداح، وهو الماء، أو المكان الرطب.

وسرداح، وهو المكان اللين يُنبت فيه بعض الأعشاب. ومن الأسماء المجردة ما كان فيه حرف اللين من نفس أحرفه كفدوكس، وخفيدد.

وعلى الجملة إلاّ يجوز أن يحذف من هذه الكلمات عند الترخيم أكثر من حرف لما يحدثه من إخلال في بنية الكلمة، فلو حذفوا من سميدع، أو مهاجر حرفين لقالوا: يا سمي، ويا مها، وذلك إفراط في الحذف يؤدي إلى اللبس والإبهام.

ترخيم المنقوص

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا بابٌ ما إذا طُرحتْ منه الزائدتان اللتان بمنزلة زيادةٍ واحدةٍ رجعت حرفاً، وذلك قولك في رجل اسمه قاضون: يا قاضي أقبل، وفي رجل اسمه ناجيٌّ: يا ناجي أقبل، أظهرت الياء لحذف الواو والنون، وفي رجل اسمه مُصطفَوْن: يا مُصطفى أقبل. وإنّما رددت هذه الحروف لأنّك لم تبنِ الواحد على حذفها كما بُنيت دمٌ على حذف الياء، ولكنّك حذفتهن لأنّه لا يسكن حرفان معاً، فلمّا ذهب في الترخيم ما حذفتهن لمكانه رجعتهنّ، فحذف الواو والنون ههنا كحذفها في مُسلمين؛ لأنّ حذفها لم يكن إلاّ أنّه لا يسكن حرفان معاًن والياء والألف يعني في قاضي ومصطفى تثبتان كما ثبتت الميمُ في مُسلمين. ومثل ذلك: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾ [من سورة المائدة: 1] وهذا قول الخليل رحمه الله، فإذا لم تذكر الصيد قلت محلي)[1].

أقول:

إذا سميت رجلاً بـ (قاضون) وناديته مرخماً قلت: يا قاضي أقبل، والأصل: قاضيو – قاضيون، اشتغلت الضمة في الياء فسكنت وبعدها واو الجمع ساكنة، فسقطت الياء لاجتماع الساكنين وضمت الضاء لتسلم واو الجمع، فإذا ذهبت هذه الواو للترخيم رجعت الواو.

ومثل ذلك في رجل اسمه (ناجيّ) والأصل: ناجية، نُسب إليها فأسقطت التاء للنسبة، ووجب كسر الياء التي في ناجية لياء النسبة الداخلة فاشتغلت الكسرة عليها ولانكسار ما قبلها فسكنت الياء وبعدها الياء الأولى ياء النسبة وهي ساكنة فسقطت لاجتماع الساكنين، فإذا رخمته حذفت منه ياء النسبة فعادت ياء ناجية فتقول: يا ناجي أقبل.

وعلى هذا قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ﴾ [من سورة المائدة: 1]، فإذا لم تضف (محلّي) قلت: محلّي.

---

(1) سيبويه: 2/ 262-263.

قال ابن عصفور (ت 663هـ) (ومن ذلك (قاضون) اسم رجل إذا رخته على اللغتين قلت: يا قاضي بلا خلاف، أمّا لم ينو فأمره بين لأنّه إذا كان السبب في حذف الياء إلحاق الواو، والسبب في ضمّ الضاد لحاق الواو أيضاً فعندما زال ذلك عادت الياء، وأمّا من نوى فالذي يقول (قاضُ) ولا يرد الياء لأنّ الواو في نيته)[1].

---

(1) ابن عصفور: شرح الجمل، 2/ 166، والرضي، 1/ 154.

ترخيم المدغم آخره

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا بابٌ يُحرّكُ فيه الحرفُ الذي يليه المحذوفُ لأنّه لا يلتقي ساكنان، وهو قولك في رجل اسمه رادٌّ: يا رادِ أقبل، وإنّما كانت الكسرةُ أولى الحركات به لأنّه لو لم يُدغم كان مكسوراً، فلما احتجت إلى تحريكه كان أولى الأشياء به ما كان لازماً له لو لم يُدغم، وما مفرّ فإذا حذفت منه وهو اسم رجل، لم تحرك الراء لأنّ ما قبلها متحرك، وإنْ حذفت من اسم محمارٌ أو مضارٌ، قلت: يا محمار ويا مضار، تجيء بالحركة التي هي له في الأصل، كأنّك حذفت من محمارِر، حيث لم يجز لك أن تسكن الراء الأولى، ألا ترى أنّك إذا احتجت إلى تحريكها والراء الآخرة ثابتةٌ لم تحرك إلاّ على الأصل، وذلك قولك لم يحمارِرْ، فقد احتجت إلى تحريكها في الترخيم كما احتجت إليه هنا، حين جزمت الراء الأخيرة، وإنْ سميته بمضارٌ وأنت تريد المفعول قلت: يا مضارَ أقبل، كأنّك حذفت من مضارَرِ) [1].

أقول:

يقال في ترخيم رجل اسمه رادٌّ، يا رادِ أقبل، وقد كُسرت الدال لأنّه لو لم يدغم في مثله لكان مكسوراً، فلما أُحتيج إلى تحريكه حرك بالحركة التي هو بها أولى لو لم يدغم.

أمّا نحو (مفرٌ) إذا سميت به رجلاً، فلا تحرك الراء لأنّ بالكسر لأنّ ما قبلها متحرك، ولذلك يُكتفى بفكّ الإدغام فيكون (مَفْرَر) فيحذف الراء الآخرة وتبقى الراء التي قبلها مفتوحة لعدم جواز إسكان الحرف الأخير في الترخيم، إلاّ في الوقف، ويُرخم نحو (مُحْمارّ) و(مَضارّ) على: مُحمارِ، ويا مضمارِ، بالتحريك بالكسر، وهي حركته في الأصل، لأنّ أصله: محمارِر، بكسر الرائين، لأنّه يتعذر إسكان الراء الأولى، لئلا يلتقي ساكنان. والدليل على ثبوت حركة الكسر في الراء الأولى إنّنا إذا جزمنا الفعل: (يحمارُّ) أوقعنا السكون على الراء الثانية بعد فكّ الإدغام فتقول: لم يحمارِرْ، وإذا أريد بـ (مُضمارّ) معنى اسم المفعول قيل في ترخيمه: (يا مُضارَ أقبل) بفتح الراء، والأصل فيه: مضارَرِ فحذفت الحرف الأخير وأبقيت الراء الأولى على حالها من الفتح، والخلاصة أنّه يجب التحريك بالردّ إلى الأصل فيما له

---

(1) سيبويه: 2/ 263-264.

حركة أصلية فيقال في مضار المنقول من اسم الفاعل: يا مضارِ، وفي المنقول من اسم المفعول: يا مضارَ.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأمّا مُحْمَرٌّ إذا كان اسم رجل فإنّك إذا رخمته تركت الراء الأولى مجزومةً، لأنّ ما قبلها متحرك فلا يحتاج إلى حركتها، ومن زعم أنّ الراء الأولى زائدةٌ كزيادة الواو والياء والألف، فهو لا ينبغي له أن يحذفها مع الراء الآخرة، من قبل أنّ هذا الحرف ليس من حروف الزيادة، وإنّما يُزادُ في التضعيف، فأشبه عندهم المضاعف الذي الزيادة فيه نحو مرتدٌّ ومعتدٌّ، حين جرى مجراه ولم يجيء زائداً غير مضاعف، لأنّه ليس عندهم من حروف الزيادة، وإنّما جاء زائداً في التضعيف، لأنّه إذا ضوعف جرى مجرى المضاعف الذي ليس فيه زيادةٌ، ولو جعلت هذا الحرف بمنزلة الياء والألف والواو لثبت في التحقير والجمع الذي يكون ثالثهُ ألفاً، ألا ترى أنّه صار بمنزلة اسم على خمسة أحرف ليس فيه زيادةٌ نحو جرْدَحْلٍ وما أشبه ذلك) [1].

أقول:

في ترخيم (مُحمَرٌّ) اسماً لرجل يقال: يا مُحمَرْ، بحذف الراء الثانية وإبقاء الراء الأولى ساكنة، لأنّ ما قبلها متحرك لا ساكن فلا تحتاج هي والحال هذه إلى حركتها.

ومن زعم أنّ الراء الأولى زائدة كزيادة حروف اللين، لا يجوز له أيضاً حذفها مع الراء الثانية، لأنّ الراء ليست من حروف الزيادة أصلاً، بل أنّها يمكن أن تضعف شأنها شأن أيّ حرف من الحروف، وكثير من الأسماء ما فيه تضعيف للحرف المعين الذي ليس من حروف الزيادة كـ (مُرتدٌّ، ومُعتدٌّ، ومعتدٌّ) والدليل على أنّ هذا الحرف أعني (الدال) ليس بمنزلة أحرف اللين عدم ثباته عند تصغير الاسم الذي هو من بنيته، أو جمعه فهو بمنزلة ما هو من نفس الكلمة كما هو الحال في نحو: جردحل، وجحمرش للعظيم من الأفاعي، وقذعمل: للجمل الضخم، وما أشبه ذلك.

---

[1] سيبويه: 2/ 264.

في ترخيم ما كان على: أفعالّ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأمّا رجل اسمه أسحارّ، فإنّك إذا حذفت الراء الآخرة لم يكن لك بُدٌّ من أن تحرك الراء الساكنة، لأنّه لا يلتقي حرفان ساكنان، وحركته الفتحة، لأنّه يلي الحرف الذي منه الفتحةُ، وهو الألف، الا ترى أنّ المضاعف إذا أدغم في موضع الجزم حُرّك آخرُ الحرفين لأنّه لا يلتقي ساكنان، وجُعل حركتهُ كحركة أقرب المتحركات منه، وذلك قولك: لم يَرُدُّ ولم يَرُدَّ ولم يفِرَّ ولم يعضّ، فإذا كان أقرب من المتحرك إليه الحرفُ الذي منه الحركة المفتوحة ولا يكون ما قبله إلاّ مفتوحاً، كان أجدر أن تكون حركته مفتوحةً، لأنّه حيث قُرب من الحرف الذي منه الفتحةُ، وإنْ كان بينهما حرفٌ كان مفتوحاً، فإذا قُرُبَ منه هو كان أجدر أن تفتحه، وذلك لم يُضارّ. وكذلك تقول: يا أسحارُ أقبل، فعلت بهذه الراء ما كنت فاعلاً بالراء الآخرة لو ثبت الراءان ولم تكن الآخرة حرف الإعراب، فجرى عليها ما كان جارياً على تلك كما جرى على ميم مُدُّ ما كان بعد الدال الساكنة، وامدُدْ هو الأصل، وإنْ شئت فتحت اللام إذا أسكنت على فتحة انطلق، ولم يَلْدَ، إذا جزموا اللام، وزعم الخليل رحمه الله أنّه سمع العرب يقولون، وهو قول رجلٍ من أزد السَّراة:

ألا رُبَّ مَوْلُودٍ وليس له أبٌ وذي ولد ولم يَلْدَهُ أبوانِ

جعلوا حركته كحركة أقرب المتحركات منه، فهذا كأين وكيف، وإنّما منع أسحاراً أن يكون بمنزلة مُحمارٍ أنّ أصل محمارٍ مُحمارِرٌ، يدُلّك على ذلك فعله إذا قلت لم يحمارِرْ، وأمّا إسحارٌ فإنّما هو اسمٌ وقع مدغماً آخره، وليس لرائه الأولى في كلامهم نصيبٌ في الحركة، ولا تقع إلاّ ساكنةً، كما أنّ الميم الأولى من الحُمرّ، والراء الأولى من شرّابٍ لا يقعان إلاّ ساكنين، ليستا عندهم إلاّ على الإسكان في الكلام وفي الأصل، وسنبين ذلك في باب التصريف إنْ شاء الله) [1].

---

(1) سيبويه: 2/ 266-267.

أقول:

أولاً: الأكثر عند اللغويين والنحاة أنّ تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التمام بدونه، فلا يغيّر على الأعرف ما بقي إلاّ بتحريك آخر تلا ألفاً وكان مدغماً في المحذوف بفتحة إنْ كان أصلي السكون، وإلاّ فبالحركة التي كان له، ومنهم من يردّ ما حذف لأجل واو الجمع، وقد مضى القول في نحو: مضار، ومُحمار علمين ووجوب التحريك بالردّ إلى الأصل فيما كانت حركته أصلية.

فيقال: يا مضار أقبل، في المنقول من اسم الفاعل.

و: يا مضارَ أقبل، في المنقول من اسم المفعول.

ثانياً: إذا لم يكن للحرف الساكن حركة أصلية فيحرك بالفتحة لمجانستها الألف (لأنها حركة أقرب المتحركات)[1].

فيقال في ترخيم (إسحارّ) علماً لرجل: يا إسحارَّ أقبل.

وإسحار: نوع من النبت.

ثالثاً: وللاستشهاد على تحريك أحد الساكنين الملتقين بحركة هي أقرب إلى المتحركات وهي الياء وهي الفتحة، والساكن حاجز حصين، قول عمرو الجنبي مخاطباً امرأ القيس حين لقيه في بعض المفاوز[2]:

ألا رُبَّ مَوْلـــودٍ ولـــيس لـــه أبٌ ... وذي ولـــدٍ ولم يَلْـــدَهُ أبـــوانِ

والأصل في (يلده) سكون الدال، فلما التقى بسكون حرف اللام حُرّك الدال الساكنة بحركة أقرب المتحركات إليها وهي الفتحة. والمولود الذي ليس له أبٌ هو عيسى عليه السلام، والذي لم يلده أبوان: آدم عليه السلام.

---

(1) ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 424.

(2) ينظر: الأشموني، 2/ 175، والسيوطي: همع الهوامع، 2/ 26.

ترخيم الأسماء المركبة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب الترخيم في الأسماء التي كلُّ اسم منها من شيئين كانا بائنين فضُمَّ أحدهما إلى صاحبه فجُعلا اسماً واحداً بمنزلة عَنْتَرِيسٍ وحَلَكُوكٍ، وذلك مثل حَضْرَمَوْتَ، ومَعْدِي كَرِبَ، وبُخْتَ نَصَّرَ، ومارَسَرْجِسَ، ومثلُ رجلٍ اسمهُ خمسة عشر، ومثل عَمْرَوَيْهِ، فزعم الخليل رحمه الله أنّه تُحذف الكلمة التي ضُمت إلى الصدر رأساً وقال: أراه بمنزلة الهاء، ألا ترى أنّي إذا حقرته لم أغير الحرف الذي يليه كما لم أغير الذي يلي الهاء في التحقير عن حاله التي كان عليها قبل أنْ يُحقَّر، وذلك قولك في تمرةٍ تُميرةٌ، فحالُ الراء واحدةٌ، وكذلك التحقيرُ في حضرموت تقول حُضيرموتُ، وقال: أراني إذا أضفتُ إلى الصدر وحذفتُ الآخر فأقولُ في مَعْدِي كَرِبَ: معديٌّ، وأقول في الإضافة إلى أربعة عشر أربعيٌّ، فحذفُ الاسم الأخر بمنزلة الهاء، فهو في الموضع الذي يحذف فيه ما يثبت في الإضافة أجدر أنْ يحذف إذا أردت أن ترخم، وهذا يدلّ على أنّ الهاء تُضمُّ إلى الأسماء كما يُضمُّ الاسمُ الآخر إلى الأول، ألا ترى أنّها لا تُلحق بنات الثلاثة بالأربعة، ولا الأربعة بالخمسة، كما أنّ هذه الأسماء الأخرة لم تُضمّ إلى الصدر لتُلحق الصدر ببنات الأربعة، ولا لتُلحقه ببنات الخمسة، وذلك لأنّها ليست زائدات في الصدور، ولا هي منها، ولكنها موصولة بها وأُجريت مجرى عنتريس ونحوه، ولا يغيّر لها بناءٌ كما لا يغيّر لياء الإضافة أو ألف التأنيث أو لغيرهما من الزيادات، وسترى ذلك في موضعه إنْ شاء الله عزوجل ذكره) [1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- الاسمان البائنان: الاسمان المتكافئان، والمتعادلان والمتناظران إذا كان العلم المراد ترخيمه مركباً تركيباً مزجياً فيرخم بحذف عجزه فيقال في نحو: حضرموت، ومعدي كرب، وبُحت نصّر، ومارسرجس: يا حضر، ويا معدي، ويا بُخت، ويا مار.

لأنّ الجزء الثاني من الكلمة المركبة هذا التركيب بمنزلة تاء التأنيث من العلم المفرد التي يختم بها.

---

[1] سيبويه: 2/ 267-268.

وهذه الأسماء أيضاً بمنزلة ما كان من الأعلام على خمسة أحرف أو ستة كـ (عنتريس، وحلكوك) والعنتريس: الشجاع، والحلكوك: شديد السواد.

وتجري الأعداد المركبة إذا سُمّي بها هذا المجرى، فيحذف الجزء الثاني منها عند الترخيم، فيقال: يا خمسة في المسمى بخمسة عشر، لأنّه يقال في النسبة إليه: خمسيّ بحذف الجزء الأخير، ويقال في النسبة إلى حضر موت: حضرميّ.

وفي النسبة إلى: معدي كرب: معديّ.

ترخيم اثنا عشر

قال سيبويه – رحمه الله–:

(كما أنّ الأسماء الآخرة لم تغيِّر بناء الأولى عن حالها بل أن تُضمّ إليها، لم تغيّر خمسة في خمسة عشر عن حالها، فالهاء وهذه الأسماء الآخرةُ مضمومةٌ إلى الصدور، كما يُضمّ المضاف إليه إلى المضاف لأنهما كانا بائنين وُصل أحدهما بالآخر، فالآخرُ بمنزلة المضاف إليه في أنّه ليس من الأول ولا فيه، وهما من الإعراب كاسم واحد لم يكن آخرهُ بائناً من أوله. وإذا رخمت رجلاً اسمه خمسة عشر قلت: يا خمسة أقبل، وفي الوقف تبين الهاء – يقول لا تجعلها تاء – لأنها تلك الهاء التي كانت في خمسة قبل أن تُضم إليها عشر، كما أنّك لو سميت رجلاً مُسلمين قلت في الوقف: يا مُسلِمَهْ، لأنّ الهاء لو أبدلت منها تاء لتُلحق الثلاثة بالأربعة لم تحرك الميم، وأمّا اثنا عشر فإذا رخمته حذفت عشر مع الألف، لأنّ عشر بمنزلة نون مُسْلِمِينَ، والألفُ بمنزلة الواو، وأمره في الإضافة والتحقير كأمر مُسْلِمِينَ، يقول: تُلقي عشر مع الألف كما تُلقى النون مع الواو) [1].

أقول:

أولاً: يرى سيبويه أنّ تركيب (خمسة) مع (عشر) لم يغيّر في بنية كلّ منهما في قولنا: خمسة عشر، إذ بقيت صورة كلّ منهما على حالها، وإنْ كنّا قد جعلنا منهما لفظاً جديداً تفيد دلالة جديدة، وتركيبهما في هذا اللفظ الجديد (خمسة عشر) بمنزلة ضمّ المضاف إلى المضاف إليه، وقد كانا متكافئين في الاسمية وفي الدلالة على معنى معين.

---

(1) سيبويه: 2/ 268-269.

ثانياً: إذا كنّا نحذف الجزء الثاني من العدد المركب إذا سُمّي به علماً، فنقول في ترخيم خمسة عشر: يا خمسة، بحذف (عشر) برمتها، فإننا في ترخيم: اثنا عشر نحذف (عشر) مع ألف (اثنا)، لأنَّ (عشر) بمنزلة نون (مسلمين)، والألف بمنزلة الواو في جمع المذكر السالم، وحكم هذا الاسم في الإضافة والتصغير كحكم (مُسْلِمِينَ)، ولذلك تحذف الألف من (اثنا) مع (عشر)، كما يحذف (الواو والنون) من جمع المذكر السالم عند ترخيمه.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّ الحكاية لا ترخمُ، لأنّك لا تريد أن ترخم غير منادى، وليس ممَّا يغيّره النداء، وذلك نحو تأبط شراً، ويرق نحره، وما أشبه ذلك، ولو رخمت هذا لرخمت رجلاً يسمى بقول عنترة:

يا دار عَبْلَةَ بالجِواءِ تكَلّمي ... وعمّي صباحاً دار عبلة واسلمي

)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- الحكاية: أراد المركب تركيباً إسنادياً، سواء أكان علماً كـ (تأبط شراً) أو جملة، والحكاية في اصطلاح النحاة: (إيراد لفظ المتكلّم على حسب ما أورده، وهي ثلاثة أنواع: حكاية الجمل، وتختص بالقول، وحكاية المفرد، وتختص بالعلم، وحكاية حال المفرد، وتختص بـ (أيّ)، و(من) الاستفهاميتين)[2].

ثانياً: ظاهر كلام سيبويه منع ترخيم المركب تركيباً إسنادياً كـ (تأبط شراً)، لأنك لو رخمت هذا لرخمت رجلاً يسمى بقول عنترة[3]:

---

(1) سيبويه: 2/ 269.

(2) الأزهري: شرح التصريح، 2/ 479.

(3) ديوانه، ص 187.

يــا دار عَبْلــةَ بــالجِواءِ تكلّمـــي   وعمّــي صــباحاً دار عبلــة واســلمي

ونسب ابن مالك لسيبويه قوله إنّ بعض العرب من يرخمه في: تأبط شراً، فيقول: يـا تأبط[1].

وسـيعود سـيبويه إلى شـيء مـن هـذه المسـالة في (بـاب الإضـافة إلى الحكايـة) في الصفحات القادمة.

---

[1] ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 422.

ترخيم الضرورة الشعرية

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما رخمت الشعراءُ في غير النداء اضطراراً، قال الراجز:

وقَــد وسَــطْتُ مالِكـا وحَـنْظَلاَ

وقال ابن أحمر:

أبــو حَـنَشٍ يؤرِّقُنـا وطَلْــقٌ ... وعَمّــارٌ وآونَــةً أُثـالا

يريد: أثالة.

وقال جرير:

الا أضْــحتْ حِبـالُكُم رِمامــاً ... وأضْـحتْ منـكَ شامِـعةً أُمامـاً

يــشق بهــا المـساقِل موجـداتٌ ... وكـلُّ عرنـدسٍ ينفـي اللّغامـا

وقال زهير:

خذوا حظّكـم يـا آلَ عِكـرِمَ واذكـروا ... أواصـرنا والـرّحم بالغيـب تُـذكَرُ

وقال آخر، وهو ابن حبناء التميمي:

إنّ ابـنَ حـارِثَ إنْ أشْـتَقْ لرُؤيتِـه ... أو امتدِحـهُ فـإنَّ النـاسَ قـد عَلِمُـوا

وأمّا قول الأسود بن يعفر:

أوْدَى ابـنُ جُلْهُـم عَبّـادٌ بـصرِمَتِه ... إنّ ابـن جُلْهُـمَ أمـسَى حَيّـةَ الـوادِي

فإنّما أراد أمة جُلهم، والعرب يسمون المرأة جُلهم والرجل جُلهُمة.

وأمّا قوله: وهو رجل من بني يشكر:

لهـا أشـاريرُ مـن لَحْـمٍ تُتمِّـرُهُ مـن الثّعـالِي ووَخْـزٌ مـن أرانِيهـا

فزعم أنّ الشاعر لـمّا اضطر إلى الياء أبدلها مكان الباء، كما يُبدلها مكان الهمزة، وقال أيضاً:

ومَنْهَـلٍ لـيس لـه حَـوازِقُ ولِـضَفادِي جَمِّـهِ نَقـانِقُ

وإنّما أراد ضفادع، فلما اضطر إلى أن يقف آخر الاسم كره أن يقف حرفاً لا يدخله الوقفُ في هذا الموضع، فأبدل مكانه حرفاً يوقَ في الجرّ والرفع، وليس هذا لأنّه حذف شيئاً فجعل الياء عوضاً منه؛ لو كان ذلك لعوضت حارثاً الياء حيث حذفت الثاء وجعلت البقية بمنزل اسم يتصرف في الكلام على ثلاثة أحرف، وذلك حين قلت يا حارُ، ولو قلت هذا لقلت يا مروى إذا أردت أن تجعل ما بقي من مروان بمنزلة ما بقي من حارث حين قلت: يا حارُ)[1].

أقول:

يجوز للشاعر أن يرخم الاسم المعين في غير النداء للضرورة الشعرية وإذا اضطر لذلك، والضرورات الشعرية في نظر سيبويه: مفهومها ومواضعها، وعللها، وشواهدها بحاجة إلى تتبع وبحث يلمُّ تفاريقها وفقاً لمنهج حديث.

ويسوق سيبويه هنا جملة من الشواهد التي رخم فيها الشعراء الأسماء المعينة في غير النداء لاضطرارهم في إقامة الوزن الش لما يقولون، وقد ارتأينا أن نعرض لذلك في المخطط الآتي:

(1) سيبويه: 2/ 270-274.

وجه الضرورة فيه	الشاهد
ترخيم (حنظلة) فقال: حنظلا على لغة من ينتظر، ويجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر. وحنظلة هو مالك بن زيد مناة بن تميم، ووسطتُ القوم: توسطتهم في الشرف والرفعة.	قول غيلان بن حريث[1]: وقد وسطتُ مالكاً وحنظلا
ترخيم (أثالة) في غير النداء فقال: (أثالا)، ويجوز أن يكون اسم الرجل (أثالا) فيكون نصبه بفعل مقدر، ولا شاهد على الترخيم حينئذٍ، والبيت في معرض جماعة من أصحابه لحقوا بالشام وأقاموا بها، وأبو حنش أحدهم، وكذلك (عمّار).	قول ابن أحمر (ت نحو 65هـ)[2]: أبو حَنَشٍ يؤرِّقُنا وطَلْقٌ وعَمّارٌ وآونةً أثالا
ترخيم (إمامة) في غير النداء على لغة من ينتظر فجاء بالمرخم على حاله من الفتح قبل الترخيم ضرورة، وهو في موضع رفع اسم (أضحت) ويجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر: إمامُ، بالضم، والحبال الأرام: الحبال البالية التي صارت قطعاً، ويريد بها حال الوصل.	قول جرير[3]: ألا أضحتْ حِبالُكُم رِماماً وأضحتْ منكَ شاسِعةً أماماً يشق بها المساقِلُ موجداتٌ وكلُّ عرندسٍ ينفي اللُّغاما
ترخيم (عكرمة) فقال: عكرم، بتركه على لفظه، فإذا كان اسماً لقبيلة صارت فتحته فتحة إعراب لكونه مؤنثاً ممنوعاً من الصرف، وعكرمة هو ابن حصفة بن قيس غيلان بن مضر، والأواصر: القرابات، والرحم: صلة الرحم، ويريد دعوتهم إلى صلة الرحم والقرابة.	قول زهير بن أبي سلمة (ت 13 ق.هـ)[4]: خذوا حظكم يا آلَ عِكرِمَ واذكروا أواصرنا والرَّحم بالغيب تُذكَرُ

(1) ينظر: التبريزي: شرح القصائد العشر، 4/ 28، والبغدادي، 7/ 214.

(2) ينظر: الشنتمري، 1/ 343، والعيني، 2/ 421.

(3) شرح ديوانه، 21، وينظر: الأنباري: أسرار العربية، ص 240، وابن مالك: شرح عمدة الحافظ، ص 313، والمرادي: شرح الألفية، 4/ 58.

(4) ديوانه، ص 214، وينظر: ابن يعيش، 2/ 20، والبغدادي، 1/ 373.

وجه الضرورة فيه	الشاهد
ترخيم (حارثة) في غير النداء فقال: حارث على لغة من ينتظر، فتركه على حاله مفتوحاً كما كان قبل الترخيم، علماً بأنّ (حارث) مضاف إليه، وكان حقّه الجرّ بالكسر والتنوين، لأنّه ليس باسم قبيلة ولا بعلم مؤنث حيّ يعامل معاملة الممنوع من الصرف، لذلك جرى على لغة من ينتظر الحرف المحذوف في المنادى المرخم.	قول المغيرة حبناء التميمي (ت 91هـ)[1]: إنّ ابنَ حارثَ إنْ أشْتَقْ لرُؤْيَتِه أو أمتدحهُ فإنَّ الناسَ قد عَلِمُوا
بترخيم (جلهمة) على: جلهم، وهو اسم أبيه، ولو كان اسماً لأمّه فللا شاهد فيه ولا ترخيم، والصرمة: القطعة من الإبل، وحيّه الوادي: كناية حامي حوزته.	قول الأسود بن يعفر (ت نحو 22ق.هـ)[2]: أوْدَى ابنُ جُلْهُم عَبّادٌ بصِرمَتِهِ إنّ ابن جُلْهُمَ أمسَى حَيّةَ الوادِي
والشاهد فيه إبدال الياء من الباء في الثعالب ضرورة إذا كان عليه لإقامة الوزن أن يسكن الباء وهو ممّا لا يسكن في الوصل، والأشارير: قطع اللحم تجفف وتدخر، وتتمرة: تجففه، والثعالي: الثعالب، والوخز: الشيء القليل.	أبو كاهل اليشكري[3]: لها أشاريرُ من لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ من الثَّعالِي ووَخْزٌ من أرانِيها
لا ترخيم فيه، وساقه سيبويه للاستشهاد به على إبدال الياء من العين في الضفادع للضرورة، والمنهل: المورد، والحوازق: الجماعات، والضفادي: الضفادع، والجمّ: مجتمع الرأس، والنقانق: أصوات الضفادع.	وقول الآخر[4]: ومَنْهَلٍ ليس له حَوازِقُ ولِضَفادِي جَمِّهِ نَقانِقُ

(1) ينظر: الشنتمري، 1/ 336، والعيني، 4/ 283.

(2) ينظر: البغدادي، 2/ 382.

(3) ينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 347، وابن يعيش، 10/ 24، 28، والأشموني، 3/ 824.

(4) ينظر: ابن يعيش، 10/ 24، 28، والأشموني، 4/ 337.

لا النافية للجنس

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب النفي بلا و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبهُ بغير تنوين، ونصبُها لـما بعدها كنصب إنّ لـما بعدها وتركُ التنوين لـما تعمل فيه لازمٌ، لأنّها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر؛ وذلك لأنّها لا تشبه سائر ما ينصب مـمّا ليس باسم، وهو الفعل وما أُجري مجراه، لأنّها لا تعمل إلاّ في نكرة، ولا وما تعمـل فيـه في موضـع ابتـداء، فلمّا خولف بها عن حال أخواتها بلفظها كما خولف بخمسة عشر، فلا لا تعمل إلاّ في نكرة كما أنّ رُبَّ لا تعمل إلاّ في نكرة، وكما أنّ كم لا تعمل في الخبر والاستفهام إلاّ في النكرة، لأنّك لا تذكر بعد لا إذا كانت عاملة شيئاً بعينه كما لا تذكر ذلك بعد رُبَّ، وذلك لأنّ ربَّ إنّما هي للعدة بمنزلة كم، فخولف بلفظها حين خالفت أخواتها كما خولف بأيهم حين خالفت الذي، وكما قالوا يا الله حين خالفت ما فيه الألفُ واللام، وسترى أيضاً نحو ذلك إنْ شـاء الله عزوجل، فجعلت وما بعدها كخمسة عشر في اللفظ وهي عاملة فيما بعدها، كما قالوا يا ابن أمّ، فهي مثلها في اللفظ وفي أنّ الأول عاملٌ في الآخر، وخولف بخمسة عشر لأنّها إنّما هي خمسةٌ وعشرةٌ، فلا لا تعمل إلاّ في نكرة من قبل أنّها جوابٌ، فيما زعم الخليل رحمه الله في قولك: هل من عبدٍ أو جارية؟ فصار الجوابُ نكرةً كمـا أنّـه لا يقـع في هـذه المسألة إلاّ نكرةً) [1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- باب النفي بلا: يريد بها لا النافية للجنس، أو (لا الاستغراقية) لكونها تنفي الحكم، أيّ: معنى الخبر نفياً شاملاً كاملاً يستغرق جنس اسمها كلّه من غير أن يبقى أيّ احتمال لأكثر من معنى واحد، فنفيها يستغرق جنس اسمها كلّه من أن يتصف بالحكم المعين، وسميت بـ (لا التبرئة) لكونها تبرئ جنس اسمها كلّه من أن يتصف بمعنى خبرها نفياً مطلقاً يشمل جميع أفراد ذلك الاسم.

---

(1) سيبويه: 2/ 274-275.

قال تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾ [من سورة الأعراف: 186]، فـ (لا) نافية للجنس، و(هادي) اسمها والخبر محذوف تقديره: موجود وقد نُفي معنى الخبر، وهو الوجود عن جنس الهادي نفياً مطلقاً من غير بقاء أيّ احتمال لوجود هادٍ آخر.

وبذلك يخرج من خبرها (لا) لنفي الوحدة العاملة عمل ليس؛ لأنها تنفي الحكم عن واحد، أو بعض أفراد جنسها لا عن جميعهم، ويلاحظ أنّ لا النافية للجنس على تقدير (مِن) فقوله تعالى: (فلا هادي له) أيّ لا من هادٍ، إن قُصد استغراق الجنس على سبيل التنصيص يستلزم وجود (مِن) الجنسية لفظاً أو تقديراً، فإذا قلت: لا ضيف عندنا، فالمعنى لا واحد من هذا الجنس عندنا ولا أكثر منه.

ولا النافية للجنس تفيد تأكيد النفي والمبالغة فيه، مثلما تفيد (أنّ) تأكيد الإثبات والمبالغة فيه.

ثانياً: يرى سيبويه أنّ لا النافية للجنس (لا تعمل إلاّ في نكرة كما أنّ رُبَّ لا تعمل إلاّ في نكرة، وكما أنّ (كم) لا تعمل في الخبر والاستفهام إلاّ في نكرة هذا هو الأصل في اسمها وفي خبرها، لأنّه لو كان معرفة لكان محدداً، وبذلك يخرج عن دلالته في استغراق الجنس المعين كلّه، وقد يقع الاسم معرفة كما هو الحال في نحو: (لا حاتم مكروه)، وذلك لأنّا أردنا به ما يؤول بنكرة يُراد بها الجنس باعتبار أنّ (حاتم) صار علماً لكلّ مشهور بالكرم، وهو زيادة على ذلك على تقدير: لا مسمى بهذا الاسم مكروه.

ثالثاً: أنّ (لا) النافية للجنس تعمل فيما بعدها كعمل (إنّ) فيما بعدها ولكن الاسم يكون في حال البناء على الفتح، إذا كان مفرداً لفظاً لا دلالة فيدخل في المفرد المثنى والجمع. تقول: لا مجدَّ خائبٌ، ولا مجدين خائبان، ولا مجدون خائبون، ولا مجدات خائبات،

فالأول مبني على الفتح في محلّ نصب.

والثاني (مجدين) مبني على الياء في محلّ نصب.

والثالث (مجدون) مبني على الواو في محلّ نصب.

والرابع (مجدات) مبني على السكر في محلّ نصب.

بمعنى أنّ اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مثنى أو جمعاً سالماً مذكراً أو مؤنثاً بُني على ما ينصب به.

ويرى سيبويه وتابعه أكثر النحاة أنّ اسم (لا) مبني لتركبه مع (لا) من حيث اللفظ تركيب (خمسة عشر) أو هي واسمها من حيث تركبهما بمنزلة تركب (يا ابن أمّ) وممّا يجب التنويه إليه أنّ الاسم النكرة بعد (لا) لا يُبنى على الفتح إلاّ بأربع شرائط هي:

1- أن يكون النفي شاملاً عموم الجنس المعين.
2- وأن تكون نكرة مفردة.
3- وأن لا يفصل بينهما أعني بين (لا) و(اسمها).
4- وأن لا يكون قد عمل في النكرة عامل غير لها كقوله تعالى: ﴿لَا مَرْحَبًا بِهِمْ إِنَّهُمْ صَالُوا النَّارِ﴾ [من سورة ص: 59]، لأنّ تقديره: لا ترحب مرحباً، وهناك شرائط آخر وسيأتي سيبويه على ذكر هذا في مواضع لاحقة.

وقد نسب أحد النحاة لسيبويه قوله أنّ الفتحة في قولك: لا رجلَ في الدار فتحة إعراب، وليس بفتحة بناء والدليل أنّ لا رجلَ في الدار وامرأةً بالتنوين فثبات التنوين في الثاني دليل على أنّ الأول معرب، وإذا كان معرباً جاز تثنيته.

أمّا قول سيبويه أنّ (لا رجل) بمنزلة: خمسة عشر فيريد به أنّه كما لا تفارق خمسةَ من عشر لا تفارق (لا) من رجل، ولم يعنِ أنّ الحركة حركة البناء[1].

ونرى أنّ استعمال العرب لـ (لا) مع الاسم المفرد على هذه الصورة من البناء هو السبب في البناء، فلا علاقة عندنا بين لا واسمها المبني، و(خمسة عشر) وأمثالها من الأعداد المركبة المبنية على فتح الجزأين التي لا يدخل جزء منها على ما يدلّ عليه الجزءان.

هذا أمر،

والأمر الثاني أنّ العلاقة بين (لا) واسمها علاقة إعراب لا بناء والدليل على ذلك أنّ الأصل في الاسم المضاف والشبيه به هو الإعراب والبناء، وقد يكون اسمها معرباً سقط

(1) ينظر: الأنباري: الإنصاف (المسألة 53)، والمجاشعي: شرح عيون الإعراب، ص 217.

منه التنوين للتخفيف، بل أنّ فريقاً من النحاة من نص على كون الاسم معرباً في حالتي التثنية والجمع لبعده حينئذٍ عن مشابهة الحرف[1].

وقد يكون البناء للتفريق بين (لا) المشبّهة بـ (ليس) التي يرتفع ما بعدها ولا النافية للجنس إذا انتصب ما بعدها، فإذا رفعنا ما بعد (لا) كان جواب (هل)، وإذا نصبنا كان جواب (هل من)، وذلك أن يقول القائل: هل من فرسٍ عندك؟ فتقول: لا فرس عندي، تبني (فرس) مع (لا) وتجعلها بمنزلة اسم واحد كـ (خمسة عشر) من حيث تركبه من حيث بنائه على فتح الجزأين.

وقد يكون سبب البناء تضمن لكلام معنى (من) (وكلّ ما تضمن معنى الحرف فهو مبني، وكان الأصل أنْ يكون الجواب: لا من رجلٍ، إلاّ أنّهم حذفوا من استخفافاً، ،فوجب البناء، واختير الفتح؛ لأجل التركيب، لأنّ التركيب يثقل الاسم، فعدلوا إلى أخفّ الحركات – وهي الفتحة – كما فعلوا في خمسة عشر)[2].

ثالثاً: ومن الواضح من النص السابق أنّ سيبويه قد عرض المسائل والحقائق الآتية:

1- الوظيفة الإعرابية لـ (لا) النافية للجنس.
2- الصورة اللفظية لـما بعدها، فترك تنوينه لازم.
3- تركبها مع اسمها من حيث الشكل كتركب (خمسة عشر) و(ابن أمّ).
4- عدم إعمالها في المعارف وعلّة ذلك.
5- الموازنة بينها وبين (ربّ) و(كم) الخبرية أو الاستفهامية من حيث تنكير ما بعدها.
6- تضمن الكلام معها معنى (من).

---
(1) ينظر: الأصبهاني: شرح اللمع، ص 172.
(2) المجاشعي، ص 127-128.

رابعاً: ما ذكره سيبويه من بناء اسم لا النافية للجنس تابعه فيه أكثر البصريين وقد ذهب الزجاج والسيرافي والكوفيون إلى أنّه معرب، وأنّ التنوين سقط للتخفيف، ورأي المبرد أنّ الاسم إذا كان مثنى أو جمعاً معرب لبعده حينئذٍ عن مشابهة الحرف[1].

موضع لا وما عملت فيه من الأعراف

قال سيبويه – رحمه الله–:

(واعلم أنّ لا وما عملت فيه في موضع ابتداءٍ، كما أنّك إذا قلت: هل من رجلٍ فالكلامُ بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ، وكذلك: ما من رجلٍ، وما من شيءٍ، والذي يُبنى عليه في زمان أو في مكانٍ، ولكنّك تُضمره، وإنْ شئت أظهرته، وكذلك لا رجل ولا شيء، إنّما تريد لا رجل في مكانٍ، ولا شيء في زمان. والدليلُ على أنّ لا رجل في موضع اسم مبتدأ، وما من رجلٍ في موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم قولُ العرب من أهل الحجاز: لا رجلَ أفضل منك، وأخبرنا يونس أنّ من العرب من يقول: ما من رجلٍ أفضلُ منك، وهل من رجل خيرٌ منك، كأنّه قال: ما رجلٌ أفضلُ منك، وهل رجلٌ خير منك) [2].

أقول:

أولاً: من الواضح أنّ (لا) النافية للجنس تنصب الاسم وترفع الخبر حملاً على (إنّ) مع فارق بينهما يتحدد في كون (إنّ) أصلاً في الإيجاب، و(لا) أصلاً في النفي (فحُمل النقيض على نقضيه) [3].

ثانياً: ومن وجوه الافتراق بين (لا) النافية للجنس و(إنّ) المؤكدة أنّ موضع اسميها الرفع على الابتداء وهما داخلان عليه جميعاً.

فكما أنّك إذا قلت: هل من رجلٍ؟ فكلامك هذا بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ، وكذا: ما من رجلٍ، أمّا الخبر فضمر قد يدلّ عليه مكان على تقدير: هل من رجلٍ عندك؟ فإن قلت:

---

(1) ينظر: السيرافي: شرحه، 3/ 15-16، والأنباري: الإنصاف (المسألة 53)، وابن عصفور: شرح الجمل، 2/ 270، والرضي، 1/ 235.

(2) سيبويه: 2/ 275-276.

(3) حيدرة اليمني: كشف المشكل في النحو، ص 86.

ما من شيء، فعلى إضمار زمان كأنك تقول: ما من شيء في زمان، وكذا الحال في قولك: لا رجلَ، ولا شيءَ، على تقدير: لا رجلَ عندك، أو في مكان، ولا شيءَ في زمان، أيّ: كائن.

والدليل على أنّ لا واسمها في موضع اسم مبتدأ، قول بعض العرب: لا رجلَ أفضلُ منك، بإظهار الخبر، كما يظهرونه في نحو: ما من رجلٍ أفضلُ منك، وهل من رجلٍ خيرٌ منك، والمراد: ما رجلٌ أفضلُ منك، وهل رجلٌ خيرٌ منك، على المبتدأ والخبر.

الفصل بين لا ومعمولها

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّك لا تفصل بين لا وبين المنفي، كما لا تفصل بين من وبين ما تعمل فيه، وذلك أنّه لا يجوز لك أن تقول: لا فيها رجلَ، كما أنّه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه هل من فيها رجلٍ، ومع ذلك أنّهم جعلوا لا وما بعدها بمنزلة خمسةَ عشرَ، فقُبح أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أنْ يفصلوا بين خمسة وعشر بشيءٍ من الكلام؛ لأنّها مشبَّهة بها)[1].

أقول:

من شروط إعمال لا النافية للجنس فيما بعدها ألاّ يفصل بينها وبين اسمها فاصلٌ، فإذا فُصل بينهما ألغيت وظيفتها النحوية كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [من سورة الصافات: 47]، وقد امتنع الفصل بين لا وبين المنفي بها، أنّ المنفي بها بمنزلة جزء منها، شأنه شأن الجار والمجرور، والعدد المركب، وغير ذلك ممّا يكون كالاسم الواحد، ولا يُفصل بين أجزاء الكلمة بما ليس منها.

---

(1) سيبويه: 2/ 276.

اسم لا النافية للجنس المضاف

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب المنفي المضاف بلام الإضافة اعلم أنّ التنوين يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت: لا غلام لك كما يقع من المضاف إلى اسم، وذلك إذا قلت: لا مِثْلَ زيد، والدليلُ على ذلك قولُ العرب: لا أبالك، ولا غلامي لك، ولا مُسلِمَيْ لك، وزعم الخليل رحمه الله أنّ النون إنّما ذهبت للإضافة، ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلاّ في الإضافة، وإنّما كان ذلك من قبل أنّ العرب قد تقول: لا أباك، في معنى لا أبالك، فعلموا أنّهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوينُ ساقطاً كسقوطه في لا مِثْلَ زيدٍ فلما جاءوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللامُ إذ كان المعنى واحداً، وصارت اللامَ بمنزلة الاسم الذي ثُني به في النداء، ولم يغيروا الأول عن حاله قبل أن تجيء به، وذلك قولك: يا تَيْم تَيْم عدي، وبمنزلة الهاء إذا لحقت طلحة في النداء، لم يغيّروا آخر طلحة عما كان عليه قبل أن تلحق، وذلك قولهم:

كلـيني لهـم يـا أميمـة ناصـب

ومثلُ هذا الكلام قول الشاعر إذا اضطر، للنابغة:

يـا بـؤس للجهـل ضـراراً لأقـوام

حملوه على أنّ اللام لو لم تجيء لقلت: يا بؤسَ الجهلِ)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- لام الإضافة: لام الجرّ، لأنّ الإضافة بمعنى اللام.

---

(1) سيبويه: 2/ 277-278.

ثانياً: حكم المضاف أن يذهب التنوين منه إذا كان منوّناً، والنون إذا كان مثنى أو مجموعاً جمع السلامة، لأنَّ التنوين يدلّ على انفصال الاسم وكماله، والإضافة تدلّ على الاتصال، وكذلك النون في المثنى وجمع المذكر السالم، لأنها بمنزلة التأنيث في المفرد.

ثالثاً: إذا كان بعد اسم (لا) لفظ مجرور بحرف الجرّ كـ: لا عدو لك ففيه وجهان:

الأول: أن تكون لا واسمها في موضع ابتداء ويكو الجار والمجرور (لك) في موضع نعت لهذا الاسم، أو في موضع خبر، واللام هنا حرف جرّ.

والثاني: أن يكون الاسم الواقع بعد (لا) مضافاً إلى الاسم الواقع بعد اللام، ويكون اللام على هذا الوجه حرفاً زائداً مفيداً تأكيد الإضافة لأنَّ الإضافة بمعنى اللام.

كما في نحو: لا أبالك، ولا تكون (لا) مبنية مع (لا) كما في الوجه الأول، والذي يدلّ على إضافة (أبا) لما بعده هو ثبوت الألف، وكذا الأمر لو قلت: لا صاحبيْ لك، ولا مُسلمي لك فوجود الياء إشارة إلى أنَّ (صاحب، ومسلم) مضافان لما بعدهما، واللام زائدة للتوكيد، وقد ذهبت النون منهما بسبب هذه الإضافة.

وزيادة اللام على هذا النحو نادرة ولا تكونُ إلاّ في (لا) وبعض تراكيب النداء.

رابعاً: إقحام (اللام) بين اسم لا النافية للجنس وما أضيف إليه بمنزلة إقحام الهاء بعد حذفها ضرورة وترك المنادى على حالها قبل وجودها، والقياس بناؤه على الضمّ بعد لحاق الهاء، كما في قول النابغة الذبياني[1]:

كلـيني لهـم يـا أميمـة ناصـبِ   وليـلٍ أقاسيه بطـيء الكواكـبِ

ومثل هذا قول النابغة[2]:

قالـت بَنـو عـامر خـالوا بَـني أسدٍ   يـا بـؤسَ للجهـل ضـرّاراً لأقـوام

---

(1) ديوانه، ص 54، وينظر سيبويه: 2/ 207.

(2) ديوانه، ص 220، وينظر: البغدادي، 1/ 285.

والشاهد فيه إدخال اللام بين المضاف والمضاف إليه اضطراراً، وتوكيداً، للإضافة والتقدير: يا بؤس الجهلِ، وخالوا: من المخالاة، وهي المتاركة والمقاطعة.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإنّما فُعل هذا في المنفي تخفيفاً، كأنّهم لم يذكروا كما أنّهم إذ قالوا يا طلحة أقبل فكأنّهم لم يذكروا الهاء، وصارت اللامُ من الاسم بمنزلة الهاء من طلحة لا تغيِّر الاسم عن حاله قبل أن تلحق، كما لا تغيِّر الهاء الاسمَ عن حاله قبل أنْ تلحق، فالنفيُ في موضع تخفيف كما أنّ النداء في موضع تخفيف، فمن ثمَّ جاء فيه مثلُ ما جاء في النداء، وإنّما ذهبت النونُ في لا مُسلِمَيْ لكَ على هذا المثال، جعلوه بمنزلة ما لو حُذفت بعده اللامُ كان مضافاً إلى اسم وكان في معناه إذا ثبتت بعده اللامُ، وذلك قولك: لا أباكَ؛ فكأنّهم لو لم يجيئوا باللام قالوا لا مُسلميك فعلى هذا الوجه حذفوا النون في لا مُسلمي لك، وذا تمثيلٌ وإنْ لم يُتكلم بلا مسلميك، قال مسكين الدارمي:

وقد ماتَ شَمّاخٌ وماتَ مُزَرِّدٌ   وأيُّ كريمٍ لا أباكَ يُمتَّعُ

ويروى: مُخلَّدُ) [1].

أقول:

حذف التنوين أو النون من الاسم الواقع بعد (لا النافية) والمضاف إلى ما بعده من باب التخفيف، وكأنّ اللام لم تكن فهي زائدة على ما مرَّ ذكره في الوجه الثاني، شأنها شأن قولهم: (يا طلحة) في الترخيم، والأصل أن يقال: يا طلحَ أقبل، إذا لم يأتوا بالهاء، فلما ألحقوها تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء بها.

ولهذا قالوا: لا مُسلِمَيْ لك، فحذف النونِ وعدّوا اللام زائدة لتأكيد النفي، والاسم المضاف إلى الضمير، كأنهم لم يذكروا اللام، فقالوا: لا مُسلميك في: لا مُسلِمَيْ لك، و(لا أباك) في: لا أبالك، علماً بأنَّ هذا تمثيل وتدريب خارج عن إطار الاستعمال،

---

[1] سيبويه: 2/ 278-279.

ومنه قول مسكين الدارمي (ت 89هـ)[1]:

وقـد مـاتَ شَـمّاخٌ ومـاتَ مُـزَرِّدٌ   وأيُّ كـريمٍ لا أبـاكَ يُمتَّـعُ

والشاهد فيه قوله: (لا أباك) بحذف لام الإضافة وهو حذف شاذ ونادر، والتقدير: لا أبا لك، ويروى كذلك، وحينئذ لا شاهد فيه. ومزرّد: أخو الشمّاخ.

رابعاً: ويرى ابن مالك أنّ زعمهم أنّ (لا أباك بخالدِ) يُراد به: لا أبالك بعيد، (لأنّه إنْ كان الأمر كذلك لم يخلُ من أن يكون أب مضافاً إلى الكاف عاملاً فيها، أو يكون مقدّر الانفصال باللام وهي العاملة في الكاف مع حذفها، فالأول ممنوع لاستلزامه تعريف اسم لا، أو تقدير عام تمحّض الإضافة فيما إضافته محضة.

والثاني ممنوع لاستلزامه وجود ضمير متصل معمول لعامل غير منطوق به، وهو شيء لا يعلم له نظير، فوجب الأعراض عنه، والتبرؤ منه، والوجه عندي في: لا أبالك، ولا أباك أن يكون دعاء على المخاطب بأن لا يأباه الموت، وهذا توجيه ليس فيه التكلّف شيء)[2]، والحق أنّ فيما طرحه ابن مالك رأي متقبّل بعيد عن التكلّف.

الفصل بين اسم (لا) وما يضاف إليه بأجنبي

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: لا يَدَيْنِ بها لَكَ، ولا يدينِ اليومَ لك، إثباتُ النون أحسنُ، وهو الوجهُ، وذلك أنّك إذا قلت: لا يَدَيْ لك ولا أبالك، فالاسمُ بمنزلة اسمٍ ليس بينه وبين المضاف إليه شيءٌ؛ نحو لا مثل زيد؛ فكما قُبح أن تقول لا مثلَ بها زيدٍ فتفصل، قُبح أن تقول لا يدي بها لك، ولكن تقول: لا يَدَيْنِ بهالك، ولا ابَ يومَ الجمعة لك، كأنّك قلت: لا يدينِ بها ولا أبَ يومَ الجمعة، ثمّ جعلت لك خبراً، فراراً من القبح)[3].

---

(1) ديوانه، ص 26، وينظر: ابن يعيش، 2/ 105، وابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 63، ويروى: لا أباك بخالد.

(2) ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 63-64.

(3) سيبويه: 2/ 279.

أقول:

رأينا فيما سبق أنهم يدخلون اللام بين المضاف والمضاف إليه توكيداً للإضافة، لأنَّ الإضافة بمعنى اللام، في (يا بؤس للحرب) والأصل: يا بؤس الحرب، وهم أيضاً يزيدون الهاء في (طلحة) في الترخيم، والأصل حذفها، وكذا يفصلون بين المضاف والمضاف إليه في النداء فيقولون: (يا تيمَ تيمَ عدي) بالفصل بين (تيم) الأولى وما أضيفت إليه وهو (عدي) بـ (تيم) الثانية.

ووقفنا على أنَّ زيادة اللام لا تلغي الإضافة، إذ يبقى الاسم على تقدير الإضافة لما بعد اللام، ولا يجوز أن ينفصل بين هذا الاسم وما أضيف إليه مما فيه اللام بشيء آخر، فإذا فصلناه بطلت الإضافة كما في نحو: لا يدينِ بها لكَ، ولا يدينِ اليومَ لكَ.

بالفصل بين (يدين) والضمير في (لك) وعلى مضاف إليه كما مرَّ، واللام زائدة، وقد فصل بين (يدين) وما أُضيف إليه بـ (بها) و(اليومَ) وفي هذه الحال يستحسن إثبات النون، ولا تحذف، لأنَّ الإضافة قد بطلت، وهذا هو الوجه عند سيبويه، لأنَّ نون المثنى والجمع السالم لا تحذف إلاّ في الإضافة، لأنَّ هذه النون عوض عن التنوين.

ويرى سيبويه أنّه مثلما لا يجوز الفصل بين (مثل) وما أُضيف إليه في نحو: (لا مثلَ زيدٍ) بفاصل فلا يقال: (لا مثلَ بها زيدٍ)، وكذلك لا يجوز الفصل بين المثنى والجمع السالم الواقعين بعد النفي والمضافين إلى ما بعدهما بفاصل، فلا يقال (لا يدين بها لك) إلاّ بإثبات النون وإسقاط الإضافة، ويجوز أن يقال: لا يدين لك بها، وحينها يكون (لك) في خبرها لـ (لا النافية)، ولا تكون اللام زائدة، وليس هناك إضافة، وهذا هو الوجه الأول الذي ذكرناه سابقاً.

وقولك: لا يدين لك بها، أو: لا يدين لك اليومَ، بتأخير الظرف إنّما هو بسبب الفرار من قبح الأسلوب الذي يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف.

ومن الجدير بالذكر أنَّ المبرد يمنع أن يقال: لا صاحبين بالتثنية، لأنَّ الواحد مبني، فلا يصحَ فيه التثنية لأنَّ الياء حرف إعراب، وكان يونس يجيز: لا يدي بها لك، أيّ: لا طاقة بها لك، والسماع لا يُردّ[1].

---

[1] ينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 366 (عضيمة) والأصبهاني: شرح اللمع، ص 172.

الفصل بغير الظرف أو الجار والمجرور

قال سيبويه – رحمه الله –:

(وكذلك إنْ لم تجعل (لك) خبراً، ولم تفصل بينهما، وجئت بـ (لك) أن تُضمر مكاناً أو زماناً، كإضمارك إذا قلت لا رجلَ، ولا بأسَ، وإنْ أظهرت فحسنٌ، ثمّ تقول لك لتبيِّن المنفي عنه، وربما تركتها استغناءً بعلم المخاطب، وقد تذكرها توكيداً وإنْ عُلم من تعني، فكما قبح أن تفصل بين المضاف والاسم المضاف إليه قُبح أن تفصل بين لك وبين المنفي الذي قبله؛ لأنّ المنفي الذي قبله إذا جعلته كأنّه اسمٌ لم تفصل بينه وبين المضاف إليه بشيء، قُبح فيه ما قُبح في الاسم المضاف إلى اسم لم تجعل بينه وبينه شيئاً؛ لأنّ اللام كأنّها ههنا لم تُذكر.

ولو قلت (هذا) لقلت لا أخا هذين اليومين لك، وهذا يجوز في الشعر؛ لأنّ الشاعر إذا اضطر فصل بين المضاف والمضاف إليه، قال الشاعر، وهو ذو الرمة:

كأنّ أصواتَ مِنْ إيغالِهِنّ بنا ... أواخِرِ المَيْسِ أصواتُ الفَراريجِ

وإنّما اختير الوجهُ الذي تُثبت فيه النونُ في هذا الباب كما اختير في كم إذا قلت كم بها رجلاً مصاباً، وأنت تُخبرُ لغة من يُثبت بها، لئلا يفصل بين الجار والمجرور، ومن قال: كم بها رجلٍ مصابٍ فلم يُبال القبح قال: لا يَدَيْ بها لك، ولا أخا يومَ الجمعة لك، ولا أخا فاعلم لك)[1].

أقول:

أولاً: يرى سيبويه أنّه يجوز في قولك (لا يدينِ لكَ بها) ألاّ تجعل (لك) في موضع الخبر على أن تقدر ما يدلّ على المكان أو الزمان يكون هو الخبر لـ (لا النافية)، فالتقدير في: لا يدين لك بها: لا يدين لك موجودة أو كائنة بها، ومن المعروف أنّ خبر لا النافية كثيراً ما يحذف وذلك إذا كان معلوماً، أو أنّ التراكيب المعينة كثيرة الاستعمال على ألسنتهم فهم

---

[1] سيبويه: 2/ 279-280.

يقولون: لا بأسَ، ولا شكَّ، ولا ضيرَ، ولا ضررَ، ولا ضرارَ، قال تعالى: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ [من سورة الروم: 30].

وقال عز شأنه: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟ فَلَا فَوْتَ﴾[من سورة سبأ: 51]، والتقدير: لا تبديل موجود أو حاصل، ولا فوت لهم.

فإذا كان الخبر مجهولاً فلابُدَّ من ذكره كقول الرسول الكريم ﷺ (لا أحدَ أغيرُ من الله).

ثانياً: يستقبح سيبويه الفصل بين اسم لا وما أضيف إليه بغير الظروف وحروف الجرّ، ولذلك يرى أنَّ قولك: لا أخا هذين اليومين لك، لا يجوز إلاّ في الضرورة الشعرية، ومنه قول ذي الرُّمة[1]:

كأنَّ أصواتَ مِنْ إيغالِهنّ بنا أواخرِ المَيْسِ أصواتُ الفَراريجِ

والشاهد فيه الفصل بين المضاف أصوات إلى أواخر الميس وفصل بينهما بـ (من إيغالهنَّ بنا) وهذا ما يراه سيبويه قبيحاً من حيث التركيب.

ثالثاً: ويرى سيبويه أنّه إذا تمّ الفصل بين المتضايفين في نحو (لا يدين بها لك) لا تحذف النون في (يدين)، لأنّه لا يجوز الفصل في نحو هذا في غير ضرورة الشعر، ولذلك لا بد من إثبات النون إشارة إلى عدم الإضافة، وهذا بمنزلة قولك: (كم بها رجلاً مصاباً) بعد إضافة (كم) في الإخبار إلى ما بعدها من مميَّز، ولذلك بقي منوّناً.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(والجرّ في: (كم بها رجلٍ مصاب)، وترك التنوين في: لا يدي بهالك، قول يونس، واحتج بأنّ الكلام لا يستغنى إذا قلت: كم بها رجل، والذي يستغني به الكلام وما لا يستغني به قبحهما واحد إذا فصلت بكل واحد منهما بين الجار والمجرور، ألا ترى أنّ قبح

---

[1] ديوانه، ص 76. وينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 376، وأبو علي الفارسي: المسائل البصريات، 1/ 533-534.

كم بها رجلٍ مصاب، كقبح: ربَّ فيها رجل، فيها رجل، فلو حُسن بالذي لا يستغني به الكلامُ لحُسن بالذي يستغني به، كما أنّ كلّ مكان حَسن لك أنْ تفصل فيه بين العامل والمعمول فيه بما يحسن عليه السكوتُ حُسن لك أن تفصل فيه بينهما بما يقبح عليه السكوتُ، وذلك قولك: إنّ بها زيداً مصابٌ، وإنّ فيها زيداً قائمٌ، وكان بها زيدٌ مصاباً، وكان فيها زيدٌ مصاباً، وإنّما يُفرق بين الذي يحسن عليه السكوتُ وبين الذي لا يحسن عليه في موضعٍ غير هذا، وإثباتُ النون قول الخليل رحمه الله)[1].

أقول:

علمنا أنَّ سيبويه ومن تابعه من النحاة يمنعون الفصل بين المتضايفين ويرونه قبيحاً، ولا يجوز إلاّ في الشعر، وإذا تمّ الفصل أثبتوا النون في نحو: لايدين بها لك، أمّا مذهب يونس فجواز حذف النون في (يدين) وجواز الجرّ في نحو: (كم بها رجلٍ مصاب) بإضافة كم الخبرية إلى مميّزها على الرغم من وجود الفصل بينهما بـ (بها)، وحجة يونس أنَّ الكلام لا يتمّ معناه بالجار والمجرور – وهو الفصل بين المضاف والمضاف إليه – إذا قلنا: كم بها رجلٍ وسيبويه يرى أنَّ الكلام سواء تمّ بما يفصل به بين المتضايفين، أو لم يتمّ فكلٌّ قبيح، ولذلك يوجب إثبات النون تبعاً لرأي أستاذه الخليل.

وقد رأى ابن الحاجب أنَّ في مثل هذه التراكيب ليس مضافاً، وإنّما هو شبيه بالمضاف، فلا يقوى قوة المضاف، ولا يلزم من جواز الفصل بالظرف في المضاف الفصل في ما شبّه به لضعفه عنه[2].

وهذا يدلّ على أنَّ ابن الحاجب يمنع الفصل في نحو: (لا يدين بها لك) اعتماداً على القياس وذلك بجعله هذا مشبهاً بالمضاف وليس مضافاً.

أمّا مذهب يونس فالفصل عنده جائز سواء أكان مضافاً، أو مشبهاً بالمضاف؛ لأنَّ الفصل كلا فصل لكثرة ما يتّسع في الظروف[3].

وابن مالك على مذهب يونس[4].

---

(1) سيبويه: 2/ 280-281.

(2) ينظر: ابن الحاجب: الأمالي النحوية، 2/ 127.

(3) الرضي: شرح الكافية، 2/ 213.

(4) سيبويه: 2/ 281-282.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وتقول: لا غلامينِ ولا جاريَتيَّ لك، إذا جعلت الآخر مضافاً ولم تجعله خبراً له، وصار الأول مضمراً له خبرٌ، كأنك قلت: لا غلامين في ملكك ولا جاريتي لك، كأنك قلت: ولا جاريتيك في التمثيل، ولكنَّهم لا يتكلمون به، فإنّما اختصت لا في الأب بهذا كما اختصَّ لدن مع غدوة بما ذكرتُ لك، ومن كلامهم أن يجري الشيء إلى ما لا يستعمل في كلامهم، نحو قولهم: ملامحُ ومذاكيرُ، لا يستعلمون لا ملمحةً ولا مذكاراً؛ وكما جاء عذيرك على مثال ما يكون نكرةً ومعرفةً نحو ضَرْباً وضَرْبَكَ، ولا يُتكلم به إلاّ معرفةً مضافة، وسترى نحو هذا إنْ شاء الله ومنه ما قد مضى)[1].

أقول:

أولاً: إذا قلت: (لا كتابين ولا مجلتي لك) جعلت الآخر وهو (مجلتي) هو المضاف إلى الضمير والفصل هو اللام توكيداً للإضافة على النحو الذي مرّ بيانه، وتكون (لا) عاملة في (مجلتي) وخبرها مقدَّر، كأنك قلت: ولا مجلتيك، أمّا (كتابين) فخبره مقدَّر أيضاً تقديره: لا كتابين في مكتبك أو عندك، وتقدير: (ولا مجلتيك) تمثيل لم يجري على ألسنتهم، لكونه شاذ في القياس وقبيح في الاستعمال.

ثانياً: وذكر سيبويه كثيراً من الاستعمالات اللغوية الشاذة التي تضارع الفصل بين المتضايفين في (باب المنفي بلا النافية للجنس) ومن هذه الشواذ التي ذكره كي يتبين اختصاص (لا) بزيادة اللام بعدها الآتي:

1- شذوذ تنوين (غُدوة) مع لدُنْ، و(لدُنْ) إذا وليها غُدوة جاز الجرّ بالإضافة، والنصب على التمييز، وأجاز الكوفيون رفع (غُدوة) على تقدير: لدُنْ كان غدوةً.

2- جمع: لمح، وذكر على: ملامحَ، ومذاكيرَ، فلا يقال بالتنوين أيّ: لا ملمحةً ولا مذكاراً.

3- استعمالهم (عذيرك) في لزوم الإضافة والتعريف والخروج عن منهاج نظائره، وقد استعمله بعضهم نكرة ومعرفة على غير قياس.

---

[1] ينظر: شرح التسهيل، 3/ 137.

العطف على اسم لا النافية

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإنْ شئت قلت: لا غلامين ولا جاريتين لك، إذا جعلت لك خبراً لهما، وهو قول أبي عمرو، وكذلك إذا قلت: لا غلامين لك وجعلت لك خبراً، لأنّه لا يكون إضافةً وهو خبرٌ لأنّ المضاف يحتاج إلى الخبر مضمراً أو مظهراً، الا ترى أنّه لو جاز تَيْمُ تَيْمُ عدي في غير النداء لم يستقم لك إلاّ أن تقول ذاهبون، فإذا قلت لا أبالك فها هنا إضمارُ مكانٍ، ولكنّه تُرِك استخفافاً واستغناءً، قال الشاعر، وهو نهار بن توْسِعَة اليشكري فيما جعله خبراً:

أبي الإسلامُ لا أبَ لي سِواهُ   إذا افتخروا بقيسٍ أو تميمِ

وإذا ترك التنوين فليس الاسمُ مع لا بمنزلة خمسة عشر، لأنّه لو أراد ذلك جعل لك خبراً وأظهر النون، أو أضمر خبراً ثمّ جاء بعدها بلك توكيداً، ولكنّه أجراه مجرى ما ذكرتُ لك في النداء، لأنّه موضعٌ حذف وتخفيف، كما أنّ النداء كذلك.

وتقول أيضاً إنْ شئت: لا غلامين ولا جاريتين لك، ولا غلامين وجاريتين، كأنك قلت: لا غلامين ولا جاريتين في مكان كذا وكذا لك، فجاء بلك بعد ما بنى على الكلام الأول في مكان كذا وكذا، كما قال: لا يدين بها لك، حين صيّره كأنّه جاء بلك فيه بعد ما قال لا يدين بها في الدنيا)[1].

أقول:

أولاً: إذا عُطِفَ على اسم لا النافية المبني معها مع تكرار (لا) كان الخبر لكليهما، مثلما كان مع غير المعطوف، تقول: لا صاحبين ولا مساعدين لك، فـ (لك) خبر عن لهما بمنزلة: لا صاحبين لك، من غير عطف وتكرار، وليس هناك إضافة للضمير في (لك) ولذلك ثبتت النون وأضمر الخبر الدال على مكان والتقدير: لا صاحبين ولا مساعدين كائنان أو موجودان في مكان كذا لك، و(لك) متعلق بالخبر المقدر، وإنّما يُترك ذكره استخفافاً

(1) سيبويه: 2/ 282-283.

واستغناءً، كما هو الحال في بيت نهارُ بن تَوْسِعة اليشكري (هو ابن أخت مسليمة الكذاب)[1]:

أبي الإسلامُ لا أبَ لي سِواهُ	إذا افتخروا بقيسٍ أو تميمِ

بجعله الجار والمجرور خبراً لـ (لا) ولم يقصد الإضافة، لأنّه لو قصدها لقال: لا أبالي، فاحتاج إلى إضمار الخبر، كما يحتاج إليه في الإضافة إذا قال: لا أبالك.

إنّ المشهور والقياس أن يقال في اسم (لا النافية للجنس إذا كان أباً أو أخاً. لا أبَ لك، ولا أخَ لك، وكثر في الكلام مخالفة القياس فيقال: لا أبا لك، ولا أخا لك، ولا غلامي لك، ولم يرد هذا الاستعمال في غير الضرورة مع اللام، لأنّ اللام مقحمة لا اعتداد بها كما مرّ في الشواهد والأمثلة السابقة.

ثانياً: وإذا تُرك التنوين فلا يكون الاسم حينئذٍ مركباً مع (لا) تركيب خمسة عشر، لأنّه لو أُريد ذلك لأظهر النون، وجعل (لك) خبراً، أو أضمر الخبر، وجعل (لك) توكيداً، ولكنّه أجراه مجرى النداء تخفيفاً.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّ المنفي الواحد إذا لم يَلِ لك فإنّما يُذهب منه التنوينُ كما أُذهبَ من آخر خمسة عشر، كما أُذهب من المضاف، والدليلُ على ذلك أنّ العرب تقول: لا غلامين عندك، ولا غلامين فيها، ولا أب فيها؛ وأثبتوا النون لأنّ النون لا تحذف من الاسم الذي يُجعل وما قبله أو وما بعده، بمنزلة اسم واحد، ألا تراهم قالوا: الذين في الدار، فجعلوا الذين وما بعده من الكلام بمنزلة اسمين جُعلا اسماً واحداً، ولم يحذفوا النون لأنّها لا تجيء على حد التنوين، ألا تراها تدخل في الألف واللام وما لا ينصرف)[2].

---

(1) ينظر: ابن يعيش، 2/ 104، وابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 59.

(2) سيبويه: 2/ 283.

أقول:

إذا كان اسم لا النافية مفرداً أيّ كلمة واحدة ولم يأت بعده (لك) فيكون بحذف التنوين أو النون ولذلك يقال: لا صاحبين عندك، ولا صاحبين فيها، ولا أبَ فيها بإثبات النون، لأنّ هذه النون لا تحذف إلاّ مع الاسم الذي يجعل وما قبله وما بعده بمنزلة اسم واحد، شأنه شأن الموصول وصلته في نحو: الذين في الدار، ولا تحذف النون هنا، لأنها ليست بمنزلة التنوين في نون المثنى والجمع السالم.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وإنّما صارت الأسماء حين وليت لك بمنزلة المضاف لأنّهم كأنّهم ألحقوا اللام بعد اسم كان مضافاً، كما أنّك حين قلت: يا تيمَ تيمَ عديٍّ فإنّما ألحقت الاسم اسماً كان مضافاً، ولم يغيّر الثاني المعنى كما أنّ اللام لم تغيّر معنى لا أباك، وإذا قلت: لا أبَ فيها، فليست (في) من الحروف التي إذا لحقت بعد مضاف لم تغيّر المعنى الذي كان قبل أن تلحق، ألا ترى أنّ اللام لا تغيّر معنى المضاف إلى الاسم إذا صارت بينهما، كما أنّ الاسم الذي يثنى به لا يغيّر المعنى إذا صار بين الأول والمضاف إليه، فمن ثمّ صارت اللامُ بمنزلة الاسم يثنى به) [1].

أقول:

الاسم في نحو: لا أبالك بمنزلة المضاف وقد فصلوا بينه وبين ما أضيف إليه وهو الكاف مثلما فصلوا بين المنادى وما أضيف إليه في قولهم: يا تيمَ تيمَ عديٍّ، وكما أنّ (تيم) الثانية لم تغيّر من معنى الإضافة لـ (تيم) الأولى، فلام الجرّ في لا أبالك، لم تغيّر من معنى الإضافة في (أبا)، بل أنّ اللام زائدة لتوكيد الإضافة كما بينا، وهي لذلك ليست بمنزلة (في) إذا قلت: لا أبَ فيها، فـ (في) هذه تغيّر من المعنى لكونها ستكون خبراً، أو متعلقاً بالخبر المحذوف، في حين أنّ اللام زائدة لتوكيد الإضافة، ولهذا يقول سيبويه في آخر النص (فمن ثمّ صارت اللام بمنزلة الاسم يثنى به).

---

(1) سيبويه: 2/ 284.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: لا غلام وجارية فيها، لأنَّ لا إنَّما تجعلُ وما تعمل فيه اسماً واحداً إذا كانت إلى جنب الاسم، فكما لا يجوز أن تفصل خمسةَ من عشرَ، كذلك لم يستقم هذا لأنَّه مشبه به، فإذا فارقه جرى على الأصل، قال الشاعر:

لا أبَ وابناً مِثْلُ مَرْوانَ وابنِهِ   إذا هو بالمَجْدِ ارْتَدى وتأزَّرَا

وتقول: لا رجل ولا امرأةً يا فتى إذا كانت لا بمنزلتها في ليس حين تقول: ليس لك لا رجلٌ ولا امرأةٌ فيها، وقال رجل من بني سُليم وهو أنس بن العباس:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً   اتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقِعِ

وتقول: لا رجلَ ولا امرأةَ فيها، فتُعيدُ لا الأولى كما تقول: ليس عبدُالله وليس أخوه فيها، فتكونُ حالُ الأخرة في تثنيتها كحال الأولى، فإنْ قلت: لا غلامين ولا جاريتين لك، إذا كانت الثانيةُ هي الأولى، أثبت النون، لأنَّ لك خبرٌ عنهما، والنون لا تذهب إذا جعلتهما كاسم واحد، لأنَّ النون أقوى من التنوين، فلم يُجروا عليها ما أجروا على التنوين في هذا الباب؛ لأنَّه مفارقٌ للنون، ولأنها تثبت فيما لا يثبت فيه، واعلم أنَّ كلَّ شيء حَسن لك أن تُعمل فيه رُبَّ حسُن لك أن تعمل فيه لا)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- جنب الاسم: بالعطف مباشرة من غير تكرير (لا).
- فتعيد لا الأولى: تكررها.

ثانياً: إذا عطفنا على اسم (لا النافية) فإمّا ألاّ نكرّر (لا) وإمّا أن نكرّرها، ولكلّ طريقة أحكامها الخاصة وعلى النحو الآتي:

---

(1) سيبويه: 2/ 284-286.

1- العطف من غير تكرير

نحو: لا طالبَ ولا طالبةً فيها، وفي هذه الصورة لا يجوز رفع الأول، ولا حذف التنوين من المعطوف أيْ (طالبة)، وجاز في المعطوف النصب على اللفظ، والرفع على الموضع ومن ذلك ما نسبُ للفرزدق قوله[1]:

لا أبَ وابناً مِثْلُ مَرْوانَ وابنِهِ ... إذا هو بالمَجْد ارتَدى وتأزَّرَا

فقد عطف (ابناً) مع تنوينه على (أبَ) الواقع اسم لا النافية، لأنَّ المعطوف لا يجعل وما بعده بمنزلة اسم واحد، لأنَّ المعطوف عليه وحرف العطف والمعطوف ثلاثة ألفاظ، والثلاثة لا يمكن جعلها اسماً واحداً، ويجوز العطف بالرفع على الموضع، لأنَّ موضع لا مع اسمها الابتداء، فيقال: فلا أبَ وابنٌ.

2- العطف مع تكرير (لا):

وفي هذه الحال يجوز في الأول وجهان: الفتح بغير تنوين، والرفع بغير تنوين، ويجوز في الثاني ثلاثة أوجه هي: الوجهان الأولان، والثالث بالنصب مع التنوين إنْ كان الأول مفتوحاً، فيقال في: (لا حولَ ولا قوةَ إلاَّ بالله) الآتي:

- لا حولَ ولا قوةَ إلاَّ بالله، بالإعمال والعطف عطف جملة على مثلها.
- لا حولَ ولا قوةً إلاَّ بالله، بإعمال الأولى، وجعل الثانية زائدة، وما بعدها معطوف على المحل الأعرابي للأولى.
- ولا حولَ ولا قوةٌ إلاَّ بالله، بإعمال الأولى، وإهمال الثانية وما بعدها مبتدأ.
- ولا حولٌ ولا قوةَ إلاَّ بالله، الرفع بالابتداء وإعمال الثانية.
- ولا حولٌ ولا قوةٌ إلاَّ بالله، بجعلهما مشبهين بـ (ليس)، أو زائدتين وقد أوصلها بعض المتأخرين إلى مائة وأحد وثلاثين وجهاً[2].

---

[1] لم أجده في ديوان الفرزدق، وهو له في الزمخشري: الكشاف، 4/ 398، وابن شقير: المحلى، ص 139، وابن هشام: شرح قطر الندى، ص 192.

[2] ينظر: الأزهري: شرح التصريح، 1/ 349.

وأرجح الأوجه الأول لأنه يراعي أصل القاعدة والدّلالة على المعنى المراد الذي يقتضي نفي القوة والعظمة عن كلّ جنس ويجعل ذلك في الله تعالى القوي العزيز، والوجهان الرابع والخامس أضعف الأوجه.

وقد استشهد سيبويه بقول أنس بن العباس السلمي (شاعر جاهلي) أسلم وشهد القادسية واليرموك[1]:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً　　　اتَّسَعَ الخَرقُ على الراقِعِ

والشاهد فيه نصب المعطوف (خلةً) وتنوينه، وهو أحد الأوجه الخمسة التي ذكرناها. والخلة: الصداقة.

ثالثاً: يرى سيبويه أنّ (لا) النافية للجنس لا تعمل إلاّ في النكرات، وكلّ شيء حَسُنَ أن تعمل فيه (ربَّ) حَسُنَ أن تعمل فيه (لا النافية للجنس)، ورُبَّ لا تعمل إلاّ في النكرات.

لاسيّما

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وسألت الخليل رحمه الله عن قول العرب: ولاسيّما زيدٍ، فزعم أنّه مثل قولك: ولا مثل زيدٍ، وما لغوٌ، وقال: ولاسيّما زيدٌ كقولهم دع ما زيدٌ، وكقوله: ﴿مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً﴾ [من سورة البقرة: 26] فَسِيٌّ في هذا الموضع، بمنزلة مثل، فمن ثمّ عملت فيه لا كما تعمل رُبَّ في مثل، وذلك قولك: رُبَّ مثل زيدٍ، وقال أبو محجن الثقفي:

يا رُبَّ مِثلِكِ في النساءِ غَريرةٍ　　　بيضاءَ قد مَتَّعتُها بطَلاقِ)[2].

---

(1) ينظر: ابن يعيش، 2/ 101-113، وابن هشام: أوضح المسالك، 1/ 287، وابن عقيل، 1/ 277.

(2) سيبويه: 2/ 286.

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- لغو: زائد، ويقال: حشو.

ثانياً: (لا) عند الخليل، وتابعه سيبويه في (لاسيَّما زيدٍ) نافية للجنس تلزم العمل في النكرات كما تلزمه ربَّ.

وسيَّ: اسمها مبني على الفتح في محلّ نصب، و(ما) زائدة والاسم المعرفة بعد (سيَّ) أعني (زيداً) إمّا مجرور بالإضافة، أو مرفوع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو زيدٌ.

أمّا (ما) بعد (سيَّ) فهي زائدة كزيادتها في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[من سورة البقرة: 26]، وقد تكون (ما) صفة لما قبلها.

ثالثاً: جعل سيبويه (سيَّ) في هذا الموضع بمنزلة (مثل) ولذلك عملت فيه لا النافية كما تعمل ربَّ في مثل، وذلك في نحو قولك: (ربَّ مثل زيدٍ) ومن الشواهد على هذا قول أبي محجن الثقفي (ت 30هـ)، وقيل إنّه لغيلان بن سلمة الثقفي[1]:

يا رُبَّ مِثْلِكِ في النساءِ غَريرةٍ ... بيضاءَ قد مَتَّعْتُها بطَلاقِ

والشاهد فيه جعله (مثلك) وهو مضاف إلى معرفة في معنى نكرة مفردة وجعله بمنزلة المضاف الذي فيه معنى الانفصال، فأدخل عليه ربَّ.

رابعاً: ومن نافلة القول أن نذكر ما لـ (لاسيَّما) من أحكام أخرى وكالآتي:

1- إذا كان الاسم بعدها مرفوعاً وهو نكرة أو معرفة، فتعدّ (ما) موصولة أو موصوفة، ويكون الاسم خبراً لمبتدأ محذوف، والجملة صفة لـ (ما) أو صلة لها، فإذا كانت (ما) نكرة ناقصة أيْ بحاجة إلى وصف صارت الجملة صفة، وإنْ كانت (ما) موصولة صارت الجملة صلة.

---

(1) ينظر: الشنتمري، 1/ 212، والحريري: شرح ملحة الإعراب، ص 5. 25، والقندجاني: فرحة الأريب، ص 149 (عن هامش السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 1/ 545).

2- وإذا كان الاسم بعدها نكرة أو معرفة مجروراً كانت (ما) زائدة والاسم بعد (سيْ) مضافاً إليه.
3- وإذا كان الاسم بعدها منصوباً - ولا يكون إلاّ نكرة - عُدّت (ما) زائدة، وأعرب الاسم بعدها تمييزاً إذا كان جامداً وإلاّ فهو حال.
4- وإذا وقع بعد (لاسيّما) ظرف أو شرط أو جار ومجرور أعربت (ما) اسماً موصولاً مضافاً إلى سيّ؛ وجملة الشرط أو متعلق الظرف صلةً.
5- تُعرب (لا) النافية للجنس، وسيّ اسمها، وخبر (لا) محذوف وجوباً، ولا تستعمل بدون (الواو) الاعتراضية إلاّ نادراً.
6- إنّ (ولاسيّما) تستعمل غالباً في التفخيم.

اسم لا النافية المنوّن

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما يثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية وذلك من قبل أنّ التنوين لم يصر منتهى الاسم، فصار كأنّه حرفٌ قبل آخر الاسم، وإنّما يُحذف في النفي والنداء منتهى الاسم، وهو قولك: لا خيراً منه لك، ولا حسناً وجهُه لك، ولا ضارباً زيداً لك؛ لأنّ ما بعد حسنٍ وضاربٍ وخيرٍ صار من تمام الاسم، فقَبُحَ عندهم أن يحذفوا قبل أن ينتهوا إلى منتهى الاسم؛ لأنّ الحذف في النفي في أواخر الأسماء، ومثل ذلك قولك: لا عشرين درهماً لك، وقال الخليل رحمه الله: كذلك لا آمراً بالمعروف لك، إذا جعلت بالمعروف من تمام الاسم وجعلته متصلاً به، كأنّك قلت: لا آمراً معروفاً لك، وإنْ قلت لا آمرَ بمعروفٍ، كأنّك جئت بمعروف بعد ما بنيت على الأول كلاماً، كقولك: لا آمرَ في الدارِ يومَ الجمعة، وإنْ شئت جعلته كأنّك قلت: لا آمرَ يومَ الجمعة فيها، فيصيرُ المبني على الأول مؤخراً، ويكون الملغى مقدماً، وكذلك لا راغباً إلى الله لك، ولا مُغيراً على الأعداء لك، إذا جعلت الآخر متصلاً بالأول كاتصال منك بأفعل، وإنْ جعلته منفصلاً عن الأول كانفصال لك من سقيا لك لم تنون، لأنّه يصير حينئذ بمنزلة يوم الجمعة، وإنْ شئت قلت: لا آمراً يوم الجمعة إذا نفيت الآمرين يومَ الجمعة لا من سواهم من الآمرين، فإذا قلت: لا آمر يوم الجمعة فأنت تنفي الآمرين كلّهم ثمّ أعملت في أيّ حين، وإذا قلت لا ضارباً يوم الجمعة فإنّما تنفي ضاربي يوم الجمعة في يومه أو في يومٍ غيره، وتجعلُ يوم الجمعة فيه منتهى الاسم، وإنّما نوّنت لأنّه صار منتهى الاسم اليوم، كما صار ما ذكرتُ نته ى الاسم، وصار التنوين كأنّه زيادة في الاسم قبل آخره نحو واو مضروب وألف مُضارب، فنوّنت كما نوّنت في النداء كلّ شيء صار منتهى الاسم فيه ما بعده وليس منه. فنوّن في هذا ما نوّنته في النداء ممّا ذكرتُ لك إلاّ النكرة فإنّ النكرة، في هذا الباب منزلة المعرفة في النداء، ولا تعمل لا إلاّ في النكرة، تجعل معها بمنزلة خمسة عشر، فالنكرةُ ههنا بمنزلة المعرفة هناك، إلاّ ما ذكرت لك)[1].

---

(1) سيبويه: 2/ 287-288.

أقول:

أولاً: من أحكام (لا النافية للجنس) أنَّ ما بعدها قد يكون مفرداً، أو نكرة مضافة من نحو: لا صاحب مالٍ عندك، ولا صاحبَ سفر لك، وقد يكون مضارعاً للمضاف من نحو: لا مكرماً ضيفاً عندك، وفي هذا يكون الأول عاملاً فيما بعده وهو (ضيفاً) و(ضيفاً) هذا من تمام الأول، كما أنَّ المضاف والمضاف إليه كذلك، غير أنّه يجب أن يكون منوّناً، لأنَّ انتصابه انتصاب صحيح، وليس بمبني كالأول.

ثانياً: فإذا قلت: لا خيراً منه لك، ولا حسناً وجهُه لك، ولا مكرماً زيداً لك نوّنت في جميع هذا، لأنَّ ما بعد: خير، وحسن ومكرم وهو (منه، وجهه، زيداً) من تمام الاسم، فصار بمنزلة المضاف والمضاف إليه ولذلك لا يُبنى اسم لا النافية، بل يُنصب منوّناً، ويكون الخبر محذوفاً.

وإذا قلت: لا خير من زيدٍ، صار (من زيدٍ) هو الخبر، قال تعالى: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ﴾ [من سورة النساء: 114].

ثالثاً: وجعل الخليل – رحمه الله – نحو: لا آمراً بالمعروف لك، أو: لا آمراً بالمعروف يوم الجمعة، نصباً مع التنوين لأنَّ بالمعروف، ويوم الجمعة من تمام الاسم ومتصلاً به لأنَّ معموله فهو على تقدير: لا آمراً معروفاً لك، هذا إذا أردت تخصيص أمر يوم الجمعة، فإذا عمّمت الأمرين حذفت التنوين وقلت: لا آمرَ في الدار يومَ الجمعةِ، كأنّك قلت: لا آمرَ يومَ الجمعةِ فيها ومن المعروف في النداء أنَّ المنادى المبني هو الاسم المفرد المعرفة وأنَّ إضافة هذا الاسم تُبطل البناء.

ومن المعلوم بعد هذا أنَّ قولك: لا آمرَ في الدار يومَ الجمعة، لا يعمل فيها (آمر) وإنّما هي خبر أو نعت بتقدير ما يتعلق به الجار والمجرور والظرف والتقدير: استقرّ، ويومَ الجمعةِ ظرف للاستقرار الذي ناب عنه في الدار، ويجوز تقديم (يومَ الجمعة) على الجار والمجرور، فتقول: لا آمرَ يومَ الجمعةِ فيها، فإذا نوّنت (آمراً) يكون (يومَ الجمعة) منصوب به، والتقدير: لا أحدَ يأمر يومَ الجمعةِ، بنفي من يقع أمره في اليوم الجمعة دون من سواهم.

أمّا إذا قلت: لا آمرَ يوم الجمعةِ، بعد التنوين، أفدت نفي الآمرين كلّهم، لعدم تعليق الآمر بيوم الجمعة، وصار المعنى: لا آمرَ بمنزلة: لا أحدَ، والخبر محذوف والظروف متعلق بـه، والتقدير: لا آمرَ لنا نملكهُ يومَ الجمعةِ[1].

[1] ينظر: السيرافي: شرحه، 3/ 27.

حكم نعت اسم لا النافية للجنس

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب وصف المنفيّ اعلم أنك إذا وصلت المنفي فإنْ شئت نوّنت صفة المنفي وهو أكثرُ في الكلام، وإنْ شئت لم تنوّن، وذلك قولك: لا غلامَ ظريفاً لك، ولا غلامَ ظريفَ لك، فأما الذين نوّنوا فإنهم جعلوا الاسم ولا بمنزلة اسمٍ واحد، وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضع بمنزلته في غير النفي، وأمّا الذين قالوا: لا غلامَ ظريفَ لك، فإنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد، فإذا قلت: لا غلامَ ظريفاً عاقلاً لك، فأنت في الوصف الأول بالخيار، ولا يكون الثاني إلاّ منوّناً؛ من قبل أنه لا تكون ثلاثُ أشياء منفصلةٍ بمنزلة اسم واحد، ومثل ذلك: لا غلامَ فيها ظريفاً، فإذا جعلتَ فيها صفةً أو غير صفة، وإنْ كررت الاسم فصار وصفاً فأنت فيه بالخيار، إنْ شئت نوّنت وإنْ شئت لم تنوّن، وذلك قولك: لا ماءَ ماءً بارداً، ولا ماءَ ماءَ باردَ، ولا يكون بارداً إلاّ منوّناً، لأنه وصفٌ ثانٍ)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- باب وصف المنفي: وصف اسم لا النافية

ثانياً: إذا نُعت اسم لا النافية للجنس جاز في نعته ثلاثة أوجه هي:

1- النصب بالتنوين، نحو: لا صاحبَ مهملاً لك.

2- والنصب بغير التنوين، نحو لا صاحبَ مهملَ لك.

3- والرفع مع التنوين، نحو: لا صاحبَ مهملٌ لك، على اختيار النعت نعتاً لـ (لا واسمها) معاً وهما بمنزلة المبتدأ المرفوع.

والوجه الأخير ضعيف في تقديرنا.

ثالثاً: إذا كرّرت الاسم بعد لا النافية للجنس كقولك: لا ماءَ ماءً بارداً، يجوز في (ماء) الثاني الفتح على أنه مركب مع الأول، ويجوز فيه النصب والرفع على الوجهين اللذين مرّا، وقد رأى سيبويه أنه أعني (ماء) الثاني صفة لـ (ماء) الأول، وهذا بعيد عند

---

(1) سيبويه: 2/ 288-289.

بعض النحاة لأنَّ الشيء لا يوصف بنفسه زيادة على أنّه جامد، والأقرب عندهم أن يكون توكيداً لفظياً للأول، أو بدلاً منه.

ورأي سيبويه هو المرجوح، لأنَّ (ماء) الثاني لـمّا وصف بـ (بارداً) تقيد بقيد خرج عن كونه مرادفاً للأول، فلا يصحّ كونه توكيداً له، ولا بدلاً منه لعدم مساواته للأول، وإنْ جُعل (بارداً) نعتاً لـ (ماء) الأول، و(ماء) الثاني بدلاً من الأول لزم مع ذلك تقديم البدل على النعت، وهو ممتنع.

ورأى آخرون منهم أبو حيان الأندلسي أن تكرير النكرة (ماء) في مثل هذه التراكيب توطئة للنعت، كما جاء توطئة للحال في قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾ [من سورة الدخان: 4-5]، وفي هذه المسألة أقوال أخر[1].

---

(1) ينظر: أبو حيان: الارتشاف، 2/ 175، والرضي: شرح الكافية، 1/ 291، والأزهري: شرح التصريح، 1/ 350-351.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب لا يكون الوصف فيه إلاّ منوّناً، وذلك قولك: لا رجلَ اليومَ ظريفاً، ولا رجلَ فيها عاقلاً، إذا جعلت فيها خبراً أو لغواً، ولا رجلَ فيك راغباً، من قبل أنّه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسمٍ واحد وقد فصلت بينهما، كما أنّه لا يجوز لك أن تفصل بين عشر وخمسة في خمسةَ عشرَ، وممّا لا يكون الوصفُ فيه إلاّ منوّناً قوله: لا ماءَ سماءٍ لك بارداً، ولا مثلَهُ عاقلاً، من قبل أنّ المضاف لا يُجعل مع غيره بمنزلة خمسةَ عشرَ، وإنّما يذهب التنوينُ منه كما ذهبَ منه في غير هذا الموضع، فمن ثمّ صار وصفهُ بمنزلته في غير هذا الموضع، الا ترى أنّ هذا لو لم يكن مضافاً لم يكن إلاّ منوّناً كما يكون في غير باب النفي؛ وذلك قولك: لا ضارباً زيداً لك، ولا حسناً وجه الأخ فيها، فإذا كففت التنوين وأضفت كان بمنزلته فيغير هذا الباب كما كان كذلك غير مضاف، فلما صار التنوينُ إنّما يُكفُّ بالإضافة جرى على الأصل، فإذا قلت: لا ماءَ ولا لبنَ، ثمّ وصفت اللبن، فأنت بالخيار في التنوين وتركه، فإنْ جعلت الصفة للماء لم يكن الوصفُ إلاّ منوّناً لأنّه لا يُفصل بين الشيئين اللذين يُجعلان بمنزلة اسم واحد مضمراً أو مظهراً، لأنهما قد صارا اسماً واحداً بمنزلة زيد، ويحتاجان إلى الخبر مضمراً أو مظهراً، الا ترى أنّه لو جاز تيمُ تيمُ عديّ لم يستقم لك إلاّ أن تقول ذاهبون، فإذا قلت لا أبالك فيها هنا إضمارُ مكانٍ)[1].

أقول:

أولاً: إذا فُصل بين اسم لا النافية ونعته بفاصل فلا يجوز في النعت إلاّ التنوين يقال: لا رجلَ اليومَ ظريفاً، وفي تنوين الوصف مراعاة للمحل الإعرابي للموصوف المنفي (رجلَ) ومحله النصب.

وقد تمّ الفصل بالظرف (اليومَ)، والجار والمجرور في: لا رجلَ فيها عاقلاً، ولنا جعل (اليومَ) و(فيها) خبراً لـ (لا النافية) أو إنهما زائدتان وعلّة وجوب تنوين الفصل في مثل هذه التراكيب هو تعذر جعل اسم لا النافية وصفته كاسم واحد، بعد أن فصلنا بينهما، أعني بين الصفة والموصوف، وحالهما مع عدم الفصل كحال: خمسةَ عشرَ في تعذر الفصل بين (خمسة) و(عشرَ).

---

[1] سيبويه: 2/ 289-290

ثانياً: ومما لا يجوز في نعته إلاّ التنوين قول القائل: لا ماءَ سماءٍ لك بارداً، ولا مثلهُ عاقلاً.

فلا يجوز في (بارداً) و(عاقلاً) إلاّ التنوين بسبب إضافة اسم لا النافية، وهذه الإضافة تقتضي النصب لا البناء، ومن الطبيعي أن يكون نعتُ المنصوب منصوباً، في المنفي بـ (لا) وغيره من التراكيب.

ثالثاً: وإذا عطفت على اسم لا النافية مع تكرارها ثمّ أطلقت النعت كنت بالخيار في جعله منوّناً مراعاة لمحل الموصوف، أو بترك التنوين، وذلك نحو: لا ماءَ ولا لبنَ بارداً، لك بجعل (بارداً) صفة للماء لوجود الفصل وهو (لا لبنَ).

ولا ماءَ ولا لبنَ باردَ، بجعل (باردَ) وصفاً لـ (لبنَ) بجعل الصفة والموصوف كخمسةَ عشرَ، فيُبْنيان على الفتح.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا بابٌ لا تسقط فيه النون وإنْ وليتْ لك، وذلك قولك: لا غلامين ظريفين لك، ولا مسلمين صالحين لك، من قبل أنّ الظريفين والصالحين نعتٌ للمنفيّ ومن اسمه، وليس واحدٌ من الاسمين وَلِيَ ثمّ وليته لك، ولكنّه وصفٌ وموصوفٌ، فليسَ للموصوف سبيلٌ إلى الإضافة، ولم يجيء ذلك في الوصف لأنّه ليس بالمنفي، وإنّما هو صفة، وإنّما جاز التخفيفُ في النفي فلم يجز ذلك إلاّ في المنفي، كما أنّه يجوز في المنادى أشياء لا تجوز في وصفه، ومن الحذف والاستخفاف، وقد بُين ذلك) [1].

أقول:

في نحو: لا صاحبين ظريفين لك، ولا مسلمين صالحين لك، يكون: (ظريفين) و(صالحين) صفتين لما قبلهما بمنزلة اسم واحد، ولهذا لا يجوز إلاّ ذكر النون لتعذر إضافة الموصوف إلى الصفة، ويشبه سيبويه ما يجوز في الوصف المنفي بـ (لا) من الأحكام بما يجوز في المنادى حيث يُبنى العلم المفرد، والنكرة المقصودة عند ندائه، ويراعى في وصف المنادى لفظ المنادى أو محله.

---

[1] سيبويه: 2/ 290-291.

العطف على موضع المنفي بلا

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما جرى على موضع المنفي لا على الحرف الذي عمل في المنفي فمن ذلك قول ذي الرُّمة:

بها العِينُ والآرَامُ لا عِدَّ عندَها ... ولا كَرَعَ إلاَّ المَغاراتُ والرِّبَلُ

وقال رجل من بني مذحج:

هذا لعَمْركُم الصَّغارُ بعينِه ... لا أمَّ لي إنْ كان ذاك ولا أبُ

فزعم الخليل رحمه الله أنّ هذا يجري على الموضع لا على الحرف الذي عمل في الاسم، كما أنّ الشاعر حين قال:

فَلسْنَا بالجِبالِ ولا الحَدِيدَا ... فَلسْنَا بالجِبالِ ولا الحَدِيدَا

أجراه على الموضع)[1].

أقول:

يجوز في العطف على لا النافية للجنس المبني مراعاة محلّه، ومحلّه كما بينا الرفع وذلك كقول ذي الرُّمة[2]، والشاهد فيه العطف بالرفع على محلّ لا النافية للجنس واسمها فـ (كرعُ) معطوف على موضع لا واسمها وهو الابتداء.

ويجوز نصب (كرع) حملاً على اللفظ.

والآرام: الظباء البيض، والكرع: الماء الذي يشرب من موضعه من نهرٍ أو ساقية، أو إناء، والمغارات: مواضع في الجبال، والربل: ما ينبت من النبات آخر الصيف.

---

(1) سيبويه: 2/ 291-292.

(2) ديوانه: ص 458.

ومثله قول رجل من بَني مذحج وهو: هنيّ بن أحمر (شاعر جاهلي) [1]:

هــذا لعَمْــركُم الــصَّغارُ بعينِــه   لا أمَّ لــي إنْ كــان ذاك ولا أبُ

بعطف (أبُ) بالرفع على محلّ (لا أمّ)، ومحلّها الرفع.

وهذا من إجراء المعطوف على الموضع الأعرابي للمعطوف عليه، وهو موجود في العربية كقول الشاعر[2]:

معــاويَ إنّمــا بــشرٌ فأسـجع   فَلــسْنَا بالجِبــال ولا الحَديــدَا

بعطف(الحديدا) على موضع خبر ليس وهو (بالجبال) الذي جاء مجروراً بالباء، زائدة للتوكيد، ومحلّه النصب.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومن ذلك أيضاً قول العرب: لا مالَ له قليلٌ ولا كثيرٌ، رفعوه على الموضع، ومثل ذلك أيضاً قول العرب: لا مثْلَهُ أحدٌ، ولا كزيد أحدٌ، وإنْ شئت حملت الكلام على لا فنصبت، وتقول: لا مثْلَهُ رجلٌ إذا حملته على الموضع، كما قال بعضُ العرب: لا حولَ ولا قوةَ إلاّ بالله، وإنْ شئت حملته على لا فنوّنته ونصبته، وإنْ شئت قلت: لا مثْلَهُ رجلاً، على قوله: لي مثلُهُ غلاماً، وقال ذو الرُّمة:

هـي الـدارُ إذ مَـيٌّ لا هِلِـكِ جِـيرةٌ   لـيـاليَ لا أمثـالُهنّ لياليـا) [3].

---

(1) ينظر: ابن يعيش: 2/ 110، والأشموني، 2/ 9، وسيبويه، 1/ 319.

(2) ينظر: ما مرّ في سيبويه: 1/ 67.

(3) سيبويه: 2/ 292.

أقول:

ومن حمل الصفة على موضع الموصوف أيضاً نحو قول العرب: لا مالَ لـه قليـلٌ ولا كثيرٌ، برفع قليلٌ وما عطف عليه على موضع (لا مال) وموضعه الرفـع، ويجـوز النـصب في (قليل) و(كثير) حملاً على ما بعد (لا)، وكذا: لا مثلهُ أحدٌ، ولا كزيدٍ أحدٌ، وهذا مـمّا يجري مجرى الوصف فالرفع مراعاة لموضع (مثل) وأن (أحدٌ) قد بينت (مثله، و(زيـد) لأنّ الكـاف في (كزيد) بمنزلة: (مثل)، وفي كلّ هذا يجوز النصب حملاً على ما بعـد (لا) النافيـة، وهـو بالفتح، و(لا كزيد أحدٌ) على تقدير: لا شيء كزيـدٍ أحـد فحـذف المنعـوت (شـيء) وأقـام النعت (أحد) مقامه. وكذا الأمر في: لا حولَ ولا قوةٌ إلاّ بالله، وهـو أحـد الوجـوه المتعـددة التي ذُكرت سابقاً، فقد رفع (قوةٌ) حملاً على موضع (لا حول)، ومـن الـشواهد الـتي سـاقها سيبويه قول ذي الرُّمة[1]:

هـي الـدارُ إذ مَـيٌّ لا هلِـكِ جـيرةٌ　　　ليـــاليَ لا أمثـــالَهنّ لياليــا

فقد نصب (أمثالهنَّ) بـ (لا) ولياليَ بالنصب على البيان لها، ويجوز الرفع حملاً على المعنى، ويجوز أيضاً نصبه على التمييز، والعامل فيه (أمثالهنَّ)، وخبر (لا) محذوف كأنّه قـال: لا أمثالهنَّ ليالي لنا، وإعرابه تمييز ضعيف، لأنّ حكم التمييز أن يكون اسماً مفرداً يؤدى عن الجميع، ويزيل إبهامهم، وليالياً جمع.

موضع اسم لا، وحذفه

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقال الخليل رحمه الله: يدُلّك على أنّ لا رجلَ في موضع اسمٍ مبتدأ مرفوع، قولك: لا رجلَ أفضلُ منك، كأنك قلت: زيدٌ أفضل منك، ومثل ذلك: بحسبك قولُ السوء، كأنّـك قلت: حسبك قولُ السوء، وقال الخليل رحمه الله: كأنّك قلت: رجلٌ أفضلُ منك، حين مثّله وأمّا قول جرير:

---

[1] ديوانه، ص 650، والشنتمري، 1/ 352، وابن يعيش، 2/ 103.

يـا صـاحِبَيّ دَنـا الـرَّواحُ فـسيرَا   لا كالعـــشية زائـــراً ومَـــزورا

فلا يكون إلاّ نصباً، من قبل أنّ العشية ليست بالزائر، وإنّما أراد: لا أرى كالعشية زائراً، كما تقول: ما رأيت كاليوم رجلاً، فكاليوم كقولك في اليوم، لأنّ الكاف ليست باسم، وفيه معنى التعجب، كما قال: تالله رجلاً، وسبحان الله رجلاً، وإنّما أراد: تـالله مـا رأيـت رجلاً، ولكنّه يترك الإظهار استغناءً لأنّ المخاطب يعلم أنّ هذا الموضع إنّما يُضمر فيه هـذا الفعل، لكثرة استعمالهم إياه، وتقول: لا كالعشية عشيةٌ، ولا كزيـدٍ رجـلٌ، لأنّ الآخـر هـو الأول، ولأنّ زيداً رجلٌ، وصار لا كزيد كأنّك قلت: لا أحدَ كزيـد، ثـمّ قلـت رجـلٌ، كمـا تقول: لا مال له قليلٌ ولا كثيرٌ، على الموضع، قال الشاعر امرؤ القيس:

ويلمُهـــا في هَـــواء الجَـــوّ طالبـــةً   ولا كهـذا الـذي في الأرض مَطْلـوبُ

كأنّه قال: ولا شيءُ كهذا، ورفع على ما ذكرت لك، وإنْ شئت نصبته على نصبه:

فهــل في مَعَــدّ فــوقَ ذلــك مِرْفَــدا

كأنّه قال: لا أحدَ كزيدٍ رجلاً، وحمل الرجل على زيد، كما حمل المرفد علـى ذلـك، وإنْ شئت نصبته على ما نصبت عليه لا مال له قليلاً ولا كثيراً. ونظير (لا كزيدٍ) في حذفهم الاسم قولهم: لا عليكَ، وإنّما يريد: لا بأس عليكَ، ولا شيءَ عليكَ، ولكنّه حـذف لكثـرة استعمالهم إياه)[1].

أقول:

أولاً: يعزو سيبويه لأستاذه الخليل رحمه الله تعليلاً عقلياً للتدليل على أنّ (لا النافيـة اسمها) في موضع رفع على الابتداء قول القائل: لا رجلَ أفضلُ منك، فـ (لا رجـل) بمنزلـة اسم مبتدأ، كأنّه قال: زيدٌ أفضلُ منك، ومـمّا يجري هذا المجرى قـول القائـل: بحسبك قـولُ السوءِ، على تقدير: حسبُك قولُ السوء، والجملة أمر في صيغة الإخبار.

---

(1) سيبويه: 2/ 293-295.

ثانياً: ومـمّا لا يجوز تفسيره في ضوء ما ذكرناه في (أولاً) قول جرير[1]:

يـا صـاحِبَيَّ دَنَـا الـرَّواحُ فَـسِيرَا　　　لا كالعـشية زائــراً ومَــزورا

بنصب (زائراً) و(مزوراً) بفعل مضمر مراعاة للمعنى وهو بمنزلة: لا مثلهُ أحدٌ، ولا كزيدٍ أحدٌ. فـ (أحدٌ) هو الشيء، والشيء هو المثلُ، ولو نظرنا في بيت جرير في ضوء هذا التفسير يكون التقدير في (لا كالعشية): لا كالعشية زائرٌ، بجعل (زائر) وصفاً لعشية، وهذا لا يصلح لكون العشية ليست بزائر ولا مزور، اللذين لا يصلحان وصفاً للعشية، لا على اللفظ، ولا على المعنى، فلم يبق إلاّ نصبهما بفعل مضمر مقدّر بعد (لا النافية) والتقدير: لا أرى كزائر في هذه العشية زائراً.

ولذلك يقول سيبويه: (ولا تقول كالعشية عشيّةٌ، ولا كزيدٍ رجلٌ) لأنَّ الاسم الثاني ليس هو الأول، ولأنّ: لا كزيدٍ رجل، بمعنى: لا أحدَ كزيدٍ رجل، بمنزلة: لا مالَ له قليلٌ ولا كثيرٌ على الموضع.

رابعاً: ومـمّا يجري على موضع (لا النافية) وما عملت فيه قول امرئ القيس[2]:

ويلِمُّهـا في هَـواء الجَـوِّ طالبـةً　　　ولا كهـذا الـذي في الأرض مَطْلـوبُ

والتقدير: ولا شيءٌ كهذا، أو مثلُ هذا، وأراد بـ (ويلمُّها): ويلُ أمّها، فحذف الهمزة طلباً للخفة، وأتبع حركة اللام حركة الميم، ويجوز بضم اللام، بدون اتباع. ومـا يجوز فيه النصب قول كعب بن جميل (ت نحو 55هـ)[3]:

لنـا مرفـدٌ سـبعون ألـف مـدجّجٍ　　　فهـل في مَعَـدٍّ فـوقَ ذلـك مِرْفَـدا

---

(1) ديوانه، ص 290.

(2) ديوانه، ص 227.

(3) ينظر: الأعلم الشنتمري، 1/ 299، وروايته: ومرفدنا سبعون ألف مدجج.

بنصب (مرفداً) على التميز وهو بمنزلة: لا مثلك رجلاً، ولا مالَ له قليلاً، والتقدير في البيت: فهل في معدّ مرفد فوق ذلك مرفداً، والمدجج: المدجج بالسلاح، والمرفد: الجيش العظيم.

خامساً: وإذا كان نحو (لا كزيد) على تقدير: لا أحدَ كزيد، فإن نحو: (لا عليك) بمنزلته، لأنَّ على تقدير حذف اسم (لا) لكثرة استعمالهم مثل هذه التراكيب، أعني: لا عليك، والمراد: لا بأس عليك، ولا شيء عليك.

بطلان عمل لا النافية

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما لا تُغيِّر فيه لا الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أن تدخل لا ويجوز ذلك إلاّ أن تُعيد لا الثانية، من قبل أنّه جواب لقوله: أغلامٌ عندك أم جاريةٌ، إذا ادّعيت أنّ أحدهما عنده، ولا يحسنُ إلاّ أن تُعيد لا، كما أنّه لا يحسن إذا أردت المعنى الذي تكون فيه أم إلاّ أن تذكرها مع اسم بعدها، وإذا قال لا غلامَ، فإنّما هي جوابٌ لقوله: هل من غلام، وعملت لا فيما بعدها وإنْ كان في موضع ابتداء، كما عملت من في الغلام وإنْ كان في موضع ابتداء، فمّما لا يتغير عن حاله قبل أن تدخل عليه لا، قولُ الله عزوجل ذكره ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [من سورة البقرة: 62] وقال الشاعر الراعي:

وما صَرَمْتُكِ حتّى قلتِ مُعْلِنَةً ... لا ناقةٌ ليَ في هذا ولا جَمَلُ

وقد جُعلت، وليس ذلك بالأكثر، بمنزلة ليس، وإنْ جعلتها بمنزلة ليس كانت حالُها كحال لا، في أنّها في موضع ابتداء وأنّها تعمل في معرفة، فمن ذلك قول سعد بن مالك:

مَنْ صَدَّ عن نيرانِها ... فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- باب ما لا تغيّر فيه (لا) الأسماء عن حالها أيّ لا تعمل فيما بعدها بل يبقى الاسم على ما هو عليه من موقع إعرابي.

ثانياً: ومن أشهر المواضع لبطلان عمل لا النافية نحوياً هو ألاّ تكون الجملة بعدها جواباً لسؤال يراد به التعيين، أعني تعيين جنس معين لنفيه نفياً شاملاً يستغرق الجنس كلّه، وهذا السؤال المراد به تعيين جنس دون غيره هو (الهمزة وأم التعيينية) كقولك: أضيفٌ عندكَ أم طالبٌ؟ فلابُدّ من نفي وجود أحد الجنسين نفياً استغراقياً شاملاً فتقول: لا ضيفَ عندي.

---

(1) سيبويه: 2/ 295-296.

وكذا إذا قيل: هل من ضيف عندك؟ فجوابه لا ضيفَ عندي، لأنَّ (من) لاستغراق الجنس، قال تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾[من سورة الأعراف: 59]، وقال عزوجل: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [من سورة المائدة: 73]، فكما أنَّ (من) ها هنا لاستغراق الجنس، وهو مع المجرور كالشيء الواحد لا يجوز الفصل بينهما، فكذلك جوابه، إذ لابُدَّ من المطابقة بين السؤال والجواب، ومعنى ذلك أنّك إذا نصبت ما بعد (لا) كان جواباً لـ(هل من) وإذا رفعت كان جواب (هل) والأصل أن يكون الجواب في (لا للجنس) (لا من رجل) جواباً لسؤال: هل من رجل عندك؟ وحذفوا (من) طلباً للتخفيف، فوجب البناء (واختير الفتح لأجل التركيب، لأنَّ التركيب يثقل الاسم فعدلوا إلى أخفِّ الحركات – وهي الفتحة – كما فعلوا في: خمسة عشر) [1].

فإذا لم يفد التركيب المعين هذه الفائدة الدلالية في نفي الجنس المعين عن الحكم المعين نفياً استغراقياً، ولم يكن جواباً لأحد السؤالين المبينين أعلاه، لا تعمل (لا) فيما بعدها نحوياً، وتظل نافية غير عاملة والأحسن – حينئذٍ أن تكرر، قال تعالى: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [من سورة البقرة: 62]، فـ (لا) نافية غير عاملة، و(خوف) مبتدأ مرفوع، و(عليهم) جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف، تقديره: كائن، و(لا) الثانية نافية والضمير المنفصل (هم) في محلّ رفع مبتدأ، وجملة يحزنون في محلّ رفع خبر، ومن ذلك قول الشاعر الراعي النميري (ت 90هـ) [2]:

وما صَرَمْتُكِ حتّى قلتِ مُعْلِنَةً ... لا ناقةٌ لِيَ في هذا ولا جَمَلُ

والشاهد فيه رفع اسم لا لتكرارها، ولذلك أهملت.

---

(1) المجاشعي: ص 128.

(2) ديوانه: ص 112، وينظر: الميداني: مجمع الأمثال، 2/ 220.

التنكير شرط لإعمال لا النافية للجنس

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنَّ المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب، لأنَّ لا لا تعمل في معرفة أبداً، فأما قول الشاعر:

لا هَيْثَمَ الليلةَ للمَطِيِّ

فإنّه جعله نكرةً كأنّه قال: لا هَيْثَمَ من الهيثمين، ومثل ذلك: لا بَصْرَةَ لكم، وقال ابن الزبير الأسدي:

أرى الحاجات عند أبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ بالبلادِ

وتقول: قضيةٌ ولا أبا حسنٍ، تجعله نكرة، قلتُ: فكيف يكون هذا وإنّما أراد علياً ﷺ فقال: لأنّه لا يجوز لك أن تعمل لا في معرفة، وإنّما تعملها في النكرة، فإذا جعلت أبا حسنٍ نكرةً حسن لك أن تعمل لا، وعلم المخاطب أنّه قد دخل في هؤلاء المنكورين عليٌّ، وأنه قد غُيِّبَ عنها، فإنْ قلت: إنّه لم يُرد أن ينفي كلَّ من اسمه عليٌّ؟ فإنّما أراد أن ينفي منكورين كلّهم في قضيته مثلُ عليٍّ، كأنّه قال: لا أمثال عليٍّ لهذه القضية، ودلَّ هذا الكلام على أنّه ليس لها عليٌّ، وأنه قد غيِّب عنها، وإنْ جعلته نكرةً ورفعته كما رفعت لا براحُ فجائزٌ، ومثله قول الشاعر، مزاحم العقيلي:

فَرَطْنَ فلا رَدٌّ لما بُتَّ وانقضى ولكنْ بغوضٌ أن يقالَ عَديمُ

وقد يجوز في الشعر رفع المعرفة، ولا تثني لا قال الشاعر:

بكَتْ جَزَعاً واسترجعتْ ثمَّ آذنتْ ركائبُها أن لا إلينا رُجُوعُها)[1].

---

[1] سيبويه: 2/ 296-298.

أقول:

أولاً: من الشروط التي قال بها سيبويه وتابعه فيها جمهور النحويين لإعمال (لا) عمل(إنّ) هو أنْ يكون معمولاها نكرتين، فلا تعمل في المعارف لأنّ اسمها على تقدير (من) الاستغراقية كما ذكرنا، و(من) هذه مختصة بالنكرات، هذا أولاً، وثانياً: أنّ في تنكير الاسم دلالة على النفي العام، أعني نفي الجنس بأسره عن الحكم المعين، لا نفي المفرد الواحد، وثالثاً: أنّ لا واسمها النكرة بمنزلة لفظين جعلا اسماً واحداً، ولا يجوز أن تُجعل لا والمعرفة كذلك.

وأمّا قول الشاعر[1]:

لا هَيْثَمَ الليلةَ للمَطِيِّ

بإعمال لا في (هيثم) وهو على صورة المعرفة، فإنّه جعله نكرة، بتقديره على عموم الهياثم، ثمّ نفي واحدٍ منها، وقد يكون التقدير فيه: لا مثل هيثم الليلة.

وعلى هذا فسروا قول القائل: قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها[2]، يريد علياً ﷺ أيّ: ولا مثلَ أو لا أمثال عليٍّ لهذه القضية، فحذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه، وقد يكون المعنى: بلا مسمى بهذا الاسم، وبلا واحد من مسميات هذا الاسم، ورأى ابن مالك عدم صحة هذا التقدير، ورأى أنّ الأحسن والصحيح أن يقدر بـ (لا مثلَ أبي حسن، ولا يضرّ في ذلك عدم التعرض لنفي المنكر، فإنّ سياق الكلام يدلّ على القصد[3].

ثانياً: وممّا أجري مجرى النكرة قول ابن الزبير الأسدي (ت 75هـ)[4]:

أرى الحاجات عند أبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ بالبلادِ

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 367-372، والرضي، 1/ 239، وابن يعيش: 1/ 108.

(2) هذا قول لعمر بن الخطاب ﷺ يريد به علياً ﷺ ثمّ صار مثلاً لكلّ أمر عسير لا يجد من يحلّه. وينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 372، والمجاشعي، ص 131، والمرادي: الجنى الداني، ص 372.

(3) ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 68.

(4) ينظر: ابن الشجري، 1/ 329، وابن يعيش، 2/ 102، ونسبه الأصفهاني في الأغاني، 10/ 163، لعبد الله بن فضالة، وكذلك السيرافي، 1/ 569.

والشاهد فيه قوله: لا أميّةَ بالبلادِ، وأميّة معرفة، ولكنّه أراد به المثيل لإفادة العموم، والتقدير: ولا أمثالَ أميّة. وأبو خبيب: عبدالله بن الزبير، ونكِدْنَ: لم ينجحنَ.

ثالثاً: ويجوز رفع النكرة الواقعة بعد لا النافية في نحو قول سعد بن مالك[1]:

مَـــن صـــدَّ عـــن نيرانهـــا فأنـــا ابـــن قـــيسٍ لا بـــراحُ

والشاهد فيه رفع (براح) بعد (لا النافية) المشبَّهة بـ (ليس)، ومثله قول مزاحم العقيلي[2]:

فَـرَطْنَ فـلا رَدٌّ لـما بُـتَّ وانقـضى ولكـنْ بغـوضٌ أن يقـالَ عَـديمُ

برفع (ردٌّ) تشبيهاً لـ (لا) بليس.

رابعاً: ويجوز عند سيبويه وقوع المعرفة بعد (لا) النافية غير المكررة وإنّما تقع المعارف هذا الموقع بعد لا المكررة، وجرى بعض الشعر على غير ذلك كقول الشاعر[3]:

بكَتْ جَزَعاً واسترجعتْ ثمَّ آذنتْ ركائبُهـــا أن لا إلينـــا رُجُوعُهـــا

والشاهد وقوع المعرفة (رجوعُها) بعد (لا النافية) من غير تكرير لـ (لا)، و(أن) مفسرة، أو مخففة من الثقيلة واسمها ضمير شأن محذوف.

الفصل بين لا والاسم

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّك إذا فصلت بين لا وبين الاسم بحشو لم يحسن إلاّ أن تعيد لا الثانية، لأنّه جعلها جواب: إذا عندك أم ذا؟ ولم تجعل لا في هذا الموضع بمنزلة ليس؛ وذلك لأنّهم جعلوها، إذا رُفعتْ، مثلها إذا نُصبتْ، لا تفصل لأنّها ليست بفعل، فمما فُصل بينه وبين لا

---

(1) ينظر: سيبويه: 1/ 28.

(2) ينظر: نفسه، 2/ 298.

(3) ينظر: ابن يعيش، 2/ 113، والبغدادي، 3/ 88.

بحشوٍ قوله جل ثناؤه: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [من سورة الصافات: 47] ولا يجوز لا فيها أحدٌ إلاَّ ضعيفاً، ولا يحسن لا فيك خيرٌ؛ فإنْ تكلمت به لم يكن إلاَّ رفعاً؛ لأنَّ لا لا تعمل إذا فُصل بينها وبين الاسم، رافعةً ولا ناصبةً، لما ذكرتُ لك) [1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- حشو: فاصل.
- لا الثانية: يريد تكرير لا الأولى.

ثانياً: من شروط إعمال (لا) فيما بعدها زيادةً على تنكير الاسم بعدها إلاَّ يفصل بينها وبين الاسم الذي يتلوها فاصل، فإذا فُصل بينهما ألغيت وظيفتها النحوية وكررت (لا) كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [من سورة الصافات: 47]، فـ (لا) نافية غير عاملة، و(فيها) جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدر مقدماً، و(غولٌ) مبتدأ مؤخَر، والفاصل بين (لا) والاسم هو الجار والمجرور، وعلّة عدم جواز الفصل بين لا وما تُبنى، أنَّ الاسم بعدها بمنزلة جزء منها، ولا يصحَ ذلك الفصل بينهما، كما لا يصحُ الفصل بين أجزاء الكلمة بما ليس منها، زد على ذلك أنَّ وجود الفاصل يجعل عندنا ثلاثة ألفاظ هي: لا والفاصل، والاسم الواقع بعد لا، والثلاثة أشياء لا يمكن جعلها بمنزلة شيء واحد.

ثالثاً: ولا يجيز سيبويه أن يقال: لا فيها أحدٌ، بجعل (لا) عاملة عمل ليس، وأحدٌ اسمها مؤخّر إلاَّ على ضعف، والصحيح هنا عودة الجملة الاسمية إلى مسميها: المبتدأ المؤخر والخبر المقدم وكذلك لا يجوز عنده أن يقال: لا فيك خيرٌ بالإعمال، بل بجعل الجملة مبتدأ مؤخَراً وخبراً مقدماً، وإهمال عمل (لا)، وعلة ذلك هو الفصل بالجار والمجرور.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ولا تقول: لا أحدَ أفضلُ منكَ، إذا جعلته خبراً، وكذلك: لا أحدَ خيرٌ منك، قال الشاعر:

---

[1] سيبويه: 2/ 298-299.

وردٌ جازرُهم حَرْفاً مصرّمةً   ولا كريمَ من الولدانِ مصبوحُ

لـمّا صار خبراً جرى على الموضع؛ لأنّه ليس بوصف ولا محمول على لا، فجرى مجرى: لا أحدَ فيها إلاّ زيدٌ، وإنْ شئت قلت: لا أحدٌ أفضلَ منك، في قول من جعلها كليس ويُجريها مجراها ناصبة في المواضع، وفيما يجوز أن يُحمل عليها ولم تُجعل لا التي كليس مع ما بعدها كاسمٍ واحد، لئلا يكون الرافعُ كالناصب، وليس أيضاً كلُّ شيء يخالفُ بلفظه يجري مجرى ما كان في معناه)[1].

أقول:

أولاً: من المعروف أنّ (لا) لا تعمل عمل ليس إلاّ في النكرات، فترفع الاسم بعدها وتنصب الخبر، فلا يقال: لا أحدَ أفضلُ منك إذا جعلنا (أفضل) خبراً بل يقال: لا أحدٌ أفضلَ منك، وعلى لا تكون لا العاملة عمل ليس والاسم بعدها بمنزلة اسم واحد كما هو الحال في لا النافية للجنس والاسم بعدها، وسنعقد لاحقاً موازنة بين (لا) النافية للجنس و(لا) النافية المشبهة بـ (ليس).

ثانياً: ويستشهد سيبويه لـ (لا) النافية للجنس عاملة فيما بعدها مع وجود الفصل بقول حاتم الطائي (ت 46ق.هـ)[2]:

وردٌ جازرُهم حَرْفاً مصرّمةً   ولا كريمَ من الولدانِ مصبوحُ

برفع (مصبوح) خبراً لـ (لا)، لأنّ موضع (لا كريم) الرفع بالابتداء، ويجوز في (مصبوح) أن تكون صفة لـ (كريم) حملاً على موضعه وموضعه الرفع، والخبر محذوف تقديره: كائن أو موجود.

---

(1) سيبويه: 2/ 299-300.

(2) ديوانه، ص 123، وينظر: ابن يعيش، 1/ 104، 107، والأشموني، 2/ 212.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب لا تجوز فيه المعرفة إلاّ أن تُحمل على الموضع لأنّه لا يجوز لِلا أن تعمل في معرفة، كما لا يجوز ذلك لرُبَّ فمن ذلك قولك: لا غلام لك ولا العباسُ، فإنْ قلت: احمِلُه على لا؟ فإنّه ينبغي لك أن تقول: رُبَّ غلامٍ لك والعباسِ، وكذلك لا غلام لك وأخوه، فأما من قال: كلّ شاة وسخلتها بدرهم فإنّه ينبغي له أن يقول: لا رجل لك وأخاه، لأنّه كأنّه قال: لا رجلَ لك وأخاً لك) [1].

أقول:

يؤكّد سيبويه هنا عدم جواز إعمال (لا النافية) في المعارف مثلما لا تعمل (رُبَّ) في معرفة، فإذا تلا (لا) معرفة مرفوعة حملت على (لا) التي يليها منصوب من حيث العمل في النكرة وعدم الفصل بين (لا) واسمها، ومن الواضح أنّ إعمال (لا) عمل ليس قليل، والكثير إعمالها عمل إنّ.

فإذا قلت: لا غلام لك ولا العباسُ، فإنّما تحمل (العباسُ) على موضع لا غلامَ، وموضعه الرفع، لأنّك لا تستطيع حمله على اللفظ لأنّه معرفة وليس لك أن تقول: رُبَّ غلامٍ لك والعباسِ، بحمل (العباس) على لفظ غلامٍ، لأنّ ربَّ لا تجر المعارف، والعطف على نيّة تكرار العامل، والمعطوف على الشيء يحل محلّه، لأنهما مشتركان في العامل.

فلا يقال: لا رجل لك وأخاه، ولا: لا غلامَ لك وأخوه بالرفع في (وأخوه) ولا بالنصب في (أخاه) لتعذّر قولك: لا أخاه لك.

وأمّا من قال: كلُّ شاةٍ وسخلتِها بدرهم، بعطف (سخلتِها) على شاة، فغير مصيب، لأنّه كأنّه قال: لا رجلَ لك وأخاه، بعطف المعرفة (أخاه) إلى النكرة لك وموضعها مع (لا) الرفع، وقد بينا فيما مضى أنّ قولهم: كلُّ شاةٍ وسلختها بدرهم لا يقال فيه: وسخلتها بالجر، لأنّه لا يقال: ربَّ أخيه [2].

---

[1] سيبويه: 2/ 300-301.

[2] ينظر: باب العطف.

لا تعمل (لا) في معمول عامل آخر

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما إذا لحقته لا لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحق وذلك لأنها لحقت ما قد عمل فيه غيرُها، كما أنّها إذا لحقت الأفعال التي هي بدلٌ منها لم تُغيّرها عن حالها التي كانت عليها قبل أن تلحق، ولا يلزمك في هذا الباب تثنيةُ لا، كما لا تثنى (لا) في الأفعال التي هي بدلٌ منها، وذلك قولك: لا مرحباً ولا أهلاً، ولا كرامةً ولا مسرّةً، ولا شللاً، ولا سقياً ولا رعياً، ولا هنيئاً، ولا مرئياً، صارت لا مع هذه الأسماء بمنزلة اسم منصوب ليس معه لا، لأنّها أجريت مجراها قبل أن تلحق لا)[1].

أقول:

أولاً: ممّا لا تعمل فيه (لا) ما كان معمولاً لغيره كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا فَوْجٌ مُّقْتَحِمٌ مَّعَكُمْ لَا مَرْحَبًا بِهِمْ﴾ [من سورة ص: 59]، فـ (لا) نافية مهملة، و(مرحباً) منصوب على المصدرية، و(بهم) متعلقان بـ (مرحباً). والجملة للدعاء، كأنّه قال: لا اتسعت منازلهم في الدار، والرحب: السعة (وتقول لمن تدعو له: مرحباً، أيَ: أتيت رحباً من البلاد لا ضيقاً، أو رحبت بلادُك رحباً، ثمّ تدخل عليه (لا) في دعاء السوء)[2].

ومثل (لا مرحباً) لا أهلاً، ولا كرامةً، ولا مسرّةً، ولا شللاً، ولا سقياً، ولا رعياً، ولا هنيئاً، ولا مرئياً، فهذه المصادر المنصوبة مبنية على أفعال مضمرة عملت فيها، ونصبتها، وهي واقعة موقع النكرات التي نصبتها (لا)، ولكن (لا) لا تعمل فيها هنا، لأنّها معمولة لعامل آخر، ولذلك لا يجوز أنْ تُبنى على (لا)، ولهذا لم نحتج إلى تكرير(لا)، لأنّ مجرد كون هذه المصادر مفاعيل مطلقة لأفعال مضمرة لا يجيز أن تكون معمولة لعامل آخر.

---

(1) سيبويه: 2/ 301.

(2) الزمخشري: الكشاف، 4/ 28.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومثل ذلك: لا سلامٌ عليك، لم تغيِّر الكلام عما كان عليه قبل أن تلحق، وقال جرير:

وَنُبِّئْتُ جَوَّاباً وسَكْناً يَسُبُّنِي وعمرو بنَ عَفْرا لا سلامٌ على عَمْرِو

فلم يلزمك في ذا تثنيةُ لا، كما لا يلزمك ذلك في الفعل الذي فيه معناه، وذلك لا سلَّم الله عليه، فدخلت في ذا البابِ لتنفي ما كان دعاء كما دخلت على الفعل الذي هو بدلٌ من لفظه) [1].

أقول:

ولا تعمل (لا النافية) في اسم جاء في المعنى بدلاً من غيره من نحو:

لا سلامٌ عليك، فـ (سلامٌ) مبتدأ، والجار والمجرور بعده متعلقان بالخبر المقدّر، وسلامٌ هنا في المعنى بدل من اللفظ بالفعل، لأنّ جملة (لا سلامٌ عليك) بمعنى الدعاء عليه، ومنه قول جرير [2]:

وَنُبِّئْتُ جَوَّاباً وسَكْناً يَسُبُّنِي وعمرو بنَ عَفْرا لا سلامٌ على عَمْرِو

والشاهد فيه قوله: لا سلامٌ على عمرو، ومن الواضح أنّ لا حاجة لتكرير (لا) هنا.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومثلُ لا سلامٌ على عمرو: لا بك السوء؛ لأنَّ معناه لا ساءك اللهُ، ومـمَّا جرى مجرى الدعاء ممَّا هو تطلُّقٌ عند طلب الحاجة وبشاشةٌ، نحو كرامةً ومسرّةً ونعمةَ عين، فدخلت على هذا كما دخلت على قوله: ولا أكرمُك ولا أسرُّك، ولا أنعمُك عيناً، ولو قُبح دخولُها هنا لقُبح في الاسم، كما قَبُحَ في لا ضرباً، لأنّه لا يجوز: لا ضرب، في الأمر، وقد

---

(1) سيبويه: 2/ 301.

(2) ديوانه، ص 279.

دخلت في موضعٍ غير هذا فلم تغيِّره عن حاله قبل أن تدخله، وذلك قولهم: لا سواءٌ، وإنَّما دخلت لا هنا لأنَّها عاقبت ما ارتفعت عليه سواء، ألا ترى أنَّك لا تقول هذان لا سواءٌ، فجاز هذا كما جاز: لاها الله ذا، حين عاقبت ولم يجز ذكرُ الواو، وقالوا: لا نَوْلُك أن تفعل؛ لأنَّهم جعلوه معاقباً لقوله: لا ينبغي أن تفعل كذا وكذا، وصار بدلاً منه، فدخل فيه ما دخل في ينبغي، كما دخل في لا سلامٌ ما دخل في سلِّم)[1].

أقول:

أولاً: إنَّ كلَّ ما فيه معنى الدعاء ممَّا هو على شاكلة (لا سلامٌ عليك) لا يجوز إعمال لا فيه، ويُرفع الاسم بعدها على أنَّه مبتدأ، ولذلك لا يلزم تكرير (لا) هنا، والسبب في لك أنَّ الدعاء بمعنى الفعل ولا عمل لـ (لا) النافية في الفعل.

وقد مثَّل سيبويه لما يجري مجرى: لا سلامٌ عليك بقوله: لا بكَ السوءُ، فـ (لا) نافية غير عاملة، والجار والمجرور متعلقا الخبر المقدر، والسوءُ هو المبتدأ، والمعنى المراد هو الدعاء، والتقدير: لا ساءك اللهُ، والأصل: (بك السوءُ) ودخلت (لا) لقلب المعنى.

ثانياً: وفي اللغة العربية تراكيب تقال في الدعاء وطلب الحاجة، وتقتضي سلوكاً صورياً معيناً هو البشاشة والانشراح لمن يطلقها، فيقال لمن نحبّه ونودّه: كرامةً، ومسرّةً، ونُعمةَ عينٍ، بنصب هذه المصادر المراد بها الدعاء بفعل مضمر.

وإذا أريد المعنى المقابل قلنا: لا كرامةً، ولا مسرّةً، ولا نعمةَ عينٍ، ولم تغيِّر (لا) من الموقع الإعرابي لهذه المصادر شيئاً لأنَّها – أعني المصادر – معزولات لأفعال مضمرة، ولا النافية لا تعمل في معمول عامل آخر كما ذكرنا.

ولا كرامةً، ولا مسرّةً ولا نعمةَ عينٍ، بمعنى الفعلية، ولذلك يمكن أن يقال: لا أكرمُكَ، ولا أسرُّك، ولا أنعمكَ عيناً.

ومن المعروف أنَّ (لا) لا تدخل لنفي فعل الأمر فلا يقال: لا كرماً بمعنى: (لا أكرم)، لأنَّ الأمر إيجاب، والنهي: جحد ونفي.

---

(1) سيبويه: 2/ 302.

ثالثاً: ومن مواضع إهمال عمل لا النافية مـمّا يجري مجرى التراكيب الـتي نحـن بصددها قول المتكلّم الذي يردّ على مدّعٍ لاثنين جرى ذكرهمـا أنّ أحـدهما مثـل الآخـر في فعل السوء، فيقول المنكر لهذا المدعي: (لا سواءٌ)، والتقـدير: همـا لا سـواءٌ، أو: الاثنـان لا سواءٌ، والاثنان: مبتدأ، وسواءٌ: خبر له، وأفادت لا النفي، وليـس لهـا وظيفـة نحوية لكونهـا مهملة.

ومن هذا أيضاً قولهم: لا ها الله ذا، والأصل التركيـب: لا واللهِ هـذا مـا أقـسم بـه، فقُدم (ها) وفُصل بين حرفي التثنية واسم الإشارة (ذا)، وأدخلوا (لا) لأنّه لا يجوز أن يقـال: (سواءٌ) والمراد: الاثنان أو هما سواءٌ، أمّا قولهم: لا نولك أن تفعل، ونولك بمعنى (فعلـك)، والتناول: بمعنى الأخذ، فهو واقع موقع: (لا ينبغي لك أن تفعل، فاستغنوا فيـه عـن تكـرار (لا) أيضاً كما يستغنون فيما هو واقع موقعه)[1].

لا بمعنى غير

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّ لا قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسمٍ واحد هي والمضافُ إليه لـيس معه شيء، وذلك نحو قولك: أخذته بلا ذنب، وأخذته بلا شـيءٍ، وغـضبت مـن لا شـيءٍ، وذهبت بلا عتادٍ، والمعنى معنى ذهبت بغير عتادٍ، وأخذته بغير ذنبٍ، إذا لم ترد أن تجعل غيراً شيئاً أخذه به يعتدّ به عليه)[2].

أقول:

في نحو أخذته بلا ذنبٍ، وغضبتَ من لا شيءٍ، وجئت بلا زادٍ أقوال[3]:

الأول: أنّها أعني (لا) بمعنى (غير) وما بعدها مضاف إليه في المعنى وهي وما بعـدها بمنزلة كلمة واحدة.

---

(1) ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 66.

(2) سيبويه: 2/ 302.

(3) ينظر: المرادي: الجنى الداني، 300- 301، 243، 470.

الثاني: أن تكون (لا) زائدة من جهة اللفظ فقط، فهي في: جئت بلا زادٍ، وغضبتُ من لا شيءٍ، زائدة من جهة اللفظ، لوصول عمل ما قبلها وهو الباء إلى ما بعدها، وهي ليست زائدة من جهة المعنى، لأنها مفيدة النفي.

الثالث: أنَّ ما بعدها مبني على الفتح، فقد روي عن بعض العرب قوله: جئت بلا شيءَ – بالفتح على تركيب الاسم مع (لا) وجعلها عاملة، وهو نادر لما فيه من تعليق حرف الجرّ عن العمل.

والرابع: ونقل بعضهم عن الكوفيين، أنَّ (لا) في قولهم: جئتَ بلا زادٍ، اسم بمعنى (غير) لدخول حرف الجرّ لها، كما جعلت (عن) و(على) اسمين إذا دخل عليهما حرف الجرّ، فـ (عن) بمعنى (جانب) في نحو قول الشاعر:

فقلتُ للركب لمّا أنْ علا بهم ... من عن يمين الحُبيّا، نظرةٌ قَبَلُ

وقد تجر (عن) بـ (على) كقول الشاعر:

على عن يميني، مرّت الطّيرُ، سُنَّحا

ومن جعل (على) اسماً، قول الشاعر:

غَدتْ من عليه، بعدما تمّ ضِمؤها ... تصلُّ، وعن قيضٍ، بزيزاءَ مجهلِ

وقد ردَّ بأنَّ (عن) و(على) لم تثبت لهما الزيادة، فلذلك حكم باسميتها، بخلاف (لا) فإنّها تثبت لها الزيادة.

وعند سيبويه أنَّ (أخذته بغير ذنب) و(غضبت من غير شيء) يكون (غير) مجروراً بحرف الجرّ، الباء، ومن، فإذا جعلنا بدلاً من (غير) (لا)، لا يقع حرف الجرّ على (لا)، لأنَّ الحرف لا يقع على الحرف، ولذلك عمل حرف الجرّ في نحو: أخذته بلا ذنبٍ على ما بعد (لا).

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومثل ذلك قولك للرجل: أجئتنا بغير شيء، أيَ رائقاً، وتقول إذا قلّلت الشيء أو صغرت أمره: ما كان إلاّ كَلا شيء، وإنّك ولا شيئاً سواءٌ، ومن هذا النحو قول الشاعر، وهو أبو الطُّفيل:

تَركتَني حينَ لا مالٍ أعيشُ به   وحينَ جُنّ زمانُ الناسِ أو كَلِبَا

والرفعُ عربيٌ، على قوله:

حينَ لا مُستَصرَخُ

و: لا بَرَاحُ

والنصبُ أجودُ وأكثر من الرفع؛ لأنّك إذا قلت لا غلامَ فهي أكثر من الرافعة التي بمنزلة ليس، قال الشاعر، وهو العجاج:

حَنَّتْ قَلُوصي حينَ لا حينَ مَحَنْ

وأمّا قول جرير:

ما بالُ جَهْلِكَ بعدَ الحِلْمِ والدينِ   وقد علاكَ مَشيبٌ حينَ لا حينِ

فإنّما هو حينَ حينٍ، ولا بمنزلة ما إذا ألغيت) (1).

أقول:

أولاً: ممّا يستعمل في معنى الترك قولك للمخاطب: أجئتنا بغير شيء، والمراد: رائقاً، أيَ خالياً لم يعبق به شيء سوى نفسه، فإذا أردت تقليل شأن الشيء المتحدث عنه أو تصغير أمره لك أن تقول: ما كان إلاّ كلا شيء، على معنى: إلاّ كغير شيء، أيَ: ما كان

(1) سيبويه: 2/ 303-305.

شيء إلاّ هو غير شيء، ومن هذا قول أبي الطفيل الغنوي (ت نحو 13ق.هـ) [1]، والشاهد فيه: إضافة (حين) إلى مال مع إلغاء (لا) وجعلها زائدة بمنزلة زيادتها لفظاً في نحو: جئت بلا زادٍ. ويجوز الرفع في (لا مال) على حدّ قول العجاج [2]:

والله لـولا أنْ تحـشَّ الطـبخُ ... بـي الجحـيم حـين لا مسـتصرخُ

برفع (مستصرخ) بعد (لا) المشبّهة بـ (ليس)، ومثله قول سعد بن مالك القيسي (المقتول في حرب البسوس) [3]:

مـن فـرَّ مـن نيرانهـا ... فأنـا ابـن قـيس لا بـراح

ثانياً: ويرى سيبويه أنَّ النصب في مثل هذه التراكيب وغيرها أكثر من الرفع، وجعل (لا) نافية للجنس أولى من جعلها مشبهة بليس، ومن النصب قول العجاج [4]:

حَنَّتْ قَلُوصِي حينَ لا حينَ مَحَنْ

بنصب (حين) وجعل (لا) نافية للجنس، مع كون (حين) الأولى مضافة إلى جملة (لا حين محنْ)، وخبر لا النافية للجنس محذوف تقديره متعلق (لها)، ويجوز جرّ (حين) الثانية، وجعل (لا) زائدة ملغاة، وإضافة حين الأولى إليها.

وعلى إلغاء عمل (لا) وجر ما بعدها بإضافة ما قبله إليه قول جرير:

مـا بـالُ جهلِكَ بعد الحِلم والـدينِ ... وقـد عَـلاكَ مَـشيبٌ حـينَ لا حـينِ

والتقدير: حين حينٍ، وقد أهملت الوظيفة النحوية لـ (لا) وعدّت نافية زائدة.

---

(1) الأصفهاني: الأغاني، 13/ 109، والبغدادي، 2/ 90.

(2) ديوانه، ص 459، وابن الشجري: الأمالي، 1/ 259.

(3) ينظر: ابن يعيش، 1/ 108، والبغدادي، 2/ 90.

(4) ديوانه، ص 586، والشنتمري، 1/ 358، والبغدادي، 2/ 94.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّه قبيحٌ أن تقول: مررتُ برجلٍ لا فارسٍ، حتّى تقول: لا فارسٍ ولا شجاعٍ، ومثلُ ذلك: هذا زيدٌ لا فارساً، لا يحسن حتّى تقول: لا فارساً ولا شجاعاً، وذلك أنّه جوابٌ لمن قال: أو لمن تجعله ممّن قال: أبرجلٍ شجاعٍ مررت أم بفارسٍ؟ وكقوله: أفارسٌ زيدٌ أم شجاعٌ؟ وقد يجوز على ضعفه، في الشعر، أقلّ رجلٌ من بني سلولٍ:

وأنتَ امرُؤٌ منّا خُلقتَ لغيرِنا ... حيَاتُك لا نفْعٌ وموتُك فاجِعُ

فكذلك هذه الصفاتُ وما جعلته خبراً للأسماء نحو: زيدٌ لا فارسٌ ولا شجاعٌ)[1].

أقول:

أولاً: لا يجوز نحو: مررت برجلٍ لا فارسٍ، بجعل (فارس) صفة لـ (رجل) مع وجود (لا) فإنْ كررت (لا) جاز، تقول: مررت برجل لا فارس ولا شجاع والوصف المراد مُستقى من قولك: لا فارس ولا شجاعٍ.

وكذلك لا يجوز نحو: هذا زيدٌ لا فارساً، بجعل (فارساً) حالاً من الرجل، وقد فُصل بينه وبين صاحب الحال، فإذا كررت (لا) جاز أن تقول: لا فارساً ولا شجاعاً.

لأنّ مثل هذه التراكيب يراد بها الجواب عن سؤال يقول: أبرجل شجاع مررت أم بفارس، ولابُدّ من تعيين إحدى الصفتين، فإنْ أردت نفيهما عن الموصوف كررت (لا) ليستقيم الجواب مع ما يراد به من السؤال.

ثانياً: وقد يجوز في الشعر عدم تكرار (لا) وهو (ضعيف) على حدّ وصف سيبويه له، ومنه قول رجل من بني سلول[2]:

وأنتَ امرُؤٌ منّا خُلقتَ لغيرِنا ... حيَاتُك لا نفْعٌ وموتُك فاجِعُ

---

(1) سيبويه: 2/ 305-306.

(2) ابن يعيش: 2/ 11، والسيوطي: همع الهوامع، 1/ 148.

والشاهد فيه قوله: (لا نفعٌ) برفع ما بعد (لا) مع عدم تكرارها، وهو ضعيف، والذي سوّغه ما يقوم بعده مقام التكرير في المعنى، وذلك بالعطف عليه في قوله: وموتك فاجعٌ، وبهذا التكرير صار المعنى أنّ حياته لا تضر وإنّما تضر وفاته.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(واعلم أنّ لا في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر، فمن ذلك قوله: البيتُ لحسان بن ثابت:

ألاَ طِعانَ ولا فُرسانَ عادِيَةً   إلاَّ تَجَشُّؤُكمْ عندَ التَّنانِيرِ

وقال في مثل: أفلا قُمَاصَ بالعَيْر

ومن قال: لا غلامَ ولا جاريةً، قال: ألاَ غلامَ وألاَ جارية.

واعلم أنَّ لا إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمني عملت فيما بعدها فنصبته، ولا يحسن لها أن تعمل في هذا الموضع إلاّ فيما تعمل فيه في الخبر، وتسقطُ النونُ والتنوين في التمني كما سقطا في الخبر فمن ذلك: ألا غلامَ لي وألا ماءَ بارداً، ومن قال: لا ماءَ باردَ، قال: ألا ماء باردَ، ومن ذلك: إلاّ أبالي، وألا غلامي لي، وتقول: ألا غلامين أو جاريتين لك، كما تقول: لا غلامين ولا جاريتين لك، وتقول: ألا ماءَ ولبناً كما قلت: لا غلامَ وجاريةً لك، تُجريها مجرى لا ناصبةً في جميع ما ذكرتُ لك)[1].

أقول:

أولاً: إذا دخلت همزة الاستفهام قبل (لا النافية للجنس) لا يتغيّر من وظيفتها النحوية شيئاً فتبقى عاملة فيما بعدها، لأنّ حرف الاستفهام لا يغيّر العمل بدخوله على العامل، وله مع (لا) ثلاثة معان[2]:

أحدهما: الاستفهام، يقال: ألا ضيفَ في الدار، وهنا لا يتغير عمل لا باتفاق النحويين:

---

(1) سيبويه: 2/ 306-307.

(2) ينظر: الموصلي: شرح كافية ابن الحاجب، 1/ 262.

والثاني: أن تفيد العرض، وهو طلب برفق ولين، يقال: ألا نزول عندنا.

والثالث: إفادة معنى التمني، ويقال: ألا ماءَ بارداً أشربه، وألا صاحبَ مخلصاً لي.

وقد اختلف النحاة في الأخير، فظاهر كلام سيبويه وتابعه فيه كثير من النحاة أنّ موضع الاسم بعد (لا) في التمني هو النصب بما في (ألا) ومن معنى التمني، لأنّه قد غير معنى الابتداء.

وقد ذهب المازني والمبرد إلى أنها باقية على بابها قياساً على الاستفهام.

وعلى قول القائل: ألا صاحب لي، يقال ألا أبالي، وألا صاحبيْ لي، وألا صاحبين لك، وألا صاحبَ ومعيناً، وكلها تجري مجرى لا ناصبةً قبل دخول الاستفهام من نحو:

لا صاحبَ وصاحبةً لك، ولا صاحبينِ وصاحبتينِ لك.

ثانياً: يستشهد سيبويه بقول حسان بن ثابت[1]:

ألاَ طِعانَ ولا فُرسانَ عادِيَةً ... إلاَّ تَجَشُّؤُكُمْ عندَ التَّنانِيرِ

لإعمال (ألا) عمل (لا) النافية للجنس، لأنهما بمعنى واحد، وإنْ دخلت همزة الاستفهام قبل إحداهما مفيدة التقرير، والاستفهام لا يغير من عمل (لا) وحكمها، كما لا يغيّر معنى التمني.

والعادية: الخيل التي تعدو بفرسانها نحو المعركة، ويروى (غادية) أيّ: تغدو للقتال، والتجشؤ: تنفس المعدة عند الامتلاء دلالة على كثرة ما يتناوله الأكول من الطعام، يريد أنّ رهط النجاشي وهو المهجو ليسوا أهل غارة وقتال، بل أصحاب حرص على الطعام، ومن هذا قولهم في الأمثال[2]:

أفلا قُماصَ بالعير، بإعمال (ألا) عمل (لا). والقُماص: الوثب، والعير: الحمار الوحشي، يضرب لمن ذلَّ بعد عزٍّ، أو للرجل المعيي الذي لا حراك به، أو لمن لم يبقَ من جلده شيء.

---

(1) ديوانه، ص 215، وينظر: البغدادي، 2/ 103، والأشموني، 1/ 240.

(2) الميداني، 2/ 198.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وسألتُ الخليل رحمه الله عن قوله:

ألا رجــــلاً جــــزاه الله خـــيراً　　　يـــدلّ علـــى محـــصّلةٍ تبيـــتُ

فزعم أنّه ليس على التمني، ولكنّه بمنزلة قول الرجل: فهلاّ خيراً من ذلك، كأنّه قال: ألا تُروني رجلاً جزاه الله خيراً.

وأمّا يونس فزعم أنّه نوّن مضطراً، وزعم أنّ قوله:

لا نسبَ اليومَ ولا خُلّةً

على الاضطرار، وأمّا غيره فوجّهَهُ على ما ذكرتُ لك، والذي قال مذهبٌ.

ولا يكون الرفع في هذا الموضع، لأنّه ليس بجواب لقوله: إذا عندك أم ذا؟ وليس في هذا الموضع معنى ليس، وتقول: ألا ماءَ وعسلاً بارداً حلواً، لا يكون في الصفة إلاّ التنوين، لأنّك فصلت بين الاسم والصفة حين جعلت البرد للماء والحلاوة للعسل، ومن قال: لا غلامَ أفضلُ منك، لم يقل في: ألا غلامَ أفضلَ منك إلاّ بالنصب؛ لأنّه دخل فيه معنى التمني، وصار مستغنياً عن الخبر، كاستغنائه (اللهم غلاماً)، ومعناه: اللهم هب لي غلاماً)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- لأنّك فصلتَ بين الاسم والصفة، أيْ: خالفت بين الصفتين (صفت الماء بالبرد، والعسل بالحلاوة)، وفصلت بـ (عسل) بين (ماء وصفته).

ثانياً: رأي سيبويه كما بدا في النص السابق أنّ دخول الهمزة على (لا النافية) قد يصيّر فيها معنى التمني، وإنّ هذا المعنى لا يغيّر من عمل (لا) فيما بعدها شيئاً، فيكون ما بعدها في موضع نصب بما في (ألا) من معنى التمني.

---

(1) سيبويه: 2/ 308-309.

ويشير هنا إلى بعض التراكيب التي تبدو في صورتها التركيبية دالة على معنى التمني، وهي عنده ليست كذلك، كما في قول عمر بن قنعاس[1]:

ألا رجـــلاً جــزاه الله خــيراً	يــدلّ علــى محــصّلةٍ تبيــتُ

فسيبويه واستناداً إلى رأي أستاذه الخليل رحمه الله يرى أنّ (ألا) هنا ليس فيها معنى التمني، بل فيها معنى التخصيص، و(رجلاً) منصوب منوّن حملاً على إضمار فعل، وفي (ألا) معنى التحضيض، والتقدير: ألا ترونني رجلاً كذا وكذا، ولو كانت (ألا) للتمني لنصب الاسم بعدها من غير تنوين، فلما نوّن دلّ على أنها ليست للتمني، وحروف التحضيض ممّا يحسن إضمار الفعل بعدها.

أمّا يونس رحمه الله فيرى أنّ (رجلاً) منصوب بـ (ألا) وتنوينه للضرورة، لأنّ ألف الاستفهام عنده الداخلة على (لا) تفيد أحد معنيين، الاستفهام والتمني، و(لا) تبقى على حالها من العمل سواء دخلت عليها همزة الاستفهام أم لم تدخل، وفي كلا الحالين يأتي بعد (لا) الاسم مبنياً، وينوّن للضرورة.

ويستشهد يونس رحمه الله بقول أنس بن العباس بن مرداس[2]:

لا نــسبَ اليــومَ ولا خُلّــةً	اتّــسع الخــرقُ علــى الراقــع

على تنوين ما بعد (لا)، وهو قوله (لا خُلّةً) حيث ألغى (لا) وجعلها زائدة للتوكيد، ونوّن ما بعدها عطفاً على محلّ اسم (لا) الأولى، وهذا على رأي يونس ضرورة اضطر إليها الشاعر، وسيبويه قد اكتفى بالتعليق على رأي أستاذه يونس بقوله: (والذي قال مذهبٌ وقد خرّجهُ أكثر من نحوي على أنّ (لا) الثانية عاملة، وخبرها محذوف وتقديره: لا نسبَ اليوم ولا خُلّةَ اليوم[3].

(1) ينظر: ابن السراج: الأصول، 1/ 316، وأبو زيد الأنصاري: نوادره، ص 56، وابن فارس: مقاييس اللغة، 28/ 69، وابن يعيش، 2/ 101، وأبو حيان: الارتشاف، 1/ 188.

(2) ينظر: سيبويه، 2/ 285، وينظر: المرزباني: معجم الشعراء، ص 262.

(3) ينظر: ابن يعيش، 2/ 101، 113، والأزهري، 1/ 241، والسيوطي: همع الهوامع، 2/ 144.

ثالثاً: إذا عطف على اسم (ألا) التي فيها معنى التمني، فحكم العطف كحكمه مع (لا) العاملة أيّ يجوز فيه العطف على اللفظ وعلى المحل، وقد مضى:

فلا أبَ وابناً

ولا أمَّ لي إنْ كان ذاك ولا أبُ

وامتنع بناء المعطوف لامتناع جعل أربعة أشياء كالشيء الواحد. فإذا كان المعطوف على اسم لا معرفة وجب الرفع عطفاً على المحل، ولم يجز النصب لامتناع عمل (لا) في المعرفة نحو:

لا صاحبَ لك ولا المعينُ

ويشير سيبويه هنا إلى إطلاق الوصف بعد المتعاطفين، مع تخالف هذا الوصف مع المعطوف عليه والمعطوف في نحو قول القائل: ألا ماءَ وعسلاً بارداً حلواً.

فيرى أنّ التنوين واجب في الصفتين (بارداً) و(حلواً) لتخالف الوصفين والفصل بين (ماءَ وصفته بارداً) وهو بمنزلة الفصل في نحو: لا رجلَ في الدار بخيلاً فلا يجوز في بخيلاً إلاّ التنوين مطلقاً للفصل بين (رجلَ) وصفته بالجار والمجرور.

وعلى هذا لا يجوز بناءُ (ماءَ) مع صفتهُ (بادراً) للفصل بينهما بالمعطوف (عسل) ولذلك يجب التنوين في (بارداً).

رابعاً: وإذا قلت: لا صاحبَ أفضلُ منك، برفع (أفضل)، وإنْ قلت: ألا غلامَ أفضلَ منك فبالنصب حملاً على اللفظ لدخول معنى التمني في (ألا)، ممّا يصيّر الثاني مستغنياً عن الخبر، كاستغناء قول القائل: اللهمَّ غلاماً، والمراد: اللهمَّ هب لي غلاماً.

ولا ضيرَ عند بعض النحاة من رفع أفضل في التمني، ولا حاجة لنا بتكاثر الأوجه الإعرابية في مثل هذه التراكيب، ما دام التمني وكذلك الاستفهام لا يغيّر من عمل (لا) فيما بعدها بوصفها لا النافية للجنس.

ألحوظات ختامية في (لا النافية):

أولاً: لا النافية العاملة قسمان: نافية مشبهة بـ (ليس)، و(لا) نافية للجنس وتسمى (لا التبرئة) وقد عملت (لا النافية للجنس) عمل (إنّ) لشبهها بها من وجوه:

أحدها: إفادتهما التوكيد، فـ (إنّ) لتوكيد الإثبات، و(لا النافية للجنس) لتوكيد النفي (لأنّ نفي الجنس توكيد في النفي)[1].

وثانيهما: أنّهما يدخلان على الجملة الاسمية.

وثالثها: أنّ لهما الصدارة في الكلام.

ورابعها: أن يلتقى القسم بهما.

وهما مع هذا مختلفان من وجوه منها:

أولاً: أنّ (إنّ) نقيض (لا) النافية، فالاولى إيجاب والثانية نفي وجحد.

ثانياً: أنّ (إنّ) أصل في العمل، و(لا) فرع عليها، ولذلك اشترط في عملها:

- عدم الفصل بينها وبين اسمها.
- وأنْ يكون معمولا لا النافية نكرة، لأنّها تفيد النفي العام بدليل امتناع نحو: لا ضيفَ في الدار بل ضيفين، ولا يصحّ تقدير المعرفة معها. أمّا الاسم النكرة المضاف والشبيه بالمضاف من نحو:

لا صاحب باطل كريم عندك، ولا عشرين ديناراً لك، فهما منصوبان غير مبنيان.

ثالثاً: أنّ (لا النافية للجنس) تتركب مع اسمها تركيب خمسةَ عشرَ، ولذلك توجب بناء هذا الاسم وامتناع الفصل بينهما، و(إنّ) لا تتركّب مع معمولها هذا التركيب.

ثانياً: وتختلف (لا) النافية للجنس عن لا المشبّهة بـ (ليس) بجملة من الأمور من أهمها الآتي:

1- أنّ (لا) التبرئة ما بعدها منصوب، واسم لا المشبّهة بليس مرفوع.

2- أنّ الاسم الذي يأتي بعد لا التبرئة يدلّ في الأكثر على اسم جنس وقلّما يأتي اسم مكان مشتقاً كقوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [من

---

[1] الموصلي: شرح كافية ابن الحاجب، 1/258.

سورة التوبة: 118]، ﴿يَٰٓأَهۡلَ يَثۡرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمۡ﴾ [من سورة الأحزاب: 13]، واسم لا المشبّهة بـ (ليس) كثيراً ما يكون مصدراً.

3- ويتضح الفرق بين لا التبرئة ولا المشبهة بليس أكثر ما يتضح في التراكيب التي يكون فيها اسم لا مفرداً، فيكون النفي بلا المشبّهة بليس محتملاً نفي الواحد، ونفي الجنس كلّه، فإذا أردت نفي الواحد قلت: لا طالبٌ ناجحاً بل طالبان أو عشرة، وإذا أردت نفي الجنس كلّه فليس لك أن تعطف، لأنَّ النفي لا التبرئة يكون نصاً لا يقبل وشاملاً كلّ فردٍ من أفراد ذلك الجنس.

4- إنَّ النفي بلا التبرئة قد يكون مطلق الزمن، أيّ لا يقع على زمن معين وإنّما يراد بها مجرد نفي النسبة بين معموليها، وسلب المعنى من غير تقيُّد بزمن معين نحو: لا ماءَ لغادر. وقد يُراد بها زمن معين عند وجود قرينة كلامية أو غيرها تدل على نوع الزمن، ويكثر أن يكون الحال كقوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ [من سورة هود: 43]، وقد يكون الزمن مستقبلاً كقوله تعالى: ﴿لَا بُشۡرَىٰ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُجۡرِمِينَ﴾ [من سورة الفرقان: 22].

5- وهما مفترقتان في الشروط التي قرّرها النحاة لإعمال كلّ منهما ممّا ذكر في مواضعه.

تراكيب الاستثناء

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب الاستثناء فحرفُ الاستثناء إلاّ، وما جاء من الأسماء فيه معنى إلاّ فغيرٌ، وسوى، وما جاء من الأفعال فيه معنى إلاّ فلا يكونُ، وليس، وعدا، وخلا، وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشى، وخلا في بعض اللغات، وسأبين لك أحوال هذه الحروف إنْ شاء الله تعالى الأول فالأول) [1].

أقول:

أولاً: لم يحدّ سيبويه الاستثناء وإنْ كان قد ألمح إليه في حديثه على (إلاّ) كما سيأتي، وهو (إخراج بعض من كلّ بـ (إلاّ) أو بكلمة فيها معنى إلاّ) [2].

أو هو إخراج ما بعد أداة الاستثناء من حكم ما قبلها، أو إخراج شيء من حكم ما دخل فيه غيره، أو إدخاله في ما خرج منه غيره، فالمستثنى أبداً ضد المستثنى منه في الحكم المعين [3]، قال تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ﴾ [من سورة الأعراف: 83].

وعلى هذا يبدو لنا أسلوب الاستثناء عملية طرح حسابية تعني إخراج المطروح وهو: المستثني من حكم (المطروح منه) وهو المستثنى منه بوساطة إحدى أدوات الاستثناء، ولا فرق أن يستثني قليل من كثير، وكثير من أكثر منه، وقد يستثنى من الشيء نصفه، وقد يكون المستثنى مبهم المقدار، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ۝ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝ نِّصْفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ۝ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ ([من سور المزمل: 1-4]، وعلى هذا تكون أركان الاستثناء ثلاثة: مستثنى منه، وأداة استثناء، ومستثنى.

ولا بُدّ في كلّ كلام مفيد من حكم ما، وفي ضوء هذه الأركان تتحدد أنواع الاستثناء، وأحكام كلّ نوع منها بنائياً، وإعرابياً، ودلالياً، كما سيأتي مفصلاً.

---

(1) سيبويه: 2/ 309.

(2) الشنتمري، ص 139.

(3) ينظر: الحريري: شرح ملحة الإعراب، ص 124.

ثانياً: وقد أطلق سيبويه مصطلح الاستثناء على مثل هذه التراكيب، وقد شاع هذا المصطلح عند النحاة على اختلاف مذاهبهم، وقد انفرد المجاشعي بإطلاق تسمية (المفعول دونه) على الاستثناء، ولعلَّ عدم دخول المستثنى في حكم ما سبقه هو الذي أوصى للمجاشعي استعمال كملة (دونه)، أمَّا (المفعول) فلكون المستثنى كالحال والتمييز ينتصب بعد استيفاء ركني الجملة، ولذا يكون كالمفعول[1].

ثالثاً: ومن المعلوم أنّ اللغة العربية تمتلك أنماطاً متعددة للإخراج، منها مثلاً الإخراج بالتخصيص ممّا يُدرس في (باب الاختصاص).

---

(1) ينظر: المجاشعي: شرح عيون الإعراب، ص 185.

حكم الاسم الواقع بعد إلاّ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما يكون استثناءً بإلاّ اعلم أنّ إلاّ يكون الاسمُ بعدها على وجهين: فأحدُ الوجهين أن لا تغيّر الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق، كما أنّ (لا) حين قلت: لا مرحباً ولا سلامٌ، لم تغيّر الاسم عن حاله قبل أن تلحق، فكذلك إلاّ، ولكنها تجيء لمعنى كما تجيء (لا) لمعنى، والوجهُ الآخر أن يكون الاسمُ بعدها خارجاً ممّا دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهماً، فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أن تلحق إلاّ فهو أنّ تُدخل الاسمَ في شيء تنفي عنه ما سواه، وذلك قوله: ما أتاني إلاّ زيدٌ، وما لقيتُ إلاّ زيداً، وما مررتُ إلاّ بزيدٍ، تُجري الاسم مجراه إذا قلت ما أتاني زيدٌ، وما لقيتُ زيداً، وما مررتُ بزيدٍ، ولكنّك أدخلت إلاّ لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفي ما سواها، فصارت هذه الأسماء مُستثناةً، فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجهٌ سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق إلاّ؛ لأنّها بعد إلاّ محمولةٌ على ما يجرُّ ويرفع وينصف، كما كانت محمولةً عليه قبل أن تلحق إلاّ، ولم تشغل عنها قبل أن تلحق إلاّ الفعل بغيرها)[1].

أقول:

أولاً: لـ (لا) وظائف نحوية ودلالية كثيرة منها النفي في نحو: لا مرحباً ولا سلامٌ، بإفادتها النفي الذي فيه معنى الدعاء، وليس لـ (لا) هنا وظيفة نحوية، فالاسم بعدها باق على حاله من أن تلحق به، فـ (مرحباً) مفعول مطلق لفعل مقدّر، و(سلامٌ) مبتدأ ومن الوجوه التي ذكرها سيبويه لـ (لا) هنا أفادتها الاستثناء وعند سيبويه (أن يكون الاسم بعدها – أيّ بعد لا-؟) خارجاً ممّا دخل فيه ما قبله.

ثانياً: يرى سيبويه أنّ العامل في الاسم المستثنى (هو (ما قبله من الكلام كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهماً). وسيذكر في موضع آخر أنّ نصب (زيداً) في

---

(1) سيبويه: 2/ 310-311.

نحو: ما رأيت أحداً، إلاّ زيداً، على غير رأيت، وأنّه يجيء على معنى: لكن زيداً، ولا أعني زيداً"[1].

وورد عن سيبويه ثالثة: أنّ نحو (إنّ لفلان مالاً إلاّ أنّه لشقي)، لا يكون أبداً، على: إنّ لفلان وهو في موضع نصب[2]، وجاء على معنى: ولكنّه شقيٌ، ثمّ كشف عمّا في ضميره في باب غيره فقال: ولو جاز أن تقول: أتاني القوم زيداً، تريد الاستثناء، ولا تذكر إلاّ، لـمّا كان إلاّ نصباً"[3]، فاضطرب قوله في هذه المواضع هذا الاضطراب[4].

ثالثاً: ومن المعروف أنّ النحاة مختلفون في عامل المستثنى المنصوب، فقد ذهب المبرد أنّ قولك: جاءني القوم إلاّ زيداً، ومررت بالقوم إلاّ زيداً، وما مررت بأحد إلاّ زيداً، وذلك لأنّك إذا قلت: جاءني القوم: وقع عند السامع أنّ زيداً فيهم، فلما قلت: إلاّ زيداً، كانت إلاّ بدلاً من قولك: لا أعني زيداً، واستثني ممّن جاءني زيداً، فكانت بدلاً من الفعل)[5]، ومعنى هذا أحد أمرين:

الأول: أنّ الناصب للمستثنى هو (إلاّ) نفسها التي صارت عوضاً عن الفعل المحذوف ونائبه عنه، وإلاّ بمنزلة (يا) النداء في نصب المنادى.

والثاني: أنّ الناصب فعل محذوف الذي دلّت عليه (إلاّ)، وقد أكثر النحاة من القول في عامل النصب المستثنى، فقيل أيضاً: أنّه فعل مضمر تقديره: لا أعني، أو استثني، وقيل: إلاّ نفسها، وقيل: إنّ (إلاّ) مركبة من (إنّ ولا)، والنصب بـ (إنّ) والرفع بـ (لا) وقيل غير ذلك[6].

والذي يعنينا أنّ الاسم المستثنى إذا ما توفرت في التركيب الذي يرد فيه شروط النصب، وهي تمام الكلام، ووجود المستثنى منه، وكان الاستثناء من موجب أو كان مقدماً

---

(1) سيبويه: 2/ 310.

(2) زاد المجاشعي (إلاّ) بعد قوله: لا يكون أبداً، فتغير كلام سيبويه.

(3) ينظر: نفسه، 2/ 319.

(4) المجاشعي، ص 186-187.

(5) المبرد: المقتضب، 4/ 390.

(6) ينظر: الأنباري: الإنصاف (المسألة 34)، وابن عصفور: شرح الجمل، 2/ 252، والاسفراييني: فاتحة الإعراب، ص 213-215، وابن هشام: أوضح المسالك، 2/ 254.

أو منقطعاً، وإذا ألزمنا في البحث عن عامل النصب اخترنا أن يكون الفعل الذي قبل (إلاّ) أو ما في معناه، وجعلت (إلاّ) موصلة له. لأنّ وقوع المستثنى المنصوب بعد تمام الكلام يقرّ به من الشبه بالمفعول، كما أشبه المفعولُ الحال والتمييز، فنصبا.

ومن الجدير بالذكر أنّ كلّ ما جاء بعد تمام الكلام فهو قيد إسنادي أو متمّم من متمّمات الإسناد، وهذه المتمّمات منصوبات، لأنّ كلاً منها مشبه بالمفعول، كما (أنّ كلّ مرفوع مشبه بالفاعل)[1].

رابعاً: ويلفت سيبويه النظر إلى نوعين من تراكيب الاستثناء هما:

الأول: أن يكون ما بعد (إلاّ) خارجاً عن الحكم الذي دخل فيه أو اتصف به ما قبلها، كما في نحو: نجح الطلبةُ إلاّ محمداً.

والثاني: ما يكون الاسم الواقع بعد (إلاّ) بمنزلته قبل أن تلحق به إلاّ في الإعراب والمعنى كما في نحو: ما نجح إلاّ محمدٌ.

---

(1) المجاشعي، ص 186.

الاستثناء غير الموجب

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا بابُ ما يكون المستثنى فيه بدلاً مـمَّا نفى عنه ما أُدخل فيه وذلك قولـك: مـا أتاني أحدٌ إلاَّ زيدٌ، وما مررتُ بأحدٍ إلاَّ زيدٍ، وما رأيتُ أحداً إلاَّ زيداً، جعلت المستثنى بدلاً من الأول، فكأنَّك قلت: ما مررتُ إلاَّ بزيدٍ، وما أتاني إلاَّ زيدٌ، وما لقيتُ إلاَّ زيداً، كما أنَّك إذا قلت: مررتُ برجلٍ زيدٍ، فكأنَّك قلت: مررتُ بزيدٍ، فهذا وجهُ الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله، لأنَّك تُدخله فيما أخرجتَ منه الأول، ومن ذلك قولك: ما أتاني القومُ إلاَّ عمرو، وما فيها القومُ إلاَّ زيدٌ، وليس فيها القومُ إلاَّ أخوك، وما مررتُ بالقوم إلاَّ أخيك، فالقوم ههنا، بمنزلة أحد، ومن قال: ما أتاني القومُ إلاَّ أباك، لأنه بمنزلة أتاني القومُ إلاَّ أباك، فإنَّه ينبغي له أنيقول: ما فعلوهُ إلاَّ قليلاً منهم)[1].

أقول:

أولاً: إذا كان الاستثناء غير موجب، أيْ: منفياً، أو مستفهماً كان تابعاً لـما قبله على البدل، أو بعبارة سيبويه (جعلت المستثنى بدلاً من الأول)، ولذلك يقـال: مـا نجح أحـدٌ إلاَّ محمدٌ، وهل نجح أحدٌ إلاَّ محمدٌ، وكذا: ما مررتُ إلاَّ بزيدٍ، أو ما مررتُ إلاَّ بزيدٍ، ومـا أتـاني إلاَّ زيدٌ، وما لقيت إلاَّ زيداً.

فـ (زيد) على اختلاف في لفظه الإعرابي بـدل مـن الـذي قبلـه، سـواء ذُكـر، أو لم يُذكر، فهو بمنزلة الفعل الذي يحذف فاعله ويبنى للمفعول، ورفع به لم يخرجه مـن أن يكـون مفعولاً في المعنى.

ويجوز في هذا النصب على أصل الباب.

ثانياً: ومـمَّا يعامل معاملة البدل لـما قبله قولك: ما أتاني القوم إلاَّ عمرو، وما فيها القوم إلاَّ زيد، وليس فيها القوم إلاَّ أخوك، وما مررتُ بالقوم إلاَّ أخيـك، وكـلّ لفـظ واقـع بعد (إلاَّ) هنا هو بدل مـمَّا قبله من معرفة، أعـني: (القـوم)، والقـوم هـذا بمنزلـة (أحـد) في قولك: ما جاءني أحد إلاَّ زيدٌ.

---

[1] سيبويه: 2/ 311.

وعندنا أنّ هذه التراكيب وغيرها كثير في العربية تدخل في دائرة (القصر) إذا حذف المستثنى منه.

وذلك بقصر الفعل على الفاعل في نحو: ما أتاني إلاّ عمرو، أو قصر الخبر على المبتدأ كما في: ما فيها إلاّ زيدٌ، وليس فيها إلاّ أخوك، أو قصر الفعل على الجار والمجرور كما في: ما مررت إلاّ بأخيك فإن ذكرنا المستثنى منه أدخلنا هذه التراكيب في أسلوب الاستثناء وأجرينا عليها أحكامه، على النحو الذي قال به سيبويه.

ثالثاً: ويشير سيبويه إلى أنّ التركيب المعين إذا كان منفياً نظرنا إلى ما قبل (إلاّ) أعني: المستثنى منه، فإن وُجد، فإن المستثنى يكون داخلاً في الحكم المذكور في الكلام، كما في نحو: ما نجح أحد إلاّ محمد، فمحمد هو الناجح.

وإنْ لم يكن موجوداً فيكون ما بعد إلاّ خارجاً ممّا طُوي ذكره في الكلام وهو مقدّر، ولهذا قسم النحويون الاستثناء باعتبار ذكر المستثنى منه أو عدم ذكره قسمين:

الأول: الاستثناء التام أو الاستثناء المتصل على تسمية بعضهم.

والثاني: الاستثناء غير التام، وهو ما يسمى عند بعضهم (الاستثناء المفرّغ) فإذا كان الاستثناء تاماً ومنفياً جاز في المستثنى وجهان:

- الرفع على البدلية.
- والنصب على الاستثناء.

وقد مثّل سيبويه لذلك بقوله: ما أتاني القوم إلاّ أباك، بنصب (أباك)، بمنزلة ما كان مثبتاً ممّا يتوجّب فيه النصب نحو: أتاني القوم إلاّ أباك، ويجوز الرفع على البدلية فيقال: ما أتاني القوم إلاّ أبوك، وقد قرئ قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [من سورة النساء: 66]، برفع (قليل) ونصبها، والرفع على البدلية، والنصب على الاستثناء، وقراءة النصب قراءة ابن عامر وحده، وقرأ الباقون بالرفع، ولابن عامر حجّتان:

إحداهما: ما ذكر الفرّاء أنّ (قليلاً) ينصب بـ (أنّ) و(لا) يسدّ مسدّ الخبر، والتقدير: ما فعلو إلاّ قليلاً، وليس ذلك بشيء، والثانية: أنّ العرب تنصب في النفي والإيجاب بضمير فعل نابت عنه (إلاّ) والتقدير: ما فعلوه، استثني قليلاً، فهو على أصل الاستثناء[1].

والبدلية أجود، لأنّ معنى قولك: ما نجح أحد إلاّ محمدٌ، يؤول إلى معنى: ما نجح إلاّ محمدٌ، ووجه النصب أنّ الكلام قد تمّ فأشبه الموجب، فنصب كما ينصب الموجب[2].

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وحدّثني يونس أنّ أبا عمرو كان يقول: الوجهُ: ما أتاني القوم إلاّ عبدالله، ولو كان بمنزلة: أتاني القومُ لـما جاز أن تقول: ما أتاني أحدٌ، كما أنّه لا يجوز أتاني أحدٌ، ولكنّ المستثنى في هذا الموضع مبدلٌ من الاسم الأول، ولو كان من قبل الجماعة لـما قلت: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [من سورة النور: 6]، ولكان ينبغي له أن يقول ما أتاني أحدٌ إلاّ قد قال ذاك إلاّ زيدٌ، لأنّه ذكر واحداً، ومن ذلك أيضاً: ما فيهم أحدٌ اتّخذت عنده يداً إلاّ زيدٌ، وما فيهم خيرٌ إلاّ زيدٌ، إذا كان زيد هو الخير، وتقول: ما مررتُ بأحدٍ يقول ذاك إلاّ عبدالله، وما رأيت أحداً يقول ذاك إلاّ عبدالله، وما رأيتُ أحداً يقول ذاك إلاّ زيداً، هذا وجهُ الكلام، وإنْ حملته على الإضمار الذي في الفعل فقلت: ما رأيتُ أحداً يقول ذاك إلاّ زيدٌ ورفعت فجائزٌ حسن، وكذلك ما علمت أحداً، يقول ذاك إلاّ زيداً، وإنْ شئت رفعت فعربيٌّ قال الشاعر وهو عدي بن زيد:

في ليلةٍ لا نرى بها أحداً ... يحكي علينا إلاّ كواكبُها

وكذلك: ما أظن أحداً يقول ذاك إلاّ زيداً، وإنْ فعلت فجائزٌ حسنٌ، وكذلك: ما علمتُ أحداً يقول ذاك إلاّ زيداً، وإنْ شئت رفعت)[3].

---

(1) ينظر: ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، 1/ 135، وأبو حيان: البحر المحيط، 3/ 258.

(2) ينظر: المجاشعي: ص 189.

(3) سيبويه: 2/ 312-313.

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- من قبل الجماعة: أيْ من جنسهم.

ثانياً: في ضوء ركني الاستثناء: المستثنى منه والمستثنى من حيث وجود المستثنى منه، أو عدم وجوده، ومن حيث العلاقة بينهما جنساً وحكماً عُرفت للاستثناء الأنماط والأنواع الآتية:

1- التام المثبت المتصل، والتمام يعني وجود ركني الاستثناء، والاتصال يعني أنَّ المستثنى بعض المستثنى منه، أو من جنسه حقيقة أو حكماً. فنقول: نجح الطلبة إلاَّ زيداً، وزيد بعض الطلبة ومن جنسهم. والمستثنى هنا واجب النصب.

2- وقد يكون الاستثناء التام المتصل منفياً وذلك إذا سبقت الجملة بما يفيد النفي، نحو: ما نجح الطلبة إلاَّ زيداً، أو زيدٌ. بالنصب على أصل الاستثناء، والرفع على البدلية من (الطلبة)، عند البصريين، والعطف عند الكوفيين الذين يرون أنَّ (إلاَّ) حرف عطف والوجه مع البصريين فالمستثنى بدل بعض من كلّ وليس في المبدلات ما يخالف فيه البدل حكم المبدل منه إلاَّ في الاستثناء وحده، وذلك أنَّك إذا قلت: ما نجحَ أحدٌ إلاَّ زيداً، نفيت النجاح عن (أحد) وأثبته لزيد وهو بدل منه، وحقيقة البدل ههنا أنَّه يقع مع الأول، ويبدل مكانه[1].

3- الاستثناء التام المنقطع، وهو ما لا يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه، أو ما كان فيه المستثنى مغايراً جنس المستثنى منه سواء أكانت المغايرة بالجنس أم بالنوع أم بغيرهما، فالاستثناء فيه مجاز نحو: وصل القوم إلاَّ جمالهم، بالمغايرة بعضاً وجنساً، و: حضر الطلبة إلاَّ الأستاذ، والأستاذ ليس بعض الطلبة، وفي هذا الاستثناء يتوجّب النصب على الاستثناء إذا كان الكلام موجباً، فإن كان منفياً كما في نحو: ما حضر الطلبةُ إلاَّ الأستاذ، فالمشهور عند جمهور النحاة النصب على الاستثناء، ومن غير المشهور الاتباع[2].

---

(1) ينظر: السيوطي: الأشباه والنظائر، 2/ 97.

(2) ينظر: ابن مالك: شرح الكافية الشافية، 2/ 703.

4- الاستثناء المفرّغ[1]، وفيه يعرب ما بعد (إلاّ) على حسب موقعه من الجملة وعلى وفق ما يقتضيه العامل قبله نحو:

ما نجحَ إلاّ محمدٌ، برفع (محمد) فاعلاً.

وما رأيت إلاّ محمداً بنصبه مفعولاً.

وما مررت إلاّ بمحمدٍ بجره بحرف الجرّ.

وما لبثت إلاّ قليلاً، بنصب (قليلاً) نائباً عن الظرف.

وما أُذيعَ إلاّ خبرٌ واحد برفع (خبرٌ) نائباً للفاعل. وهكذا مع وجوب إعراب (إلاّ) في مثل هذه الأمثلة (أداة حصر) لأنّ هذه التسمية تشعر بأنّ الاستثناء مفرّغ.

ثالثاً: ويتناول سيبويه في النص الذي بين أيدينا جملة من الأمثلة والشواهد بالوصف والتحليل وبيان الأحكام الإعرابية لما بعد (إلاّ) مع التعليل لكلّ وجه وعلى النحو المبين في المخطط الآتي:

التركيب	الحكم الإعرابي	السبب
ما أتاني القوم إلاّ عبدُالله	الرفع على البدلية ويجوز النصب على أصل الاستثناء	لأنّ الاستثناء تام متصل ولكنه منفي وقد رأى آخرون أنه عطف، والوجه ما قاله سيبويه، لأنّ القوم، وعبدالله مرفوعان بـ (أتاني)، إذ يمكن أن يقال: ما أتاني أحد.
﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمۡ﴾ [من سورة النور: 6]	رفع أنفسُهم	لأنّ (أنفسُهم) بدل من (شهداءُ) ويجوز أن تكون إلاّ بمعنى غير فتكون شهداء نعتاً، والبدلية أولى لأنّ المنفي لا يجوز – هنا – في لفظة الايجاب وأنفسهم من الشهداء، ثمّ أنّ (شهداء) جمع، وكذلك أنفسهم.

[1] سمّاه بعض النحاة (التحقيق) وأطلق عليه الكوفيون مصطلح (الإيجاب) ويدخل هذا الاستثناء في تراكيب الحصر والقصر، ولا يجوز فيه التفريغ من الحال المؤكدة، أو المصدر المؤكد، أو المفعول معه، لا يجوز: ما قمتُ إلاّ قائماً، أو: ما قرأت إلاّ ما سرتُ. إلاّ والنيل؛ لأنّ فيه تناقضاً للنفي أولاً، والإثبات ثانياً، ينظر: نهر، هادي: التسهيل في شرح ابن عقيل، 2/ 213.

التركيب	الحكم الإعرابي	السبب
ما أتاني أحدٌ إلاّ قد قال ذاك إلاّ زيدٌ	الصواب نصب (زيد) يقال: إلاّ زيداً	لأنّ قوله: ما أتاني أحدٌ إلاّ قد قال ذاك، صار إيجاباً لما استثني من المنفي، فكأنّه قال: كلّهم قالوا ذاك، باستثناء زيد من شيء موجب، ولذلك وجب النصب.
ما فيهم أحدٌ اتّخذتُ عنده يداً إلاّ زيدٌ	رفع (زيد) ويجوز جرّه	الرفع على البدلية، والجرّ بجعله بدلاً من الهاء في عنده، والمعنى: ما اتّخذت عند أحدٍ يداً إلاّ زيدٍ.
ما فيهم خيرٌ إلاّ زيدٌ	الرفع	لأنّ (زيدٌ) هو (الخبر) كأنّك تقول: ما فيهم زيدٌ.
ما مررتُ بأحد يقول ذاك إلاّ عبدالله	جرّ عبدالله	لأنّ المرور في المعنى منفيٌّ، والتقدير: ما مررتُ بأحدٍ منهم إلاّ عبدالله.
ما رأيتُ أحداً يقول ذاك إلاّ عبدالله	النصب في عبدالله	على البدلية من (أحداً) وهو الأجود، ويجوز أن يكون بدلاً من الضمير الذي في يقول: فيرفع.
ما علمتُ أحداً يقول ذاك إلاّ زيداً	النصب والرفع جائز عربي	النصب على أصل الاستثناء والرفع على البدل من الضمير في: يقول.
قول عدي بن زيد (ت نحو 35ق.هـ)[1]: **في ليلةٍ لا نرى بها أحداً** **يحكي علينا إلاّ كواكبُها**	الرفع	بجعل (كواكبُها) بدلاً من الضمير المستتر في (يحكي)، ورأى قلبية، والمعنى: لا يحكي علينا أحدٌ إلاّ كواكبُها، أو: تحكي كواكبُها.
ما أظنّ أحداً يقول ذاك إلاّ زيداً	النصب والرفع جائز	كـ (فاعلمتُ أحداً يقول ذاك إلاّ زيداً).

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإنّما اختير النصبُ هنا لأنّهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة البدل منه، وأنْ لا يكون بدلاً إلاّ من منفيّ، فالمبدلُ منه منصوبٌ منفيٌّ ومضمرهُ مرفوعٌ، فأرادوا أن يجعلوا المستثنى بدلاً منه لأنّه هو المنفي، وهذا وصفٌ أو خبرٌ وقد تكلموا بالآخر، لأنّ معناه النفيُ إذا كان وصفاً لمنفي، كما قالوا: قد عرفتُ زيدٌ أبو من هو، لما ذكرتُ لك، لأنّ معناه معنى المستفهم عنه، وقد يجوز: ما أظنّ أحداً فيها إلاّ زيدٌ، ولا أحد منهم اتّخذتُ عنده يداً إلاّ زيدٍ،

[1] ينظر: ملحقات ديوانه، ص 194، والأصفهاني: الأغاني، 13/ 115، والبغدادي، 2/ 18.

على قوله: (إلاّ كواكبُها)، وتقول: ما ضربتُ أحداً يقـول ذاك إلاّ زيـداً، لا يكـون في ذا إلاّ النصبُ، وذلك لأنّك أردت في هذا الموضع أن تُخبر بموقوع فعلك، ولم ترد أن تُخبر أنّه ليس يقول ذاك إلاّ زيدٌ، ولكنّك أخبرت أنّك ضربت مـمّن يقول ذاك زيداً، والمعنى في الأول أنّك أردت أنّه ليس يقول ذاك إلاّ زيدٌ، ولكنّك قلت رأيتُ أو ظننتُ أو نحوهما لتجعل ذلك فيما رأيتَ وفيما ظننتَ، ولو جعلتَ رأيتُ رؤية العين كان بمنزلة ضربتُ، قال الخليل رحمـه الله: ألا ترى أنّك تقول: ما رأيته يقول ذاك إلاّ زيدٌ، وما ظننته يقوله إلاّ عمرو، فهذا يدُلّك على ذاك إنّما انتحيت على القول ولم ترد أن تجعل عبدالله موضع فعل كضربتُ وقتلـتُ، ولكنـه فعلٌ بمنزلة ليس يجيء لمعنىً، وإنّما يدلّ على ما في علمك)[1].

أقول:

أولاً: يرى سيبويه أنّ النصب على أصل الاستثناء، فإذا نصبُ الاسم بعد (إلاّ) فيما يتعدّى إلى مفعولين على البدلية، فلأنّ البدل والاستثناء بمعنى واحد، ولذلك يقـول: (لأنّهـم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدل من، وأن لا يكون بدلاً إلاّ من منفـي)، والبدليـة تعـني أيضاً موافقة ما قبل إلاّ لـما بعدها في اللفظ، ولذلك أجمع القراء على قراءة قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [من سـورة النسـاء: 66]، وقولـه تعـالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [من سورة النور: 6]، بالرفع في (قليلٌ)، و(أنفسُهُم) على البدلية.

ومن الواضح أنّ ما وقع على الجملة الاسمية المنسوخة بأحد أفعال الظنّ والعلم لا يخرج المعمولين، أعني: المبتدأ والخبر عن كونهما منفيين في نحو قولك: ما علمتُ أو ما ظننتُ أحداً يقول ذاك إلاّ زيداً، بنصب(زيداً) على البدل من أحد مع إجازة الرفع على البدلية من الضمير في (يقول)، ولكنّ النصب أولى وأجود لـما بينه سيبويه، من أنّ المحمول علـى اللفـظ أولى من المحمول على المعنى، لأنّ المحمول على المعنى يحتـاج إلى تقـدير الـضمير المـستكن في الفعل.

ثانياً: ولم يمنع سيبويه الرفع في نحو: ما أظنُّ أحداً فيها إلاّ زيدٌ، برفـع (زيـد) مـع أنّ الأجود نصبه بدلاً من (أحداً)، أمّا رفعه فعلى إبداله من الضمير المستكن فيما تعلق به الجار

---

(1) سيبويه: 2/ 313-314.

والمجرور (فيها) وهو (استقر) وفيه ضمير فاعل، ويكون البدل من هذا الضمير هو المقصود بالنفي، وهو ضمير (أحد) الذي وقع عليه الظنّ، و(أحد) في معنى المبتدأ، بإلغاء عمل أظنّ، وكذا الحال في قولك: (ولا أحدٌ منهم اتخذتُ عنده يداً إلاّ زيدٍ) بجر (زيدٍ) بدلاً من الضمير في (عنده).

ثالثاً: وتقول: ما أكرمتُ أحداً يقول ذاك إلاّ زيداً، فلا يجوز في زيد إلاّ النصب، لأنّ الإكرام هو المنفي في المعنى، والقول ليس بمنفي، ولأنّه لا يجوز في اسم الإشارة (ذاك) إلاّ النصب لأنّه معمول (يقول)، وأنّك أكرمت ممَّن يقول ذاك زيداً، فإذا رفعت زيداً، صار المعنى: أنّه ليس يقول ذاك إلاّ زيدٌ، وزيدٌ بدل من الضمير في (يقول)، والمعنى مختلف تماماً بجعل زيد بدلاً من اسم الإشارة (ذا) أو بجعله بدلاً من الضمير في (يقول). فالإخبار بوقوع فعل المتكلّم وهو الكرم، غير الإخبار بعدم القول من زيد.

رابعاً: ويشير سيبويه إلى الفرق بين قولك: ما رأيتُ أحداً يقول ذاك إلاّ زيداً، بجعل (رأيت) من أفعال القلوب، و: ما رأيتُ أحداً يقول ذاك إلاّ زيداً، (رأيت) بصرية فالبصرية تتعدى إلى مفعول واحد بمنزلة (أكرمت)، ويكون الأجود في (زيداً) في التركيب الثاني أن يكون بدلاً من (أحداً) كأنّك تقول ما رأيتُ إلاّ زيداً، وتقول: ما رأيته يقول ذاك إلاّ زيدٌ، بجعل (زيد) بدلاً من الضمير في يقول: والتقدير: ما يقول ذاك زيد، وكذا: ما ظننته يقوله إلاّ عمرو، بالاعتماد على ما بعد (رأيته) و(أظنّه) والضمير ضمير شأن، والبدل منه هو المقصود بالنفي الذي وقع عليه الظنّ أو الرؤية.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: أقلُّ رجلٍ يقولُ ذاك إلاّ زيدٌ، لأنّه صار في معنى ما أحدٌ فيها إلاّ زيدٌ، وتقول: قلّ رجلٌ ذاك إلاّ زيدٌ، فليس زيدٌ بدلاً من الرجل في قلّ، ولكنّ قلّ رجلٌ في موضع أقلُّ رجلٍ، ومعناه كمعناه، وأقلُّ رجلٍ مبتدأ مبنيٌّ عليه، والمستثنى بدلٌ منه؛ لأنّك تُدخله في شيء تُخرج منه من سواه، وكذلك أقلُّ من يقول ذاك، وقلّ من يقول ذاك، إذا جعلتَ من بمنزلة رجلٍ، حدثنا بذلك يونس عن العرب، يجعلونه نكرةً، كما قال:

رُبَّ ما تَكْرَهُ النُّفوسُ مِنَ الأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقالِ

فجعل (ما) نكرة[1].

أقول:

لا يجوز في (زيد) في نحو: أقلُّ رجلٍ يقول ذاكَ إلاّ زيدٌ، أن يكون بدلاً من الضمير في (أقلُّ)، لأنَّ إبداله على هذا النحو يؤدي إلى طرح (زيد) في التقدير، فيصير الكلام: يقول ذاك إلاّ زيدٌ، وهذا لا يصحّ، ولذلك نردّه إلى معناه ونفصله بما يصح معه البدل، و(أقلّ) ينصرف على معنيين:

أحدهما: النفي العام.

والآخر: ضدّ الكثرة.

فإذا أريد النفي العام جُعل تقديره: ما رجلٌ يقول ذاك إلاّ زيدٌ، وإذا أريد به ضد الكثرة فتقديره: ما يقول ذاك كثيرٌ إلاّ زيدٌ.

وفي نحو: قلَّ رجلٌ يقول ذاك إلاّ زيدٌ، فهو بمعنى: أقلُّ رجلٍ وأقلُّ رجل مبتدأ، وزيدٌ مبني عليه، والمستثنى بدلٌ منه، ولا يجوز ان يكون (زيد) بدلاً من الرجل في (قلَّ).

ويقال: أقلُّ من، وقلَّ مَنْ، بجعل (مَنْ) نكرة بمنزلة (رجلٍ) ولذلك تلزمه الصفة، فإذا قلنا: أقلُّ من يقول ذاك صارت جملة (يقول ذاك) صفة لـ (مَنْ)، ويبقى (أقلُّ) من غير خبر فإذا أبدلنا (من) بالنكرة (رجل) فلا حاجة إلى صفة، وصارت جملة (يقول ذاك) خبراً لـ (أقلُّ) و(زيد) بدل من (أقلُّ).

ويستشهد سيبويه بجعل (من) بمنزلة النكرة، بقول أمية بن أبي الصلت[2]:

رُبَّ ما تَكْرَهُ النُّفوسُ مِنَ الأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقالِ

---

(1) سيبويه: 2/ 314-315.

(2) سبق القول فيه في سيبويه: 1/ 270.

بجعل (ما) وهي اسم نكرة، فأدخل عليها (رُبَّ) ووصفها بالجملة التي بعدها، والقدير: رُبَّ شيء تكرهه النفوس، وحذف الضمير العائد إلى (ما) ، والضمير في (له فرجةٌ) يعود إلى (ما) أيْ: لهذا الشيء المكروه فرجة.

إجراء المستثنى على موضع المستثنى منه

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما حُمل على موضع العامل في الاسم والاسم لا على ما عمل في الاسم، ولكنّ الاسم وما عمل في موضع اسمٍ مرفوع أو منصوب، وذلك قولك: ما أتاني من أحدٍ إلاّ زيدٌ، وما رأيتُ من أحدٍ إلاّ زيداً، وإنّما منعك أن تحمل الكلام على من أنّه خَلْفٌ أن تقول: ما أتاني إلاّ من زيدٍ، فلما كان كذلك حمله على الموضع فجعله بدلاً منه كأنّه قال: ما أتاني أحدٌ إلاّ فلانٌ؛ لأنّ معنى ما أتاني أحدٌ وما أتاني من أحدٍ واحدٌ، ولكن من دخلت هنا توكيداً، كما تدخل الباء في قولك: كفى بالشيب والإسلام، وفي: ما أنت فاعلٍ، ولست بفاعلٍ، ومثل ذلك: ما أنت بشيءٍ إلاّ شيءٌ لا يُعبأ به، من قبل أنّ بشيءٍ في موضع رفع في لغة بني تميم، فلما قُبح أن تحمله على الباء صار كأنّه بدلٌ من اسم مرفوع، وبشيءٍ في لغة أهل الحجاز في موضع منصوبٍ، ولكنّك إذا قلت: ما أنت بشيءٍ إلاّ شيءٌ لا يُعبأ به، استوت اللغتان، فصارت (ما) على أقيس الوجهين: لأنك إذا قلت: ما أنت بشيءٍ إلاّ شيءٌ لا يُعبأ به فكأنّك قلت: ما أنت إلاّ شيءٌ لا يُعبأ به، وتقول: لست بشيءٍ إلاّ شيئاً لا يُعبأ به، كأنّك قلت: لست إلاّ شيئاً لا يُعبأ به، والباءُ ههنا بمنزلتها فيما قال الشاعر:

يا ابني لُبَيْنَي لستُما بيدٍ ... إلاّ يداً ليستْ لها عَضُدُ)[1]

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- الاسم وما عمل فيه في موضع مرفوع أو منصوب، أيَ: الاسم المجرور بحرف جرّ زائد لتأكيد النفي، فقد يكون في موضع رفع أو نصب كما في نحو: ما جاءني من أحدٍ، وما رأيتُ من أحدٍ.
- أقيس الوجهين: يريد رأي التميميين، وهو إهمال عمل (ما) عمل ليس.

---

[1] سيبويه: 2/ 316-317.

ثانياً: إذا كان المستثنى منه مجروراً بحرف جرّ زائد لتأكيد النفي حُمل المستثنى على موضع ذاك الاسم المجرور، أعني المستثنى منه، فيقال: ما أتاني من أحدٍ إلاّ زيدٌ، بجعل (زيدٌ) بدلاً من (أحدٍ) وهو فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً، ويقال: ما رأيتُ من أحدٍ إلاّ زيداً، وبجعل (زيداً) بدلاً من (أحدٍ) وهو مفعول به لـ (رأيتُ) مجرور لفظاً منصوب محلاً.

والسبب في حملك (زيد) على موضع (أحد) ولا تحمله على الجرّ لأنّ هذا الحمل يلزم إعادة الخافض لفظاً أو تقديراً، ولا تصح هذه الإعادة هنا، فلا يجوز أن يقال: ما أتاني من أحدٍ إلاّ من زيدٍ، و: ما رأيت من أحد إلاّ من زيدٍ، والحمل على الموضع بمنزلة قولك: ما أتاني أحد إلاّ زيدٌ، لأنه بمعنى: ما أتاني من أحد إلاّ زيدٌ، والفرق بينهما أنّ (من أحدٍ) أقوى وأوكد في النفي.

ومن المعروف أنّ من وظائف الحروف التي تزاد في بعض التراكيب تفيد التوكيد، كما هو الحال في زيادة (من) قبل الفاعل، والمفعول وخبر ليس، وزيادة الباء قبل فاعل (كفى) في نحو: كفى بالشيبِ والإسلامِ للمرء ناهياً، أيّ: كفى الشيبُ والإسلامُ.

ثالثاً: ومن زيادة الباء قولك: ما أنتَ بشيءٍ إلاّ شيءٌ لا يُعبأ به، فـ (شيء) في موضع رفع عند تميم الذين لا يعملون (ما) عمل ليس كما يصنع الحجازيون، فـ (شيء) عند تميم خبر للمبتدأ (أنت) مجرور لفظاً مرفوع محلاً، ولا يجوز لهذا إلاّ رفع ما بعد إلاّ بدلاً من (شيء) الأولى مراعاة لمحلها من الإعراب وهو الرفع على الخبرية، فإذا قلت: ما أنت بشيء إلاّ شيءٌ يُعبأ به، التقت لغتا الحجازيين والتميميين، وإنْ كان (بشيء) عند الحجازيين في موضع نصب، لأنهم يعملون (ما) عمل ليس، وكانت التميميين في موضع رفع إلى الخبرية، لأنهم لا يعملون (ما) عمل ليس، وصار قولك: ما أنت بشيءٍ إلاّ شيء لا يُعبأ به، بمعنى: ما أنتَ إلاّ شيء لا يُعبأ به، وتقول: لستَ بشيء إلاّ شيئاً لا يُعبأ به، بحمل (شيئاً) على موضع (بشيء) وموضعه النصب باتفاق التميميين والحجازيين في إعمال (ليس) وزيادة الباء في خبرها، كما هي مزيدة في قول أوس بن حجر[1]:

يا ابني لُبَيْني لستُما بيدٍ ... إلاّ يداً ليستْ لها عَضُدُ

---

[1] ديوانه، ص 21، وينظر: الفراء: معاني القرآن 2/ 101، 416، وابن يعيش، 2/ 90.

والشاهد فيه زيادة الباء في خبر ليس، ولذلك قال: إلاّ يداً، بالنصب بحمله على موضع المستثنى منه (بيدٍ) والأصل قبل الزيادة (يداً) وبنو لبيني: قوم من بني أسد، وأمُّهم لُبيني، يقول: أنتم في ترك لو حكم لهم، وإطراحكم أمرهم بمنزلة يدٍ لا عضد لها.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وممّا أجري على الموضع لا على ما عمل في الاسم: لا أحدَ فيها إلاّ عبدُالله، فلا أحدَ في موضع اسم مبتدأ، وهي ههنا بمنزلة من أحدَ في ما أتاني، ألا ترى أنّك تقول: ما أتاني من أحدٍ لا عبدُالله ولا زيدٌ، من قبل أنّه خلفٌ أن تحمل المعرفة على من في ذا الموضع، كما تقول لا أحدَ فيها لا زيدٌ ولا عمروٌ، لأنّ المعرفة تُحملُ على لا، وذلك أنّ هذا الكلام جوابٌ لقوله: هل من أحدٍ، أو هل أتاك من أحد؟ وتقول: لا أحدَ رأيتُه إلاّ زيدٌ، إذا بنيت على الأول، كأنّك قلت: لا أحد مرئيٌ، وإنْ جعلت رأيتُه صفةً فكذلك، كأنّك قلت لا أحد مرئياً وتقول: ما فيها إلاّ زيدٌ، وما علمتُ أنّ فيها إلاّ زيداً، فإن قلبته فجعلته يلي أنّ وما في لغة أهل الحجاز قبُح ولم يجز؛ لأنهما ليسا بفعل فيُحتمل قلبُهما كما لم يجز فيهما التقديمُ والتأخيرُ، ولم يجز ما أنت إلاّ ذاهباً، ولكنّه لـمّا طال الكلامُ قوي واحتمل ذلك، كأشياء تجوز في الكلام إذا طال وتزدادُ حُسناً، وسترى ذلك إنْ شاء الله، ومنها ما قد مضى)[1].

أقول:

يمثل سيبويه بجملة من التراكيب التي يحمل فيها المستثنى على موضع المستثنى منه لا على لفظه، وعلى النحو المبين في المخطط الآتي:

---

(1) سيبويه: 2/ 316-317.

وصفه النحوي	التركيب
وجوب رفع (عبدُالله)؛ لأنه مبني على موضع (لا أحدَ) وموضعها الرفع على الابتداء كما مرَّ في باب لا النافية للجنس، وهذا التركيب بمنزلة قولك: ما أتاني من أحدٍ إلاّ عبدُالله بحمله على موضع (أحد) وهو فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً.	لا أحدَ فيها إلاّ عبدُالله
وجوب رفع (عبدُالله) و(زيدٌ) لأنهما معطوفان على محلّ (أحد، وهو الرفع على الفاعلية. ولا يجوز عند سيبويه حمل هذه المعارف على التنكير في (من أحد)، وقد أجازه الكوفيون[1].	ما أتاني من أحدٍ لا عبدُالله ولا زيدٌ
برفع (زيد) وبنائه على موضع (لا أحد) وتقديره: لا أحدَ مرئي، ويجوز جعل جملة (رأيته) صفة والتقدير: لا أحدَ مرئياً.	لا أحدَ رأيتُهُ لا زيدٌ
زيدٌ مبتدأ مؤخر، لأنَّ الاستثناء مفرغ من المستثنى منه.	ما فيها إلاّ زيدٌ
(زيداً) منصوب بـ (أنّ).	ما علمتُ أنّ فيها إلاّ زيداً
(زيداً) منصوب بـ (علمتُ) والتركيبان بمعنى واحد.	ما علمتُ فيها إلاّ زيداً
لا يجوز مثل هذا التركيب، لأنَّ أداة الاستثناء وقعت في أول الكلام، أيْ أنّه بمنزلة: إلاّ زيداً قام القوم، وهو غير جائز.	ما علمتُ أنّ إلاّ زيداً فيها
لا يجوز هذا التركيب لأنَّ (ما) انتقض نفيها بـ (إلاّ) فعادت الجملة إلى مبتدأ وخبر، يقال: ما أنت إلاّ ذاهب.	ما أنت إلاّ ذاهباً

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وتقول: إنّ أحداً لا يقولُ ذاك، وهو ضعيفٌ خبيثٌ، لأنَّ أحداً لا يُستعمل في الواجب، وإنّما نفيتَ بعد أنْ أوجبتَ، ولكنّه قد احتمل حيث كان معناه النفي، كما جاز في كلامهم: قد عرفتُ زيدٌ أبو من هو، حيث كان معناه أبو من زيدٌ، فمن أجاز هذا قال: إنّ أحداً لا يقول هذا إلاّ زيداً، كما أنّه يقول على الجواز: رأيتُ أحداً لا يقول ذاك إلاّ زيداً، يصير هذا بمنزلة ما أعلمُ أنّ أحداً يقول ذاك، كما صار هذا بمنزلة ما رأيتُ حيث دخله معنى النفي وإنْ شئت قلت إلاّ زيدٌ، فحملته على يقول، كما جاز:

(1) ينظر: السيرافي: شرحه، 3/ 57.

(يحكي علينا إلاّ كواكبُها).

وليس هذا في القوة كقولك: لا أحدَ فيها إلاّ زيدٌ، وأقلُّ رجلٍ رأيتُه إلاّ عمروٌ؛ لأنّ هذا الموضع إنّما ابْتُدئ مع معنى النفي، وهذا موضعُ إيجابٍ، وإنّما جيء بالنفي بعد ذلك في الخبر، فجاز الاستثناء أن يكون بدلاً من الابتداء، حين وقع منفياً، ولا يجوز أن يكون الاستثناء أولاً لو لم يقل أقلُّ رجلٍ ولا رجلَ، لأنّ الاستثناء لابُدَّ له ها هنا من النفي، وجاز أن يُحمل على إنّ ها هنا، حيث صارت أحد كأنّها منفيةً)[1].

أقول:

أولاً: وجه القبح في نحو: إنّ أحداً لا يقول ذاك، أنّ (إنّ) للتوكيد والإيجاب، و(أحد) لا يستعمل في الواجب، ولكنهم أجازوه على ضعف لوجود النفي بعده ممّا يؤول الكلام به إلى النفي، لأنّ الضمير المستكن في (لا يقول) عائد على أحدٍ، فكأنّ الكلام: ما أحد يقول ذاك

ومن إبطال عمل اللفظ المعين قول القائل: قد عرفتُ زيدٌ أبو من هو، والمراد: أبو من زيدٌ، وقد أبطل عمل (عرف) فلم يعمل في (زيد) وليس قبل (عرف) استفهام.

ثانياً: وتوجيه نحو: إنّ أحداً لا يقول هذا إلاّ زيداً، بنصب (زيداً) بعد (إلاّ) محمول على (إنّ) لكونها عاملة في (أحداً)، فصارت بمنزلة حرف النفي وما بعدها فعل مجحود، كأنّه بمنزلة: ما رأيت أحداً يقول ذاك إلاّ زيدٌ.

ويجوز رفع (زيد) حملاً على الضمير في (يقول ذاك)، وقد مضى القول في رفع: يحكي علينا إلاّ كواكبُها.

ثالثاً: ويرى سيبويه أنّ نحو (لا أحدَ فيها إلاّ زيدٌ) برفع وحمله على موضع (لا أحدَ) قوي في سلامة التركيب، ومثله في القوة: أقلُّ رجل رأيته إلاّ عمرو.

وليس (إنّ أحداً لا يقول ذاك) في سلامة وقوة: (لا أحدَ) أو (أقلُّ رجلٍ) لأنّهما ممّا ابتدأ بما فيه معنى النفي في (لا) و(أقلّ)، في حين أنّ (إنّ أحداً لا يقول ذاك) إيجاب وتوكيد.

---

[1] سيبويه: 2/319.

ولذلك جاز في: لا أحدَ إلاّ زيداً، وأقلُّ رجلٍ رأيته إلاّ عمرو وقد مرّ أنّ البدل في (زيد) على موضع (لا أحدَ) وموضعه الابتداء، ومن الواضح أنّ الاستثناء لا يكون في صدر الكلام، لا يقال: إلاّ زيدٌ أقلّ رجل رأيته، ولا: إلاّ زيداً لا رجلَ في الدارِ، لأنّ الاستثناء في مثل هذه التراكيب لابُدّ له من تقدم النفي الذي يحدّد البدل وحكمه وطبيعة المبدل منه.

رابعاً: ويجوز عند سيبويه أنّ يُحمل (زيداً) في نحو: (إنّ أحداً لا يقول ذاك إلاّ زيداً) و (ما علمت أنّ أحداً يقول ذاك إلاّ زيداً) على (إنّ) وقد نصبت (أحداً)، وذلك بجعل (إنّ) بمنزلة فعل منفي هو الناصب لزيد بعد إلاّ، كأنك تقول: ما رأيتُ أحداً يقول ذاك إلاّ زيداً.

عامل المستثنى المنصوب

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب النصب فيما يكون مستثنىً مبدلاً، حدّثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أنّ بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيداً، وما أتاني أحدٌ إلاّ زيداً، وعلى هذا: ما رأيتُ أحداً إلاّ زيداً، فينصبُ زيداً على غير رأيتُ؛وذلك أنّك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول، ولكنّك جعلته منقطعاً ممّا عمل في الأول، والدليلُ على ذلك أنّه يجيء على معنى: ولكنّ زيداً، ولا أعني زيداً، وعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم إذا قلت عشرون درهماً، ومثله في الانقطاع من أوله: إنّ لفلانٍ والله مالاً إلاّ أنّه شقيٌّ؛ فإنّه لا يكون أبداً على إنّ لفلانٍ، وهو في موضع نصبٍ وجاء على معنى: ولكنّه شقيٌّ)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- مثلُهُ في الانقطاع من أوله: يريد بالانقطاع أنّ المستثنى ليس بدلاً من الأول.

ثانياً: في هذا النص عود على عامل المستثنى المنصوب في نحو: ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيداً، وما أتاني أحد إلاّ زيداً، و: ما رأيت أحداً إلاّ زيداً، وفي نصب (زيد) في مثل هذه التراكيب الاستثنائية المتصلة التامة المنفية خلاف بين النحويين مرّ ذكره في الصفحات السابقة، ونزيد الأمر وضوحاً هنا بمعية كلام سيبويه الذي يبدو منه أنّه يعمل في المستثنى المنصوب ما قبله من الكلام، كما تعمل (عشرون) في (درهماً) في نحو: عندي عشرون درهماً، وقيل غير ذلك، فالعامل عند آخرين هو الفعل و(إلاّ) قوته على التعدي كما كانت (الواو) التي بمعنى (مع) الظرفية في باب المفعول معه، لكون هذه الواو تقوي معنى الفعل[2]، وقيل: إنّه الفعل المقدّر بـ (استثني) دلّت عليه (إلاّ)[3].

وقيل غير ذلك[4].

---

(1) سيبويه: 2/ 319.

(2) ينظر: الدينوري: ثمار الصناعة، ص 429.

(3) ينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 390- 391 (عضيمة).

(4) ينظر: الأنباري: الإنصاف (المسألة 24).

والذي يؤكد عليه سيبويه أنّ نصب المستثنى هنا بغير الفعل المكون ودليله على ذلك أنّ المستثنى المنصوب يجيء على (لكنَّ) و (لا أعني) أيّ أنّ (زيداً) في قولك: ما جاءني أحد إلاّ زيداً، على تقدير: ولكنَّ وزيداً لم يأتِ، أو: ولا أعني زيداً.

أمّا إذا قلت: ما رأيتُ أحداً إلاّ زيداً، فتنصب (زيداً) إمّا على أصل الاستثناء أو على البدلية من (أحد).

ثالثاً: وقوله سيبويه (بالانقطاع علمن أوله) أيّ أنّ المستثنى منصوب على أصل الاستثناء، ولا يحمل على البدلية ممّا قبله مثلما لا يحمل (أنه شقي) في نحو: إنّ لفلان والله مالاً إلاّ أنّه شقي)، لأنّ (إنّ) للإيجاب و(إلاّ) للنفي، وحرف الاستثناء مخالف لما بعده مخالفة النفي للإيجاب.

وفي: إنّ لفلان والله مالاً إلاّ أنّه شقيّ، معنى أنّه أنّ فلاناً هذا يملك مالاً وهو سعيد بهذا الملك لكنّه شقي بالانتفاع به وإنفاقه لأنّه بخيل قد استعبده المال فشقي به مع ملكه له.

الاستثناء المنقطع

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا بابٌ يختار فيه النصبُ لأنَّ الآخر ليس من نوع الأول وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحدٌ إلاَّ حماراً، جاءوا به على معنى ولكنَّ حماراً، وكرهوا أنْ يُبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنَّه من نوعه، فحُمل على معنى ولكنَّ، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم، وأمَّا بنو تميم فيقولون: لا أحدَ فيها إلاَّ حمارٌ، أردوا ليس فيها إلاَّ حمارٌ، ولكنَّه ذكر أحداً توكيداً لأنَّه يعلم أنْ ليس فيها آدميٌّ، ثمَّ إبدال فكأنَّه قال: ليس فيها إلاَّ حمارٌ، وإنْ شئت جعلته إنسانها قال الشاعر وهو أبو ذؤيب الهذلي:

فإنْ تُمسِ في قبرٍ برَهْوَةَ ثاوِياً ... أنِيسُكَ أصداءُ القُبورِ تَصيحُ

فجعلهم أنيسه، ومثل ذلك قوله: مالي عتابٌ إلاَّ السيفُ، جعلته عتابه، كما أنَّك تقول: ما أنت إلاَّ سيراً، إذا جعلته هو السير، وعلى هذا أنشدت بنو تميم قول النابغة الذبياني:

يا دارَ ميَّةَ بالعَلْياءِ فالسَّنَدِ ... أقوَتْ وطال عليها سالِفُ الأبَدِ
وقفتُ فيها أصَيْلاناً أسائلُها ... عيَّتْ جَواباً وما بالرَّبْعِ من أحَدِ
إلاَّ أواريُّ لأياً ما أبيِّنُها ... والنُّؤيُ كالحَوْضِ بالمَظْلومةِ الجَلَدِ

وأهل الحجاز ينصبون. ومثل ذلك قوله:

وبَلْدَةٍ ليس بها أنيسُ ... إلاَّ اليَعافيرُ وإلاَّ العِيسُ

جعلها أنيسها، وإنْ شئت كان على الوجه الذي فسرتهُ في الحمار أول مرة، وهو في كلا المعنيين إذا لم تنصب بدلٌ)[1].

---

[1] سيبويه: 2/ 320-322.

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- الآخر ليس من نوع الأول يريد به ما يسمى بالاستثناء المنقطع.

ثانياً: والاستثناء المنقطع ويقابل الاستثناء المنقطع ما لا يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه، ولا بعضاً منه، و يكون في كلام موجب أو منفي، ويعرب فيه المستثنى منصوباً على الاستثناء، وبشرط أن يكون ما قبل إلاّ دالاً على ما يستثنى منه، فمن الإيجاب قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [من سورة الحجر: 30-31]، ومن المنفي قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [من سورة الشورى: 23]، فالمودة مستثنى منصوب، والاستثناء منقطع، لأنّ المودة ليست من جنس الأجر، والمعنى: لا أسألكم أجراً قطّ، ولكني أسألكم أنْ قرابتي الذين هم قرابتكم، ويجوز أن يكون الاستثناء هنا متصلاً على معنى: لا أسألكم أجراً إلاّ ودّ أهل بيتي.

ثالثاً: وفي الاستثناء المنقطع لغتان:

الأولى: حجازية وهي لزوم النصب، وقد مثل له سيبويه (ما فيها أحدٌ إلاّ حماراً) ولا يجوز هنا رفع (حمار) على البدلية من أحد، إذ إنّهما ليسا من نفس النوع، ولذلك حمله سيبويه على معنى (ولكنّ).

وإذا قلت: ما مررت بأحد إلاّ خيمةً، بالنصب، وإذا قلت: ما مررت بأحدٍ جاز أن يكون قد مرَّ بخيمة، إذ لا يلزم من نفي المرور عن الأحدين نفيه عن الخيام.

ورأى آخرون أنّ (إلاّ) شبهت هنا بـ (لا)، لكون الاستثناء والنفي متقاربين[1].

والثانية: تميمية: وهي جواز الإبدال، فيقول بنو تميم: لا أحدَ فيها إلاّ حمارٌ، على معنى: ليس فيها إلاّ حمارٌ، وجعل (حمار) بدلاً من موضع (لا أحد) وموضعها الرفع ويجوز عند سيبويه عدّ مثل هذا القول من الاستثناء المتصل على المجاز، ولذلك قال: (وإنْ شئت

[1] ينظر: الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، 2/ 720، وابن إياز: المحصول في شرح الفصول، 1/ 481-482، وابن الخباز: توجيه اللمع: ص 218.

جعلته إنسانها) أيّ نزلته منزلة العاقل وفيه معنى الذمّ والتهكم، ومن ذلك قول أبي ذؤيب الهذلي (ت نحو 27ق.هـ)[1]:

فإنْ تُمْسِ في قبرٍ برَهْوَةَ ثاوِياً   أنِيسُكَ أصداءُ القُبورِ تَصِيحُ

والشاهد فيه أنّه جعل (الأصداء) أنيسه، لأنهنَّ أنيس الموتى كما أنّ الأحياء أنيس للأحياء، وهذا من باب المجاز والاتساع، وثاوياً: مقيماً، والأصداء: واحدة: صدى، طائر يقال له الهامة، يقال إنّه يخرج من رأس القتيل إذا لم يدرك بثأره.

رابعاً: أمّا قول النابغة الذبياني[2]:

إلاّ أواريَّ لأياً ما أبيّنها   والنُؤيُ كالحَوْضِ بالمظْلومةِ الجَلَدِ

فهو على لغة أهل الحجاز بنصب (الأواريّ) لأنّها ليست من جنس (من أحد) في البيت قبله.

وعلى لغة تميم بالرفع، وأصيلالاً: جمع أصيل، وهو ما بعد العشيّ، وجواباً: منصوب على التمييز، أو على نزع الخافض، والتقدير: عن جواب، والربع: منزل القوم في الربيع ثمّ اتّسع فيه، والأواريُّ: المحابس، واحدها: آريّ، واللاي: البطءُ، و(ما) زائدة، والنؤي: حفيرة تحفر حول البيت يمنع المطر منه، والمظلومة: الأرض المحفورة، والجلد: الصلبة[3].

خامساً: ومن الإبدال قول جران العود عامر بن الحارث النميري (ممّن أدركوا الإسلام)[4]:

---

(1) ينظر: السكري: شرح أشعار الهذليين، 1/ 150، والقواس: شرح ألفية ابن معط، 1/ 604، وابن إياز: قواعد المطارحة، ص 169.

(2) ديوانه، ص 14. وينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 414، وابن السراج: الأصول، 3/ 275.

(3) ابن إياز: قواعد المطارحة، ص 168.

(4) ديوانه، ص 53، وابن يعيش: 2/ 8، 117، وابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 268.

وبَلْــدَةٍ لــيس بهــا أنــيسُ ... إلاّ اليَعــافيرُ وإلاّ العِــيسُ

برفع (اليعافيرُ والعيسُ) على لغة تميم، والمسوغ لذلك من وجهين[1]:

أحدهما: ما قاله المازني وهو التغليب، ومعنى ذلك أنّه إذا قال ليس بها أنيس نفى وجود الأنيس عن النوعين، فغلّب العقلاء وعبّر بلفظهم عنهما[2].

واليعافير: جمع يعفور، وهو ولد الظبي، والعيس: جمع أعيس وعيساء، وهي بقر الوحش لبياضها.

سادساً: أمّا قوله: ما لي عتابٌ إلاّ السيفُ، يريد به: عتابك السيف وهو من تراكيب الحصر، والعتاب غير السيف، وإنّما اتسع فيه، فصار وعيداً وتهديداً[3].

وفي كلّ ما جاء مرفوعاً على لغة تميم يجوز فيه النصب على أصل الاستثناء على لغة الحجازيين.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومن ذلك من المصادر: ما له عليه سلطان إلاّ التكلف، لأنّ التكلف ليس من السلطان، وكذلك: إلاّ أنّه يتكلف، هو بمنزلة التكلف، وإنّما يجيء هذا على معنى ولكنْ، ومثل ذلك قوله عزوجل: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [من سورة النساء: 157]، ومثله: ﴿وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ ۝ إِلَّا رَحْمَةً مِّنَّا﴾ [من سورة يس: 43-44]، ومثل ذلك قول النابغة:

حَلَفــتُ يَمينــاً غــيرَ ذي مَثْنَوِيَّــةٍ ... ولا عِلْــمَ إلاّ حُسْــنَ ظَــنٍّ بِــصاحبِ

---

(1) ينظر: الفرّاء: معاني القرآن، 1/ 479، ومكي القيسي: مشكل إعراب القرآن، 1/ 354-376، والأنباري: الزاهر، 12/ 392.

(2) ينظر: ابن إياز: قواعد المطارحة، ص 168.

(3) ينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 413 (عضيمة)، والجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 280.

وأمّا بنو تميمٍ فيرفعون هذا كلّه، يجعلون اتباع الظنِّ علمهم، وحُسنَ الظنِّ علمه، والتكلف سلطانه، وهم ينشدون بيت أبي الأيهم التغلبي رفعاً:

لـيس بـيني وبـين قَـيْسٍ عِتـابُ ... غيرُ طَعْنِ الكُلَى وضَرْبِ الرِّقابِ

جعلوا ذلك العتاب.

وأهل الحجاز ينصبون على التفسير الذي ذكرنا)[1].

أقول:

أولاً: المستثنى إمّا أن يكون نوعاً قابلاً للتبعيض والتفريق، وإمّا أن يكون معنى أيَّ مصدراً كما في نحو: سلطان، وتكلف، واتباع، وظنٌّ، وغير ذلك كثير.

وقد مثل سيبويه لهذه المصادر بقوله: ما عليه سلطانٌ إلاّ التكلفُ، وفي هذا رأيان:

أحدهما: وجوب نصب ما بعد إلاّ لأنّ الرفع على البدلية لا يصحّ لكون المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، وعلى هذا الرأي لغة الحجازيين،

وثانيهما: يقول بالنصب، ولا يمنع الرفع على البدلية، وهو رأي التميميين.

ثانياً: وسيبويه مع النصب على معنى (ولكنْ)، وبالنصب جاءت قراءة السبعة قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [من سورة النساء: 157]، وبنو تميم يرجحون النصب، ويجيزون الاتباع على البدلية، ويقرؤون: (إلاّ اتباعُ الظنِّ) بالرفع على أنّه بدل من (علمٍ) باعتبار موضعه وموضعه الرفع كونه مبتدأ مؤخراً[2].

ولا يجوز أن يكون بالخفض على البدلية من (علمٍ) باعتبار اللفظ لكونه معرفة موجبة.

ومن النصب قوله تعالى: ﴿وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ ۝ إِلَّا رَحْمَةً مِّنَّا﴾ [من سورة يس: 43-44]، بنصب (رحمةً) على أنّه استثناء منقطع.

---

(1) سيبويه: 2/ 322-323.

(2) ينظر: ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة، ص 15، والمبرد، 4/ 413 (عضيمة) وابن مالك: شرح الكافية الشافية، 2/ 703.

ويجوز في (رحمةً) أن يكون منصوباً على المفعول لأجله، أو المفعول المطلق لفعل مقدّر، ويجوز أيضاً أن يكون منصوباً على نزع الخافض.

ومن النصب قول النابغة الذبياني[1]:

حَلفتُ يَميناً غيرَ ذي مَثْنَوِيَّةٍ ... ولا عِلْمَ إلاَّ حُسْنَ ظَنٍّ بصاحبِ

بنصب (حُسنَ) على الاستثناء المنقطع، لأنَّ حسن الظن ليس من العلم، ويجوز رفعه على البدل من موضع (لا علم) وهو حينئذٍ من باب الاتساع والمجاز.

والمثنوية: الاستثناء في اليمين، أيّ يميناً قاطعة لا يقول فيها: إلاَّ أن يشاء الله غيره، و(غيرَ) منصوب على الحال من التاء في (حلفتُ).

ونبّه سيبويه إلى أنّ بني تميم يرفعون ما بعد (إلاَّ) في هذه النصوص جميعها، وينشدون بيت عمرو بن الأيهم التغلبي (ت نحو 100هـ)[2]:

ليس بيني وبين قَيْسٍ عِتابُ ... غيرُ طَعْنِ الكُلَى وضَرْبِ الرِّقابِ

والشاهد فيه رفع (غيرُ) على أنّها بدل من (عتابُ) وموضعها الرفع والتقدير: إلاَّ طعنُ الكُلى، ومن الواضح أنّ الحجازيين ينصبون (غير) على أصل الاستثناء.

الإبدال في الاستثناء على المعنى

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وزعم الخليل أنّ الرفع في هذا على قوله:

وخيلٍ قد دَلَفْتُ لها بخيلٍ ... تَحِيَّةُ بَيْنِهِم ضَرْبٌ وَجِيعُ

---

(1) ديوانه، ص 55.

(2) ينظر: الشنتمري، 1/ 365، وابن يعيش، 2/ 80.

جعل الضرب تحيتهم، كما جعلوا اتباع الظن علمهم، وإنْ شئت كانت على ما فسرتُ لك في الحمار إذا لم تجعله أنيس ذلك المكان، وقال الحارث بن عُباد:

والحَــــرْبُ لا يَبْقَـــى لِجَـــا جِمِهـــا التَّخَيُّـــلُ والمِـــراحُ
إلاّ الفَتَـــى الـــصَبّارُ في الـــ ـــنَجَداتِ والفَـــرَسُ الوَقـــاحُ

وقال:

لم يَغْـــذُهَا الرِّسْـــلُ ولا أيْـــسارُهَا إلاّ طَـــرِيُّ اللَّحْـــمِ واســـتجزارُهَا

وقال:

عَــشِيَّةَ لا تُغْنِــي الرِّمــاحُ مكانهــا ولا النَّبْــلُ إلاّ المَــشرِفِيُّ المُــصَمِّمُ

وهذا يقوي: ما أتاني زيدٌ إلاّ عمروٌ، وما أعانه إخوانُكم إلاّ إخوانُهُ؛ لأنّها معارفُ ليست الأسماءُ الآخرةُ بها ولا منها)[1].

أقول:

أولاً: يرى الخليل رحمه الله أنّ البدلية قد يراعى فيها تلاقي معنى ما قبل إلاّ وما بعدها، كما في قول عمرو بن معد يكرب (ت 21هـ)[2]:

وخَيْـــلٍ قَـــد دَلَفْـــتُ لهـــا بِخَيْـــلٍ تَحِيَّـــةُ بَيْـــنِهِم ضَـــرْبٌ وَجِيـــعُ

برفع (تحية) و(ضربٌ) وضربٌ بدل في المعنى المجازي من (ضربٌ)، إذ جعل الضرب بالسيوف تحية بينهم. ودلفت لها: قصدت إليها.

---

(1) سيبويه: 2/ 323-325.

(2) ديوانه، ص 120، وينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 20، والبغدادي، 4/ 53.

ويجوز على رأي سيبويه جعل هذا بمنزلة حملهم (اتباع الظنّ) على العلـم ، فرفعوا، أو على جعل الحمار في: ما جاء القوم إلاّ حمارٌ، بالرفع على أنّه من أنسبهم من باب المجاز والاتساع.

ثانياً: ومن الرفع على البدلية في المعنى قول سعد بن مالك بن ضبيعة المقتول في حرب البسوس يخاطب الحارث بن عباد لنكوصه عن دخول الحرب بين بكر وتغلب إثر مقتل كليب[1]:

والحَـــربُ لا يَبْقَـــى لِجَـــا   حِمِهـــا التَّخَيُّـــلُ والمِـــراحُ
إلاّ الفَتَـــى الـــصَّبَّارُ في الـــ   ـــنَّجَداتِ والفَـــرَسُ الوَقَـــاحُ

والشاهد فيه: إبدال الفتى من (التخيل والمراح) ورفعه، لتلاقيهما في المعنى من باب المجاز والاتساع، وجاحم الحرب: أشدّها، والتخيّل: من الخيلاء، وهو التبختر، والفرس الوقاح: الصلبُ الحافرُ.

ثالثاً: ومن الرفع على البدلية على لغة تميم قول غيلان بن حريث الربعي[2]:

لم يغْـــذُهَا الرِّسْـــلُ ولا أيـــسارُهَا   إلاّ طَـــرِيُّ اللَّحْـــمِ واســـتجزارُهَا

فأبدل (طريُّ اللحمِ) من (الرسلُ)، وهو: اللبن، وهو غذاء من لا يقدر على اللحم من الفقراء، والمراد لم يغذها من الطعام إلاّ طريّ اللحم.

ولحم الأيسار: لحم كانوا يطعمونه ضعفاء الحي، ومساكين الجيران، وهو من الميسر.

رابعاً: ومن الرفع أيضاً قول ضرار بن الأزور (ت 11هـ)[3]:

عَـــشِيَّةَ لا تُغْنِـــي الرِّمَـــاحُ مكانهـــا   ولا النَّبْـــلُ إلاّ المَـــشْرِفِيُّ المُـــصَمِّمُ

---

(1) ينظر: الأصفهاني: الأغاني، 2/ 501، والبحتري: الحماسة، ص 37.

(2) ينظر: الشنتمري: 1/ 366، والبغدادي، 7/ 214.

(3) ينظر: البغدادي، 2/ 5، والعيني، 3/ 109.

بإبدال (المشرفي) من (الرماح والنبل) وهذه الأشياء، ليست من جنس واحد، والرفع على لغة تميم اتساعاً ومجازاً في المعنى، والمشرفي: من أسماء السيف، والمصمم: صاحب العزائم الكبيرة.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما لا يكون إلاّ على معنى ولكنَّ فمن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [من سورة هود: 43]، أيّ ولكنْ من رحم، وقوله عزّوجلّ: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُوا۟﴾ [من سورة يونس: 98]، أيّ ولكنّ قوم يونس لـمّا امنوا، وقوله عزّوجلّ: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُو۟لُوا۟ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ﴾ [من سورة هود: 116]، أيّ ولكنّ قليلاً ممّن انجينا منهم، وقوله عزّوجلّ: ﴿أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾ [من سورة الحج: 40]، أيّ ولكنّهم يقولون: ربُّنا الله، وهذا الضربُ في القرآن كثيرٌ)[1].

أقول

يتناول سيبويه هنا بالتحليل والوصف النحوي جملة من الآيات البينات ممّا لا يجري ما بعد (إلاّ) على ما قبلها بدلاً منه، ولا يجوز فيه (تفريغ) تركيب الاستثناء من المستثنى منه على نحو ما مرَّ في قولهم: ما وصل القومُ إلاّ خيولُهم، إذ يجوز القول: ما وصلت خيولُهم، ولذلكم يلزم فيه النصب لتعذر حمله على الجنس ولو مجازاً، ومن هذه الآيات الكريمة قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [من سورة هود: 43]، تقدير (إلاّ) بـ (لكنْ) هذا ظاهر كلام سيبويه.

وقيل: إنّ معنى (عاصم) ها هنا: ذو عصمة، وهو المعصوم، وعلى هذا التقدير يرجع إلى الجنس، ولا يلزم فيه النصب، وقيل: إنّ (عاصماً) بمعنى معصوم فهو اسم فاعل بمعنى مفعول، وقيل إنّ (من رحم) مضاف إليه لمضاف محذوف، والتقدير: لا مكان يعصم

---

(1) سيبويه: 2/325.

من أمر الله إلاَّ مكان من رحمهم الله، وعلى أيّ حال فالاستثناء على هذه الأوجه كلّها يخرج من باب المنقطع ويدخل في المتصل، ولا شاهد فيها على ذلك[1].

وعلى رأي سيبويه يكون (من رحم) نصب على الاستثناء، ولا يجوز فيه الإتباع، لأنَّ الاستغناء به عما سبقه متكلّف[2].

ومـمَّا استشهد به سيبويه أيضاً في النصب على الاستثناء بتقدير: (لكنْ) قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَـٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُوا۟﴾ [من سورة يونس: 98]، وقوم يونس استثناء متصل، واقع على المعنى لا على ظاهر اللفظ، والتقدير: هلاّ آمن أهل قرية، والجميع مشتركون في العقاب، وقوم يونس مستثنى من الجميع، وهو على تقدير: (لكنْ) عند سيبويه، فهو استثناء منقطع تقديره: لكنَّ قومَ يونس لـمَّا آمنوا.

ومثل هذا الاستثناء قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُو۟لُوا۟ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ﴾ [من سورة هود: 116]، فقليلاً مستثنى منقطع على تقدير: (ولكنَّ قليلاً ممَّن أنجينا من القرون نُهوا عن الفساد وسائرهم تاركون للنهي، و(من) في (ممَّن أنجينا) حقها أنْ تكون لبيان لا للتبعيض، لأن النجاة إنَّما هي للناهين وحدهم بدليل قوله تعالى: ﴿أَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلسُّوٓءِ وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [من سورة الأعراف: 165] فإنْ قلت: هل لوقوع هذا الاستثناء متصلاً وجه يحمل عليه؟ قلت: إنْ جعلته متصلاً على ما عليه ظاهر الكلام كان المعنى فاسداً، لأنّه يكون تحضيضاً لأولي البقية عن النهي عن الفساد إلاَّ للقليل من الناجين منهم؛ كما تقول: هلاّ قرأ قومُك القرآن إلاَّ ا... حاة منهم، تريد استثناء الصلحاء من المحضضين على قراءة القرآن، وإنْ قلت في تحضيضهم عن النهي عن الفساد معني نفيه عنهم، فكأنّه

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 412 (عضيمة)، ومكي القيسي: مشكل إعراب القرآن، 1/ 405، وأبو حيان: البحر المحيط، 5/ 337.

(2) ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 287.

قيل: ما كان من القرون أولو بقية إلاّ قليلاً كان استثناء متصلاً ومعنى صحيحاً، وكان انتصابه على أصل الاستثناء، وإنْ كان الأفصحُ أن يُرفعَ على البدل)[1].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾ [من سورة الحج: 40]، على تقدير: ولكنّهم يقولون: ربنا الله، و(أنْ يقولوا) في محلّ جرّ على الإبدال من (حقّ)، أيْ: بغير موجب سوى التوحيد الذي ينبغي أن يكون موجب الإقرار والتمكين لا موجب الإخراج والتسيير)[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [من سورة المائدة: 59] وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [من سورة الحجر: 11]، ومثل هذا كثير في القرآن الكريم.

في الاستثناء المنقطع

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومن ذلك من الكلام: لا تكوننْ من فلانٍ في شيءٍ إلاّ سلاماً بسلامٍ، ومثل ذلك أيضاً من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب: ما زاد إلاّ ما نقص وما نفع إلاّ ما ضر، فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو النقصان والضرر، كما أنّك إذا قلت: ما أحسن ما كلّم زيداً، فهو ما أحسن كلامَ زيداً، ولولا ما لم يجز الفعلُ بعد إلاّ في ذا الموضع كما لا يجوز بعد ما أحسن بغير ما، كأنّه قال: ولكنّه ضرٌ، وقال: ولكنّه نقص، هذا معناه. ومثل ذلك من الشعر قول النابغة:

ولا عَيْبَ فيهمْ غَيْرَ أنّ سيُوفَهم بهن فلولٌ من قِراعِ الكَتائِبِ

أيْ ولكنّ سيوفَهم بهن فلوٌ، وقال النابغة الجعدي:

---

[1] الزمخشري: الكشاف، 2/ 438.

[2] الزمخشري: الكشاف، 3/ 227.

فَتـىً كَمُلَـتْ خَيْراتُـه غَـيرَ أنَّـه جَـوَادٌ فَـلا يُبْقِـي مِـن المـالِ باقِيـا

كأنّه قال: ولكنّه مع ذلك جوادٌ، ومثل ذلك قول الفرزدق:

وما سَجَنوني غيرَ أنّي ابنُ غالبٍ وأنّـي مـن الأثـرَيْنَ غـيرِ الزَّعـانِفِ

كأنّه قال: ولكنّي ابن غالب، ومثل ذلك في الشعر كثيرٌ، ومثل ذلك قوله، وهو قولُ بعض بني مازن يقال له عنزُ بن دجاجة:

مـن كـانَ أشـرَكَ في تفـرُّقِ فـالجٍ فلَبُونُـه جَرِبَـتْ مَعـاً واغـدَّتِ
إلاّ كَناشِـرَةَ الـذي ضَـيَّعْتُم كالغُـصْنِ في غُلَوائـه المتنبِّـتِ

كأنّه قال: ولكنْ هذا كناشرة، وقال:

لـولا ابـنُ حارثـة الأمـيرُ لقـد أغْـضَيْتَ مـن شَتْمي علـى رَغْـمِ
إلاّ كمعـرضِ المحسـر بكـره عمـداً يـسبِّبني علـى الظّلـم»[1].

أقول:

في هذا النص يعرض سيبويه مجموعة من الأمثلة والشواهد التي يجري بعضها على الاستثناء المنقطع، ويجري قسم منها على الاستثناء المتصل وذلك بتأويله دلالياً بحيث يمكن التقريب في المعنى بين المستثنى والمستثنى منه، فكأنّهما من جنس واحد، وممّا جاء على ذكره سيبويه الآتي:

أولاً: لا تكوننّ من فلانٍ في شيء إلاّ سلاماً بسلام، بنصب (سلاماً) يريد: لا تخالطنه إلاّ متاركةً، أو لا تخالطه ولكن تاركه، والاستثناء منقطع، لأنّ المتاركة ليست من معنى المخالطة، قال تعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمًا﴾ [من سورة الفرقان: 63]، أيْ: براءةً ومتاركة.

[1] سيبويه: 2/ 326-328.

ومثل هذا ما زاد إلاّ ما نقص، وما نفعَ إلاّ ما ضرَّ، يريد: ما زاد إلاّ النقصان، وما نفع إلاّ الضرر، وهما على تقدير (لكن) أيْ: ما زاد ولكن النقصان أمره، وما نفع ولكن الضرر أمره.

ثانياً: ومن هذا قول النابغة الذبياني(1):

ولا عَيْبَ فيهمْ غَيْرَ أنَّ سيُوفَهم بهن فلولٌ من قِراعِ الكَتَائِبِ

والشاهد فيه مجيء (غير) بمعنى: لكن، وغيرَ منصوب على الاستثناء المنقطع، يريد أن تفلّل السيوف كأنّه من عيوب الممدوحين، وكذا قول النابغة الجعدي(2):

فَتىً كَمُلَتْ خَيْراتُه غيرَ أنّه جَوَادٌ فلا يُبْقِي من المالِ باقِيا

بنصب (غير) على الاستثناء المنقطع على معنى (لكن) يريد أنّ الممدوح قد كملت شمائله في الكرم فاستثنى جوده وبذله المال ممّا يملكه، والجود وإتلاف المال ليس من الخيرات في المعنى.

ومن شواهد الاستثناء المنقطع قول الفرزدق(3):

وما سَجَنوني غيرَ أنّي ابنُ غالبٍ وأنّي من الأثْرَيْنَ غيرِ الزّعانِفِ

بنصب (غير) على الاستثناء المنقطع، كأنّه قال: ولكني ابنُ غالب، والأثرون: الأغنون، والزعانف: رذائل القوم ومن يحيط بهم، ومثله قول عنز بن دجاجة(4):

إلاّ كَناشِرَةَ الذي ضَيَّعْتُم كالغُصْنِ في غُلَوائِه المتنبِّتِ

---

(1) ديوانه، ص 60، وينظر: البغدادي، 2/ 9.

(2) ديوانه، ص 173، وينظر: البغدادي، 2/ 12.

(3) ديوانه، ص 536، والأصفهاني: الأغاني، 19/ 23.

(4) ينظر: ابن سيده: المخصص، 6/ 68، وابن جني: سر صناعة الإعراب، 1/ 301.

استثناء (ناشرة) وهو اسم رجل، وقبله ذكر (فالج) وهو اسم رجل أيضاً، وهذا في القطع بمنزلة: ما جاءَ محمدٌ إلاّ عليٌّ، والمعنى: لكنَّ مثل ناشرة.

وكذا قول النابغة الجعدي[1]:

لولا ابنُ حارِثةَ الأميرُ لقد	أغضَيْتَ من شَتمي على رَغْمِ
إلاّ كمعرضِ المحسرِ بكره	عمداً يسبّبني على الظّلم

وهو استثناء منقطع، لانت (معرضاً) لم يجرِ قبله ما يستثنى منه، ولكنَّ هذا الاستثناء بمعنى لكنَّ، وليس من الأول في شيء، والكاف زائدة في: كمعرض، والأصل: معرضاً، يريد أن يقول للأول: لولا هذا الأمير ومكانك منه، لشتمتك فأغضيت من شتمي على رغم وهوان.

---

(1) ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، 1/ 301.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب ما تكون فيه أنْ وأنَّ مع صلتهما بمنزلة غيرهما من الأسماء، وذلك قولهم: ما أتاني إلاَّ أنَّهم قالوا كذا وكذا، فأنَّ في موضع اسم مرفوع كأنَّه قال: ما أتاني إلاَّ قولهمْ كذا وكذا، ومثل ذلك قولهم: ما منعني إلاَّ أنْ يَغضب عليَّ فلانٌ، والحُجَة على أنَّ هذا في موضع رفع أنَّ أبا الخطاب حدثنا أنَّه سمع من العرب الموثوق بهم، من ينشد هذا البيت رفعاً للكناني:

لَمْ يَمْنعَ الشُرْبَ منها غيرُ أنْ نطَقَتْ ... حَمامةٌ في غُصونٍ ذات أوْ قالِ

وزعموا أنَّ ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليل رحمه الله: هذا كنصب بعضهم يومئذٍ في كلِّ موضع، فكذلك غير أن نطقت، وكما قال النابغة:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا ... وقلتُ ألَمَّا أصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ

كأنَّه جعل حين وعاتبت اسماً واحداً)[1].

أقول:

أولاً: قد يكون المستثنى مصدراً مؤولاً من (أنْ) المصدرية الناصبة وما بعدها من فعل، أو (أنّ) ومعموليها، يقال:

ما أتاني إلاَّ أنَّهم قالوا كذا وكذا.

والتقدير ما أتاني إلاَّ قولهم، فإنَّ ومعمولاها بتأويل مصدر صريح مرفوع بمنزلة: ما جاء إلاَّ خيرٌ.

والاستثناء مفرغ من المستثنى منه، ومثله: ما منعني إلاَّ أن يغضب عليَّ فلانٌ، والتقدير: ما منعني إلاَّ غضبُ فلان عليَّ.

---

(1) سيبويه: 2/ 329–330.

ومـمّا يكون من المصادر المؤولة بمعنى الفاعل، وهو بعد إلاّ قول رجـل مـن كنانـة، يقال (أبو قيس بن رفاعة)[1]:

لَمْ يَمْنَعَ الشّرْبَ منها غـيرُ أنْ نَطَقَـتْ　　حَمامَـــةٌ في غُـــصونٍ ذات أوْ قـــالِ

فاسم الاستثناء (غيرُ) مرفوع على الفاعليـة، وهـو مـضاف إلى المـصدر المـؤول (أن نطقت) الذي هو بدوره في موضع الرفع على الفاعليـة إذا قلنـا: لم يمنـع الـشربَ إلاّ نطـق حمامة، ويجوز بناء (غير) على الفتح لإضافتها إلى اسم غير متمكن وهو (إنْ والفعل).

ثانياً: ويجوز عند سيبويه جعل (غير) مبنية على الفتح وإضافته إلى مبني غير متمكن، فمن العرب من يجعل (غير) مبنية في كلّ موضع كما هو شأن (حين) في نحو: حينئذٍ و(يـوم) في (يومئذ) بالبناء على الفتح بسبب إضافتها إلى مـبني، ومـن المعـروف أنّ (غـير) مبهمـة لا تتعرف بالإضافة إلاّ إذا وقعت بين متضادين، ولذلك جاز وصف المعرفة بها، في قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ [من سورة الفاتحة: 7]، ولوقوعها بين متضادين هما: المنعم عليهم والمغضوب عليهم، وإذا قطعـت عـن الإضـافة بنيـت علـى الضمّ.

ومن بناء (حين) قول النابغة الذبياني[2]:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ علـى الـصِّبا　　وقلـتُ ألَمّـا أصْـحُ والـشّيْبُ وازِعُ

والشاهد فيه بناء (حين) على الفتح، وأضافها إلى مـبني (شـيء غـير مـتمكن) وهـو الفعل الماضي (عاتبتُ) و(حين) في موضع جرّ، وهي وما أضيف إليه بمنزلة اسم واحد.

---

(1) ينظر: الأنباري: الإنصاف (المسألة 40)، والزمخشري: المفصل، ص 25، والبغدادي، 3/ 406، 414.

(2) ديوانه، ص 48، وينظر: الفرّاء: معاني القرآن، 3/ 245، والأنباري: الإنصاف (المسألة 41).

غير: صفة لما قبلها

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا بابٌ لا يكون المستثنى فيه إلاّ نصباً، لأنّه مخرجٌ ممّا أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً، وهذا قول الخليل رحمه الله، وذلك ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [من سورة الأنبياء: 22]، ونظير ذلك من الشعر قوله: وهو ذو الرمة:

أنيختْ فألقتْ بَلْدةً فوقَ بَلْدةٍ   قليلٍ بها الأصواتُ إلاّ بُغامُها

كأنّه قال: قليلٍ بها الأصواتُ غيرُ بغامها، إذا كانت غيرُ غيرَ استثناءٍ، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ﴾ [من سورة النساء: 95]، وقوله عزوجل ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[من سورة الفاتحة: 7]، ومثل ذلك في الشعر للبيد بن ربيعة:

وإذا أُقرِضتَ قَرضاً فاجزِهِ   إنّما يَجزِي الفتى غيرُ الجَمَلْ

وقال أيضاً:

لو كان غيري سُلَيْمَى اليومَ غَيَّرَهُ   وَقْعُ الحَوادثِ إلاّ الصارمُ الذَّكَرُ

كأنّه قال: لو كان غيري غيرُ الصارم الذكر، لغيره وقعُ الحوادث، إذا جعلت غيرَ الآخرة صفةً للأولى، والمعنى أنّه أراد أن يُخبر أنّ الصارم الذكر لا يغيِّره شيءٌ)[1].

أقول:

أولاً: قلنا إنّ الاستثناء التام الموجب يكون المستثنى فيه منصوباً وجوباً والعامل فيه ما قبله كما تعمل (العشرون) في الدرهم، إذا قلنا: له عليَّ عشرون درهماً، ويعرض سيبويه

[1] سيبويه: 2/ 332-334.

هنا مجموعة من الأمثلة والشواهد مقلّباً إياها على وجوهها النحوية والدلالية مشيراً إلى ما يجب نصبه من الأسماء الواقعة بعد إلاّ، أو الأسماء التي تفيد معنى الاستثناء، وعلى النحو الآتي:

أولاً: قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [من سورة الأنبياء: 22]، بنصب (الله) بدلاً من (آلهة)، لأنّ شرط البدل في جملة الاستثناء صحة الاستغناء به عن الأول، وذلك ممتنع بعد (لو) كما يمتنع بعد (إنْ)، لأنهما حرفا شرط، والكلام معهما فيها آلهة لم يستثن الله منهم لم تفسدا، وليس المراد هذا، لأنّ مجرد تعدّد الآلهة يوجب الفساد مطلقاً، والمراد نفي الآلهة المتعددة، واثبات الإله الواحد الأحد.

وقد أجاز الزمخشري النصب على الاستثناء في الآية الكريمة، وفيه بُعد عن الدلالة المرادة[1].

ومن الواضح أنّ (إلاّ الله) صفة الآلهة، وإذا أردنا التفصيل قلنا: إنّ (إلاّ) بمعنى (غير) و(سوى) صفة لآلهة ظهر إعرابها أيّ إعراب (إلاّ) وما بعدها، ومعنى الصفة هنا التوكيد لا التخصيص، فلا فرق في المعنى بين ثبوتها، وسقوطها.

ثانياً: ويقول ذو الرمة[2]:

أنيخت فألقت بَلْدَةً فوق بَلْدةٍ ... قليلٍ بها الأصواتُ إلاّ بُغامُها

فاستعمل (إلاّ) بمعنى (غير) ووصف (الأصوات) بقوله: إلاّ بغامُها، والتقدير: غير بغامها، والمعنى: قليل بها الأصوات غير بغامها، أيّ الأصوات التي هي غير صوت الناقة.

والمراد بالبلدة الأولى: ما يقع على الأرض من صدرها إذا بركت، والثانية: الفلاة، والبغام: صوت الظبي، واستعارة للناقة.

والبيت في وصف ناقة أناخها في فلاة موحشة لا يسمع فيها إلاّ صوتها، أعني: صوت الناقة.

---

(1) ينظر: الفراء: معاني القرآن، 2/ 200، والزمخشري: الكشاف، 3/ 183، وابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 298.

(2) ديوانه، 638، وينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 607.

ومن البيّن أنّ (غير) لم تكن استثناء، بل كانت وصفاً.

ثالثاً: وقال تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَـٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ [من سورة النساء: 95]، فـ (غير) صفة لـ (القاعدون)، وجعلها بعض النحاة بدلاً، والرأي عندنا أنها بدل، لكون (غير) موغلة في الإبهام والتنكير، ولا تتعرف بالإضافة، ولـذلك لا نرجّح عدّها صفة.

وقد ذهب آخرون إلى نصبها على الاستثناء، من (القاعدون) أو على الحال منه، أو جرّها نعتاً لـ (المؤمنين) والمعنى: لا يستوي القاعدون من المؤمنين الأصحاء والمجاهدون.

وممن قرأ بنصب غير: نافع وابن عامر والكسائي من السبعة أبو جعفر وخلف من الثلاثة، وقرأ حفص والباقون بالرفع[1].

رابعاً: ومن مجيء (غير) صفة على رأي سيبويه قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [من سورة الفاتحة: 7]، و﴿وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ مُحْصَنَـٰتٍ غَيْرَ مُسَـٰفِحَـٰتٍ﴾[من سورة النساء: 25]، فـ غير في آية الفاتحة صفة لـ (الذين) والذين تفيد الجنس لا قواماً بعينه، ولهذا اشترطوا في غير الوصفية أن يكون ما قبلها نكرة، أو معرفة كالنكرة، و(غير) في آية النساء حال ثانية، ومحصنات: حال أولى.

خامساً: ومـمّا جاء فيه (غير) صفة لـما قبلها قول بيد بن ربيعة (ت 41هـ)[2]:

وإذا أُقرِضـتَ قَرضـاً فـاجْزِهِ ... إنّمـا يَجـزي الفَتـى غـيرُ الجَمَـلْ

بجعل (غير) صفة لـ (الفتى)، و(أل) فيه للجنس لا للعهد فلم يتعرف كما لم تتعرف غير عند إضافته لإيغالها في التنكير والإبهام، وبذلك يتساوى الموصوف وصفته من الدلالة على التنكير.

---

(1) ينظر: الفرّاء: معاني القرآن، 1/ 283. وابن خالويه: إعراب القراءات السبع، 18/ 137، والزمخشري: الكشاف، 1/ 480. أبو حيان: البحر المحيط، 3/ 303.

(2) ديوانه، ص 179. وابن هشام: أوضح المسالك، 3/ 83، والبغدادي، 4/ 69.

ومن هذا أيضاً قول لبيد[1]:

لـو كـان غـيري سُـلَيْمَى اليـومَ غَيَّـرَهُ   وَقْـعُ الحَـوادثِ إلاَّ الـصارِمُ الـذَّكَرُ

بإجراء (إلاّ) وما بعدها على (غير) نعتاً لها، والتقدير: لو كـان غـيري غـير الـصارم الذكر لغيَّرَه وقع الحوادث.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإذا قال: ما أتاني أحدٌ إلاَّ زيدٌ، فأنت بالخيار إنْ شئت جعلت إلاَّ زيدٌ بـدلاً، وإنْ شئت جعلته صفةً، ولا يجوز أن تقول: ما أتاني إلاَّ زيدٌ وأنت تريد أن تجعـل الكـلام بمنزلة مثل، وإنَّما يجوز ذلك صفةً، ونظير ذلك من كلام العرب (أجمعون)، لا يجري في الكلام إلاَّ على اسم، ولا يعمل فيه ناصبٌ ولا رافعٌ ولا جارٌ، وقال عمرو بن معدي كرب:

وكـــــلُّ أخٍ مُفارِقُـــــه أخـــــوه   لَعَمْـــــرُ أبيـــــك إلاَّ الفَرْقَـــــدانِ

كأنّه قال: وكلُّ أخٍ غيرُ الفرقـدين مفارقُـه أخـوه، إذا وصـفت بـه كُـلاً، كمـا قـال الشّماخ:

وكـــلُّ خليـــلٍ غـــيرُ هاضِـــم نفـــسِه   لوَصْـــلِ خَليـــلٍ صـــارِمٌ أو مُعـــارِزُ

ولا يجوز رفع زيد على إلاَّ أن يكون، لأنَّك لا تُضمر الاسم الذي هذا مـن تمامـه، لأنَّ (أنْ) يكون اسماً) [2].

---

(1) ديوانه: ص 62، والأشموني، 1/ 234.

(2) سيبويه: 2/ 334-335.

أقول:

أولاً: إذا قلت: ما أتاني أحدٌ إلاّ زيدٌ، يجوز لك في (زيدٌ) وجهان: الأول: جعله بدلاً من (أحد)، ومن الطبيعي أنّ هذا البدل لا يفتقر إلى العائد كما هو في بدل البعض من الكل، ومن الواضح أيضاً أنّ الفعل وهو الإتيان منفي عن أحد ومثبت لـ (زيد)، ومن المعروف جواز اختلاف التابع والمتبوع في هذا.

ويرى سيبويه جواز جعل (إلاّ زيد) صفة لما قبله ويريد بهذا أنّه على تقدير ما أتاني أحدٌ غيرُ زيدٍ، فـ (غيرُ) صفة لأحد، كما هو في (مثل) في جعلها صفة، أو كـ (أجمعون) لا يجري في الكلام إلاّ على اسم قبله، كما تجري الصفة على الحال الإعرابية التي يجري عليها الموصوف من أغير أن يعمل فيها ناصب أو رافع أو جار.

ثانياً: وممّا جاءت فيه (إلاّ) وما بعدها صفة لما قبلها قول عمرو بن معدي كرب[1]:

وكلُّ أخٍ مُفارِقُه أخوه ... لَعَمْرُ أبيك إلاّ الفَرْقَدانِ

فقوله: (إلاّ الفرقدان) بالرفع على أنّه صفة لقوله: وكلّ أخٍ والتقدير: (وكلُّ أخٍ غيرُ الفرقدين مفارقُهُ أخوه)، ولولا هذا التقدير لكان ينبغي أن يقول: إلاّ الفرقدين، لأنّه استثناء موجب وحقه النصب، فلما رفع جُعل (إلاّ الفرقدان) صفة للمرفوع قبله، وهو: كلُّ أخٍ.

ومثله قول الشماخ (ت 22هـ)[2]:

وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضِمِ نفسِه ... لوَصْلِ خليلٍ صارِمٌ أو مُعارِزُ

بجعل (غير) صفة لـ(كلّ) لأنّها مضافة إلى نكرة، ويجوز إجراء (غير) على المضاف إليه المجرور.

---

(1) ديوانه، ص 181، وينظر: البصري: الحماسة البصرية، 2/ 418، والمبرد: المقتضب، 4/ 904، والأزهري: التهذيب، 15/ 305.

(2) ينظر: سيبويه: 2/ 110- 111.

تقديم المستثنى

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا بابٌ ما يقدمُ فيه المستثنى وذلك قولك: ما فيها إلاّ أباك أحدٌ، ومالي إلاّ أباك صديقٌ، وزعم الخليل رحمه الله أنهم إنّما حملهم على نصب هذا أنّ المستثنى إنّما وجهُه عندهم أن يكون بدلاً ولا يكون مبدلاً منه؛ لأنّ الاستثناء إنّما حدُّه أنْ تداركه بعد ما تنفي فتُبدله، فلما لم يكن وجهُ الكلام هذا حملوه على وجهٍ قد يجوز إذا أخرت المستثني، كما أنّهم حيث استقبحوا أن يكون الاسمُ صفةً في قولهم: فيها قائماً رجلٌ، حملوه على وجهٍ قد يجوز لو أخرت الصفة، وكان هذا الوجهُ أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه، قال كعب بن مالك:

النَّاسُ أَلْبٌ علينا فيكَ، ليس لنا   إلاَّ السُّيوفَ وأطْرافَ القَنَا وَزَرُ

سمعناه ممّن يرويه عن العرب الموثوق بهم، كراهية أن يجعلوا ما حدُّ المستثني أنْ يكون بدلاً منه بدلاً من المستثني، ومثل ذلك: ما لي إلاّ أباك صديقٌ)[1].

أقول:

يَنقل سيبويه عن أستاذه الخليل رحمه الله الحكم الإعرابي للمستثنى على المستثنى منه من نحو: ما فيها إلاّ أباك أحدٌ، وما لي إلاّ أباك صديقٌ، وهو (وجوب النصب) لأنّ الأصل فيه قبل تقديم المستثنى: (ما فيها أحدٌ إلاّ أباكَ) وفي هذا وجهان كما مرّ: البدل والنصب، والرفع على البدلية هو المختار، والثاني جائز على أصل الوضع، فلمّا تقدم المستثنى امتنع البدلُ الذي هو الوجه الأرجح؛ لأنّ البدل لا يتقدم على المبدل منه بوصفه تابعاً لما قبله كالنعت والتوكيد.

وقد ذهب المبرد مذهب الخليل وسيبويه فجاء قوله تعليقاً على نحو: ما جاءني إلاّ زيد أحدٌ، وما مررت إلاّ زيدٍ بأحدٍ (إنّما امتنع البدل لأنّه ليس قبل زيد ما تبدله منه، فصار الوجه الذي كان يصحّ على المجاز، لا يجوز ها هنا غيره، وذلك أنّك تقول: ما جاءني أحد

(1) سيبويه: 2/ 335-336.

إلاَّ زيدٌ، وتجيز: ما جاءني أحداً إلاَّ زيداً، فلمَّا قدمت المستثنى بطل وجه البدل فلم يبقَ إلاَّ الوجه الثاني)[1].

وقال الكوفيون إنَّه لا يجوز أن يقال: إنَّ الاستثناء يضارع البدل بدليل قولهم: ما قام أحد إلاَّ زيداً وإلاَّ زيدٌ، والمعنى واحد، فلمَّا جاز البدل لم يجز تقديمه، كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه[2].

وقد وضع بعض المتأخرين لاختيار البدلية في المستثنى شروطاً استندت إلى آراء الخليل وسيبويه ومن تابعهما من المتقدمين[3].

ثانياً: ومن تقديم المستثنى على المستثنى منه قول كعب بن مالك (50هـ)[4]:

النَّاسُ ألْبٌ علينا فيكَ، ليس لنا إلاَّ السُّيوفَ وأطْرافَ القَنَا وَزَرٌ

بتقديم المستثنى (السيوف) على المستثنى منه (وزر) والتقدير: ما لنا وزرٌ إلاَّ السيوفُ، ولكنَّه عكس فقدم السيوف، ولذا يجب فيه النصب ولا يجوز رفعه على البدلية.

وإلاَّ حرف الاستثناء، والسيوف: مستثنى منصوب، وأطراف معطوف عليه، و(وزر) اسم ليس مؤخَّر مرفوع.

والأصل في: مالي إلاَّ أباك صديقٌ، مالي صديقٌ إلاَّ أبوك أو أباك، فلما تقدم المستثنى بطل البدل، وتوجب النصب على الاستثناء

---

(1) المبرد: المقتضب، 2/ 129.

(2) ينظر: الأنباري: الإنصاف (المسألة 36).

(3) ينظر: الرضي، 1/ 230.

(4) ديوانه، ص 209، وهو في ديوان حسان بن ثابت، ص 20، وينظر: أبو حيان: تذكرة النحاة، ص 725، وابن يعيش، 2/ 79.

تقديم المستثنى منه وتأخر نعته

قال سيبويه – رحمه الله–:

(فإنْ قلت: ما أتاني أحدٌ إلاَّ أبوك خيرٌ من زيدٍ، وما مررتُ بأحدٍ إلاَّ عمروٌ خيرٍ من زيد، وما مررتُ بأحدٍ إلاَّ عمروٍ خيرٍ من زيدٍ، كان الرفعُ والجرُّ جائزين، وحسُن البدلُ لأنَّك قد شغلت الرافع والجار، ثمَّ أبدلته من المرفوع والمجرور، ثمَّ وصفت بعد ذلك. وكذلك: من لي إلاَّ أبوك صديقاً؛ لأنَّك أخليت من للأب ولم تُفرده لأن يعمل كما يعمل المبتدأ، وقد قال بعضهم: ما مررتُ بأحدٍ إلاَّ زيداً خيرٍ منه، وكذلك من لي إلاَّ زيداً صديقاً، وما لي أحدٌ إلاَّ زيداً صديقٌ؛ كرهوا أن يقدموا وفي أنفسهم شيءٌ من صفته إلاَّ نصباً، كما كرهوا أن يقدم قبل الاسم إلاَّ نصباً) [1].

أقول:

إذا قلت: ما أتاني أحد إلاَّ أبوك خيرٌ من زيدٍ، و: ما مررتُ بأحدٍ إلاَّ عمروٌ خيرٍ من زيد، و: ما مررتُ بأحدٍ إلاَّ عمرو خيرٍ من زيد، فإنّك في هذا قدمت المستثنى منه وأخرت صفته، ولهذا يكون التقدير في الأول: ما جاءني أحدٌ خيرٌ من زيدٍ إلاَّ أبوك وفي هذا أنت مخيّر ما بين الرفع في (أبوك) أو النصب.

وفي الثاني والثالث مخيّر ما بين الرفع أو الجرّ؛ لأنَّ الأول بمنزلة المتأخر، لأنَّ نعته متأخر، ولهذا لم تقدم المستثنى لتبدله من شيء لم يتم إذا كان هذا الشيء لا يعرف إلاَّ بوصفه، فقد صار صفة بمنزلة ما هو موصول به، .

وسيبويه يختار في نحو: ما مررتُ بأحدٍ إلاَّ عمروٍ خيرٍ منك الجرّ، لأنَّ البدل إنَّما هو من الاسم لا من نعته، والنعت فضلةٌ يجوز حذفها.

والمازني يختار النصب، ويقول: إذا شئت أبدلت من الشيء فقد اطّرحته من لفظي، وإنْ كان المعنى موجوداً فكيف أنعتُ ما قد سقط.

---

[1] سيبويه: 2/ 336-337.

والقياس عند المبرد قول سيبويه، لأنّ الكلام إنّما يراد لمعناه، والمعنى الصحيح أنّ البدل والمبدل منه موجودان معاً فلم يوصفا على أن يسقط أحدهما إلاّ في بدل الغلط، فإنّ المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام[1].

أمّا نحو: (من لي إلاّ أبوك صديقاً) فيجوز في (من) أن يكون مبتدأ و(لي) خبره، (وأبوك) بدل من (من)، والتقدير: أَلِيَ أحدٌ إلاّ أبوك، ويجوز أيضاً أن يكون (من) مبتدأ، وأبوك: خبره، وصديقاً على الوجهين حال.

وعبارة سيبويه (لأنّك أخليت من الأب ولم تفرده) تعني أنّك أبدلت الأب منه ولم تفرد (من) لأنّ (لي) خبرها، ومن المعروف أنّ شبه الجملة إذا وقع مع المبتدأ يكون خبراً أو صلة الخبر، أو في صلة المبتدأ، إذا كان فيه معنى الفعل.

تقول: محمد عندك، والقصيدة لي.

وتقول في صلة الخبر: محمد موجود عندك، والقصيدة لي معروفةٌ، وتقول في صلة المبتدأ: الموجود عندك محمد، والمسافر معك محمدٌ، فإذا قلت: (من لي إلاّ أبوك صديقاً) ولم تجعل (لي) خبراً فهذا يعني أنّه لا يوجد في المبتدأ ولا في الخبر معنى الفعل[2].

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وحدّثنا يونس أنّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلاّ أبوك أحدٌ، فيجعلون أحداً بدلاً كما قالوا: ما مررتُ بمثله أحد، فجعلوه بدلاً، وإنْ شئت قلت: ما لي إلاّ أبوك صديقاً، كأنّك قلت: لي أبوك صديقاً، كما قلت: من لي إلاّ أبوك صديقاً، حين جعلته مثل: ما مررتُ بأحدٍ إلاّ أبيك خيراً منه، ومثله قول الشاعر، هو الكلحبة الثعلبي:

أمرتُكُمُ أمري بمنقطَعِ اللّوى ... ولا أمْرَ للمَعْصِيِّ إلاّ مضيّعَا

(1) المبرد: المقتضب، 2/ 601.

(2) ينظر: السيرافي: شرحه، 3/ 82.

كأنّه قال: للمعصي أمرٌ مضيّعاً، كما جاز فيها رجلٌ قائماً، وهذا قول الخليل رحمه، وقد يكون أيضاً على قوله: لا أحدَ فيها إلاّ زيداً) [1].

أقول:

في: ما لي إلاّ أبوك أحدٌ، يعدّ (أحد) بدل من أحد، بمنزلة: ما مررتُ بمثله أحد، بجعل (مثلُهُ) بدلاً.

ولا يمنع هذا من أن تقول: ما لي إلاّ أبوك صديقاً، بجعل الجار والمجرور خبراً مقدماً، و(أبوك) مبتدأ مؤخّر، و(صديقاً) حالاً من (أبوك) ومن هذا قول هبيرة بن عبد مناف بن ثعلبة الكلحبة شاعر جاهلي[2]:

أمرتُكُمْ أمري بمنقطعِ اللّوى ... ولا أمْرَ للمَعْصيِّ إلاّ مضيّعَا

والشاهد فيه نصب (مضيعاً) من وجهين:

الأول: أنّه حال من (أمر)، وقد يدخل حرف الاستثناء بين الحال وصاحبه، ووجه الضعف في هذا أنّ صاحب الحال نكرة.

والثاني: أن يكون منصوباً على الاستثناء من (أمر)، والتقدير: إلاّ أمراً مضيَعاً، وفيه ضعف أيضاً من وجهين:

أحدهما: وضع الصفة موضع الموصوف.

وثانيهما: أنّ الأجود فيه الرفع على البدلية، كما هو الحال في (لا اله إلاّ الله) وكان الخليل ينصب (زيداً) في نحو: لا أحدَ فيها إلاّ زيداً، على أصل الاستثناء.

---

(1) سيبويه: 2/ 337-338.

(2) ينظر: ابن الكلبي: أنساب الخيل، ص 48، ومحمد بن حبيب، ألقاب الشعراء، 7/ 306، والبغدادي، 2/ 36.

حكم العطف قبل الإتيان بالمستثنى منه

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب ما تكون فيه في المستثنى الثاني بالخيار وذلك قولك: ما لي إلاّ زيداً صديقٌ وعمراً وعمروٌ، ومن لي إلاّ أباك صديقٌ وزيداً وزيدٌ. أمّا النصب فعلى الكلام الأول، وأمّا الرفع فكأنّه قال: وعمروٌ لي، لأنّ هذا المعنى لا ينقضُ ما تريد في النصب، وهذا قول يونس والخليل رحمهما الله) [1].

أقول:

الأصل في: مالي إلاّ زيداً صديقٌ وعمراً وعمرو: زيدُ لي صديقٌ، ثمّ عطفنا (عمراً) فقال: وعمرو لي صديق، ثمّ جيء بالاستثناء المدلول عليه بـ (إلاّ) صار العطف قبل مجيء المستثنى منه، ولذلك لا يصحّ البدل فيه على النحو الذي مضى، وإذا عطفنا قبل الإتيان بالمستثنى منه صار الوجه فيه أن يعامل معاملة الاسم الذي يأتي بعد (إلاّ) في نحو: ما لي إلاّ زيداً وعمراً صديقٌ، وصديق مبتدأ مؤخر، والنصب في (زيداً) واجب لعدم تمام الكلام ولنفيه، ثمّ عُطف عليه (عمراً) وسواء تأخر (صديق) أو تقدم فالنصب واجب في الاسم بعد إلاّ لسببين ذُكرا مراراً هما:

1. أنّ الاستثناء مفرّغ من المستثنى منه.
2. وأنّ الكلام منفي.

---

[1] سيبويه: 2/338.

تكرار المستثنى

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب تثنية المستثنى وذلك قولك: ما أتاني إلاَّ زيدٌ أو عمراً، ولا يجوز الرفعُ في عمرو، من قبل أنَّ المستثنى لا يكون بدلاً من المستثنى، وذلك أنَّك لا تريد أن تُخرج الأول من شيء تُدخل فيه الآخر، وإنْ شئت قلت: ما أتاني إلاَّ زيداً إلاَّ عمروٌ، فتجعل الإتيان لعمرو، ويكون زيد منتصباً من حيث انتصب عمرو، فأنت في ذا بالخيار إنْ شئت نصبت الأول ورفعت الآخر، وإنْ شئت نصب الآخر ورفعت الأول) [1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- تثنية المستثنى: أيّ تكرار المستثنى مع تكرار الأداة.

ثانياً: إذا كررت المستثنى وجبَ رفع الأول ونصب الثاني مع أنّهما في المعنى متساويان في الاستثناء تقول:

ما أتاني إلاَّ زيدٌ إلاَّ محمداً، فـ (زيد) مرفوع على الفاعلية لكون المستثنى منه غير موجود والجملة منفية، ونصب (محمداً) على أصل الاستثناء، ولا يجوز رفع (محمد) على البدل من (زيد) لسببين:

أولهما: أنّ محمداً ليس بعض زيد أو مشتمل عليه، ولا هو هو.

وثانيهما: أنّ زيداً إنّما رفع على الفاعلية، وليس هناك اسم قبله يمكن أن يكون هو بدلاً منه لأنَّ الجملة مفرّغة من المستثنى منه وهو في الحقيقة فاعل، فلمّا رُفع صار (زيد) هو الفاعل، ولا وجه لرفع (محمد) حينئذٍ.

ثالثاً: وتأكيد على عدم صلاحية الرفع في (محمد) يرى سيبويه أنّك لو قدّمت على(زيد) لقلت: ما أتاني إلاَّ محمداً إلاَّ زيدٌ، بنصب (محمد) على الاستثناء وجعل (زيد) فاعلاً للفعل المنفي، لأنَّ الفعل (أتى) لا بُدّ له من فاعل، وسواء قدمت هذا أو ذاك فلابُدَّ من احتواء الجملة على مرفوع في موضع الفاعل يُشغل به، ويفرغ له.

---

[1] سيبويه: 2/ 338.

تكرير الاستثناء بغير عطف

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: ما أتاني إلاّ عمراً إلاّ بشراً أحدٌ، كأنّك قلت: ما أتاني إلاّ عمراً أحدٌ إلاّ بشرٌ، فجعلت بشراً بدلاً من أحد ثمّ قدمت بشراً فصار كقولك: مالي إلاّ بشراً أحدٌ؛ لأنّك إذا قلت: ما لي إلاّ عمراً أحدٌ إلاّ بشرٌ، فكأنّك قلت: مالي أحدٌ إلاّ بشرٌ، والدليل على ذلك قول الشاعر، وهو الكميت:

فما لِيَ إلاّ اللهُ لا رَبَّ غيره ... وما ليَ إلاّ اللهَ غيرَكَ ناصرُ

فغيرك بمنزلة إلاّ زيداً.

وأمّا قوله وهو حارثة بن بدر الغداني:

يا كَعْبُ صَبْراً على ما كان من حَدَثٍ ... يا كعبُ لم يَبْقَ منّا غيرُ أجلادِ

إلاّ بقياتُ أنفاسٍ نحشرجُها ... كراحلٍ رائحٍ أو باكرٍ غادي

فإن غير ههنا بمنزلة مثل، كأنّك قلت: لم يبق منّا مثلُ أجلادٍ إلاّ بقياتُ أنفاسٍ، وعلى ذا انشد بعضُ الناس هذا البيت رفعاً للفرزدق:

ما بالمدينةَ دارٌ غيرُ واحدةٍ ... دارُ الخليفةِ إلاّ دارُ مَرْوانِ

جعلوا غير صفةً بمنزلة مثل، ومن جعلها بمنزلة الاستثناء لم يكن له بد من أن ينصب أحدهما، وهو قول ابن أبي إسحاق: وأمّا إلاّ زيدٌ فإنه لا يكون بمنزلة مثل إلاّ صفةً، ولو قلت: ما أتاني إلاّ زيدُ إلاّ أبو عبدالله كان جيداً، إذا كان أبو عبدالله زيداً ولم يكن غيره، لأنّ هذا يكرر توكيداً، كقولك: رأيتُ زيداً زيداً) [1].

---

(1) سيبويه: 2/ 339-341.

أقول:

أولاً: إذا كررت المستثنى بدون حرف عطف فقلت: ما أتاني إلاّ عمراً إلاّ بشراً أحدٌ، فالتقدير في هذا: ما أتاني إلاّ عمراً أحدٌ إلاّ بشرٌ، فلمّا تقدم (عمراً) صار القول بمنزلة: ما أتاني إلاّ عمراً أحدٌ، ويجوز ذلك - وهو الأصل - أن تقول: ما أتاني أحدٌ إلاّ عمروٌ. أمّا قولك: ما أتاني أحدٌ إلاّ عمرٌ إلاّ بشراً، أو: ما أتاني أحدٌ إلاّ عمراً إلاّ بشرٌ، فهما في المعنى متساويان وإنْ اختلف الإعراب في كلّ تركيب، لأنَّ الفعل يطلب فاعلاً، فإذا رفعت أحدهما على الفاعلية نصبت الآخر على الاستثناء، ولا يصحّ البدل، لأنَّ المرفوع منهما موجب.

ثانياً: وتقول: ما أتاني إلاّ عمراً غيرُ بشرٍ أحدٌ، يكون فيه (غير بشرٍ) بمنزلة: (إلاّ عمراً)، والدليل على هذا قول الكميت بن زيد (ت 60هـ) [1]:

فمـا لِـيَ إلاّ اللهُ لا رَبَّ غيْـره ... ومـا لـيَ إلاّ اللهَ غيْـركَ ناصِـرُ

والشاهد فيه تكرير المستثنى بـ (لا) و(غير) والتقدير: مالي ناصر إلاّ الله غيرُك، فلفظ الجلالة بدل من (ناصر) و(غيرك) منصوب على الاستثناء، فلمّا قُدما لزما النصب لأنَّ البدل لا يقدم على المبدل منه.

ولفظ الجلالة مبتدأ مؤخّر، و(لا) نافية للجنس، و(شيء) اسمها مبني على الفتح، و(غيره) خبر لا مرفوع بالضمة، ومضاف إليه، و(إلاّ) أداة حصر، ولفظ الجلالة بدل من (ناصر) ولكنّه نصب، لأنَّ البدل لا يتقدم على المبدل منه، و(غيرك) منصوب على الاستثناء، و(ناصر) مبتدأ مؤخّر مرفوع.

ثالثاً: وتأتي (غير) مجردة من معنى الاستثناء كقول حارثة بن بدر الغداني(ت 64هـ) [2]:

يا كَعْبُ صَبْراً على ما كان من حَدَثٍ ... يـا كعـبُ لم يَبْـقَ منّـا غـيرُ أجـلادِ
إلاّ بقيـاتُ أنفـاسٍ تحشرجُها ... كراحـلٍ رائـحٍ أو بـاكرٍ غـادي

---

(1) ديوانه، 1/ 167، وينظر: ابن يعيش، 2/ 93.

(2) السيوطي: شرح شواهد المغني: ص 274.

والشاهد فيه إبدال (بقيات) من (غير)، وليس في (غير) معنى الاستثناء وكثيراً ما تكون (غير) اسماً ليس فيه معنى الاستثناء، والتقدير هنا: لم يبق منا شيء غيرُ الأجلاد أو سوى الأجلادِ إلاّ بقيات أنفاسٍ. والأجلاد: جسم الإنسان وأعضاؤه.

رابعاً: ومن إجراء (غير) على ما ليس فيه معنى الاستثناء قول الفرزدق[1]:

مـا بالمدينـةِ دارٌ غـيرُ واحـدةٍ ... دارُ الخليفـةِ إلاّ دارُ مَـرْوانِ

فـ(غيرُ) هنا صفة لـ (دار) يريد أنها ليستْ داراً واحدة بل أنها (أدؤر)، و(دارُ الخليفة) خبر لمبتدأ مقدّر أيْ: هي دار الخليفة و(دار مروانا) منصوب على الاستثناء، ومروانا: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة، لأنّه ممنوع من الصرف، والألف للإطلاق، ولكون (غير) هنا أجريت على (دار) نعتاً لها، جاز رفع ما بعد (إلاّ) على البدلية، أو نصبها على الاستثناء.

خامساً: ويقال: ما أتاني إلاّ زيدٌ إلاّ أبو عبدالله، برفع (عبدالله) حملاً على زيد، لأنّه هو هو، فهو توكيد له بمنزلة قولك: رأيتُ زيداً زيداً.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقد يجوز أن يكون غير زيد على الغلط والنسيان، كما يجوز أن تقول: رأيتُ زيداً عمراً، لأنّه إنّما أراد عمراً فنسي فتدارك، ومثلُ ما أتاني إلاّ زيدٌ إلاّ أبو عبدالله، إذا أردت أن تبين وتُوضح قوله:

مـا لـك مـن شَـيْخِك إلاّ عَمَلُـهْ ... إلاّ رَسِـيمهُ وإلاّ رَمَلُـهْ)[2].

أقول:

يجوز في (عبدالله) في قولك: (عبدالله) ما أتاني إلاّ زيدٌ إلاّ عبدَاللهِ وجهان:

---

[1] ليس في ديوانه، ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 622، والمرادي: الجنى الداني، ص 519.

[2] سيبويه: 2/ 340-341.

الأول: أنه توكيد لـ (زيد) إذا كان هو زيد نفسه، وهو بمنزلة قولك: ما أتاني إلاّ زيدٌ إلاّ زيدٌ.

والثاني: أنه بدل غلط ونسيان، كأنك قلت: ما أتاني زيد، فنسيت من أتاك فتداركت وقلت: عبدُالله، ومنه قول الراجز[1]:

مـا لـك مـن شَـيْخِكَ إلاّ عَمَلُـهْ إلاّ رَسِـيمُهُ وإلاّ رَمَلُـهْ

فقد كرر (إلاّ) وهي ملغاة لم تفد إلاّ التوكيد، و(رسيمه) بدل بعض من كلّ من (عمله) و(رمله) معطوف على رسيمه، وقد يكون هذا جارٍ على ما جرى عليه قول الفرزدق السابق.

والخلاصة أنّ (إلاّ) تكرر بعد المستثنى بها للتوكيد ولغير توكيد، وتكريرها للتوكيد إمّا مع بدل، وإمّا مع معطوف، فالأول نحو: ما مررت إلاّ بأخيك إلاّ محمدٍ، والمعنى: ما مررت إلاّ بأخيك محمدٍ، بتوكيد (إلاّ) الأولى بالثانية وداخلة بين البدل والمبدل منه.

والثاني: نحو: ما نجح إلاّ محمد وإلاّ عليّ، بالتوكيد مع معطوف بالواو، والرسيم والرمل: ضربان من السير، الأول للجمل من غير سرعة، والثاني له بسرعة.

---

(1) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 295، والسيوطي: همع الهوامع: 1/ 227.

المبتدأ بعد إلاّ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما يكون مبتدأ بعد إلاّ وذلك قولك: ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيدٌ خيرٌ منه، كأنّك قلت: مررتُ بقومٍ زيدٌ خيرٌ منهم، إلاّ أنّك أدخلت إلاّ لتجعل زيداً خيراً من جميع من مررت به، ولو قال: مررتُ بناسٍ زيدٌ خيرٌ منه، لجاز أن يكون قد مرّ بناس آخرين، هم خيرٌ من زيد، فإنّما قال: ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيدٌ خيرٌ منه ليُخبر أنّه لم يمر بأحدٍ يفضل زيداً، ومثل ذلك قول العرب: والله لأفعلن كذا وكذا إلاّ حِلٌّ ذلك أن أفعل كذا وكذا، فإن أفعل كذا وكذا بمنزلة فعل كذا وكذا، وهو مبنيٌ على حِلٌّ، وحِلٌّ مبتدأ، كأنّه قال: ولكن حِلٌّ ذلك أن أفعل كذا وكذا، وأما قوله: والله لا أفعلُ إلاّ أن تفعل، فإن تفعل في موضع نصب، والمعنى حتّى تفعل، أو كأنّه قال: أو تفعل، والأولُ مبتدأ ومبنيٌ عليه)[1].

أقول:

في هذا النص تمرينات تركيبية يحاول سيبويه فيها أنْ يؤكّد أن بعض ألفاظ الاستثناء، قد تخرج عن معنى الاستثناء، أو يخرج ما بعدها عن ذلك، وقد يقع بعضها بين المبتدأ والخبر، والحال وصاحبه، والبدل والمبدل منه، من ذلك قولك:

ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيدٌ خيرٌ منه، والمراد: أنّه لم يمر بأحدٍ أفضل من زيد، وخير منه.

فـ (زيد) مبتدأ و(خير منه) خبر، ولذلك قال سيبويه: (هذا باب ما يكون مبتدأ بعد (إلاّ)، وأمّا قول العرب: والله لأفعلن كذا وكذا إلاّ حِلٌّ ذلك أنْ أفعل كذا وكذا، يكون فيه (حلٌ) مبتدأ أيضاً، و(إلاّ) في معنى (لكن) والمسوغ لذلك أنّ ما بعد (إلاّ) مخالف لما قبلها، ولهذا يكون (أن أفعل كذا وكذا خبر لـ (حلٌ)، والتقدير: ولكنّ حلٌّ فعلي كذا وكذا، وقولهم: والله لا أفعلُ إلاّ أن تفعل، فالتقدير فيه على رأي سيبويه: لا أفعل إلاّ بعد فعلك، أو (مع فعلك)، وعبّر سيبويه عن هذا بقوله: (حتّى تفعل) و(أو تفعل)، فـ (أنْ وما بعدها) منصوب على الظرفية، (بعد فعلك) كما تقول: سنلتقي مقدم الحجيج، أيْ: وقت مقدم الحجيج. ويريد بقوله: (والأول مبتدأ ومبني عليه) أنّ (والله) تقديره: والله قسمٌ لا أفعلُ إلاّ بعد فعلك، وبعد فعلك مبنيّ على جملة القسم.

---

[1] سيبويه: 2/ 342.

غير الاستثنائية

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب غيرٍ اعلم أنّ غيرا أبداً سوى المضاف إليه، ولكنّه يكون فيه معنى إلاّ فيُجرى مُجرى الاسم الذي بعد إلاّ، وهو الاسمُ الذي يكون داخلاً فيما يخرج منه غيرُهُ وخارجاً ممّا يدخل فيه غيرُه، فأما دخوله فيما يخرج منه غيرُه فأتاني القوم غيرَ زيدٍ، فغيرُهم الذين جاءوا ولكن فيه معنى إلاّ، فصار بمنزلة الاسم الذي بعد إلاّ، وأمّا خروجه ممّا يدخل فيه غيرُه فما أتاني غيرُ زيدٍ، وقد يكون بمنزلة مثل ليس فيه معنى إلاّ، وكلُّ موضع جاز فيه الاستثناء بإلاّ جاز بغير، وجرى مجرى الاسم الذي بعد إلاّ، لأنّه اسمٌ بمنزلته وفيه معنى إلاّ، ولو جاز أن تقول: أتاني القومُ زيداً، تريد الاستثناء ولا تذكر إلاّ لـما كان إلاّ نصباً، ولا يجوز أن يكون غير بمنزلة الاسم الذي يُبتدأ بعد إلاّ، وذلك أنّهم لم يجعلوا فيه معنى إلاّ مبتدأ، وإنّما أدخلوا فيه معنى الاستثناء في كلّ موضع يكون فيه بمنزلة مثل ويجزئ من الاستثناء، الا ترى أنّه لو قال: أتاني غيرُ عمرو كان قد أخبر أنّه لم يأته وإنْ كان قد يستقيم أن يكون قد أتاه، فقد يُستغنى به في مواضع من الاستثناء، ولو قال: ما أتاني غيرُ زيد، يريد بها منزلة مثل لكان مجزئاً من الاستثناء، كأنّه قال: ما أتاني الذي هو غيرُ زيدٍ، فهذا يُجزئ من قوله: ما أتاني إلاّ زيدٌ) [1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات

- غير أبداً سوى المضاف إليه: يريد أنّ ما أضيفت إليه غير مخالف لـمّا قبله في المعنى مثلما هو الحال في إلاّ الاستثنائية.

ثانياً: للوقوف على أحكام (غير) في الاستثناء وفي غيره لابدّ من ذكر الحقائق الآتية الخاصة بـ (غير):

1- أنّها اسم ملازم للإضافة إلى ما بعده، فينجرّ ما بعدها بالإضافة.

2- أنّها تلازم الإضافة إلى الاسم المفرد لفظاً أو تقديراً.

---

(1) سيبويه: 2/ 343-344.

3- وإضافتها هذه لا تفيدها تعريفاً، لكونها موغلة في الإبهام والتنكير ومن الخطأ الشائع على الألسنة والأقلام إدخال (ال) عليها.

4- أنها اسم تعمل فيه العوامل، وهي لا تعمل إلاّ فيما بعدها الجرّ بالإضافة.

5- وتكون (غير) بمنزلة إلاّ في الاستثناء فقط.

6- وهي في الاستثناء معربة على رأي الأرجح[1].

7- وكل موضع جاز أن يُستثنى فيه بـ (إلاّ) جاز الاستثناء فيه بغير[2]. علماً بأن الأصل في (غير) أن يستثنى بها الصفة، والأصل في (إلاّ) أن يستثنى بها الأصل، فالأصل أنْ يقال: جاءني محمدٌ غيرُ الكاذب ويقال: جاءني الطلبةُ إلاّ محمداً، ثمْ توسعوا في الكلام، فاستثنوا الاسم بـ (غير) واستثنوا الوصف بـ (إلاّ) فقالوا: جاءني الطلبةُ غيرَ محمدٍ، وجاءني محمدٌ إلاّ الكاذب"[3].

8- وكل موضع وقع الاسم فيه بعد (إلاّ) على ضرب من الإعراب كان ذلك حالاً في (غير)، إلاّ أن يكون نعتاً فيجري على المنعوت قبله. وسيأتي التمثيل لهذا.

9- إعراب الاسم الواقع بعد (إلاّ) يجري بالشروط والأحكام نفسها على غير.

10- لم ترد (غير) في القرآن الكريم للاستثناء كثيراً، فقد عدت في بعض من آيات الذكر الحكيم للاستثناء، كقوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ [من سورة النساء: 95]، فقيل في (غير) هنا إنها بدل من (القاعدون) وجعلها الزمخشري تبعاً لسيبويه هنا صفة، وهو رأي غير مرجوح لكون غير مبهمة لا تتعرف بالإضافة، ولا يجوز عدّها صفة للمعرفة (القاعدون)، ومن النحاة من أجاز نصبها على الاستثناء من (القاعدون) أو على الحال منه، أو جرّها نعتاً لـ (المؤمنين) أيّ: لا يستوي القاعدون من المؤمنين الأصحاء والمجاهدون[4].

---

(1) ينظر: الأنباري: الإنصاف (المسألة 38).

(2) المبرد: المقتضب، 2/ 619.

(3) الأصبهاني: شرح اللمع، ص 223.

(4) ينظر: الفرّاء: معاني القرآن، 1/ 283، وابن خالويه: إعراب القراءات السبع، 1/ 137، والزمخشري: الكشاف، 1/ 480.

ثالثاً: وغير في الاستثناء بمنزلة الاسم الواقع بعد (إلاّ) فقد يكون داخلاً فيما يخرج منه غيره، وخارجاً ممّا يدخل فيه غيره، فمما يكون داخلاً فيما يخرج منه غيره قولك: نجحَ الطلبةُ غيرَ زيدٍ، بمنزلة: نجحَ الطلبةُ إلاّ زيداً، و(زيد) غير داخل في حكم النجاح، و(غير) منصوبة على الاستثناء لأنّ التركيب مثبت تام متصل أعني: أن المستثنى منه موجود والمستثنى من جنسه.

فإذا قلنا: ما نجحَ الطلبةُ غيرَ زيدٍ، فقد خرج الطلبة من حكم النجاح وصار زيد داخلاً فيه، بمنزلة قولك: ما نجحَ الطلبةُ إلاّ زيداً، والاستثناء: منفي تام متصل.

ويجوز أن تقول: ما نجحَ الطلبةُ غيرُ زيدٍ بالرفع في (غير) على النعت أو البدل، لأنك تقول: ما نجحَ الطلبةُ إلاّ زيداً وإلاّ زيدٌ.

رابعاً: ومـمّا تختلف فيه (غير) عن (إلاّ) أنّه إذا كان ما بعد (إلاّ) مبتدأ وخبراً لا تقع (غير) في مثل هذا الموقع، ولذلك يقول سيبويه: (ولا يجوز أن يكون غيرُ بمنزلة الاسم الذي يُبتدأ بعد (إلاّ) كقولك: (ما أتاني أحد إلاّ زيدٌ خيرٌ منه) فلا يصلح أن يقال فيه: ما أتاني أحدٌ غيرُ زيدٍ خير منه للأسباب الآتية:

أولاً: أنّ (غير) لا تخالف سوى الاسم الذي أضيفت إليه.

وثانياً: وإنّ (غير) لا تكون بمنزلة (إلاّ) إلاّ إذا كان بعد (إلاّ) يصحّ فيه إضافة (غير) إليه.

وثالثاً: أنّ جعل (غير) مبتدأ يباين (إلاّ) في المعنى، لأنك إذا قلت: ما أتاني أحد غيرُ زيدٍ خيرٌ منه، صار المعنى: أنّ كلّ من أتاك غير زيد ليس بخير منه، ولم تفضل زيد عليه بل تنفي أن يكون غيرُ زيد خيراً منه.

رابعاً: وأنّ (غير) على ما يقرر سيبويه (تجزئ من الاستثناء) وإنّ لم تكن هي للاستثناء في أصل الوضع، فكثير ما لا تكون للاستثناء كما ذكرنا، فقولك: أتاني غيرُ زيدٍ، معناه: أنّه لم يأته وقد يكون فيه معنى أنّ زيداً أتاه وأتاه أيضاً غير زيدٍ، فإذا قال: ما أتاني غيرُ زيدٍ، معناه: أنّ غيرَ زيدٍ ما تاه، وزيد هنا قد يكون اتى قد يكون لم يأتِ.

مع ما في: ما أتاني غير زيد، من الإبهام واللبس في معرفة إنْ كان زيد قد أتى، أو لم يأتِ.

خامساً: وفيه نذكر نكتةً قال بها بعض النحاة[1] وهي علة نصب الاسم بعد (إلاّ) بتوسط (إلاّ) بوصفها معدية للفعل إلى ما بعدها في حين تُنصب (غير) بالفعل من غير توسط في نحو قولك: أتاني الطلبة إلاّ زيداً، وأتاني الطلبةُ غيرَ محمدٍ فيقال أنّ (غير) مبهمة غير مخصوصة فأشبهت الظروف المبهمة، وتعدّى إليها الفعل (أتى) وعمل بها، فإذا قلت: أتاني الطلبةُ إلاّ محمداً، كان (محمد) مخصوصاً لا يتعدّى إليه الفعل إلاّ بتوسط حرف، لأنّه لازم كما هو شأن (قعد) في نحو: قعدتُ في المسجد.

والدليل على أنّ (غيراً) مبهم أنّك إذا قلت: أتاني الطلبةُ غيرَ محمدٍ فـ (غيرُ محمد) هم الأتون، وهم الطلبة، فأشبه الحال لـمّا كان الأول في المعنى، فتعدّى إليه الفعل كما يتعدّى إلى الحال، فـ (غير) منصوب بالفعل قبله، من غير واسطة حرف، وما بعده مضاف إليه، فإذا كان الكلام موجباً قلت: أتاني الطلبةُ غيرَ محمدٍ بالنصب فإذا نفيت الكلام وقلت: ما أتاني الطلبةُ غيرَ محمد، وغيرُ محمدٍ بالنصب والرفع كما هو الأمر مع (إلاّ) لو استعملت في موضع (غير) هنا.

---

[1] الأصبهاني: شرح اللمع، ص 224.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما أجري على موضع غير لا على ما بعد غير، زعم الخليل رحمه الله ويونس جميعاً أنّه يجوز: ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمروٌ، فالوجهُ الجرُّ، وذلك أنّ غير زيد في موضع إلاّ زيدٌ وفي معناه، فحملوه على الموضع كما قال:

فلسنا بالجبال ولا الحديدا

فلمّا كان في موضع إلاّ زيدٌ وكان معناه كمعناه، حملوه على الموضع، والدليل على ذلك أنّك إذا قلت غيرُ زيد فكأنّك ق\د قلت إلاّ زيدٌ، الا ترى أنّك تقول: ما أتاني غيرُ زيدٍ، وإلاّ عمروٌ، فلا يقبح الكلامُ، كأنّك قلت: ما أتاني إلاّ زيد وإلاّ عمرو)[1].

أقول:

استناداً إلى الخليل ويونس رحمهما الله تقول: ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرو، برفع (عمرو) عطفاً على موضع غير وما أضيفت إليه وموضعها الرفع على الفاعلية، والأصل: ما أتاني إلاّ زيدٌ وعمرو، وتقول: ما أتاني غيرُ زيدٍ إلاّ عمرو بمنزلة: ما أتاني إلاّ زيدٌ وإلاّ عمرو، بتكرير (إلاّ) وعطف (عمرو) على زيدٍ ومن العطف على الموضع قول عقيبة الأسدي (ت 50هـ)[2]:

معاويَ إنّنا بشرٌ فاسجحْ | فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا

بنصب (الحديدا) عطفاً على موضع (بالجبال) وموضعه النصب، لأنه خبر ليس مجرور لفظاً بالباء الزائدة لتوكيد النفي، منصوب محلاً. واسجح: سهل علينا أمرنا.

---

(1) سيبويه: 2/ 344.

(2) ينظر: الفرّاء: معاني القرآن، 2/ 247، والمبرد، 2/ 328، وابن جني: سر صناعة الإعراب، 1/ 147، 294.

ما يحذف بعد (غير) و(إلاّ)

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا بابٌ يُحذف المستثنى فيه استخفافاً وذلك قولك: ليس غيرُ وليس إلاّ كأنّه قال: ليس إلاّ ذاك، وليس غيرُ ذاك، ولكنّهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بعلم المخاطب ما يعني)[1].

أقول:

ممّا يحذف لعلم المخاطب بما يقصد له وللتخفيف كثير في العربية يعرض سيبويه لشيء منه هنا، وهو ما يحذف بعد (غير) و(إلاّ) إذا وقعتا بعد (ليس) وذلك قولك: ليس غيرُ، وليس إلاّ، والتقدير: ليس إلاّ ذاك[2].

مواضع أخرى للحذف

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتّى رأيتُه في حال كذا وكذا، وإنّما يريد ما منهم واحدٌ مات، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ [من سورة النساء: 159]، ومثل ذلك من الشعر قول النابغة:

كأنّك من جِمالِ بَني أُقَيْشٍ ... يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْه بِشَنِّ

أيْ كأنّك جمل، من جمال بني أُقيش.

ومثل ذلك أيضاً قوله:

لو قلتَ ما في قومها لم تِيثَمِ ... يَفْضُلُها في حَسَبٍ ومِيسَمِ

---

(1) سيبويه: 2/ 344-345.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 406.

يريد: ما في قومها أحدٌ فحذفوا كما قالوا: لو أنَّ زيداً ها هنا، وإنَّما يريدون: لكان كذا وكذا، وقولهم: ليس أحد أيْ ليس ها هنا أحدٌ فكل ذا حُذف تخفيفاً واستغناءً بعلم المخاطب بما يعني، ومثل البيتين الأولين قول الشاعر، وهو ابن مقبل:

وما الدّهر إلاّ تارتان فمنهما   أموتُ وأخرى ابتغي العيشَ أكدحُ

إنّما يريد منهما تارة أموتُ وأخرى، ومثل قولهم ليس غيرُ: هذا الذي أمس، يريد الذي فعل أمس، وقوله: وهو العجاج:

بعد اللّتيا واللّتيا والتي

فليس حذف المضاف إليه في كلامهم بأشدّ من حذف تمام الكلام)[1].

أقول:

من مواضع حذف بعض مكونات التركيب اللغوي لعلم المخاطب بما يريد المتكلم إيصاله إليه يذكر سيبويه الأمثلة والشواهد الآتية:

أولاً: حذف الفاعل في نحو: ما منهم مات حتّى رأيته في حال كذا وكذا، والتقدير: ما منهم واحد مات. قال تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ [من سورة النساء: 159]، فقوله تعالى: (ليؤمننْ به) جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف تقديره: وإنْ من أهل الكتاب (أحدٌ) إلاّ ليؤمننْ به، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [من سورة الصافات: 164]، ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [من سورة مريم: 71]، والمعنى: وما من اليهود والنصارى أحدٌ إلاّ ليؤمننْ قبل موته بعيسى، وبأنه عبدالله ورسوله، يعني: إذا عاين قبل أن تُزهق روحُه حين لا ينفعه إيمانُه؛ لانقطاع وقت التكليف)[2].

---

[1] سيبويه: 2/ 345-347.

[2] الزمخشري: الكشاف، 1/ 509.

ثانياً: ومن الحذف قول النابغة[1]:

كأنَّـك مـن جِمـالِ بـني أُقَيْشٍ ... يُقَعْقَـعُ خَلْـفَ رِجلَيْـهِ بِـشَنِّ

بحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، والتقدير: كأنّك جملٌ من جمال بني أقيش، وبنو أقيش: قوم من عُكل أو من أشجع، وقيل: حي من اليمن، ويقعقع: يحرك الشيء فيسمع له صوت، والشنُّ: الجلد اليابس، والبيت في معرض الذمّ والهجاء والوصف بالجبن والتخاذل.

ثالثاً: ومن الحذف أيضاً قول حكيم بن معية الربعي (شاعر إسلامي):

لـو قلـت مـا في قومهـا لم تيـثَمِ ... يَفْـضُلُها في حَسَبٍ ومِيَسمِ

بحذف المبتدأ والتقدير: ما في قومها أحدٌ. تيثم: لغة في تأثم.

رابعاً: قولهم: لو أنّ زيداً ها هنا، لمن يجيب محدّثه عن قوله: الإهمال يعصف بالمدينة، فيقول: لو أنّ زيداً ها هنا لكان كذا وكذا بحذف جواب (لو).

خامساً: قولهم: ليس أحدٌ، بحذف خبر (أحد) والأصل: ليس ها هنا أحدٌ.

سادساً: ومن الحذف قول ابن مقبل[2]:

ومـا الـدّهر إلاّ تارتـان فمنهمـا ... أموتُ وأخرى أبتغي العيشَ أكدحُ

بحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، والمراد: فمنهما تارةً أموتُ (فيها)، وتارة أخرى: أبتغي (فيها) المعاش، والدهر: مبتدأ، خبره: تارتان، وجملة (أموتُ في موضع رفع لأنّه قام صفة مبتدإ، والتقدير: فمنها تارةً أموت فيها، و(منهما) خبر المبتدأ.

سابعاً: ومن الحذف حذفه صلة الموصول في نحو: هذا الذي أمسِ، والمراد: هذا الذي فعل، أو جاءَ، أو ذهبَ أمسِ.

---

(1) ديوانه، ص 197، وينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 138 (عضيمة)، والبغدادي، 2/ 312.

(2) ديوانه، ص 24، وينظر: الفرّاء: معاني القرآن، 2/ 323، والبغدادي، 2/ 308.

ثامناً: ومن هذا قول العجاج[1]:

بعـــد اللّتيـــا واللّتيـــا والـــتي

والشاهد فيه حذف صلة اسم الموصول تخفيفاً واختصاراً، ولعلـم الـسامع بما يريـد القائل.

(1) ديوانه، ص 6، وينظر: ابو زيد الأنصاري: النوادر، ص 122، وابن يعيش، 5/ 14.

لا يكون وليس للاستثناء

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا بابٌ لا يكونُ وليس وما أشبهما فإذا جاءتا وفيما معنى الاستثناء فإنّ فيهما إضماراً، على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء ، كما أن لا يقع معنى النهي في حَسْبُك إلاَّ أن يكون مبتدأ، وذلك قولك: ما أتاني القومُ ليس زيداً، وأتوني لا يكونُ زيداً، وما أتاني أحدٌ لا يكون زيداً، كأنّه حين قال: أتوني، صار المخاطبُ عنده قد وقع في خلده أنّ بعض الآتين زيدٌ، حتّى كأنّه قال: بعضُهم زيدٌ، فكأنّه قال: ليس بعضُهم زيداً، وترك إظهار بعضٍ استغناء، كما ترك الإظهار في لات حين.

فهذه حالُهما حال الاستثناء، وعلى هذا وقع فيهما الاستثناء؛ فأجرِهما كما أجروهما)[1].

أقول:

قد ترد (ليس) و(لا يكون) وهما من **الأفعال** للدّلالة على الاستثناء، والمستثنى بعدهما منصوب لكنّه بعد هذين الفعلين خبرٌ عنهما والاسم مضمر، نحو: ما أتاني القوم ليس زيداً، وأتوني لا يكون زيداً، وما أتاني أحد لا يكونُ زيداً، أيّ: ليس بعضهُم زيداً، ولا يكون بعضُهم زيداً، وهذا الضمير لا يثنى ولا يجمع، ولا يؤنث، لأنّه كناية عن (بعض)، **ولذلك** يلازم صيغة الإفراد والتذكير.

ومن الملحوظ أنّ (ليس) و(لا يكون) في الاستثناء بمنزلة (إلاّ) والمستثنى بهما واجب النصب مطلقاً؛ لأنّه خبر عنهما، والاسم مضمر كناية عن بعض، التي تُرك إظهارها استغناءً بعلم المخاطب المقصود من قولك: ما نجحَ الطلبةُ ليس أو لا يكون محمداً، وترك إظهار عنصر من عناصر الجملة ومكوناتها كثير في العربية، كترك إظهار اسم (لا) في قولك: (لاتَ حينَ مزاحٍ، والتقدير: لاتَ الحينُ حينَ مزاحٍ).

---

[1] سيبويه: 2/ 347-348.

ما عدا وما خلا

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقد يكون صفة، وهو قول الخليل رحمه الله، وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ ليس زيداً، وما أتاني رجلٌ لا يكونُ بشراً، إذا جعلت ليس ولا يكونُ بمنزلة قولك: ما أتاني أحدٌ لا يقولُ ذاك، إذا كان لا يقولُ في موضع قائلٌ ذاك، ويدلُّك على أنّه صفةٌ أنّ بعضهم يقول: ما أتتني امرأةٌ لا تكونُ فُلانة، وما أتتني امرأةٌ ليست فلانة، فلو لم يجعلوه صفةً لم يؤنثوه لأنّ الذي لا يجيء صفةً فيه إضمارُ مذكرٍ، الأ تراهم يقولون: أتينني فلانة وليس فلانة، يريد: ليس بعضهن فلانة، والبعض مذكَر، وأمّا عدا وخلا فلا يكونان صفةً، ولكن فيهما إضمارٌ كما كان في ليس ولا يكونُ، وهو إضمارٌ قصته فيما قصته في لا يكون وليس، وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ خلا زيداً، وأتاني القومُ عدا عمراً، كأنّك قلت: جاوز بعضهم زيداً، إلاّ أنّ خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء، ولكني ذكرت جاوز لأمثل لك به، وإنْ كان لا يُستعمل في هذا الموضع)[1].

أقول:

أولاً: يرى سيبويه أنّ (ليس وخبرها) و(لا يكون وخبرها) قد تكونا في موضع الصفة، مستنداً في هذا إلى قول أستاذه الخليل رحمه الله وقد أيد سيبويه رأي أستاذه فقولك: ما أتاني رجلٌ لا يكون بشراً، على تقدير: ما أتاني أحدٌ لا يقول ذاك فـ (لا يقول) في موضع (قائل) وهي جملة وصفية لـ (أحد) يمكن أن تؤول بالمفرد (قائل).

والدليل على أنّه صفة لـما قبله قول بعضهم: ما أتتني امرأة لا تكون فلانة، أو: ليست فلانة، بالتأنيث، والصفة تتبع الموصوف تذكيراً وتأنيثاً، والذي لا يكون فيه معنى الصفة يأتي مذكراً لأنّه كناية عن (بعض) كما مرّ.

ثانياً: ومن الاستثناء بالأفعال (ما عدا وما خلا) وهما فعلان جامدان يلتزمان الإفراد والتذكير مسبوقان بـ (ما المصدرية)، والاسم بعدهما منصوب بهما على أنّه مفعول به، تقول: نجح الطلبة ما عدا وما خلا المهمل، والفاعل فيهما مضمرٌ دائماً، وفيهما معنى الاستثناء.

---

[1] سيبويه: 2/ 348.

ونقول في إعراب: نجح الطلبةُ ما خلا المهمل، ما: المصدرية، و(خلا) فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (هو) يعود على مصدر الفعل المتقدم، أيْ: نجاح، والمعنى: خلا نجاحهم المهمل، والمهمل: مفعول به، وجملة: خلا المهمل، في محلّ نصب حال، أو في محلّ نصب على الظرفية بتقدير: وقد خلا من المهمل، فإذا لم يسبقا بـ (ما) المصدرية جاز عدُّهما فعلين ونصب ما بعدهما مفعولاً به، أو عدّهما حرفي جرّ شبيه بالزائد، وجرُّ ما بعدهما لفظاً، وهو منصوب محلاً على الاستثناء، ونحو: نجح الطلبةُ خلا المهملَ أو المهملِ، ومن الجدير بالذكر أنّ الأخفش كان يجيز الجرّ بهما سواء أكانا بـ (ما) أم بغيرها[1].

ثالثاً: يشير سيبويه إلى أنّ (عدا وخلا) لا يقعان صفة كما هو الحال في (ليس ولا يكون على الرغم من أنّ الفاعل فيهما مضمر أيضاً.

ويشير أيضاً إلى أنّ المنصوب بعدهما يكون مفعولاً به لفعل قدّره بـ (جاوز)، لا يجوز إظهاره ولم يستعمل.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وتقول: أتاني القومُ ما عدا زيداً، وأتوني ما خلا زيداً، فما هنا اسمٌ، وخلا وعدا صلة له كأنّه قال: أتوني ما جاوز بعضهم زيداً، وما هم فيها عدا زيداً، كأنّه قال: ما هم فيها ما جاوز بعضهم زيداً، وكأنّه قال: إذا مثّلت ما خلا وما عدا فجعلته اسماً غير موصول قلت: أتوني مجاوزتهم زيداً، مثّلته بمصدر ما هو في معناه، كما فعلته فيما مضى، إلاّ أنّ جاوز لا يقع في الاستثناء، وإذا قلت: أتوني إلاّ أن يكون زيدٌ فالرفعُ جيدٌ بالغ، وهو كثير في كلام العرب، لأنّ صلةٌ لأن وليس فيها معنى الاستثناء، وإنْ يكون في موضع اسم مستثنى كأنّك قلت: يأتونك إلاّ أنْ يأتيك زيدٌ، والدليل على أنّ يكونُ ليس فيها هنا معنى الاستثناء، أنّ ليس وعدا وخلا، لا يقعن ههنا، ومثل الرفع قول الله عزوجل: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن

---

(1) ينظر: ابن إياز: قواعد المطارحة، ص 172.

تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ [من سورة النساء: 29]، وبعضهم ينصب على وجه النصب في لا يكون، والرفع أكثر) [1].

أقول:

أولاً: إذا دخلت (ما) على (عدا وخلا) تمحضت فعليتهما، لأنّ ما مصدرية كما قلنا سابقاً، وقد عبّر سيبويه عن هذا المصدرية الاسمية بقوله: (فما هنا اسم)، ولابُدّ لما المصدرية الاسمية هذه من فعل يكون صلتها، والتقدير في: أتاني القوم ما عدا زيداً، أتوني ما جاوز بعضهم زيداً، ويجوز عند بعض النحاة المتقدمين كالكسائي والجرمي وأبي علي الفارسي وغيرهم، عدّ (ما) زائدة، وسيبويه يرى ذلك أيضاً، كما هو واضح من كلامه إذ يقول: [إذا مثلت: ما خلا وما عدا فجعلته اسماً غير موصول....).

ثانياً: ويجيز سيبويه الرفع ي نحو: أتوني إلاّ أن يكون زيدٌ بل هو عنده (كثير في كلام العرب)، وذلك أنّ (يكون) صلة لـ (أنْ) المصدرية، وعلى هذا ينتفي معنى الاستثناء من (أن يكون)، ويكون المصدر المؤول في موضع الاستثناء كأنك قلت: يأتونك إلاّ أن يأتيك زيد، أيَ: إلاّ إتيان زيد، أو مجيئه.

ويستشهد سيبويه للرفع في نحو ما بيّناه بقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَـٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ [من سورة النساء: 29]، فقد قرأ نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر من السبعة، وأبو جعفر ويعقوب من الثلاثة، برفع (تجارةٌ)، وقرأ حفص والباقون بنصبها، والرفع على الفاعلية وجعل (تكون) تامة بمعنى (حدث) أو (وقع) [2].

وبيان الاستثناء أنّ (إلاّ) أداة الاستثناء، والمصدر المؤول من (أن وتكون) في موضع نصب على الاستثناء المنقطع، فالتجارة ليست من جنس الأموال المأكولة بالباطل، لأنّ الاستثناء وقع بعد الكون، والكون معنى لا مادة، وخص تعالى التجارة بالذكر، لأنّ أكثر

---

[1] سيبويه: 2/ 349.

[2] ينظر: الأصبهاني: المبسوط، ص 156، وابن الجزري: النشر، 2/ 249.

أسباب الرزق متعلقة بها، وتجارة خبر تكون (على النصب) واسم تكون ضمير مستتر، والتقدير: إلاّ أن تكون التجارة عن تراض.

الاستثناء بـ حاشا

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأمّا حاشا فليس باسم، ولكنّه حرفٌ يجرّ ما بعده كما تجرّ حتّى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعضُ العرب يقول: ما أتاني القومُ خلا عبدالله، فيجعل خلا بمنزلة حاشا، فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلاّ النصبُ، لأنّ ما اسمٌ ولا تكون صلتها إلاّ الفعل ها هنا، وفي ما التي في قولك: أفعلُ ما فعلتَ، ألا ترى أنّك لو قلت: أتوني ما حاشا زيداً، لم يكن كلاماً، وأمّا أتاني القومُ سواك، فزعم الخليل رحمه الله أنّ هذا كقولك: أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحدٌ مكانك، إلاّ أنّ في سواك معنى الاستثناء) [1].

أقول:

أولاً: يقرّر سيبويه وتابعه جمهور البصريين أنّ (حاشا) حرف جرّ، ورأي الكوفيين أنها فعل فقط لتصرفها، يقال: حاشي، يحاشي، فهو كـ :رامي ويرامي ويقول النابغة الذبياني:

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحدِ

وحكى الزجاج: اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان، وقد استند القائلون بحرفيتها أنّ ما بعدها مجرور بها، ولقولهم: حاشاي، ولا يقولون: حاشاني، بنون الوقاية[2].

وقال المبرد: هي مشتركة فيجوز النصب بها والجرّ[3].

---

(1) سيبويه: 2/ 349-350.

(2) ينظر هذا الخلاف في: ابن السراج: الأصول، 1/ 289، والنحاس: إعراب القرآن، 2/ 327، والزجاجي: علل النحو، ص 397، والأنباري: الإنصاف، مسائل الخلاف (المسألة).

(3) المبرد: المقتضب، 4/ 391.

ثانياً: وعلى اختلاف هذه الآراء لك أن تقول: نجحَ الطلبةُ حاشى المهملِ، بالجر في (المهمل) وموضع الجار والمجرور النصب والكلام جملة واحدة فيها معنى الاستثناء.

وتقول: نجحَ الطلبة حاشا المهملَ، بالنصب على المفعول به، والفاعل ضمير مستتر، والكلام جملتان.

ثالثاً: ولإصرار سيبويه على حرفية (حاشى) ينقل عن بعض العرب حمل (خلا) عليها في جرّ ما بعدها، هذا إذا خلت من (ما)، فإن سبقت بـ (ما) المصدرية وجب نصب ما بعدها على المفعول به كما مرَّ.

رابعاً: يلمح سيبويه إلى (سواك) التي فيها معنى الاستثناء، ويرى أنها منصوبة على الظرفية، ولذلك يوصل بها الموصول كقولك: الذي سوى محمد عندك، وناصبها ما قبلها، يقال: ما أتاني القومَ سواك، بمعنى: ما أتاني أحدٌ مكانك.

الضمائر

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب مجرى علامات المضمرينَ وما يجوز فيهنّ كلهنّ وستبين ذلك أنْ شاء الله تعالى.

هذا باب علامات المضمرين المرفوعين، اعلم أنّ المضمر المرفوع، إذا حدّث عن نفسه فإنْ علامته أنا، وإنْ حدّث عن نفسه وعن آخر قال: نحنُ، وإنْ حدّث عن نفسه وعن آخرين قال: نحنُ، ولا يقع أنا في موضع التاء التي في فعلتُ، لا يجوز أن تقول فعل أنا، لأنّهم استغنوا بالتاء عن أنا، ولا يقع نحنُ في موضع نا التي في فعلنا، لا تقول فعل نحنُ، وأم المضمر المخاطبُ فعلامتهُ إنْ كان واحداً، أنت، وإنْ خاطبت اثنين فعلامتُهما: أنتما، وإنْ خاطبت جميعاً فعلامتُهم: أنتم.

واعلم أنّه لا يقع أنت في موضع التاء التي في فعلت، ولا أنتما في موضع تما التي في فعلتما، الا ترى أنّك لا تقول فعل أنتما، ولا يقع أنتم في موضع تم التي في فعلتم، لو قلت فعل أنتم لم يجز، ولا يقع أنت في موضع التاء في فعلت، ولا يقع أنتُنّ في موضع تنّ التي في فعلتنّ، لو قلت فعل أنتُنّ لم يجز)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- المضمرين: جمع: المضمر، بفتح الميم، والضمير: والمضمر، والمكني[2]، مصطلحات للدلالة على أسماء مبنية دالة على متكلم، أو مخاطب، أو غائب، كـ (أنا) أيّ الشخص الذي يتكلم محدّثاً عن نفسه، و(نحن) للمتكلم المتحدث عن نفسه وعن آخرين.

ثانياً: لم يحد سيبويه الضمير بل اكتفى بذكر أنواعه ومواضعه فلا يقع الضمير المنفصل كـ (أنا) موقع ضمير الرفع المتصل كالتاء في: فعلتُ فلا يجوز أنْ يقال: فعل أنا، وكذلك لا يقع (نحن) موقع الضمير المتصل (نا) فلا يقال في: فعلنا: فعل نحن.

---

(1) سيبويه: 2/ 350-351.

(2) ينظر: ثعلب: مجالسه، ص 334، وسمي مكنياً لأنّه ليس باسم صريح، والكناية تقابل الصريح.

ثالثاً: الضمائر بسبب بنائها لا تثنى ولا تجمع، وإنّما يدلّ كلّ ضمير بلفظه وتكوين صيغته على المعنى المراد إفراداً، وتثنيةً وجمعاً، أو تذكيراً وتأنيثاً، ولهذا السبب لا يقع الضمير موقع ضمير آخر ليدل على ما يدلّ عليه من إفراد أو تثنية أو جمع، أو تذكير أو تأنيث، فلا يقع (أنت) موقع تاء الفاعل، و(أنتما) موقع (تما) في (فعلتما) وهكذا ممّا أفصح عنه سيبويه ومثّل له.

رابعاً: لابدّ للضمير من مفسّر يبيّن ما يُراد به، فإذا كان لمتكلم أو مخاطب فمفسره حضور ذلك المتكلّم أو المخاطب، وإذا كان لغائب فمفسره أحد شيئين:

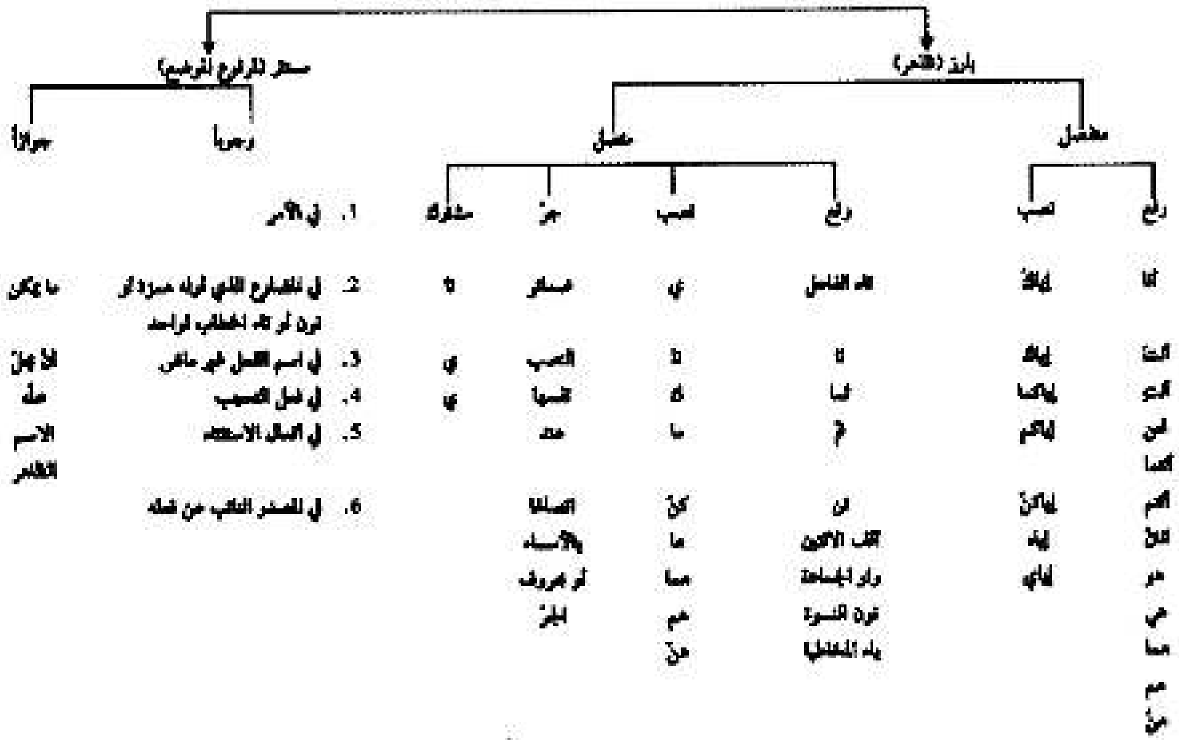
الأول: لفظ، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [من سورة يس: 39]، والمعنى قدرنا له، فحذف الخافض فتقدم القمر في اللفظ والتقدير وعاد الضمير عليه، وقد يتقدم الضمير في اللفظ دون التقدير كقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ﴾ [من سورة البقرة: 124]، فإبراهيم: مفعول فهو في نيّة التأخير، وقد يتقدم في التقدير دون اللفظ كقوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [من سورة طه: 67] فموسى: فاعل وهو في نيّة التقديم.

والثاني: كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [من سورة القدر: 1]، أيّ القرآن الكريم، فهو في غنىً عن التفسير، ويدخل ضمن هذا الضمير المؤخر في الرتبة واللفظ، وضمير الشأن، والضمير المخبر عنه بمفسره، كقوله تعالى: ﴿مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [من سورة الجاثية: 24]. أيّ: ما الحياة إلاّ حياتنا الدنيا.

وكذلك الضمير المستتر في (نعم وبئس) كقوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [من سورة الكهف: 50]، فإنه مفسّر بالتمييز.

خامساً: ومن المعروف أنّ وظيفة الضمير الأسلوبية هي الاختصاص والإيجاز لأنك تستغني بذكره عن تكرار اسم أو جملة، أو جمل متعددة، ولذا استغني الضمير عن أن ينعت، لأنّ النعت زيادة في التباين والإيضاح، والضمير لا يحتاج إلى شيء من ذلك؛ لأنّ الأحوال المقترنة به من حضور ومخاطبة تُغني عن الصفات.

سادساً: وتنقسم الضمائر باعتبارات متعددة على أقسام متعددة يعنينا منها تقسيمها بحسب الانفصال والاتصال، والظهور والاستتار، بما هو موضح في المخطط الآتي:



ضمائر الرفع

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وأمّا المضمر المحدَث عنه فعلامته: هو، وإنْ كان مؤنثاً، فعلامته: هي: وإنْ حدثت عن اثنين فعلامتُهما: هما، وإنْ حدثت عن جميع فعلامتُهم: هم، وإنْ كان الجميعُ جميع المؤنث، فعلامتُه: هُنَّ، ولا يقع هو في موضع المضمر الذي في فَعَلَ، لو قلت فَعَلَ هو لم يجز إلاّ أن يكون صفةً، ولا يجوز أن يكون هُما في موضع الألف التي في ضربا، والألف التي في يضربان، لو قلت ضرب هُما أو يضربُ هُما لم يجز، ولا يقع هُم في موضع الواو التي في ضربوا، ولا الواو التي مع النون في يضربون، لو قلت ضرب هُم أو يضرب هُم لم يجز، وكذلك هي، لا تقع في موضع الإضمار الذي في فعلت، لأنّ ذلك الإضمار بمنزلة الإضمار الذي له علامةٌ، ولا يقع هُنَّ في موضع النون التي في فعلت ويفعلن، لو قلت فعل هُنَّ لم يجز إلاّ أن يكون صفةً، كما لم يجز ذلك في المذكّر؛ فالمؤنث يجري مجرى المذكّر، فأنا وأنت ونَحْنُ وأنتُما وأنتُمْ وأنْتُنَّ، وهُوَ وهِيَ هُمَا وهُـمْ وهُـنَّ لا يقع شيء منها في موضع شيء من العلامات ممّا ذكرنا ولا في الموضع المضمر الذي لا علامة له، لأنّهم استغنوا بها فأسقطوا ذلك)[1].

أقول:

أولاً: من ضمائر الرفع التي يتحدث فيها سيبويه في النص الذي بين أيدينا الآتي:

1- هو: لغائب وفروعه: هي، هما، هم هُنَّ.

2- ألف الاثنين في الأفعال الخمسة.

3- نون النسوة في نحو: فعلْنَ ويفعلْنَ.

4- أنا للمتكلم، وأنت للمخاطب، وأنتِ للمخاطبةِ، ونحنُ للمتكلم ومن معه، وأنتما للمثنى المخاطبين، وأنتم للجمع المخاطب، وأنتن للمخاطبات.

---

[1] سيبويه: 2/ 351-352.

وهذه الضمائر لا يجوز أن يقع أحدها موقع الآخر، فلا يقع الضمير المتصل موضع الضمير المنفصل، لأنّ المتصل أخصر من المنفصل، فلا يقال في: نجحتُ: نجح أنا، وفي هذا أحكام ستأتي.

ثانياً: والمختار في (أنا) عند بعض النحاة هو أنّ الضمير هو الهمزة والنون فقط، والألف زائدة لبيان الحركة، وعند آخرين أنّ الأحرف الثلاثة هي الضمير[1]، ولا نجد مبرراً لهذا الخلاف، فالضمير المعين هو ما اشتمل على حروفه كلها، وكما ذكره سيبويه، وبعض النحاة المتأخرين قد أسرف في تحميل القواعد النحوية ما لا تحتمله من أوجه لا طائل فيها.

---

(1) ينظر: ابن مالك، 1/ 134، والأزهري: شرح التصريح، 1/ 103-104.

إضمار الضمير

قال سيبويه – رحمه الله –:

(هذا باب استعمالهم علامة الإضمار الذي لا يقع موقع ما يضمر في الفعل إذا لم يعقل موقعه فمن ذلك قولهم: كيف أنت؟ وأين هو؟ من قبل أنك لا تقدر على التاء ههنا، ولا على الإضمار الذي في فَعَلَ، ومثل ذلك: نحن وأنتم ذاهبون؛ لأنك لا تقدر هنا على التاء والميم التي في فعلتُمْ كما لا تقدر في الأول على التاء التي في فعلت، وكذلك جاء عبدُالله وأنت؛ لأنك لا تقدر على التاء التي تكون في الفعل، وتقول: فيها أنتم، لأنك لا تقدر على التاء والميم التي في فعلتُمْ ها هنا، وفيها هم قياماً، بتلك المنزلة؛ لأنك لا تقدر هنا على الإضمار الذي في الفعل ومثل ذلك: أمّا الخبيثُ فأنت، وأمّا العاقل فهو؛ لأنك لا تقدر هنا على شيء ممّا ذكرنا، وكذلك: كنّا وأنتم ذاهبين، ومثل ذلك أهو هو، وقال الله عزوجل: ﴿كَأَنَّهُۥ هُوَۚ وَأُوتِينَا ٱلۡعِلۡمَ﴾ [من سورة النمل: 42]، فوقع هو ها هنا لأنك لا تقدر على الإضمار الذي في فَعَلَ، وقال الشاعر:

فكأنّها هي بعد غِبُّ كَلالِها ... أو أسْفَعُ الخَدَّيْن شاةُ إرانِ

وتقول: ما جاء إلاّ أنا، قال عمرو بن معدي كرب:

قد عَلِمَتْ سَلْمَى وجاراتُها ... ما قطّر الفارسَ إلاّ أنا)[1].

أقول:

أولاً: من خصائص الضمائر المنفصلة أنها لا تقع بعد عامل لفظي ولا تتصل به، ولذلك يأتي في التراكيب اللغوية على ثلاثة صور:

الأولى: أن يكون معرّى من أيّ عامل لفظي.

والثانية: أن يتقدم على عامله.

(1) سيبويه: 2/ 351-352.

والثالثة: أن يفصل بينه وبين عامله بفاصل قد يكون حرف استثناء أو حرف عطف، أو بشيء آخر يفصله عن عامله فصلاً لازماً.

ثانياً: يضمر الضمير ويستتر ويستكن في مواضع معينة، ولا يستكن أو يضمر في مواضع معينة، ويتعرض سيبويه هنا إلى بعض المواضع التي لا يجوز أن يستكن الضمير فيها، ولا يكون معمولاً لعامل لفظي، أو متصلاً به، ومن هذه المواضع الآتي:

أولاً: أن يقع الضمير في موضع المبتدأ في نحو: كيف أنت؟ وأين هو؟ فلا يجوز هنا إلاّ إظهار الضمير، لأنّ (كيف) و(أين) من الألفاظ التي لا يضمر فيها ضمير الرفع كما يضمر في الفعل حين تقول: كيف صنع هذا؟ وأين وجد هذا؟ بإضمار الضمير في الفعل.

ثانياً: وقوع الضمير مبتدأ أو معطوفاً على المبتدأ كما في نحو: نحن وأنتم ذاهبون، فلا يجوز هنا إلاّ فصل الضمير الواقع مبتدأ وما عطف عليه.

ثالثاً: الضمير المعطوف على اسم ظاهر وقع فاعلاً كما في نحو: جاء عبدُالله وأنتَ، فلا يجوز عطف ضمير الرفع المتصل على الاسم الظاهر.

رابعاً: وقوع الضمير مبتدأ خبره ما قبله كما في نحو: أمّا العاقلُ فأنتَ وأمّا الشاعرُ فهو، فـ (أنت وهو) مبتداءان خبرهما ما قبلهما، ويجوز أن يكونا خبرين للمبتداين قبلهما.

خامساً: وقوع الضمير معطوفاً على ضمير منفصل محلّه الرفع كما في نحو: كُنّا وانتم ذاهبين، بعطف الضمير المنفصل (أنتم) على موضع ضمير الرفع المتصل (منا) الواقع اسماً لـ (كان).

سادساً: وقوع ضمير المنفصل خبراً عن ضمير رفع منفصل كما في نحو: أهو هو.

ومنه قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُۥ هُوَۚ وَأُوتِينَا ٱلۡعِلۡمَ مِن قَبۡلِهَا وَكُنَّا مُسۡلِمِينَ﴾ [من سورة النمل: 42]، فكأنّ: حرف مشبه بالفعل، والهاء ضمير متصل في محلّ اسم كأنّ، والضمير المنفصل (هو) في محلّ رفع خبرها (والتشبيه مرسل عدلت إليه عن مقتضى السؤال، ومقتضاه أن تقول: هو هو لسر دقيق جداً)، وذلك انّ (كأنّه) عبارة عن قرب الشبه عنده، حتّى شكك نفسه في التغاير بين الأمرين، فكاد يقول: هو هو، تلك حال بلقيس، ولـمّا كانت هكذا هو

عبارة جازم بتغاير الأمرين حاكم بوقوع الشبه بينهما لا غير ولذلك عدلت إلى العبارة المذكورة في التلاوة لمطابقتها لحالها)[1].

سابعاً: ومن مواضع وجوب إظهار ضمير الرفع بارزاً غير متصل قول لبيد[2]:

فكأنها هي بعد غِبِّ كَلالِها ... أو أسْفَعُ الخَدَّيْنِ شاةُ إرانِ

والشاهد فيه إظهار الضمير (هي) بعد (كأنّ) لأنها حرف، يشبه راحلته بالسفينة، فكأنها سفينة أو ثور من ثيران الوحش إذا انطلق والسفعة: شبيه بالسواد، وهو يحدده في الخدين، والشاة: الثور الوحشي، والإران: النشاط.

ثامناً: ويجب إظهار ضمير الرفع وانفصاله بعد (إلاّ)، يقال: ما جاء إلاّ أنا ومنه قول عمرو بن معدي كرب[3]:

قد عَلِمَتْ سَلْمَى وجاراتُها ... ما قَطَّرَ الفارسَ إلاّ أنا

والشاهد فيه: مجيء الضمير المنفصل (أنا) على هذه الصورة من الانفصال، ولا يجوز أن يأتي به متصلاً بالفعل فيقول: ما قطرتُ الفارس، لأنّ ذلك يبطل المعنى بنفيه عن نفسه أنّه قطر الفارس، وما يقع بعد (إلاّ) هنا مثبت مستثنى ممّا نُفِيَ، وقطر الفارس: جندله وأوقعه على أحد قطريه، أيّ: جنبيه.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وكذلك ها أناذا، وها نحن أولاء، وها هو ذاك، وها هماذانك، وها هم أولئك، وها أنت ذا، وها أنتما ذان، وها أنتم أولاء، وها أنتنّ أولاء، وها هُنّ أولئك)[4].

---

(1) الدرويش: إعراب القرآن، 2/ 522.

(2) ديوانه، ص 254، وينظر: الأشموني: 1/ 73، والبغدادي، 2/ 556.

(3) ديوانه، ص 130، وينظر: السيوطي: شرح أبيات المغني، ص 495.

(4) سيبويه: 2/ 353.

أقول:

في: ها أناذا، ونحوه جواب عمّن يطلب لأمر، ولا يعرف أحاضر هو أم غائب، فيبري قائلاً: ها أنا ذا، أيّ: الحاضرُ عندك أنا، أو يكون جواباً لسؤال يقول: من يقوم بكذا وكذا؟ فيقول السامع: ها أنا ذا، أو ها أنت ذا، أيَ في الموضع المطلوب، وليس مثل هذه التراكيب في معرض تعرف المتكلّم بنفسه، أو الإشارة إليها، لأنّه لا يقال: هذا أنت، وهذا أنا، إذ لا فائدة من ذكر الضمير أنت، وأنا، ولاسيما إذا أراد المجيب إعلام المتحدث أنّه ليس غيره، ولا فائدة من أن تقول مثلاً: ما محمدٌ غير محمدٍ.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإنّما استُعملت هذه الحروفُ هنا لأنّك لا تقدر على شيء من الحروف التي تكون علامةً في الفعل، ولا على الإضمار الذي في فعل، وزعم الخليل رحمه الله أنّ ها هنا هي التي مع ذا إذا قلت هذا، وإنّما أرادوا أن يقولوا هذا أنت، ولكنّهم جعلوا أنت بين هذا وذا، وأرادوا أن يقولوا أنا هذا وهذا أنا، فقدموا (ها) وصارت (أنا) بينهما، وزعم أبو الخطاب أنّ العرب الموثوق بهم يقولون: أنا هذا، وهذا أنا، ومثل ما قال الخليل رحمه الله في هذا قول الشاعر:

ونحن اقتسمنا المال نِصفين بيننا فقلتُ: لهم هذا لها وها وذاليا

كأنّه أراد أنْ يقول: وهذا لي، فصيَّر الواو بين ها وذا. وزعم أنَّ مثل ذلك: إي ها الله ذا، إنّما هو هذا، وقد تكون ها في ها أنت ذا، غير مقدمة، ولكنّها تكون للتثنية بمنزلتها في هذا، يدُلّك على هذا قوله عزوجل ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ﴾[من سورة ال عمران: 66، والنساء: 109، ومحمد: 38]، فلو كان (ها) ها هنا هي التي تكون أولاً إذا قلت: هؤلاء لم تُعد (ها) ها هنا بعد أنتم)[1].

---

[1] سيبويه: 2/ 354-355.

أقول:

أولاً: يريد أنّ استعمال هذه الضمائر منفصلة غير متصلة، ولا مضمرة اقتضته الصناعة النحوية وأنظمتها زيادة على المعنى المراد، واستناداً إلى أستاذه الخليل رحمه الله يرى أنّ (ها) في نحو: ها أناذا، وها نحن أولاء، وها هو ذاك، حرف تنبيه، وما بعده مبتدأ وخبر.

ومن المعلوم عند النحاة أنّ الهاء يكون حرف تنبيه مع اسم الإشارة المجرد من الكاف كما في نحو: هذا، وهذه، وهؤلاء، و(هذاك) على قلّة، ويمتنع في المقرون باللام والكاف فلا يقال هذلك.

ويكون للتنبيه أيضاً مع (أيّ) في النداء، بل و لازم هنا، وقد مرّ القول فيه.

ويكون الهاء للتنبيه مع ضمير الرفع المنفصل إذا كان مبتدأ مخبراً عنه باسم الإشارة كما مثل له سيبويه بنحو: ها أنا ذا، وها أنتم أولاء[1].

وممّا يستشعر من كلام سيبويه أنّ (ها) تدخل على الضمير كما تدخل على اسم الإشارة وليست مقدمة من تأخير كما في نحو: ها أنت ذا، وقد استشهد لهذا بقوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [من سورة ال عمران: 66]، فلو كانت (ها) المقدمة مصاحبة (أولاء) لم تُعد. (ويؤيد ما قاله سيبويه أنّ (ها) دخلت على الضمير وليس على خبره اسم الإشارة قول الشاعر:

أبا حكمٍ ها أنتَ عمُّ مُجالدٍ ... وسيّدُ أهلِ الأبطحِ المتناجِرِ[2]

ثانياً: والذي يبدو أنّ النحاة مختلفون في تقديم الـ (ها) على الضمير، وفي تقديم الضمير على اسم الإشارة أو تأخيره في الجملة الاسمية، فمنهم من يساوي بين الاثنين في التقديم والتأخير، فيجيز أن يقال: أنا هذا، وهذا أنا، ومن ذلك قول الشاعر[3]:

ونحنُ اقتسمنا المالَ نِصفينِ بيننا ... فقلتُ: لهم هذا لها وها وذاليا

---

(1) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 347.

(2) نفسه، ص 348.

(3) ينظر: ابن يعيش، ص8/ 114، والبغدادي، 2/ 479.

والشاهد فيه الفصل بين (ها) و(ذا) فقلت: لم هذا لها ها وذاليا كما قالوا: ها أنذا والتقدير: هذا أنا.

وينقل عن الفرّاء أنّ العرب لا تقول أنا هذا.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وحدثنا يونس أيضاً تصديقاً لقول أبي الخطاب، أنّ العرب تقول: هذا أنت تقول كذا وكذا، لم يدر بقوله هذا أنت، أن يعرفه نفسه، كأنّه يريد أنْ يُعلمه أنّه ليس غيره، هذا مُحالٌ، ولكنّه أراد أن ينبهه، كأنّه قال: الحاضرُ عندنا أنت، والحاضرُ القائلُ كذا وكذا أنت، وإنْ شئت لم تقدم ها في هذا الباب، قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [من سورة البقرة: 85])(1).

أقول:

يفهم من كلام سيبويه أنّ (ها) قد تدخل على الضمير كما تدخل على اسم الإشارة وليست مقدمة من تأخير، وتكون للتنبيه، واستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [من سورة البقرة: 85]، ويقال: هذا أنا ذا، وها أنا هذا، وأنا هذا، وأكثرها الأول ثمّ الثاني، ثمّ الثالث، ومن النحاة من لا يجيز: أنا هذا، وحكى الأخفش الأكبر ويونس: أنا هذا، وهذا أنا، فإذا قيل: هذا أنت تفعلك ذا وكذا، لا يعني بقوله: هذا أنت التعريف بنفسه، ولكنّه أراد أن ينبهه، كأنّه قال: الحاضر الفاعل كذا وكذا أنت، ويجوز عند سيبويه تقديم الضمير على اسم الإشارة وقد تستعمل (ها) مفردة، فيقال: (ها) بمعنى تنبّه)(2).

---

(1) سيبويه: 2/ 355.

(2) المرادي: الجنى الداني، ص 350.

ضمائر النصب

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب علامة المضمرين المنصوبين اعلم أنّ علامة المضمرين المنصوبين (إيّا) ما لم تقدم على الكاف التي في رأيتك، وكما التي في رأيتُكما، وكُم التي في رأيتُكم، وكُنَّ التي في رأيتُكنَّ، والهاء التي في رأيتُه، والهاء التي في رأيتُها، وهُما التي في رأيتُهما، وهُمْ التي في رأيتُهم، وهُنَّ التي في رأيتُهنَّ، وني التي في رأيتَني، ونا التي في رأيتنا. فإنْ قدرت على شيء من هذه الحروف في موضع لم توقع أيا ذاك الموضع لأنهم استغنوا بها عن (إيّا) كما استغنوا بالتاء وأخواتها في الرفع عن أنت وأخواتها) [1].

أقول:

ضمائر النصب متصلة ومنفصلة، فالضمائر المتصلة ممَّا مثل لها سيبويه في النص لا يمكن العدول عنها إلى غيرها من الضمائر المنفصلة كـ (إياك، وإياه، وإياي وفروعها)، لأنَّ ذلك سيؤدي إلى تغيير في الدّلالة المرادة، فهناك فرق بين قولك: نبعدك، وإياك نبعدُ، فباستعمال الضمائر المتصل تقدم الحدث، وهو العبادة، والله غني عن العالمين، وباستعمال الضمير المنفصل تقدم المعبود الذي هو أولى بالتقديم.

ومن الملحوظ أيضاً أنّنا لا نستطيع العدول عن استعمال الضمير المنفصل إلى الضمير المتصل بسبب وجود مانع نحوي صناعي، كأن يكون هناك حصر كما في قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [من سورة الإسراء: 23]، فقد حصر الضمير إياه بـ (إلاّ) ممّا يمنع استعمال الضمير المتصل، ومن الجدير بالذكر أنّه ليس هناك ما هو مستتر من ضمائر النصب، وقد أكد سيبويه إمكانية الاستغناء بضمير النصب المتصل عن ضمير النصب المنفصل، مثلما استغنوا بضمائر الرفع بعضها عن بعض.

---

(1) سيبويه: 2/ 356.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب استعمالهم إيّا إذا لم تقع مواقع الحروف التي ذكرنا فمن ذلك قولهم: إيّاك رأيتُ وإيّاك أعني، فإنّما استعملت إيّاك ها هنا من قبل أنّك لا تقدر على الكاف، وقال الله عزوجل: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [من سورة سبأ: 24]، من قبل أنّك لا تقدر على كُمْ ههنا، وتقول: إني وإيّاك منطلقان، لأنك لا تقدر على الكاف، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [من سورة الإسراء: 67]، فلو قدرت على الهاء التي في رأيتُه لم تقل إيّاهُ، وقال الشاعر:

مُبَرّأً من عُيوبِ الناس كلِّهِم ... فالله يَرْعَى أبا حَرْبٍ وإيّانا

لأنه لا يقدر على (نا) التي في رأيتنا، وقال الآخر:

لعمرُك ما خشيتُ على عديٍّ ... سُيوفَ بني مقيِّدة الحمارِ
ولكنّي خشيتُ على عديٍّ ... سُيوفَ القوم أو إيّاك حارِ

ويُروى: (رماح القوم)، لأنه لم يقدر على الكاف) [1].

أقول:

قلنا إنّ سيبويه وعليه جميع النحاة لا يجيزون استعمال ضمير النصب المتصل بدلاً من المنفصل في نحو: إياك أعني، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [من سورة سبأ: 24]، وقوله تعالى: ﴿ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [من سورة الإسراء: 67]، وقوله تعالى: ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ﴾ [من سورة البقرة: 41]، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ﴾ [من سورة سبأ: 40]، وقوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ

---

(1) سيبويه: 2/ 356-357.

رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [من سورة الإسراء: 23]، وغير ذلك كثير مما لا يجوز فيه استعمال ضمير نصب متصل كالكاف أو كم أو الهاء، لاعتبارات دلالية ونحوية وأسلوبية ومن هذا قولك: إني وإياك منطلقان، لا تقدر على الكاف هنا ومثله قول الشاعر:[1]

مُبَرَّأً مِنْ عُيُوبِ النَّاسِ كُلِّهِمِ فَاللَّهُ يَرْعَى أَبَا حَرْبٍ وَإِيَّانَا

باستعمال الضمير المنفصل (إيانا) لتعذر استعمال ضمير متصل معطوف على (أبا حرب) المنصوب بـ (يرعى)، وكذا قول فاختة بنت عدي[2]:

وَلَكِنِّي خَشِيتُ عَلَى عَدِيٍّ سُيُوفَ القَوْمِ أَوْ إِيَّاكَ حَارِ

باستعمال ضمير النصب المنفصل لتعذر استعمال المتصل هنا.

التناوب في استعمال ضمائر النصب المتصلة والمنفصلة

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وتقول: إنّ إياك رأيتُ، كما تقول إياك رأيتُ؛ من قبل أنّك إذا قلت إنّ أفضلهم لقيتُ فأفضلهم منتصب بلقيتُ، هذا قول الخليل، وهو في هذا غيرُ حسنٍ في الكلام، لأنّه إنّما يريد أنّه إياك لقيتُ، فترك الهاء، وهذا جائز في الشعر، فإنْ قلت: إنّ أفضلهم لقيتُ فنصبت أفضلهم، بأن فهو قبيح حتّى تقول لقيتُه، وقد بُيّن وجه ذلك وقد بيّناه في باب إنّ وأخواتها، واستُعملت إياك لقبح الكاف والهاء ها هنا، وتقول: عجبتُ من ضربي إياك، فإنْ قلت: لم وقد تقع الكافُ ها هنا وأخواتها، تقول عجبتُ من ضربيك ومن ضربيه ومن ضربيكك؟ فالعربُ قد تكلم بهذا، وليس بالكثير)[3].

---

[1] ينظر: ابن يعيش، 3/ 75، والسيوطي: همع الهوامع، 1/ 63.

[2] ينظر: الأصفهاني: الأغاني، 10/ 16.

[3] سيبويه: 2/ 357.

أقول:

أولاً: كان الخليل رحمه الله يجعل (إياك) في نحو: إنّ إياك رأيتُ، مفعولاً به منصوباً بالفعل (رأيت)، مثلما ينصب (أفضلهُم) بالفعل (لقيتُ) في نحو: إنّ أفضلهم لقيتُ.

وسيبويه لا يأخذ بهذا، ويجعله على تقدير ضمير شأن محذوف ليكون اسماً لـ (إنّ) والجملة خبرية، فالتقدير عنده: إنّه إياك لقيتُ، ثمّ تُركت الهاء، وهو جائز في الشعر عند سيبويه (غير حَسَنٍ في الكلام) لأنّ المراد منه: إياك لقيتُ، بنصب (إياك) بأنّ والإضمار في (لقيت)، والهاء عائدة إليه، ولا يجوز أن يقال: انّ أفضلهم لقيتُ، بنصب (أفضلهم) بـ (لقيت) على تقدير ضمير في لقيت ليعود على (أفضلهم) فتقول: إنّ أفضلهم لقيتُهُ) وتبقى مسألة الإضمار في (إنّ) أو في الفعل محلّ خلاف.

وعلى هذا فالأحسن استعمال ضمير النصب المنفصل في هذا ونحوه.

ثانياً: وممّا يجوز فيه استعمال ضمير النصب المنفصل، والمتصل على السواء من حيث الصناعة النحوية قولك:

عجبت من كرمي إياك، وتقول: عجبت من كرميك، بجعل (إياك) مفعولاً به للمصدر المضاف (كرمي) وجعل كاف الخطاب المتصل مفعولاً للمصدر نفسه، أيْ: كرميك.

ومثله: كرمي إياه، وكرميه.

وكرمي إياهم، وكرميهم.

والأحسن عند سيبويه استعمال الضمير المنفصل هنا، فهو الجاري على ألسنة العرب بكثرة قياساً إلى استعمالهم الضمير المتصل.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ولم تستحكم علاماتُ الإضمار التي لا تقع أيا موقعها كما استحكمت في الفعل، لا يقال عجبت من ضربكني إنْ بدأت به قبل المتكلم، ولا من ضربيهك إنْ بدأت بالبعيد قبل القريب، فلمّا قُبح هذا عندهم ولم تستحكم هذه الحروف عندهم في هذا الموضع صارت أيا عندهم في هذا الموضع لذلك بمنزلتها في الموضع الذي لا يقع فيه شيءٌ من هذه الحروف.

ومثل ذلك: كان إياه، لأنَّ كانه قليلةٌ، ولم تستحكم هذه الحروفُ ها هنا، لا تقول كانني وليسني، ولا كانك، فصارت يا ههنا بمنزلتها في ضربي إياك، وتقول: أتوني ليس إياك ولا يكون إياه؛ لأنك لا تقدر على الكاف ولا الهاء ها هنا، فصارت (أيا) بدلاً من الكاف والهاء في هذا الموضع، قال الشاعر:

لَيْتَ هذا الليلَ شَهْرٌ   لا نرى فيه عَرِيبَا
ليس إيَّايَ وإيَّا   كَ نَخْشَى رقيبَا)[1].

أقول:

يتناول سيبويه هنا صوراً من العلاقات المفترضة بين كلّ من المصادر أو الأفعال والضمائر وعلى الوجه الآتي:

اجتماع ضميرين متصلين وعامل مصدري، الضمير الأول ضمير فاعل والثاني ضمير مفعول، وحينها لا يحسن إلاّ تقديم ضمير المتكلّم، ثمّ المخاطب ثمّ الغائب، فيقال: عجبتُ من إكراميك، وإكراميه، فإذا كان الفاعل هو المخاطب فلا يحسن استعمال الضمير المتصل، لا يقال: عجبتُ من إكرامكني، ولا: إكرامهيني، ولا إكراميهيك، بل يتوجّب استعمال الضمائر منفصلة، فتقول: عجبت إكرامك إياي وإكرامه إيّاي، وإكرامه إيّاك، أو إيّاها.

وكذا في إخبار الأفعال الناقصة، أو الجامدة كـ (ليس)، فتقول: كان إيّاهُ، ولا تقول: كانهُ، فهي قليلة الاستعمال عند سيبويه ولا تقول: كانني، ولا ليسني، باستعمال الضمير المتصل خبراً لكان، أو ليس، بل تقول: كان إيّاي، وليس إيّاي، أو وليس إيّاك، وعلى انفصال الضمير جاء قول عمر بن أبي ربيعة[2]:

ليس إيَّايَ وإيَّا   كَ نَخْشَى رقيبَا

---

(1) سيبويه: 2/ 358.

(2) ديوانه: ص 154، وينظر: ابن يعيش، 3/ 75، 107، والبغدادي، 2/ 424.

باستعمال خبر (ليس) ضميراً منفصلاً، ولا يجوز إلاّ على قلّة استعمال الضمير المتصل خبراً، لأنّ خبر كان وأخواتها وليس قد يكون جملة أو شبّه جملة، وهذه لا يصلح فيها الاتصال بعاملها، فكذلك إذا كان الخبر ضميراً لابُدّ من فصله، ولو وصل الضمير لقال: لسني، وهو جائز غير مشهور، ووجه الجواز فيه أنّ ليس فعل والفعل يتصل به ضمير النصب ويفصل، وسيأتي سيبويه على بيان ذلك.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنّهم يقولون: ليسني وكذلك كانني، وتقول: عجبتُ من ضرب زيد أنتَ، ومن ضربك هو، إذا جعلت زيداً مفعولاً، وجعلت المضمر الذي علامتُه الكافُ فاعلاً، فجاز أنت ههنا للفاعل كما جاز إيّا للمفعول، لأنّ إيّا وأنتَ علامتا الإضمار، وامتناعُ التاء يقوّي أنت ههنا، وتقول: قد جرّبْتُك، فوجدتُك أنتَ انتَ، فأنتَ الأولى مبتداةٌ والثانيةُ مبنيةٌ عليها، كأنّك قلت فوجدتُك وجهُك طليقٌ، والمعنى أنّك أردت أنْ تقول: فوجدتُك أنتَ الذي أعرفُ. ومثل ذلك: أنتَ أنت، وإنْ فعلتَ هذا فأنتَ أنتَ، أيْ فأنتَ الذي أعرفُ، أو أنتَ الجواد والجلدُ، كما تقول: الناسُ الناسُ، أيّ الناسُ بكلّ مكان وعلى كلّ حالٍ كما تعرف، وإنْ شئت قلت: قد وليت عملاً فكنتَ أنتَ إيّاك، وقد جرّبْتُك فوجدتُك أنتَ إيّاك، جعلت أنتَ صفةً وجعلتَ إيّاك بمنزلة الظريف إذا قلت: فوجدتُك أنتَ الظريفَ، والمعنى أنّك أردت أن تقول وجدتُك كما كنتُ أعرفُ، وهذا كلّه قول الخليل رحمه الله، سمعناه منه. وتقول: أنتَ أنتَ، تكررها، كما تقول للرجل أنتَ وتسكتُ، على حدّ قولك، قال الناسُ زيدٌ، وعلى هذا الحد تقول: قد جُرِّبتَ فكنتَ كنتَ، إذا كررتها توكيداً، وإنْ شئت جعلتَ كنتَ صفةً، لأنّك قد تقول: قد جُرِّبتَ فكنتَ، ثمّ تسكتُ) [1].

أقول:

في هذا النص يتناول سيبويه مجموعة من التراكيب المفترضة التي لا يمكن أن تجري على ألسنة المتحدثين، بل هي أمثلة أكثرها مصنوع للتدريب ولبيان كيف تستحكم علامات

---

[1] سيبويه: 2/ 359-360.

الإضمار داخل التركيب المعين، اتصالاً أو انفصالاً، ويمكن النظر إلى هذه الأمثلة من خلال المخطط الآتي:

وصفه النحوي	التركيب
باستعمال الضمير المتصل خبراً لـ (ليس) و(كان) والأولى والأشهر استعماله منفصلاً.	قول العرب الموثوق بهم (ليسني، كانني)
بإضافة المصدر إلى المفعول به، وإطلاق الفاعل ضميراً منفصلاً، وكذا في إضافة المصدر إلى كاف الخطاب.	عجبت من إكرام زيدٍ أنتَ ومن إكرامك هو
بجعل (أنتَ) الأولى مبتدأ والثانية خبراً لها، بمنزلة: أنتَ الذي أعرفُ، أو أنتَ الأكرم. أو فوجدتُك وجهُك طليقٌ، بجعل: وجهُك مبتدأ، وطليق: خبره.	قد جرّبتك، فوجدتُك أنتَ أنتَ
الفاء واقعة في جواب إنْ الشرطية، وما بعدها جملة اسمية من مبتدأ وخبر، بمنزلة: فأنتَ الأكرمُ، ونحوه.	إنْ فعلتَ هذا فأنتَ أنتَ
بجعل (أنتَ) ضميراً منفصلاً توكيداً للضمير المتصل في (كنت)، والخبر ضمير نصب منفصل أيضاً هو (إيّاك)؛ ويجوز جعله صفة. (جعلت أنتَ صفة) والمراد: وجدتُك كما كنتُ أعرفُ.	قد لَقيت عملاً فكنتَ أنتَ إيّاكَ
بجعل (أنتَ) الثانية توكيداً للأولى والأولى مبتدأ خبره محذوف، أو أن تكون صفة للتاء.	أنتَ أنتَ
بجعل (كنتَ) الثانية توكيد للأولى، ويجوز عند سيبويه جعلها صفة بمنزلة: قد جرّبتَ فكنتَ، ثمّ تسكت.	قد جُرِّبتَ فكنتَ كنتَ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب الإضمار فيما جرى مجرى الفعل وذلك إنّ ولعلّ ولَيْتَ وأخواتها، ورُويد ورُويدك، وعليك، وهَلُمّ وما أشبه ذلك، فعلاماتُ الإضمار حالُهن ها هنا كحالهن في الفعل، لا تقوى أن تقول عليك إيّاه ولا رويد إيّاه؛ لأنك قد تقدر على الهاء، تقول عليكه ورويده، ولا تقول: عليك إيّاي، لأنك قد تقدر على بي، وحدثنا يونس أنه سمع من العرب من يقول عليكني، من غير تلقين، ومنهم من يستعمل ني ولا نا في ذا الموضع استغناءً بعليك بي وعليك بنا عن ني ونا، وإيّاي وإيّانا، ولو قلت عليك: إيّاه كان ها هنا جائزاً في عليك وأخواتها، لأنه ليس بفعل وإنْ شبه به، ولم تقوَ العلاماتُ ها هنا كما قويت في الفعل، فهي مضارعةٌ في ذلك الأسماء)[1].

أقول:

أولاً: الأقوى في إنّ وأخواتها اتصال الضمير لا انفصاله لجريان هذه الجرى مجرى الفعل الماضي في فتح أواخرها، وفي كون اسمها منصوباً مشبها المفعول، وخبرها المرفوع يشبه الفاعل، وليس هناك بمانع يمنع اتصال الضمير بها، كما يتصل المفعول بالفعل في نحو: أكرامكَ، أكرمُهُ، وأكرمني، ويقال: لعلّكَ، ولعلّهُ، ولعلّني، وهكذا البقية.

ثانياً: امّا أسماء الأفعال من نحو: رويد، وعليكَ، وهلّمَ فيجوز فيها اتصال الضمير أو انفصاله، والاتصال أكثر وأولى فيقال: عليكه، ورويده، ولا تقول: عليك إيّاه، ورويد إيّاه.

وتقول عليك إيّاي، لأنك لا يجوز أن تصل الضمير فتقول: عليكني، وإنْ كان يونس قد سمعه عن العرب.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنه قبيحٌ أن تقول: رأيتُ فيها إيّاك، ورأيتُ اليوم إيّاه، من قبل أنّك قد تجد الإضمار الذي هو سوى إيّا، وهو الكاف التي في رأيتُك فيها، والهاء التي في رأيتُهُ اليوم، فلمّا قدروا على هذا الإضمار بعد الفعل ولم ينقض، معنى ما أرادوا لو تكلموا بإيّاك، استغنوا بهذا عن إيّاك وإيّاه، ولو جاز هذا لجاز ضرب زيدٌ إياك، وإنّ فيها إياك، ولكن لـمّا وجدوا

---

[1] سيبويه: 2/ 360-361.

إنّك فيها وضربه زيدٌ، ولم ينقض معنى ما أرادوا لو قالوا: إنّ فيها إيّاك، وضرب زيدٌ إيّاك استغنوا به عن إيّا وامّا: ما أتاني إلاّ أنتَ، وما رأيتُ إلاّ إيّاك، فإنّه لا يدخل على هذا؛ من قبل أنّه لو أخّر إلاّ كان الكلام محالاً، ولو أسقط إلاّ كان الكلام منقلب المعنى، وصار الكلام على معنى آخر) [1].

أقول:

لم يجوّز سيبويه أن تقول: رأيت فيها إيّاك، ورأيت اليوم إياه والأحسن الاتصال فيقول: رأيتُه فيها، ورأيتُه اليوم، لأنّه لا يجوز أن يقال: أكرم زيدٌ إيّاك، وإنّ فيها إيّاك، بل استغنوا عن ذلك بالوصل فقالوا:

أكرمكَ زيدٌ، وإنّك فيها.

امّا: ما أتاني إلاّ أنتَ، وما رأيتُ إلاّ إيّاك، ففصل الضميرين (أنتَ) و(إيّاك) واجب، لا يجوز الاتصال لأنّ (إلاّ) لا تدخل على الضمائر المتصلة، لأنك إذا أخّرت (إلاّ) كان محالاً، ولو أسقطتها انقلب معنى الكلام إلى النفي، وهو إيجاب.

---

(1) سيبويه: 2/ 361-362.

فصل الضمير للضرورة الشعرية

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما يجوز في الشعر من إيّا ولا يجوز في الكلام فمن ذلك قول حُميد الأرقط:

إليكَ حتّى بَلَغتْ إيّاكَا

وقال الآخر، لبعض اللصوص:

كأنّا يومَ قُرّى إ ... نّما نقتلُ إيّانا
قتلنا منهمُ كلَّ ... فتىً أبيضَ حُسّانا) [1].

أقول:

يتعيّن فيه فصل الضمير لضرورة الشعر قول حُميد الأرقط [2]:

أتتك عنس تقطع الأراكا ... إليكَ حتّى بَلَغتْ إيّاكَا

والأصل في غير الشعر أن يقول: حتّى بلغتك.

أمّا قول بعضهم [3]:

كأنّا يومَ قُرّى إ ... نّما نقتلُ إيّانا

(1) سيبويه: 2/ 362.

(2) ابن مالك: شرح التسهيل، 1/ 148-149.

(3) ابن مالك: شرح التسهيل، 1/ 148-149.

فليس فيه ضرورة أوقعت المنفصل موقع المتصل، لأنه لو أوقع هنا المتصل فقال: (إنما نقتلنا) لجمع بين الضمير متصلين أحدهما فاعل، والآخر مفعول مع اتحاد المسمى، وذلك مما يختص به الأفعال القلبية ثمّ إنّ (إيّانا) واقع موقع (أنفسنا) فبينه وبين الأول مناسبة من قبل أنّ (إيّا) في الموضعين واقع موقعاً غيره به أولى، لكن في الثاني من معنى الحصر المستفاد بإنما جعلته مساوياً للمقرون بـ (إلاّ) فحسنُ وقوع (إيّا) فيه كما حسُن بعد إلاّ[1].

---

[1] ابن مالك: شرح التسهيل، 1/ 148-149.

المجرور من الضمائر

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب علامة إضمار المجرور اعلم أنّ أنت وأخواتها لا يكنّ علامات لمجرور، من قبل أنّ أنت اسمٌ مرفوع، ولا يكون المرفوعُ مجروراً، الا ترى أنّك لو قلت: مررتُ بزيدٍ وأنت، لم يجز، ولو قلت: ما مررتُ بأحدٍ إلاّ أنت لم يجز، ولا يجوز إيّا ان تكون علامةً لمضمر مجرور، من قبل أنّ إيّا علامةٌ للمنصوب، فلا يكون المصوبُ في موضع المجرور، ولكنّ إضمار المجرور علاماته كعلامات المنصوب التي لا تقع مواقعهن إيّا، إلاّ أن تضيف إلى نفسك نحو قولك: بي ولي وعندي، وتقول: مررتُ بزيدٍ وبك، وما مررتُ بأحدٍ إلاّ بك، أعدت مع المضمر الباء من قبل أنّهم لا يتكلمون بالكاف وأخواتها منفردةً، فلذلك أعادوا الجار مع المضمر، ولم توقع إيّا ولا أنتَ ولا أخواتها ههنا من قبل أنّ المنصوب والمرفوع لا يقعان في موضع المجرور) [1].

أقول:

أولاً: ضمائر الرفع المنفصلة لا تقع موقع الاسم المجرور، لأنّ ما حقّه الرفع لا يكون مجروراً، فلا يقال: مررتُ بأنتَ، وفروعه ولا يقال مررت بزيدٍ وأنت، ولا: ما مررتُ بأحدٍ إلاّ أنت.

ثانياً: ولا يجوز في ضمائر النصب المنفصلة أن تقع موقع الاسم المجرور لا يقال: مررت بإيّاك، فإذا جعلته متصلاً جاز، تقول: مررت بكَ، وهذا له، أو لي، وعندي، وعندك، وعنده.

ثالثاً: وإذا عطفت الضمير على اسم مجرور فلابُدّ من أمرين هما: **أحدهما** أن يكون الضمير متصلاً لا منفصلاً.

وثانيهما: أن يكرر العامل مع الضمير المجرور، فتقول: مررتُ بمحمدٍ وبكَ، لأنّ ضمير المخاطب المتصل (لا يُتكلم به منفرداً).

---

(1) سيبويه: 2/ 362، 363.

حكم الضمائر بعد الفعل المتعدّي إلى مفعولين

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب إضمار المفعولين اللذين تعدى إليهما فعلُ الفاعل اعلم أنّ المفعول الثاني قد تكون علامتُه إذا أُضمر في هذا الباب العلامة التي لا تقعُ إيّا موقعها، وقد تكون علامتُه إذا أُضمر إيّا. فأما علامة الثاني التي لا تقع أيّا موقعها فقولك: أعطانيه، وأعطانيك، فهذا هكذا إذا بدأ المتكلم بنفسه، فإنْ بدأ المخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكني، أو بدا بالغائب قبل نفسه فقال: قد أعطاهُوني، فهو قبيح لا تَكَلَّمُ به العربُ، ولكن النحويين قاسُوه، وإنّما قُبح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلمُ في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب، ولكن تقولُ أعطاك إياي، وأعطاه إياي، فهذا كلام العرب، وجعلوها أيّاً تقع هذا الموقع إذ قُبح هذا عندهم كما قالوا: إيّاك رايتُ، وإيّاي رأيتَ، إذ لم يجز لهم ني رايتَ ولاكَ رايتُ) [1].

أقول:

أولاً: إذا تعدّى الفعل إلى مفعولين مضمرين يُلاحظ أمران:

الأول: بنية كلّ ضمير من حيث كونه منفصلاً أو متصلاً.

والثاني: الموافقة في الرتبة فرتبة ضمير المتكلّم غير رتبة ضمير المخاطب، أو الغائب، وفي هذا يُعدّ ضمير المتكلّم على ضمير المخاطب، أو ضمير الغائب، فيقال: أعطانيه، وأعطانيك، بتقديم ضمير المتكلّم وهو الياء على هاء الغائب وكاف الخطاب.

من غير المقبول تقديم كاف الخطاب على ضمير المتكلّم، فلا يقال: أعطاكني، ولا تقديم هاء الغائب، فلا يقال: أعطاهوني، فمثل هذا قبيح عند سيبويه، لا تتكلم به العرب، وإنْ قاسه بعض النحاة.

ثانياً: وإذا كان المضمران أحدهما منفصلاً دالاً على المتكلّم، والثاني متصلاً دالاً على المخاطب أو الغائب، فلا ضير من تقديم الضمير المتصل وتأخير المنفصل، فيقال: أعطاك إيّاي، وأعطاه إيّاي.

ثالثاً: أمّا (رأى) البصرية فيجوز تقديم معمولها منفصلاً فيقال: إيّاك رأيتُ وإيّاي رأيت، ويمتنع وقوع المتصل هذا الموقع، فلا يقال:

---

[1] سيبويه: 2/ 363- 364.

ني رأيتُ، ولا (كَ رأيتُ).

قال سيبويه – رحمه الله –:

(فإذا كان المفعولان اللذان تعدى إليهما فعلُ الفاعل مخاطباً وغائباً، فبدأت بالمخاطب قبل الغائب، فإنّ علامة الغائب العلامةُ التي لا تقع موقعها إيّا، وذلك قوله: أعطيتُكَهُ وقد أعطاكَهُ، وقال عزوجل: ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾ [من سورة هود: 28]، فهذا هكذا ذا بدأت بالمخاطب قبل الغائب، وإنّما كان المخاطب أولى بأن يُبدأ به من قبل أنّ المخاطبَ أقربُ إلى المتكلم من الغائب، فكما كان المتكلم أولى بأن يبدأ بنفسه قبل المخاطب، كان المخاطبُ الذي هو أقرب من الغائب أولى بأن يُبدأ به من الغائب، فإنْ بدأت بالغائب فقلت: أعطاهُوكَ، فهو في القبح وأنّه لا يجوز، بمنزلة الغائب والمخاطب إذا بُدِئَ بهما قبل المتكلم، ولكنّك إذا بدأت بالغائب قلت قد أعطاه إياك. وأمّا قول النحويين: قد أعطاهُوكَ وأعطاهُوني، فإنّما هو شيءٌ قاسوه لم تَكلّم به العربُ، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياسُ هذا لو تُكلم به كان هيّناً)[1].

أقول:

أولاً: يستشهد سيبويه لتقديم المخاطب قبل الغائب في الضميرين المتصلين بقوله تعالى: ﴿فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾ [من سورة هود: 28]، والهمزة في (أنلزمكموها) للاستفهام، وفيه ثلاثة ضمائر: الأول مستتر وجوباً تقديره (نحن) أيْ: أنحن نكرهكم عليها، والثاني: ضمير المخاطب، وهو الكاف بوصفه مفعولاً أولاً والثالث: ضمير الغائب وهو الهاء، وهو المفعول الثاني، والميم للجماعة، والواو للإشباع في حركة الضمّ على الميم، ومن الواضح مراعاة الترتيب بين الضمائر: المتكلّم، فالمخاطب، فالغائب.

والسبب في تقديم المخاطب على الغائب، أنّ المخاطب أقرب إلى المتكلّم من الغائب ولـمّا كان تقديم ضمير المتكلّم على ضميري المخاطب والغائب، كان تقديم ضمير المخاطب

---

(1) سيبويه: 2/ 364.

على الغائب إذا اجتمعا هو القياس، ولا يجوز تقديم ضمير الغائب على المخاطب إلاّ على (قُبح) كما يرى سيبويه.

ثانياً: وإذا أُريد تقديم الغائب على المخاطب فلابُدّ من الانفصال في المخاطب تقول: الكتابَ أعطاه إيّاك. ويلفت سيبويه النظر إلى أنّ بعض النحويين أجازوا تقديم الغائب على المخاطب من غير انفصال، فقالوا: الكتاب أعطاهوك، وأعطاهوني، ويرى سيبويه أنّ مثل هذا التقديم لم تتكلم به العرب، وهو من وضع الكلام في غير موضعه.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ويدخل على من قال هذا أن يقول الرجلُ إذا منحته نفسه: قد منحتنيني، ألا ترى أنّ القياس قد قُبح إذا وضعت ني في غير موضعها، فإذا ذكرت مفعولين كلاهما غائبٌ فقلت أعطاهُوها وأعطاهاهُ، جاز، وهو عربي، لا عليك بأيّهما بدأت، من قبل أنّهما كلاهما غائبٌ، وهذا أيضاً ليس بالكثير في كلامهم، والأ كثرُ في كلامهم: أعطاهُ إيّاه، على أنّه قال الشاعر:

وقد جعلتْ نفسي تُطيبُ لضَغْمةٍ ... لضَغْمِهِماهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نابُهَا

ولم تستحكم العلاماتُ ها هنا كما لم تستحكم في: عجبتُ من ضربي إيّاك، ولا في كان إيّاه، ولا في ليس إيّاه) [1].

أقول:

أولاً: يرى سيبويه أنّ تقديم ضمير الغائب على المتكلّم قبيح، وإذا أُجيز فيقتضي أن يقال: الكتابَ منحتنيني، بوضع الضمير (ني) الدال على المتكلّم في غير موضعه، والصواب فصله.

ثانياً: وإذا ذُكر مفعولان مضمران متصلان وكانا كلاهما للغائب فلا ضير من تقديم أيّ واحد منهما، فيقال:

---

[1] سيبويه: 2/ 365.

الكتابُ أعطاهوها، وأعطاهاهُ.

ومثل هذه التراكيب قليلة على ألسنة العرب، والأكثر عندهم أن يفصل أحد الضميرين، ويتأخر المنفصل منهما، فيقال:

الكتاب أعطاهُ إيَّاه

وعلى هذا قول الشاعر لقيط بن مرة[1]:

وقد جعلتْ نفسي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ ... لِضَغْمِهِماهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نابُهَا

والشاهد فيه قوله (ضغمهماها) باجتماع ضميرين متصلين للغائبين، والأصل فيه فصل الثاني، يقول: لضغمهما إيَّاها. والبيت في معرض ذكره أخوين له قلبا له ظهر المِجَنّ، بعد موت ثالثهما، الذي كان باراً به، يقول: جعلت نفسي تطيب لإصابتهما بمثل الشدة التي أصاباني بها، والضغمة: العضة، وأراد به الشدة، وجعل لها نابا على المجاز، ويقرع العظم: يصل إليه.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: حَسِبْتُكَ إيَّاه، وحَسِبْتَني إيَّاه؛ لأنَّ حَسِبْتَنِيه وحَسِبْتُكَه قليلٌ في كلامهم؛ وذلك لأنَّ حسبتُ بمنزلة كان، إنَّما يدخلان على المبتدأ والمبني عليه، فيكونان في الاحتياج على حال، ألا ترى أنَّك لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدهما كما لا تقتصر عليه مبتدأ، والمنصوبان بعد حسبتُ بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليس وكان، وكذلك الحروف التي بمنزلة حسبتُ وكان؛ لأنهما إنَّما يجعلان المبتدأ والمبني عليه فيما مضى يقيناً أو شكاً أو علماً، وليس بفعل أحدثته منك إلى غيرك كضربتُ وأعطيتُ، إنَّما يجعلان الأمر في علمتك يقيناً أو شكاً فيما مضى، ولا يجوز أن تقول ضربتُني ولا ضربتُ إيَّاي، لا يجوز واحدٌ منهما لأنَّهم قد استغنوا عن ذلك بضربتُ نفسي وإيَّاي ضربتُ)[2].

---

[1] ابن يعيش: 3/ 105، والبغدادي، 5/ 301، 303، والأشموني: 1/ 121.

[2] سيبويه: 2/ 365، 366

أقول:

إذا كان الضميران معمولين لفعل من أفعال القلوب فيقدم المخاطب أو المتكلّم ويؤخّر ضمير الغائب منفصلاً، تقول: حسبتُك إياه، وحسبني إياه، أمّا: حسبتنيه وحسبتكه، فقليل في الاستعمال، وذلك لأنّ أفعال القلوب تدخل على ما أصله مبتدأ وخبر، شأنها في ذلك شأن كان، ولابدّ من ذكرهما دون الاقتصار على أحدهما، ومن المعلوم أنّ أفعال القلوب منها ما يدلّ على العلم واليقين، ومنها ما يدلّ على الشكّ والرّجحان.

ولا يجوز وصل الضمير في نحو (أكرمتني، ولا أكرمتُ إيّايَ) بذكر الضمير؛ لأنّهم استغنوا بذكر الاسم ظاهر من غير الكناية عنه بالضمير، فقالوا: أكرمتُ نفسي، وإيّايَ أكرمتُ.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا بابٌ لا تجوز فيه علامةُ المضمر المخاطب ولا علامةُ المضمر المتكلّم، ولا علامةُ المضمر المحدَّث عنه الغائب، وذلك أنّه لا يجوز لك أن تقول للمخاطب: اضرِبْكَ، ولا اقتُلْكَ ولا ضَرَبْتَكَ، لـمّا كان المخاطبُ فاعلاً وجعلتَ مفعوله نفسه قبُح ذلك، لأنّهم استغنوا بقولهم اقتل نفسك وأهلكتَ نفسك، عن الكاف ها هنا وعن إياك. وكذلك المتكلم، لا يجوز له أن يقول أهلكتُني ولا أهلِكْني لأنّه جعل نفسه مفعوله فقبُح؛ وذلك لأنّهم استغنوا بقولهم أنفعُ نفسي عن ني، وعن إيّايَ، وكذلك الغائبُ لا يجوز لك أن تقول ضربهُ إذا كان فاعلاً وكان مفعوله نفسه؛ لأنّهم استغنوا عن الهاء وعن إيّاهُ بقولهم ظلم نفسه وأهلَكَ نفسه، ولكنّه قد يجوز ما قبُح ها هنا في حسبتُ وظننتُ وخلتُ، وأرى وزعمتُ، ورأيت إذا لم تعنِ رؤية العين، ووجدتُ إذا لم ترد وجدان الضالة، وجميع حروف الشكّ، وذلك قولك: حسبتُني وأراني وجدتُني فعلتُ كذا وكذا، ورأيتُني لا يستقيم لي هذا، وكذلك ما أشبه هذه الأفعال، تكون حالُ علامات المضمرين المنصوبين فيها إذا جعلت فاعليهم أنفسهم كحالها إذا كان الفاعلُ غير المنصوب)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- حروف الشكّ: هي أفعال الظنّ والشكّ.
- وجدتُ إذا لم ترد وجدان الضالة: أيْ وجد إذا تعدّت إلى مفعول واحد بخروجها عن أفعال القلوب.

ثانياً: الأصل في: أكرمكَ، وأكرمتكَ، أن تقال: أكرم نفسك، وأكرمتَ نفسك، لأنَّ المخاطب فاعل فجُعل مفعوله هو نفسه لا يستقيم، لأنَّ المفعول به على وجه الحقيقة شيء اخترعه فاعل وأخرجه به من العدم إلى الوجود ولم يكن كائناً من قبل كأنْ تقول: خلقَ اللهُ الإنسانَ، أمّا ما يفعله الإنسان من القيام والقعود لا يجوز به لأن يكون الفاعل موجوداً قبل

---

(1) سيبويه: 2/ 366-367.

وجود المفعول فإذا قلت: أكرم محمد زيداً، فالذي فعله زيد إنّما هو الكرم، وهذا شيء يحيط به العلم بأنّ محمد لم يفعل عمراً، وإطلاق تسمية المفعول هنا مجازية[1].

وعلى هذا لا يجوز أن تقول: أهلكتني ولا أهلكني، لأنّ الفاعل والمفعول هنا واحد، ولذلك يُستغنى عن هذه التراكيب بإظهار المفعول اسماً صريحاً فيقال: أنفع نفسي، ولا يقال: أنفعني، أو أنفع إيّاي.

ثالثاً: ويعامل الغائب المعاملة السابقة نفسها فلا يقال: أكرمهُ إذا كان المقصود بالضمير الفاعلية ومفعوله هو نفسه، ولا حاجة للضمير المتصل هنا، ولا الضمير المنفصل، بل يكتفي بإظهار المفعول به اسماً صريحاً فيقال: أكرم نفسهُ، وظلم نفسهُ، وأهلك نفسهُ.

أمّا إذا كان الفعل من أفعال القلوب كـ (حسب، وظنّ، وخال، وأرى، وزعم، ورأى القلبية اليقينية، ووجد التي بمعنى (علم) لا التي بمعنى وجدان الشيء المفقود، فيمكن أن يجمع بين ضميري الفاعل والمفعول متصلين. فيقال: حسبْتُني، وجدتُني، وأراني فعلت كذا وكذا، وقد أجيز هذا في هذه الأفعال لأنّ المقصود بها المفعول الثاني، وليس للفعل نصيب في المفعول الأول، وذلك أنّك إذا قلت: حسبتُ محمداً ناجحاً، فالحسبة لم تقع على محمد، وإنّما وقع على النجاح، واستعمال الضمير المتصل جائز هنا لخفّته قياساً للضمير المنفصل من جهة، وقياساً لاستعمال المفعول الثاني اسماً صريحاً.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وممّا يثبت علامة المضمرين المنصوبين ها هنا أنّه لا يحسن إدخالُ النفس ها هنا، ولو قلت يظن نفسه فاعلةً وأظنُّ نفسي فاعلةً، على حدّ يظنُّه وأظنني ليُجزئ هذا من ذا لم يُجزئ كما أجزأ أهلكتَ نفسكَ عن أهلكتَك، فاستُغني به عنه. وإنّما افترقت حسبتُ وأخواتُها والأفعالُ الأخرُ لأنّ حسبتُ وأخواتها إنّما أدخلوها على مبتدأ ومبني عليه لتجعل الحديث شكّاً أو علماً، الا ترى أنّك لا تقتصر على المنصوب الأول كما لا تقتصر عليه مبتدأ، والأفعالُ الأُخر إنّما هي بمنزلة اسم مبتدأ والأسماء مبنيةً عليها، الا ترى أنّك لا تقتصر على الاسم كما تقتصر على المبني على المبتدأ، فلمّا صارت حسبتُ وأخواتها بتلك

---

(1) ينظر: السيرافي: شرحه، 3/ 129.

المنزلة جُعلت بمنزلة إنّ وأخواتها إذا قلت أنّي ولعلّي ولكنّي وليتي، لأنّ إنّ وأخواتها لا يُقتصر ليها على الاسم الذي يقع بعدها لأنها إنّما دخلت على مبتدأ ومبني على مبتدأ. وإذا أردت برأيتُ رؤية العين لم يجز رأيتُني؛ لأنها حينئذٍ بمنزلة ضربتُ وإذا أردت التي بمنزلة علمتُ صارت بمنزلة إنّ وأخواتها، لأنهنّ لسن بأفعال، وإنّما يجئن لمعنىً وكذلك هذه الأفعالُ إنّما جئن لعلم أو شكٍّ، ولم يُرد فعلاً سلف منه إلى إنسان يبتدئه)[1].

أقول:

ليس في هذا النص جديد على ما ذكرناه سابقاً، فهو تأكيد على أنّ أفعال القلوب يجوز فيها ما لم يجز في غيرها من الأفعال المتعدية إلى واحد من نحو: أكرم الذي لا يجوز فيه وصل الضمير، فلا يقال: أكرمتُني، ولا فصله ليقال: أكرمتُ إيّاي، لأنهم استغنوا عن الضمير بذكر المفعول اسماً ظاهراً، فيقال: أكرمتُ نفسي، ولا يحسن ذلك في أفعال القلوب لكونها داخلة على المبتدأ والخبر، والمقصود بالفعل هو المفعول الثاني كما بيّنا، وهذه الأفعال بمنزلة إنّ وأخواتها التي لا يقتصر فيها بذكر أحد معموليها لأنّ المعنى لا يتم إلاّ بذكر المبتدأ والخبر بعدها، وإنْ كان الثاني هو الذي يحدد المعنى المراد ويكشفه.

مع التأكيد هنا على التفريق بين ما يتعدى من الأفعال إلى مفعول واحد كـ (وجد: بمعنى وجدان الضالة) و(رأى البصرية) بمعنى: عرف، فهذه الأفعال تعامل معاملة ما يتعدى إلى واحد، كـ (أكرم، وذكر، وأكل) ونحوها، فإذا أردنا بها العلم واليقين أو الشكّ والظن والحسبان عوملت معاملة إنّ وأخواتها حيث إنّ هذه الحروف ليست أفعلاً لتُمنح خصائص الأفعال في الإعمال وفي التصرف، وكذا أفعال القلوب في دلالتهنّ على معانٍ محددة، هي التعبير عن علم أو شكّ، وليس الدلالة على فعل يحدثه فاعل يُبنى عليه.

---

[1] سيبويه: 2/ 367-368.

مواضع نون الوقاية

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب علامة إضمار المنصوب المتكلّم والمجرور المتكلّم اعلم أنّ علامة إضمار المنصوب المتكلّم (ني) وعلامة إضمار المجرور المتكلّم الياء، ألا ترى أنّك تقول إذا أضرمت نفسك وأنت منصوبٌ: ضربني وقتلني، وانّي ولعلني، وتقول إذا أضمرت نفسك مجروراً: غلامي، وعندي ومعي، فإنْ قلت: ما بالُ العرب قد قالت: إنّي وكأنّي ولعلّي ولكنّي؟ فإنّه زعم أنّ هذه الحروف اجتمع فيها أنّها كثيرة في كلامهم، وأنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف، فلمّا كثر استعمالهم إياها مع تضعيف الحروف، حذفوا التي تلي الياء، فإنْ قلت: لعلي ليس فيها نونٌ، فإنّه زعم أنّ اللام قريب من النون، وهو أقربُ الحروف من النون، ألا ترى أنّ لنون قد تُدغمُ مع اللام حتّى تُبدل مكانها لامٌ، وذلك لقربها منها، فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يكثر استعمالهم إيّاه)[1].

أقول:

أولاً: نون الوقاية أو نون العماد، نون تقي الفعل من الكسر لأنَّ الكسر جرٌّ، والجرّ لا يدخل الأفعال ويُلزم استعمالها في مواضع معينة منها الآتي:

1- اتصال الفعل بياء المتكلم، تقول: أكرمني، ويكرمني، وأكرمني، ولم يسمِّ سيبويه هذه النون، وتحدّث فيها بوصفها جزءاً من ياء المتكلم، ولذلك قال: (إضمار المنصوب المتكلم (ني) فكأنَّ هذه النون من بنية الضمير المعين.

2- مع الحروف المشبّهة بالفعل، فهي لازمة مع (ليت)، أمّا أخواتها (إنّ، وأنّ، وكأنّ، ولكنّ، ولعلّ) فأنت بالخيار في تقول: إنّني، وإنّي، وكأنّني، وكأنّي، ولكنّني ولكنّي، ولعلّني، ولعلّي ويقل اتصال (لعلّ) بنون الوقاية إذا كان اسمها ياء المتكلم، لأنَّ اللام قريب من النون، وكثيراً ما تدغم النون مع اللام حتّى تُبدل مكانها لام، ولذلك لقرب مخرجيهما، ولهذا السبب لا حاجة لهم باستعمال نون الوقاية فاصلاً بين لام (لعلّ) وياء المتكلم، والمسألة في اتصال نون الوقاية في هذه الحروف مسألة تخفيف

---

(1) سيبويه: 2/ 368-369.

لأنهم يستثقلون تضعف الأصوات، ولذلك يحذفون النون في مواضع، ويستعملونها في موضع أخرى.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وسألته رحمه الله عن الضاربي فقال: هذا اسمٌ، ويدخله الجرّ، وإنّما قالوا في الفعل: ضربني، ويضربني، كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الباء كما تدخل الأسماء، فمنعوا هذا أن يدخله كما مُنع الجرّ، فإنْ قلت: قد تقول اضرب الرجل فتكسرُ، فإنّك لم تكسرها كسراً يكون للأسماء، إنّما يكون هذا لالتقاء الساكنين، قد قال الشعراء (ليتي) إذا اضطروا، كأنهم شبّهوه بالاسم حيثُ قالوا الضاربي، والمضمرُ منصوبٌ، قال الشارع زيد الخيل:

كمُنيةِ جابرٍ إذ قال ليتي ... أصادِفُه وأفقدُ جُلّ مالي)[1].

أقول:

أولاً: ليس هناك حاجة لاستعمال نون الوقاية بين اسم الفاعل وياء المتكلّم التي أضيف إليها، لأنّه اسم يدخله الجرّ، ونون الوقاية إنّما ألحقوها بين الفعل والضمير المتصل لوقاية الفعل من كسر آخره وهو الميم في (أكرمني) ونحوه.

ثانياً: امّا كسر آخر الفعل في نحو: أكرمِ الضيفَ، فهذا ليس بمنزلة الكسر الذي يلحق الأسماء، بل هو نتيجة لالتقاء الساكنين آخر الفعل، وكحركة أل التعريف، ولاتقاء هذا الالتقاء حركوا الساكن الأول للتخفيف على اللسان.

ثالثاً: يجوز في الضرورة الشعرية عدم استعمال نون الوقاية بعد آخر (ليت) التي يكون اسمها ياء المتكلّم، على خلاف المعهود في الكلام من لزوم نون الوقاية بعد هذا

---

(1) سيبويه: 2/ 369-370.

الحرف الذي عمل في ياء المتكلّم، فيقال ضرورة: (ليتي) تشبيهاً له من حيث البنية لـ (المطرمي) من غير نون، وعلى هذا قول الشاعر زيد الخيل الطائي(ت 9هـ)[1]:

كمُنيــة جــابرٍ إذ قــال لَــيتي   أصــادِفُه وأفقــدُ جُـلَّ مــالِي)[2].

بحذف نون الوقاية مع الضمير المنصوب في (ليتي) وهو ياء المتكلّم، والوجه استعماله كما في قوله تعالى: ﴿يَـٰلَيۡتَنِي قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي﴾ [من سورة الفجر: 24]، وقوله تعالى: ﴿يَـٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [من سورة النساء: 73].

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وسألته رحمه الله عن قولهم اعنّي وقَدْنِي، وقَطْنِي، ومِنّي ولَدُنّي، فقلت: ما بالهم جعلوا علامة إضمار المجرور ها هنا كعلامة إضمار المنصوب؟ فقال: أنّه ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة إلاّ كان متحرّكاً مكسوراً، لم يريدوا أن يحرّكوا الطاء التي في قط ولا النون التي في من، فلم يكن لهم بُدّ من أن يجيئوا بحرف لياء الإضافة متحرك إذ لم يريدوا أن يحركوا الطاء ولا النونات، لأنّها لا تذكرُ أبداً إلاّ وقبلها حرفٌ متحرك مكسورٌ، وكانت النونُ أولى لأنّ من كلامهم أن تكون النونُ والياءُ علامة المتكلم، فجاءوا بالنون لأنّها إذا كانت مع الياء لم تخرج هذه العلامةُ من علامات الإضمار وكرهوا أن يجيئوا بحرف غير النون فيخرجوا من علامات الإضمار، وإنّما حملهم على أن لا يحركوا الطاء والنونات كراهيةُ أن تُشبه الأسماء نحو يدٍ وهنٍ، وأمّا ما تحرك آخرهُ فنحوُ مع ولدُ كتحريك أواخر هذه الأسماء؛ لأنّه إذا تحرك آخره فقد صار كأواخر هذه الأسماء، فمن ثمّ لم يجعلوها بمنزلتها، فمن ذلك قولك معي، ولدي في لدُ. وقد جاء في الشعر: قطي، وقدي، فأما الكلام فلابُدّ فيه من النون، وقد اضطر الشاعرُ فقال قدي، شبهه بحسبي، لأنّ المعنى واحد، قال الشاعر:

---

(1) المبرد: المقتضب، 1/ 250، والأشموني: 1/ 56، والبغدادي، 2/ 446، وابن الناظم: شرح الألفية، ص 43-44.

(2) سيبويه: 2/ 369-370.

قَــدْنِيَ مِــنْ نَــصر الخُبَيْبَــيْنِ قَــدِي   لَــيس الإمَــامُ بالــشَّحِيح المُلْحِــدِ

لـمَّا اضطر شبهه بحسي وهني؛ لأنَّ ما بعد هنِ وحسب مجرور كما أنَّ مـا بعـد قـد مجرور، فجعلوا علامة الإضمار فيهما سواء، كما قال ليتي حيث اضطر فشبهه بالاسم نحو الضاربي، لأنَّ ما بعدهما في الإظهار سواءٌ، فلما اضطر جُعل ما بعدهما في الإضمار سواء)[1].

أقول:

أولاً: يتناول سيبويه هنا مواضع آخر لاستعمال نون الوقاية ومن ذلك الآتي:

1- بعد حروف الجرّ التي عملت في ضمير المتكلّم، وهنا نجد بين أيدينا أمرين:

الأول: أنَّ حرف الجرّ الخافض لياء المتكلّم غير (من) و(عن) تمتنع نون الوقاية، فيقال: لي، وبي، في اللام، والباء، ممَّا كان على حرف واحد ويدخل ضمن ما كان على حرف واحد، ما كان على حرفين من نحو: (في) فيقال: فيّ بتشديد الياء، وكذا ما كان على ثلاثة أحرف من نحو: خلا، وعدا، وحاشا، فيقال: خلاي، وعداي، وحاشاي، من غير حاجة لنون الوقاية.

والثاني: ما كان على حرفين ويخصُّ منه: (من، وعن) فيهما تجب نون الوقاية قبل ياء المتكلم محافظة على بقاء السكون، لأنَّه الأصل في البناء، فيقال: عنّي، ومنّي.

وكذا: قدْني، وقطْني: في: قدْ، وقطْ، وبإلحاق نون الوقاية يبقى الدال، والطاء على ما هما عليه من البناء على السكون.

2- وتلحق النون أيضاً في (لدُنْ) وهو الغالب والأكثر، قال تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ [من سور الكهف: 76]. فقد قرئت (لدني) بالتشديد والتخفيف، فمن قرأ بالتشديد فصل بين (لدُن) وياء المتكلّم بنون الوقاية، وأدغم نون (لدن) بها، ومن قرأ بالتخفيف لم يفصل بين لدن وياء المتكلّم بنو الوقاية[2].

---

(1) سيبويه: 2/ 370-372.

(2) ينظر: ابن خالويه: إعراب القراءات السبع، 1/ 407.

ثانياً: ويبدو أنَّ النون أشهر في: قطني، وقدني، لأنَّ وجودها يحفظ حركة السكون على الطاء والدال، وهي حركة بناء، ومن المعلوم أنَّ معنى (قد) و(قط): (حسب) ولو كانا اسمي فعلين بمعنى يكفي لكانت ياء المتكلّم معهما منصوبة لا مخفوظة، وكانت نون الوقاية واجبة لا جائزة[1].

ويرى سيبويه أنَّ تحريك الدال أو الطاء سيدخلهما في دائرة ما كان على اثنين من الأسماء من نحو: يدٍ، وأخٍ، و(قدْ) و(قطْ) ليسا كذلك.

ثالثاً: ولـمَّا كان الأكثر في (قد) و(قط) هو النون، جاءا في الشعر من غير هذه النون تشبيها لهما ب، (حسبي)، فلا يقال: حسبني ومن ذلك قول حميد بن مالك الأرقط[2]:

قَدْنِيَ مِنْ نَصرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي ... لَيسَ الإمامُ بالشَّحيحِ المُلْحِدِ

بإثبات نون الوقاية في الأول، وحذفها في الثاني؛ ولك أن تقول: لا شاهد فيه على ترك النون، ويكون أصله (قدْ) بإسكان الدال، ثمّ الحقّ ياء القافية لا ياء الإضافة، وكُسر الدال لالتقاء الساكنين، لا لمناسبة الياء[3].

والخبيبين: تثنية خبيب أراد بهما عبدالله بن الزبير، وأخاه مصعباً وكان عبدالله يكنى بابي خبيب.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وسألناه رحمه الله عن إلى لَدَى وعلى فقلنا: هذه الحروفُ ساكنةٌ، ولا ترى النون دخلت عليها، فقال: من قبل أنَّ الألف في لَدَى والياء في على اللذين قبلهما حرفٌ مفتوحٌ لا تحركُ في كلامهم واحدةٌ منهما، لياء الإضافة، ويكون التحريكُ لازماً لياء الإضافة، فلما علموا أنَّ هذه المواضع ليس لياء الإضافة عليها سبيلٌ بتحريك، كما كان لها السبيلُ على

---

(1) الأزهري: شرح التصريح، 1/ 122.

(2) ينظر: البغدادي، 5/ 382، 383، 385، والسيوطي: شرح شواهد المغني، 1/ 487، والمرادي: الجنى الداني، ص 362.

(3) الأزهري: 1/ 122.

سائر حروف المعجم لم يجيئوا بالنون، إذ علموا أنّ الياء في هذا الموضع والألف ليستا من الحروف التي تحرك لياء الإضافة، ولو أضفت إلى الياء الكاف التي تجرُ بها لقلت: ما أنت كي، والفتحُ خطأ وهي متحركة، كما أنّ أواخر الأسماء متحركة، وهي تجر كما أنّ لأسماء تجر، ولكنّ العرب تكلموا بذا، وأمّا قط وعن ولدن فإنّهم تباعدن من الأسماء، الأسماء المتمكّنة ولزمهنّ ما لا يدخل المتمكّنة، وهو السكون، وإنّما يدخل ذلك على الفعل نحو خُذْوزِنْ، فضارعت الفعل وما لا يجر أبداً، وهو ما أشبه الفعل، فأجريت مجراه ولم يحركوه)[1].

أقول:

بالاستناد إلى الخليل رحمه الله يرى سيبويه أنّ: إلي، ولدي، وعلي تمنع فيها نون الوقاية لسكون أواخر هذه الكلمات ولانتفاء ما يبرر إلحاق النون فاصلاً بينهما، وبين ياء المتكلّم. إنّ الألف في آخر الحرف من نحو: إلي، وعلي، وفي آخر اسم كلدي تقلب ياء، ثمّ تدغم في ياء المتكلم فيقال: إليَّ، وعليَّ، ولديَّ، ولا تدخل نون هنا لأنّ الألف والياء لا يُكسران الياء الإضافة، ولا يزولان عن السكون معها، استغنوا عن النون التي تكون وقاية للكسر.

---

[1] سيبويه: 2/ 372-373.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا اظهرت بعده الاسمُ وذلك لولاك، ولولاي، إذا أضمرت الاسم فيه جرّ، وإذا أظهرت رُفع، ولو جاءت علامةُ الإضمار على القياس لقلت ولا أنت، كما قال سبحانه: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [من سورة سبأ: 31]؛ ولكنّهم جعلوه مضمراً مجروراً، والدليل على ذلك أنَّ الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع قال الشاعر، يزيد بن الحكم:

وكم موطنٍ لولايَ طحتَ كما هوى ... بأجرامه من قُلّةِ النيق مُنهوي

وهذا قول الخليل رحمه الله ويونس) [1].

أقول:

ما يأتي بعد (لولا) مبتدأ إذا كان اسماً ظاهراً، تقول: لولا الهواءُ ما عاش حيّ، فإنْ كان ضميراً متصلاً فعلى الجرّ، يقال: لولاي، ولولاك، ولولاه، والقياس في الرفع أن يقال: لولا أنتَ لـمّا نجوتُ، قال تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [من سورة سبأ: 31]، والدليل على ضمير المتكلم المتصل لا يكون إلاّ في موضع الجرّ، وكذا كاف الخطاب قول يزيد بن الحكم (ت نحو 105هـ) [2]:

وكم موطنٍ لولايَ طحتَ كما هوى ... بأجرامه من قُلّةِ النيق مُنهوي

حيث جاء بياء المتكلم مجروراً بـ (لولا)، والأجرام: حسده، والجرم: الحسد، والنيق: الجبل الشامخ، والمنهوي: الساقط.

---

(1) سيبويه: 2/ 373-374.

(2) ينظر: الفرّاء: معاني القرآن، 2/ 85، وابن جني: الخصائص، 2/ 259/ ، والأشموني، 2/ 285، والبغدادي، 2/ 430.

حكم الضمير المتصل بعسى

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأمّا قولهم: عساكَ، فالكافُ منصوبةٌ، قال الراجز وهو رؤبة:

يـا أبَتَـا علَّـكَ أو عَسـاكَا

والدليل على أنّها منصوبة أنّك إذا عنيت نفسك كانت علامتُك ني، قال عمران بن حطان:

ولـي نفـسٌ أقـولُ لهـا إذا مـا   تُنـازِعُني لَعَلّـي أو عَسـاني

فلو كانت الكافُ مجرورة لقال عساي، ولكنّهم جعلوها بمنزلة لعلّ في هذا الموضع، فهذان الحرفان لها في الإضمار هذا الحالُ، كما كان للدُنْ حالٌ مع غُدْوةٌ ليست مع غيرها، وكما أنّ لات إذا لم تُعملها في الأحيان لم تعملها فيما سواها، فهي معها بمنزلة ليس، فإذا جاوزتها فليس لها عملٌ، ولا يستقيم أن تقول وافق الرفعُ الجرّ في لولاي، كما وافق النصبُ الجرّ حين قلت: معك وضربك؛ لأنّك إذا أضفت إلى نفسك اختلفا، وكان الجرُّ مفارقاً للنصب في غير الأسماء، ولا تقل: وافق الرفعُ النصبَ في عساي كما وافق النصبُ الجرّ في ضربك ومعك، لأنهما مختلفان إذا أضفت إلى نفسك كما ذكرتُ لك، وزعم ناسٌ أنّ الياء في لولاي وعساني في موضع رفعٍ، جعلوا لولاي موافقةً للجرّ، وني موافقةً للنصب، كما اتفق الجرّ والنصب في الهاء والكاف، وهذا وجهٌ رديءٌ لما ذكرتُ لك، ولأنّك لا ينبغي لك أنْ تكسر الباب وهو مطّرد وأنت تجد له نظائر، وقد يوجه الشيء على الشيء البعد إذا لم يوجد غيره، وربما وقع ذلك في كلامهم، وقد بُين بعضُ ذلك وستراه فيما تستقبل إنْ شاء الله تعالى) [1].

---

(1) سيبويه: 2/ 375-376.

أقول:

أولاً: تكون (عسى) فعلاً جامداً يرد للرجاء والإشفاق، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ﴾ [من سورة البقرة: 216]، والدليل على فعليته اتصال ضمائر الرفع البارزة به نحو: عسيتُ وعسيتم، ولحاق تاء التأنيث الساكنة كقوله تعالى: ﴿فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [من سورة محمد: 22].

ثانياً: وقد يستعمل (عسى) حرفاً شبيهاً بـ (لعلَّ) في دخوله على الضمير المتصل فينصبه كقول رؤبة[1]:

تقول بنتي قد أنى أناكا ... يا أبتا علَّكَ أو عساكا

والشاهد يه جعل عسى مثل لعلَّ ونصب بها الاسم وهو الكاف، ومثل قول رؤبة قول عمران بن حطان[2]:

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما ... تُنازِعُني لَعَلِّي أو عَساني

بجعل ياء المتكلم اسماً لـ (لعلَّ)، و(عسى) التي أُجريت مجرى لعلَّ في العمل، فهذان الحرفان لهما عند سيبويه حال واحدة في العمل فيما بعدهما من الضمائر المتصلة، شأنهما شأن (لدن مع غدوة)، و(لات) التي لا تستعمل إلاَّ مع معمولين دالين عل الحين والزمان، فـ (عسى) تعمل في الضمير المتصل النصب، فإذا استعملت الاسم الظاهر بعدها لا يجوز لك نصبه فلا يقال: عسى محمداً، بل تقول: عسى محمدٌ يتفوقُ، فـ (محمد) اسمها مرفوع،

---

(1) ملحقات ديوانه، ص 181، وينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 71، وابن يعيش: 2/ 12، والبغدادي، 2/ 435، والأشموني، 1/ 267.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 72. وابن هشام: أوضح المسالك، 1/ 239، والعيني، 2/ 229، والبغدادي، 2/ 435.

والجملة الفعلية بعده في محلّ نصب خبر عسى، هذا إذا كان الفعل بدون (أنْ) المصدرية، فإنْ كان بـ (أن) نحو: عسى محمد أن يتفوق، فقد اختلفوا فيه على أوجه[1]:

الأول: أنها عاملة عمل (كان) ومحمد اسمها والمصدر المؤول في محلّ نصب خبرها.

والثاني: أنّ المرفوع بعدها فاعل، والمصدر المؤول في محلّ نصب مفعول به، والفعل متضمن معنى (قارب)، أو أن يكون المصدر المؤول منصوباً على نزع الخافض.

والثالث: أن يكون المصدر المؤول بدل اشتمال من فاعل عسى وتكون هي حينئذ تامة، والتقدير في: عسى محمد أن يتفوق: عسى تفوقُ محمدٍ.

ثالثاً: ويرد سيبويه دعوى من قال أنّ ياء المتكلم في (لولاي، وعساي) في موضع رفع، فعنده أنّ (هذا وجه رديء)، فالرفع هنا لا يوافق الجرّ في (لولاي) كما وافقه النصب إذا قلت: معك، وأكرمك، ثمّ أنّ الإضافة إلى النفس يفارق فيها الجرُّ النصب إذا كان المعمول ضميراً متصلاً، ولو كان الرفع محمولاً على الجرّ في (لولاك) لفُصل بين اللفظين فقيل: لولاني كما يُفعل ذلك في النصب حين موافقته الجرّ في: معك، وأكرمك، ثمّ يخالفه في: معي، وأكرمني، والحجة في جعل الياء والكاف في (لولاي) و(لولاك) و(عساي) و(عساك) في موضع رفع، لأنّ الاسم الظاهر إذا وقع بعدهما سيكون موضعه الرفع.

والحاصل أنّ رأي سيبويه يقضي بجعل (عسى) في: عساني، وعساك حرفاً بمنزلة (لعلّ)، والضمير منصوب بها، والخبر مقدّر.

ومن جعل هذين الضميرين في موضع رفع فحجته استعارة لفظ النصب قد استعير لرفع في مثل هذه التراكيب، كما استعير له لفظ الجرّ، في: لولاي، ولولاك.

ومن النحاة من يجعل الضمير المتصل بـ (عسى) في موضع نصب، واسمها مضمر فيها مرفوع بمنزلة قولهم: عسى الغويرُ أبؤسا)[2].

---

(1) ينظر: نهر، هادي: التسهيل في شرح ابن عقيل، 1/ 187.

(2) ينظر: السيرافي: شرحه، 3/ 139- 140.

حركة لام الجرّ من الظاهر والمضمر

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب ما تردّه علامةُ الإضمار إلى أصله، فمن ذلك قولك: لعبدالله مالٌ، ثمّ تقول لك مالٌ ولهُ مالٌ، فتفتح اللام، وذلك أنّ اللام لو فتحوها في الإضافة لا لتبست بلام الابتداء إذا قال إنّ هذا لعليٌّ ولهذا أفضلُ منك، فأرادوا أن يميزوا بينهما، فلمّا أضمروا لم يخافوا أن تلتبس بها، لأنّ هذا الإضمار لا يكون للرفع ويكون للجرّ، ألا تراهم قالوا: يا لبكرٍ، حين نادوا؛ لأنّهم قد علموا أنّ تلك اللام لا تدخل ها هنا. وقد شبّهوا به قولهم: أعطيتُكُمُوُه، في قول من قال: أعطيتُكُمْ، ذلك فيجزم، ردّه بالإضمار إلى أصله، كما ردّه بالألف واللام، حين قال: أعطيتُكم اليومَ، فشبهوا هذا بلك وله وإنْ كان ليس مثلَهُ، لأنّ من كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإنْ لم يكن مثلَه، وقد بيّنا ذلك فيما مضى، وستراه فيما بقي، وزعم يونس أنّه يقول: أعطيتُكُمْهُ، وأعطيتُكُمْها، كما يقول في المظهر، والأول أكثرُ وأعرفُ) [1].

أقول:

تكسر لام الجرّ مع الاسم الظاهر، وتفتح مع الضمير، يقال: لعبدالله مالٌ، ولكَ مالٌ، وله مالٌ، والسبب على ما يرى سيبويه أنّ فتح اللام الجارة مع الاسم الظاهر يجعلها تلتبس بلام الابتداء التي لا تعمل ولام الابتداء هذه تفتح مع الاسم الظاهر، يقال:

لَمحمدٌ متفوق، ودفعاً لحدوث هذا الالتباس بين لام الجرّ ولام الابتداء فتحوا الأخيرة مع الاسم الظاهر، وجعلوا لام الجرّ مكسورة معه.

ويقال: إنّ هذا لَمحمدٌ، إذا أُريد الإشارة لمحمد، واللام لام الابتداء، ويقال: إنّ هذا لِمحمدٍ، إذا أُريد إفادة الملك، اللام لام جرّ، ومن المعلوم أنّ الأصل في حركة اللام هو الفتح، وإنّما كسروا مرةً، وفتحوا أخرى للتفريق بين لام الابتداء غير العاملة، ولام الجرّ حين اتصالها بالاسم الظاهر، وكذا الأمر في حركة لام المستغاث به المفتوحة، ولا تكسر إلاّ مع ياء المتكلم [2]، وإنّما فُتحت ولم تكسر لأنّه لا يحدث في فتحها لبس بلام الملك، ثمّ أنّ اللام لا

---

(1) سيبويه: 2/ 377.

(2) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 101.

تقع في النداء، وكلّ هذا عند سيبويه مرتبط بالضمائر المتصلة التي تردّ حركة الألفاظ حروفاً أو أسماء لحركاتها الأصلية، كما هو حاصل في قولهم (أعطيتكم) والأصل: اعطيتكموا، لكون الواو بعد الميم في الجمع بمنزلة الألف بعد الميم في التثنية في: اعطيتكما، وحذفوا الواو واسكنوا الميم تخفيفاً لأنّه لا لبس فيه، لأنّ الواحد لا ميم فيه، والاثنين لا تفارقهما الألف لخفتها، وسيبويه في هذا كلّه إنّما يريد أنْ يؤكد ما للضمائر عند اتصالها بالحروف أو الأسماء أو الأفعال من دور في تغيير حركاتها وردها إلى ما هو أصل فيها، أمّا ما حكاه يونس – رحمه الله – من قولهم: أعطيتكُمُهْ، وأعطيتكمها فمجراه لاستعمالهم الاسم الظاهر، يقولون: أعطيتكُمْ كتباً، ولكثرة استعمالهم هذا صار كان مبني على السكون، ثمّ وصل بالضمير وبقي على حاله من السكون.

العطف على الضمائر المتصلة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا بابُ ما يحسن أن يشرك المظهرُ المضمرَ فيما عمل وما يقبح أنْ يشرك المظهرُ المضمرَ فيما عمل فيه، وأمّا ما يُحسن أن يشركه المظهرُ فهو المضمرَ المنصوب، وذلك قولك: رأيتُك وزيداً، وأنّك وزيداً منطلقان، وما ما يقبح أن يشركه المظهرُ فهو المضمر في الفعل المرفوعُ، وذلك قولك: فعلتُ وعبدُالله، وأفعلُ وعبدُالله، وزعم الخليل أنّ هذا إنّما قبح من قبل أنّ هذا الإضمار يُبنى عليه الفعلُ، فاستقبحوا أن يشرك المظهرُ مضمراً يغير الفعل عن حاله إذا بعد منه، وإنّما حسنت شركتُه المنصوبَ لأنّه لا يغير الفعلُ فيه عن حاله التي كان عليها قبل أن يضمر، فأشبه المظهر وصار منفصلاً عندهم بمنزلة المظهر، إذ كان الفعلُ لا يتغير عن حاله قبل أن يضمر فيه)[1].

أقول:

سبق الحديث في باب عطف النسق عما ذكره سيبويه هنا، ونزيده وضوحاً بالقول: إنّ من أوجه تركيب المعطوف عليه والمعطوف هو الفصل بين المتعاطفين، فيعطف على الظاهر والضمير المنفصل مرفوعاً كان أو منصوباً، والضمير المتصل بلا شرط تقول:

1. نجح محمد وعلي: بعطف الظاهر على الظاهر.
2. أنت وهو ناجحان: بعطف الضمير المنفصل على مثله.
3. قال تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ ۖ جَمَعْنَٰكُمْ وَٱلْأَوَّلِينَ﴾ [من سورة المرسلات: 38]، بعطف الاسم الظاهر على ضمير نصب متصل، ومثّل له سيبويه بـ: رأيتكَ وزيداً، وإنّك وزيداً منطلقان.
4. أمّا ضمير الرفع المتصل فلا يحسن العطف عليه سواء أكان بارزاً متصلاً أو مستتراً إلاّ بعد توكيده بضمير مرادف له يكون منفصلاً كقوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [من سورة البقرة: 35]، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ

[1] سيبويه: 2/ 377-378.

مُّبِينٍ﴾ [من سورة الأنبياء: 54]، فـ (زوجك) معطوف على ضمير الرفع المستتر في الفعل (اسكن) وهو عطف مفرد على مفرد، ويمكن أن يكون فاعلاً لفعل محذوف هو المعطوف، والتقدير: اسكن أنت وليسكن زوجُك، والعطف حينئذٍ عطف جملة على أخرى.

وفي آية سورة الأنبياء عُطف الاسم الظاهر (آباؤكم) على ضمير الرفع المتصل، ويرى سيبويه أنّ عدم فصل الضمير المستكن أو المتصل غير حسن فلا يحسن أن يقال: فعلتُ وعبدُالله، وأفعلُ وعبدُالله، بل يقال: فعلتُ أنا وعبدُالله، وأفعلُ أنا وعبدالله، هذا في العطف على الضمير المرفوع، أمّا العطف على الضمير المنصوب فجائز من غير فصل، وقد اجتمع الفصلان: الفصل بالتوكيد، والفصل بلا توكيد في قوله تعالى: ﴿وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ﴾ [من سورة الأنعام: 91]، فـ (آباؤكم) معطوف على واو الجماعة في (تعلموا) وفصل بينهما بالتوكيد (أنتم)، والفصل بلا توكيد بين واو الجماعة وآباؤكم مقوّ لذلك. وأحسن ما يكون الفصل بالتوكيد، وأقلّه بلا، وبينهما البواقي، أمّا قوله تعالى: ﴿وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّـٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدتَّهُمْ وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ﴾ [من سورة غافر: 8]، فـ (من) إمّا معطوفة على الضمير المستكن في (أدخلهم)، أو تكون معطوفة على الضمير في وعدتهم، والمعطوف عليه في الحالتين ضمير نصب فالفاصل غير ضروري[1].

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأمّا فعلتُ فأنهم قد غيّروه عن حاله في الإظهار، وأسكنت فيه اللامُ فكرهوا أن يشرك المظهرُ مضمراً يُبنى له الفعلُ غيرَ بنائه في الإظهار حتّى صار كأنّه شيء في كلمة لا يفارقها كألف أعطيتُ، فإنْ نعته حُسن أن يشركه المظهرُ، وذلك قولك: ذهبتَ أنتَ وزيدٌ، وقال الله عزوجل: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾ [من سورة المائدة: 24]، وقوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ

[1] ينظر: شرف الدين، د. محمود عبد السلام: التوابع بين القاعدة والحكمة، ص 252.

أنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [من سورة البقرة: 35]، وذلك أنّك لـمّا وصفته حسن الكلام حيث طوّله وأكّده كما قال: قد علمتُ أن لا تقولُ ذاك، فإنْ أخرجت لا قبُح الرفعُ، فأنت وأخواتُها تقوّي المضمر وتصير عوضاً من السكون والتغيير ومن ترك العلامة في مثل ضرب، وقال الله عزوجل: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا﴾ [من سورة الأنعام: 148]، حُسن لمكان لا، وقد يجوز في الشعر، قال الشاعر:

قلتُ إذْ أقبلتْ وزُهْرٌ تهادى كنِعاجِ الملا تعسَّفْنَ رَمْلا[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- فإنْ نعته: أيْ: فصلته مؤكداً إياه.

ثانياً: يرى سيبويه أنّ الفعل حين يتصل بضمير الرفع تتغيّر علامة بنائه من حركة الفتح إلى السكون حتّى لا تتوالى في البنية اللغوية الواحدة أربعة متحركات، ولذلك لا يحسن عطف الظاهر عليه من دون فصل، لأنّ ضمير الرفع صار بمنزلة الجزء من بنية الكلمة، ولذلك يحسن أن يفصل بضمير رفع مرادف له، ثمّ يُشرك الاسم الظاهر عليه، وقد استشهد سيبويه بقوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [من سور البقرة: 35]، على ضرورة الفصل في ضمير الرفع المستكن في (اسكن) ثمّ عطف الظاهر عليه، وكذا الأمر في قوله تعالى: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾ [من سورة المائدة: 24]، وضمير الفصل (أنتَ) على رأي سيبويه (يقوّي المضمر ويصير عوضاً من السكون والتغيير، وترك العلامة)، أيْ تغيير علامة بناء آخر الفعل الماضي من الفتح إلى السكون في نحو: قرأتُ، سافرتُ.

ثالثاً: أمّا قوله تعالى: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا﴾ [من سورة الأنعام: 148]، فليس هناك حاجة لفصل الضمير (نا) بضمير منفصل، لأنّ (لا) النافية

---

[1] سيبويه: 28/ 378-379.

فصلت بين المعطوف (آباؤنا) والمعطوف عليه (نا)، وقد يكون الفاصل بـ (ها) في نحو قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٍ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [من سورة الرعد: 23].

رابعاً: ويستشهد سيبويه لترك الفصل في الضرورة الشعرية بقول عمر بن أبي ربيعة[1]:

قلتُ إذ أقبلتْ وزُهْرٌ تهادى ... كنِعاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ

فالمعطوف وهو (زُهر) قد عطف على الضمير المستتر في (أقبل) من غير أن يُفصل بضمير رفع منفصل، والوجه أن يقول: أقبلت هي وزهر، ويكون (هي) توكيداً للضمير المستتر ليقوى، ثمَّ يعطفُ عليه. وزُهر: واحدها زهراء، وهي البيضاء المشرقة، وتهادى وتهاوى: تمشي رويداً، والنِّعاج: بقر الوحش، شبه النساء بها لسعة عيونها، وسكون مشيها، وتعسفن: سرن بلا هداية، والملا: الفلاة.

توكيد الضمير المتصل

قال سيبويه – رحمه الله–:

(واعلم أنّه قبيح أن تصف المضمر في الفعل بنفسك وما أشبهه؛ وذلك أنّه قبيح أن تقول فعلت نفسُك، إلاّ أنْ تقول: فعلت أنت نفسُك، وإنْ قلت فعلتم أجمعون حسن؛ لأنَّ هذا يُعمُّ به، وإذا قلت نفسُك فإنَّما تريد أن تؤكد الفاعل، ولـمَّا كانت نفسُك يتكلم بها مبتداةً وتحمل على ما تجرُّ وينصب، ويُرفع، شبهوها بما يشرك المضمر، وذلك قولك: نزلتُ بنفس الجبل، ونفسُ الجمل مُقابلي، ونحو ذلك، وأمَّا أجمون فلا يكون في الكلام إلاَّ صفةً، وكلهم قد تكون بمنزلة (أجمعين) لأنَّ معناها معنى أجمعين، فهي تجري مجراها)[2].

---

(1) ملحقات ديوانه، ص 490، وابن جني: الخصائص، 2/ 386، والأنباري: (المسألة 69).

(2) سيبويه: 2/ 379-380.

أقول:

للنحاة وانطلاقاً من سيبويه قاعدة نحوية معروفة تقرّر الآتي: لا يؤكد ضمير الرفع المتصل مستتراً كان أو بارزاً بالنفس أو العين إلاّ بعد توكيده بضمير رفع منفصل موقعه بين المؤكَد والمؤكِّد، وقد تفرّع عن هذه القاعدة عدد من التعريفات الشارحة منها:

1- من القبيح عدم الفصل، فلا يقال: فعلتَ نفسُك، بل يقال: فعلتَ أنتَ نفسُك، أو عينُك.

وتقول: قوموا أنتم أنفسكم، أو عينكم، فالفصل واجب، والضمير بارزٌ، والتابع هو: النفس أو العين.

2- إذا كان المؤكِّد (أجمعون) فيجوز توكيد الضمير المتصل في الفعل من غير فصل، تقول: فعلتم أجمعون، لدلالة (أجمعون) على عموم الفاعل المتصل وهذا بخلاف النفس أو العين المؤكِّدين للفاعل، وهما من الألفاظ التي تقع مبتدأ، وتتعاقب عليها الحركات الإعرابية بحسب موقعها من التركيب المعين، فيقال: نزلت بنفس الجبل، ونفسُ الجبل مقابلي، وهكذا، أمّا (أجمعون) فلا تكون إلاّ توكيداً كما هو (كلُّهم).

3- يمتنع الفصل إذا كان المتبوع اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً.

4- ولا يجوز الفصل إذا كان المتبوع ضميراً متصلاً غير مرفوع، أو كان التابع غير النفس أو العين، فيقال: نجح الطلبةُ أنفسهم أو أعينهم، بدون فصل، لأنّ المتبوع اسم ظاهر، ويقال: أنت نفسُك أو عينُك ناجح، بعدم الفصل، لأنّ المتبوع ضمير رفع منفصل، ويقال: الطلبةُ أكرمتهم هم أنفسهم، بجواز الفصل وعدمه، لأنّ المتبوع ضمير متصل غير مرفوع، قوموا كلّكم، أو قوموا أنت كلُّكم، بعدم الفصل، أو بالفصل لأنّ التابع ليس النفس أو العين.

أمّا الحكمة من وراء هذه القواعد فقط بسطها النحاة المتأخرون بوضوح معلّلين المسألة مرة بالنظر إلى لفظ التوكيد، وأخرى بالنظر إلى لفظ المؤكَد، وكأنّ المسألة عندهم معادلة طرفها التابع من ناحية، والمتبوع من ناحية أخرى.

أمّا من ناحية التابع فقد قرروا أنّ اختصاص هذا الحكم بالنفس والعين إنّما كان لقوة استقلالهما، فأنهما يستعملان في غير التوكيد كما بيّن ذلك سيبويه ومثل له، ونزيد عليه أنّه يقال:

علمتُ ما في نفسك، ويقال: عينُ فلان حسنةٌ، فلو أُكّد ضمير الرفع المتصل بدون فاصل لوقع اللبس في بعض المواضع كما لو قيل: محمد ذهبَ هو نفسه، محمد خرج هو عينه.

إذ يُحتمل أن يكون (نفسه) قد ذهبت، أيْ: ماتت، و(عينُهُ) قد خرجت، أيْ: فقئت، ولو قيل: محمد ذهب هو نفسه، ومحمد خرج هو عينُه لأُمِنَ اللبس، وتحدد المعنى المراد.

وأمّا من ناحية المتبوع، فإنّ المرفوع المتصل بمنزلة الجزء، فكرهوا أن يؤكدوه أولاً بمستقبل، فأكدوه أولاً بضمير من معناه، ثمّ أجروا عليه النفس والعين[1].

وعلى هذا ففي نحو: قم أنتَ نفسُكَ، تأكيدان، أولهما: لفظي وهو بين الضمير المستتر والضمير البارز، وثانيهما: معنوي وهو بين الضمير المستتر، ونفسك[2].

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأمّا علامة الإضمار التي تكون منفصلةً من الفعل ولا تغيّر ما عمل فيها عن حاله إذا أظهر فيه الاسم فإنّه يشركها المظهرُ؛ لأنّه يشبه المظهر، وذلك قولك: أنتَ وعبدُالله ذاهبان، والكريمُ أنت وعبدُالله، واعلم أنّه قبيح أن تقول: ذهبتَ وعبدُالله، وذهبتُ وعبدُالله، وذهبتَ وأنا، لأنّ أنا بمنزلة المظهر، ألا ترى أنّ المظهر لا يشركه إلاّ أن يجيء في الشعر قال الراعي:

فلمّا لحقْنا والجيادُ عَشيّةً دَعَوْا يالَكَلْبٍ واعتزَيْنا لعامِرٍ)[3].

[1] ينظر: الصبان، 3/ 79.

[2] شرف الدين: التوابع بين القاعدة والحكمة، ص 166.

[3] سيبويه: 2/ 380.

أقول:

أولاً: إذا كان الضمير ضمير رفع منفصل فيعطف عليه من غير حاجة إلى فاصل كما مرَّ، فيقال: أنتَ وعبدُالله ذاهبان، والكريم أنتَ وعبدُالله بغض النظر عن موقع هذا الضمير مبتدأً كان أو خبراً.

ثانياً: أمّا إذا كان ضميرُ الرفع متصلاً فالوجه الفصل ثمّ العطف عليه يقال: ذهبت أنت وعبدُالله، وذهبتَ وعبدُالله، وذهبتَ وأنا، لأنَّ (أنا) بمنزلة: عبدالله.

ومن عطف الاسم الظاهر على ضمير الرفع المتصل بالفعل من غير فصل قول الراعي النميري[1]:

فلمّا لحقْنا والجيادُ عَشيَّةً ... دَعَوْا ياالكَلْبِ واعتَزَيْنا لعامِرِ

بعطف (الجيادُ) على ضمير الرفع المتصل (نا) من غير توكيد هذا الضمير بضمير رفع منفصل، وهو ليس حسناً، والوجه أن يقال: فلمّا لحقنا نحنُ والجيادُ، واعتزينا: من العزاء، وهي دعوة المستغيث، وأراد به: الانتساب إلى قبيلته بني عامر.

العطف على الضمير المخفوض

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومـمّا يقبح أن يشركه المظهرُ علامةُ المضمرَ المجرور، وذلك قولك: مررتُ بك وزيدٍ، وهذا أبوك وعمرو، كرهوا أن يشرك المظهرُ مضمراً داخلاً فيما قبله؛ لأنَّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنّها لا يتكلّم بها إلاّ معتمدةً على ما قبلها، وأنّها بدلٌ من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلمّا ضعفت عندهم كرهوا أن يُتبعوها الاسم، ولم يجز أيضاً أن يتبعوها إيّاه وإنْ وصفوا؛ لا يحسن لك أن تقول مررتُ بك أنت وزيدٍ كما جاز فيما أضمرت في الفعل نحو قمت أنتَ وزيدٌ، لأنَّ ذلك وإنْ كان قد أنزل منزلة آخر الفعل،

---

[1] لا يوجد في ديوانه، وينظر: ابن منظور (عزا).

فليس من الفعل، ولا من تمامه، وهما حرفان يستغني كلُّ واحدٍ منهما بصاحبه كالمبتدأ والمبني عليه، وهذا يكون من تمام الاسم، وهو بدلٌ من الزيادة التي في الاسم، وحال الاسم إذا أضيف إليه مثلُ حاله منفرداً، لا يستغني به، ولكنّهم يقولون: مررتُ بكم أجمعين، لأنّ اجمعين لا يكون إلاّ وصفاً، ويقولون: مررتُ بهم كلّهم، لا أحد وجهيها مثلُ أجمعين، وتقول أيضاً: مررتُ بك نفسك، لـمّا أجزت فيها ما يجوز في فعلتُمْ ممّا يكون معطوفاً على الأسماء احتملت هذا؛ إذ كانت لا تغيّر علامة الإضمار ها هنا ما عمل فيها، فضارعتْ ها هنا ما ينتصب، فجاز هذا فيها) [1].

أقول:

أولاً: العطف على الضمير المخفوض مسألة من مسائل الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية، فقد جوّز الكوفيون ذلك، فيقال على رأيهم: مررت بك وزيدٍ، وهذا أبوك وعمرو، والبصريون اتباعاً لسيبويه يمنعون ذلك، إلاّ بإعادة الخافض يقولون: مررت بكَ وبزيدٍ، ولكل من الفريقين أدلته النقلية والعقلية[2].

ثانياً: ومن أدلة سيبويه في منع العطف من غير إعادة الخافض جعله الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عُطف على الضمير المجرور، والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار، ولم ينفصل منه، ولهذا لا يكون إلاّ متصلاً، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب، فكأنّك عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز.

ثمّ أنّ الضمير على رأي سيبويه صار عوضاً عن التنوين فينبغي ألاّ يجوز العطف عليه، كما لا يجوز العطف على التنوين[3].

ثالثاً: ولا يجيز سيبويه فصل الضمير المجرور المتصل بضمير رفع منفصل ثمّ يُعطف عليه اسم ظاهر، فلا يجوز عنده أن يقال: مررتُ بك أنت وزيدٍ، ما جاز: قمت أنت وزيدٌ، لأنّ (بك) وإنْ تعلق بالفعل (مرّ) فهو ليس من الفعل، ولا من تمامه.

---

(1) سيبويه: 2/ 381-382.

(2) ينظر: الأنباري: الإنصاف (المسألة 68).

(3) نفسه، ص 273.

ويجوز أن يؤكَّد الضمير المتصل المجرور بـ (أجمعين)، لأنَّ (أجمعين) لا يكون إلاَّ لتوكيد ما قبله فيقال: مررت بكم أجمعين، من غير فصل، ويقولون أيضاً: مررت بهم كلِّهم، لأنَّ (كلِّهم) تستعمل في بعض التراكيب استعمال: أجمعين.

ويجوز أيضاً أن يؤكَّد الضمير المخفوض بالنفس، فيقال: مررتُ بك نفسك، مضارعة للمجرور بالمنصوب، والمنصوب كما مرَّ القول يجوز توكيده بالنفس، أو العين من غير فصل، ومجمل القول أنَّ الوجه في العطف على المضير المخفوض أن يُعاد الخافض سواء أكان حرف جرّ أم اسماً مضافاً، قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ [من سورة فصلت: 11]، بعطف (الأرض) على الضمير المخفوض باللام في (لها)، وقد أعيد حرف الجرّ مع الأرض، ومن إعادة الخافض إذا كان اسماً مع المعطوف قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَـٰهَكَ وَإِلَـٰهَ ءَابَآئِكَ﴾ [من سورة البقرة: 133]، فـ (آبائك) معطوف على الكاف المخفوضة بإضافة (إله)، إليها وأعيد المضاف وهو إله مع المعطوف، وليس إعادة الخافض بلازم على رأي يونس والأخفش والكوفيين وقد قرئ قوله تعالى من غير إعادة: ﴿ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [من سورة النساء: 1]، بجر الارحام عطفاً على الضمير المخفوض في (به)، وهذا وغيره ممَّا استند عليه القائلون بجواز العطف من غير إعادة حرف الجرّ[1].

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وامَّا في الإشراك فلا يجوز، لأنَّه لا يحسن الإشراكُ في فعلتَ وفعلتُمْ إلاَّ بأنت وأنتُمْ، وهذا قول الخليل رحمه الله وتفصيله عن العرب، وقد يجوز في الشعر أن تُشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور، إذا اضطر الشاعر، وجاز قمت أنتَ وزيدٌ، ولم يجز

(1) ينظر: الأنباري: الإنصاف (المسألة 68).

مررتُ بك أنتَ وزيدٍ؛ لأنَّ الفعل يستغنى بالفاعل، والمضاف لا يستغني بالمضاف إليه، لأنَّه بمنزلة التنوين، وقد يجوز في الشعر، قال:

آبــــكَ أيِّـــهْ بـــيَ أو مُـــصَدَّرِ مـــن حُمُـــرِ الجِلَّـــةِ جـــأبٍ حَـــشْوَرِ

وقال الآخر:

فــاليوم قرَّبــتَ تهجونـــا وتـــشتُمنا فاذهبْ فمـا بـكَ والأيـامِ مـن عَجَـبِ).

أقول:

يجوز سيبويه العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض في ضرورة الشعر، ويستشهد لذلك بقول الشاعر[1]:

آبــــكَ أيِّـــهْ بـــيَ أو مُـــصَدَّرِ مـــن حُمُـــرِ الجِلَّـــةِ جـــأبٍ حَـــشْوَرِ

والشاهد فيه عطف (مصدر) على الضمير المخفوض في (بي) من غير إعادة حرف الجرّ، وهو بعيد في الاستعمال.

آبك: يقال لمن يُنصح ولا يرتضي النصيحة، وهو بمعنى: ويلك، والمصدر: الشديد الصدر، والجلّة: المسان وواحدها جليل، والجأب: الغليظ، والحشور: المنتفخ الجنبين.

وكذا قول الشاعر:[2]

فــاليوم قرَّبــتَ تهجونـــا وتـــشتُمنا فاذهبْ فمـا بكَ والأيـامِ مـن عَجَـبِ)[3].

بعطف (الأيام) على الضمير المخفوض في بك) من غير إعادة الخافض وقد تأوله البصريون على أنّ الواو حرف قسم وجر، والأيام مقسم به مجرور، وليس معطوفاً على الضمير.

---

(1) ينظر: هارون، عبد السلام: هامشه على سيبويه.

(2) ينظر: ابن السراج: أصول النحو: 2/ 119، والأنباري: الإنصاف (المسألة 68)، وابن يعيش: 3/ 78.

(3) سيبويه: 2/ 382-383.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما لا يجوز فيه الإضمارُ من حروف الجرّ، وذلك الكاف في أنت كزيد، وحتى، ومُذ، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم مثلي وشِبْهي عنه فأسقطوه، واستغنوا عن الإضمار في حتّى بقولهم: رأيتهم حتّى ذاك، وبقولهم: دَعْهُ حتّى يوم كذا وكذا، وبقولهم: دَعْهُ حتّى ذاك، وبالإضمار في إلى إذا قال دَعْهُ إليه؛ لأنّ المعنى واحدٌ، كما استغنوا بمثلي ومثله عن كي وكَهُ، واستغنوا عن الإضمار في مُذ بقولهم: مذ ذاك؛ لأنّ ذاك اسمٌ مبهمٌ، وإنّما يذكر حين يُظن أنّه قد عرفت ما يعني إلاّ أنّ الشعراء إذا اضطروا أضمروا في الكاف، فيُجرونها على القياس، قال العجاج:

وأمَّ أوْعَالٍ كَهَا أو أقْرَبَا

وقال العجاج:

فلا تُرَى بَعْلاً ولا حَلائِلاً ... كَهُ ولا كَهُنَّ إلاّ حاظِلاَ

شبهوه بقوله لهُ ولَهُنَّ. ولو اظهر شاعرٌ فأضاف الكاف إلى نفسه قال: ما أنت كِي وكَيْ خطأٌ؛ من قبل أنّه ليس في العربية حرفٌ يُفتح قبل ياء الإضافة)[1].

أقول:

من حروف الجرّ التي لا تضاف إلى ضمير، الكاف، وحتى، ومُذ لأنهم استغنوا بإضافة ما يدلّ على بعضها إلى ياء المتكلّم أو غيره كما في كاف التشبيه الجارة، فقالوا: أنتَ مثلي، وشبهي بإضافة (مثل) و(شبْه) إلى الضمير، لأنّ (مثل) و(شبْه) بمعنى الكاف ولم يقولوا: لي.

والمبرد يجيز ذلك، يقول: لست كي[2]، أيَ لستَ مثلي، علماً بأنّ حركة الكاف الفتح، وإنّما تكسر لأنّ ياء المتكلّم تحول كلّ حركة إلى كسرة.

---

(1) سيبويه: 2/ 383-385.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب: 1/ 281.

وكذلك فعلوا مع (حتّى)، قالوا: رأيتهم حتّى ذاك، ودعْهُ حتّى يوم الجمعة ولم يقولوا حتاك، ومثل حتّى (مذْ) قالوا: مُذْ ذاك، بالفصل، فإذا اضطر شاعر إلى الوصل أضمر في الكاف، كما هو قول العجاج[1]:

نَخَّى الذِّبابات شمالاً كَثَبا ... وأمَّ أوْعالٍ كَهَا أو أقْرَبَا

والشاهد فيه إدخال الكاف على الضمير المتصل (ها) اضطراراً والذباباتُ: اسم مكان، وأم أوعال: هضبة بعينها، والكثب: القريب ونحى الذبابات: مضى نحوها، والضمير الذي دخل عليه الكاف يعود إلى الذبابات.

وقال العجاج أيضاً[2]:

فلا تَرَى بَعْلاً ولا حَلائِلاً ... كَهُ ولا كَهُنَّ إلاَّ حاظِلاَ

والشاهد فيه إدخال الكاف على الضمير (الهاء) و(هنَّ) للضرورة الشعرية بمنزلة دخول اللام على الضمير في: له، ولهنَّ، والحلائل: جمع حليلة وهي امرأة الرجل، والحاظل: المانع من التزويج، والبيت في معرض وصف حمار الوحش وأتانه.

ويرى سيبويه جواز إضافة الكاف إلى ياء المتكلم في ضرورة الشعر، فيقول: ما أنت كي، ولا يجوز فتح الكاف هنا، لأنَّ ياء الإضافة حركة طويلة تسحب إليها حركة ما قبلها.

---

(1) ملحقات ديوانه، ص 74، ابن هشام: أوضح المسالك، 2/ 124، والبغدادي، 4/ 227.

(2) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك، 2/ 125، وابن عقيل، 1/ 488، والبغدادي، 4/ 274.

وصف الضمير بالضمير

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب ما تكون فيه أنت وأنا ونحنُ وهُوَ وهيَ وهُمْ وأنْتُنَّ وهُمَا، وأنتُمَا وأنتُمْ وصفاً اعلم أنّ هذه الحروف كلها تكون وصفاً للمجرور والمرفوع والمنصوب المضمرين، وذلك قولك: مررتُ بكَ أنتَ، ورأيتُك أنت، وانطلقت أنت، وليس وصفاً بمنزلة الطويل إذا قلت مررتُ بزيدٍ الطويل، ولكنّه بمنزلة نفسه إذا قلت مررتُ به نفسه وأتاني هو نفسُه، ورأيتُه هو نفسه، وإنّما تريد بهنّ بالنفس إذا قلت: مررتُ به هو هو، ومررت به نفسه ولست تريد أن تحليه بصفة ولا قرابةٍ كأخيك، ولكنّ النحويين صار ذا عندهم صفةً لأنّ حاله كحال الموصوف، كما أنّ حال الطويل وأخيك في الصفة بمنزلة الموصوف في الإجراء، لأنه يلحقها ما يلحق الموصوف في الإعراب) [1].

أقول:

يمكن وصف الضمير المتصل بالضمير المنفصل في نحو قولك:

- انطلقتَ أنتَ.
- ورأيتك أنتَ.
- ومررتُ بك أنتَ.

فأنت ضمير منفصل عدّه سيبويه صفةً للضمير المتصل، ولكنّه لا يؤدي وظيفة الصفة في التوضيح أو التخصيص أو التحلية، أو الذمّ وما شابه ذلك من الوظائف، ولكنّه صفة تؤكد الضمير المتصل قبلها، وتدفع عنه أيَّ وهم في الظن أنّه ليس المقصود بالحكم المعين، فهو يؤكد عموم الضمير قبله كما يؤكد (النفس والعين) ما بعدهما.

ولهذا يقول سيبويه أنّه يقصد – أنت – ليس وصفاً بمنزلة: الطويل ولكنّه بمنزلة: نفسه، إذا قلت مررت به نفسه، وأتاني هو نفسه، ومن الواضح أنّ هذا الضمير الواصف التزم بنية الانفصال مع اختلاف موقع موصوفه المتصل، فهو في الجملة الأولى، فاعل، وفي الثانية مفعول، وفي الثالثة مجرور، لأنّ أصل المضمر أن يكون على صيغة واحدة في الرفع، والنصب، والجرّ.

---

[1] سيبويه: 2/ 385-386.

إبدال الضمائر بعضها من بعض

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّ هذه الحروف لا تكون وصفاً للمظهر، كراهية أن يصفوا المظهر بالمضمر، كما كرهوا أن يكون أجمعون ونفسهُ معطوفاً على النكرة في قولهم: مررتُ برجلٍ نفسه ومررتُ بقومٍ أجمعين، فإنْ أردت أن تجعل مضمراً بدلاً من مضمر قلت: رأيتُك إيّاك، ورأيته إيّاه، فإنْ أردت أن تبدل من المرفوع قلت: فعلت أنتَ، وفعل هو، فأنت وهو، وأخواتهما نظائر إيّاه في النصب، واعلم أنّ هذا المضمر يجوز أن يكون بدلاً من المظهر، وليس بمنزلته في أن يكون وصفاً له؛ لأنّ الوصف تابعٌ للاسم مثلُ قولك: رأيتُ عبدالله أبا زيدٍ، فأما البدل فمنفردٌ كأنّك قلت: زيداً رأيتُ أو رأيتُ زيداً ثمّ قلت إيّاه رأيتُ، وكذلك أنت وهو وأخواتهما في الرفع. واعلم أنّه قبيح أن تقول مررتُ به وبزيدٍ هما، كما قُبح أن تصف المظهر والمضمر بما لا يكون إلاّ وصفاً للمظهر، الا ترى أنّه قبيح أن تقول: مررتُ بزيدٍ وبه الظريفين، وإنْ أراد البدل قال: مررتُ به وبزيدٍ بهما؛ لابُدّ من الباء الثانية في البدل) [1].

أقول:

أولاً: لا يجوز لـ (أجمعون) و(كلّكم) و(نفسُه) أن يكون وصفاً للضمائر المتصلة، لأنّ المضمر أعرف من الظاهر، ولا يجوز أن يوصف الشيء المضمر بالمظهر، وإنّما يوصف بما يؤكد عمومه، أو يؤكد عينه ونفسه نحو: مررت بكم أجمعين، وكلّكمْ، ومررت بك نفسك.

وأمّا إذا أردت البدلية جاز لك أن تقول: رأيتك إيّاك، ورأيتُهُ إيّاه، بإبدال المضمر من المظهر، أيْ جعل (إيّاك) بدلاً من كاف الخطاب، وإياه بدلاً من هاء الغائب، والتقدير: إيّاك رأيت، وإياه رأيت.

ويجوز أن تبدل المرفوع المضمر من المرفوع المظهر فتقول: فعلتَ أنتَ كذا وكذا، وفعل هو كذا وكذا، وتبدل الظاهر من الظاهر فتقول: أكرمتُ محمداً أبا عبدالله، وتبدل المضمر من المضمر، والظاهر من المضمر، وغير ذلك من أوجه البدل.

---

[1] سيبويه: 2/ 386، 387.

ثانياً: ومن القبيح أسلوبياً وتركيباً أن يقال: مررت به وبزيدٍ هما، بجعل (هما) بدلاً من الضمير في (به) والاسم الظاهر (زيدٍ) مثلما قبح أن يوصف المظهر والمضمر بما لا يكون إلاّ وصفاً للمظهر، فمن غير المقبول أسلوبياً أنّ يقال: مرت بزيد وبه الكريمين، بجعل (الكريمين) وصفلاً للاسم الظاهر، وللضمير المتصل في (به) والصحيح أن يقال: مررتُ به وبزيدٍ بهما، ولابُدَّ من ذكر الباء مع (هما) لأنَّ البدل على نيّة تكرار العامل.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا بابٌ من البدل أيضاً، وذلك قولك: رأيتُه إيّاه نفسه، وضربتُه إيّاهُ قائماً، وليس هذا بمنزلة قولك: أظنّه هو خيراً منك، من قبل أنّ هذا موضع فصل، والمضمرُ والمظهرُ في الفصل سواءٌ، ألا ترى أنّك تقول رأيتُ زيداً هو خيراً منك، وقال الله عزوجل: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ [من سورة سبأ: 6]، وإنّما يكون الفصل في الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء، فأمّا ضربتُ وقتلتُ ونحوُهما فإنّ الأسماء بعدها بمنزلة المبني على المبتدأ، وإنّما تذكر قائماً بعدما يستغني الكلامُ ويكتفي، وينتصب على أنّه حالٌ، فصار هذا كقولك: رأيتُهُ إياه يوم الجمعة، فأمّا نفسه حين قلت: رأيتُهُ إياه نفسه، فوصفٌ بمنزلة هو، وإياهُ بدلٌ، وإنّما ذكرتهما توكيداً، كقوله جل ذكره: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [من سورة الحجر: 30، وص: 73]، إلاّ أنّ إياهُ بدلٌ والنفس وصفٌ، كأنّك قلت: رأيتُ الرجلَ زيداً نفسه، وزيدٌ بدلٌ ونفسه على الاسم، وإنّما ذكرتُ هذا للتمثيل، وإنّما كان الفصل في أظُنّ ونحوها لأنّه موضعٌ يلزم فيه الخبرُ، وهو ألزم له من التوكيد؛ لأنّه لا يجد منه بُدّاً، وإنّما فصل لأنّك إذا قلت كان زيدٌ الظريف، فقد يجوز أن تريد بالظريف نعتاً لزيد، فإذا جئت بهو أعملت أنّها متضمنةٌ للخبر، وإنّما فصل لما لابُدّ له منه، ونفسه يجزئ من أيا، كما تُجزئُ منه الصفة؛ لأنّك جئت بها توكيداً وتوضيحاً فصارت كالصفة، ويدلك على بُعده أنّك لا تقول أنّك أنت إيّاك خيرٌ منه، فإن قلت ظنه خيراً منه، جاز أن تقول إياه؛ لأنّ هذا ليس موضع فصلٍ، واستغني الكلامُ فصار كقولك: ضربتُه إياه.

وكان الخليل يقول: هي عربيةٌ، أنّك إيّاك خبيرٌ منه، فإذا قلت أنّك فيها إيّاك، فهو مثل أظنّه خيراً منه، يجوز أن تقول: إيّاك، ونظير أيا في الرفع أنت وأخواتها)[1].

أقول:

أولاً: من الأفعال التي لا يجوز فيها الفصل، ويجوز فيما بعدها التوكيد أو البدل تلك الأفعال الداخلة على اسمين ليس أحدهما هو الآخر في المعنى، ويدخل ضمن هذا الآتي:

---

(1) سيبويه: 2/ 387، 388.

1- الأفعال المتعدّية إلى واحد كقولك: رأى (البصرية)، وأكرم وذكر، تقول: رأيته، وأكرمته، وذكرته.

2- الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر، كـ: أعطى، وكسا، ومنح، في نحو: أعطيتُ محمداً كتاباً، وألبسته جبّةً، ومنحته مالاً، أمّا الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، فيقع الفصل فيها إيذاناً بأنّ الفعل والضمير المتصل به قد أفادا معنى يحسن السكوت عليه، والضمير المنفصل بعدهما بدلاً من الضمير المتصل كما في نحو: رأيتُهُ إياه نفسهُ، فالهاء في (رأيت) بمنزلة خبر للمبتدأ في بيان المعنى المراد واكتمال التركيب المفيد دلالة يحسن السكوت عليها، و(نفسه) وصف وإيّاه بدلاً من الضمير المتصل، ونتقول: أكرمته إياه شاعراً، وفيه أنّ (شاعراً) حال، والحال لا يأتي إلاّ بعد تمام الكلام، من الواضح إمكانية الجمع بين البدل والتوكيد.

ثانياً: ويفرق سيبويه بين نوع الضمير في مثل هذين المثالين وقولك: رأيتُ زيداً هو خير منك، فـ (هو) هنا ضمير فصل يراد به التوكيد، وسيأتي سيبويه لاحقاً على دراسته مفصلاً، قال تعالى: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ [من سورة سبأ: 6]، فـ (الذي) مفعول به أول ليرى القلبية، وإليك: جار ومجرور متعلقان بـ (أنزل)، و(من ربّك) حال، أو متعلقان بـ (أنزل) أيضاً، و(هو) ضمير فصل يفيد التوكيد، والحق: هو المفعول الثاني ليرى.

ثالثاً: ويجوز الجمع بين (نفسه) والضمير، لأنّ الأول اسم ظاهر والثاني ضمير، كما يجوز الجمع بين (كلُّهم) و(أجمعون) في التوكيد في نحو قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [من سورة الحجر: 30].

ففي (سجد الملائكة كلُّهم) يحتمل أن يكون كلّ واحد قد سجد في وقت مختلف عن سجود الآخر، أو أنّهم سجدوا دفعة واحدة فلما قال (أجمعون) تأكد أنّهم جميعاً قد سجدوا دفعة واحدة، ولهذا قُدّم توكيد كلُّهم على أجمعون، مثلما تقدم الضمير قبل (نفسه) في قولك: رأيت إياه نفسه.

رابعاً: وإذا قلت: رأيتك نفسَك، أو رأيْتهُ نفسَه، فهو على معنى: رأيتك إيّاك، من غير الإتيان بـ (النفس)، ومعنى هذا أنّ لك هنا تركيبين: الأول بالجمع بين الضمير (إياه) و(نفسه) والثاني: الاكتفاء بذكر الضمير المنفصل.

خامساً: يمنع سيبويه الجمع بين الصفة والبدل الذي هو (إيّاك) فلا يجوز أن تقول: إنكَ أنت إيّاك خيرٌ منه، والذي يبدو من خلال كلام سيبويه أنّ أستاذه الخليل كان يجيز مثل هذا الجمع، ويقول عنه إنّه عربي صحيح.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّها في الفعل أقوى منها في إنّ وأخواتها، ويدلُّك على أنّ الفصل كالصفة، أنّه لا يستقيم أظنُّه هو إيّاه خيراً منك إذا كان أحدهما لم يكن الآخرُ، لأنّ أحدهما يُجزئ من الآخر؛ لأنّ الفصل هو كالصفة، والصفة كالفصل. وكذلك أظنُّه إيّاه هو خيراً منه؛ لأنّ الفصل يجزئ من التوكيد، والتوكيد منه) [1].

أقول:

والفصل في الأفعال أقوى منه في الحروف المشبّهة بالفعل، فلا يجمع توكيدان متواليان في الأفعال: لا يقال: رأيتك أنت إيّاك. ولا يستقيم أن يقال: أظنُّه هو إياه خيراً منك، بالجمع بين ضميرين الأول فصل والثاني توكيد للضمير المتصل، كذلك أظنُّه إياه هو خيراً منه، بتقديم الضمير المؤكد على ضمير الفصل فهما مجتزءان أحدهما من الآخر، والفصل كالصفة والعكس صحيح.

---

[1] سيبويه: 2/ 389.

ضمير الفصل

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما يكون فيه هُوَ وأنْتَ وأنا ونَحْنُ وأخواتهن فصلاً اعلم أنهـنَّ لا يكـنَّ فصلاً إلاَّ في الفعل، ولا يكُنَّ كـذلك إلاَّ في كـلِّ فعـلٍ الاسـمُ بعـده بمنزلتـه في حـال الابتداء، واحتياجُه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء، فجاز هـذا في هـذه الأفعـال الـتي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء، إعلاماً بأنّه قد فصل الاسـمَ، وأنـه فيمـا ينتظـر المحـدثُ ويتوقّعُه منه، مـمَّا لا بُدّ له من أن يذكره للمحدَّث؛ لأنَّك إذا ابتدأت الاسم فإنّما تبتدئه لـما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكورٌ بعد المبتدأ لابُدَّ منه، وإلاَّ فسدَ الكـلامُ ولم يسُغْ لك، فكأنّه ذكر هو ليستدل المحدثُ أنّ ما بعد الاسم ما يُخرجه مـمَّا وجـب عليـه، وإنّ مـا بعد الاسم ليس منه، هذا تفسير الخليل رحمه الله)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- ضمير الفصل: ضمير منفصل يؤتى به جوازاً بين ركني الجملة الاسمية غير المنسوخة بـ (كان، أو إنّ أو ظنّ) وأخواتهنّ، كقوله تعـالى: ﴿وَٱلْكَـٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [من سورة البقرة: 254].
- ﴿وَمَا ظَلَمْنَـٰهُمْ وَلَـٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [من سورة الزخرف: 76].
- ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [مـن سـورة الـذاريات: 58]، ويقـوم هـذا الضمير بوظيفتين هما:

الأولى: وظيفة نحوية لفظية، تتمثل في كونه إعلاماً بأنّ ما بعده خبر لا تابع، أيْ نعت لـما قبله، ولهذا السبب سمّاه البصريون ضمير الفصل، لأنـه يفصل بين ركـني الجملـة الاسمية، ويفرق بين الخبر والصفة، وسماه الكوفيون (ضمير عماد) لكونـه يعتمـد عليـه في التفريق بين ما هو خبر، وما قد يظن أنّه نعت[2].

---

(1) سيبويه: 2/ 389.

(2) ينظر: الأنباري: الإنصاف (المسألة 100).

قال تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [من سورة البقرة: 5]، فيحتمل أن يكون (المفلحون) صفة لـ (أولئك) أو بدلاً منه، أو خبر، ولإزالة هذا اللبس جيء بالضمير لبيان أنّ ما بعده خبر لا تابع.

والثانية: وظيفة دلالية، تتحدد في كون ضمير الفصل يؤكد مضمون الجملة، ويقويه، ومن هنا سماه فريق من النحاة (دعامة) أو (عماداً)؛ لأنّه يُدعم به الكلام ويؤكد، زد على ذلك أنّه يفيد الاختصاص، وهو تخصيص المسند إليه بالمسند دون غيره، وأكثر البيانيين يقتصرون على ذكر هذه الوظيفة.

ولهذا الضمير شروط استعمال خاصة منها ما فيه، ومنها يخصّ ما بعده، ومنها يخصّ ما قبله، فمن الشروط التي تشترط فيه:

- أن يكون ضميراً منفصلاً، لكونه ضرباً من ضروب التوكيد، والتوكيد يكون بضمير الرفع المنفصل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ [من سورة آل عمران: 8].
- وأنْ يكون مطابقاً لما قبله في المعنى وفي التكلم، والخطاب، والغيبة، ومن حيث الإفراد والتثنية والجمع، ومن حيث النوعية تذكيراً أو تأنيثاً.

ويشترط في الاسم قبله أمران:

الأول: كونه معرفة.

والثاني: أن يكون مبتدأ، أو ما أصله مبتدأ كاسم كان وأخواتها، واسم إنّ وأخواتها، أو معمولي ظنّ وأخواتها.

ويشترط في الاسم بعدها شرطان:

الأول: أن يكون خبراً لمبتدأ في الأصل، أو الحال.

والثاني: أن يكون معرفة، أو مشابهاً للمعرفة في عدم قبول (أل) كـ (أفعل التفضيل) حين يقع بعد ضمير الفصل، فإنّه وإنْ لم يكن معرفة، لكنّه يشبه المعرفة في كونه غير مضاف، ويمتنع من قبول الألف واللام، زيادة على إمكان تخصصه بـ (من كذا) أو (منك) فيقارب المعرفة وقد اشترط النحاة هذا الشرط، أيْ كونه معرفة، أو مقارباً لها، لأنّه يكون نعتاً لما

قبله من المعرفة، ونعت المعرفة معرفة، أو أنّه بمنزلة التوكيد لما قبله، ولا تؤكد المعرفة إلاّ بمعرفة.

ولهذا لابُدَّ لضمير الفصل أنْ يتوسط معرفتين، أو بين معرفة وما قاربها قال تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٗا وَأَعۡظَمَ أَجۡرٗاۚ﴾ [من سورة المزمل: 20]، ف (هو) ضمير فصل، لحقه اسم هو خبر في الأصل (خيراً) و(أعظم)، وهما اسما تفضيل مضارعان للمعرفة أو مشابهان لها في كونهما غير مضافين، ويمتنع فيهما الألف واللام، ويتخصصان بـ (من كذا) أو (خير منك).

وقد اختلف النحاة في إعراب ضمير الفصل على أوجه منها[1]:

- أنّه حرف لا محلّ له من الإعراب.
- وقيل إنّه مبتدأ ثان وما بعده خبر له.
- وقيل إنّه توكيد لفظي للضمير قبله.

ثانياً: وأكثر ما تتضح فيه وظيفة ضمير الفصل في الأفعال وما يشبه بها، ولذلك يقول: (اعلم أنّهنّ لا يكُنَّ فصلاً إلاّ في الفعل) فقولك:

كان محمد هو خيراً منك، أو: كان محمدٌ هو خيرٌ منك.

و: ظننتُ محمداً هو خيراً منك، أو: ظننتُ محمداً هو خيرٌ منك.

في الجملة الأولى لم نجعل لضمير الفصل محلاً من الإعراب، ولذلك كان (خيراً) منصوباً على أنّه خبر كان، فإذا رفعنا (خيراً) صار (هو) مبتدأ ثان و(خير) خبره، والجملة في محلّ نصب خبر كان، وعلى هذا جملة (ظننتُ محمداً هو خيراً منكَ) بجعل (خيراً) مفعولاً ثانياً لـ (ظنّ) ولا محلّ لـ (هو) من الإعراب، أو رفعُ (خير) على أنّه خبر للمبتدأ الثاني وهو ضمير الفصل والجملة الاسمية سدّت مسدّ المفعول الثاني لظنَّ قال تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٗا وَأَعۡظَمَ أَجۡرٗاۚ﴾ [من سورة المزمل: 20]، فـ (هو) ضمير فصل بين الضمير المتصل في (تجد) من (تجدوه)، و(خيراً) وقد فصل ضمير الفصل بين مفعولي (وجد)، والجملة قبل دخول (وجد) اسمية من مبتدأ وخبر، والتقدير: هو خيرٌ.

---

[1] ينظر: ابن هشام: شرح اللمحة البدرية، 1/ 419.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإذا صارت هذه الحروفُ فصلاً وهذا موضعُ فصلها في كلام العرب، فأجره كما أجروه، فمن تلك الأفعال: حسبتُ وخلتُ وظننتُ ورأيتُ إذا لم ترد رؤية العين؛ ووجدتُ إذا لم ترد وجدان الضالة، وأرى، وجعلتُ إذا لم ترد أن تجعلها بمنزلة عملت ولكن تجعلها بمنزلة صيّرتُه خيراً منك، وكان وليس وأصبح وأمسى، ويدلُّك على أنّ أصبح وأمسى كذلك، أنّك تقول أصبح أباك، وأمسى أخاك، فلو كانتا بمنزلة جاء وركب، لقَبُح أن تقول أصبح العاقل وأمسى الظريف، كما يقبح ذلك في جاء وركب ونحوهما فمما يدلُّك على أنّهما بمنزلة ظننتُ أنّه يُذكر بعد الاسم فيها ما يُذكر في الابتداء، واعلم أنّ ما كان فصلاً لا يغيّر ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يُذكر، وذلك قولك: حسبتُ زيداً هو خيراً منك، وكان عبدُالله هو الظريف، وقال الله عزوجل: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ [من سورة سبأ: 6])[1].

أقول:

أولاً: يشير سيبويه إلى أبرز المواضع التي يكون فيها ضمير الفصل، وهو بعد الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر كـ (حسب، وخال، وظنّ، ورأى القلبية، ووجد بمعنى: علم، وأرى، بمعنى أعلم، وكذلك الأفعال الناسخة (كان وأخواتها).

ثانياً: ويرى سيبويه أنّ ضمير الفصل لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر، إذ يبقى خبراً للمبتدأ، أو خبراً للفعل الناسخ، أو الحرف المشبه بالفعل، أو مفعولاً ثانياً للفعل المتعدي إلى اثنين، لأنّ ضمير الفصل يؤكد مضمون الجملة ويقويه، ويخصص المسند إليه بالمسند دون غيره، ويقصر ما قبله على ما بعده، وقد يأتي لتوكيد معنى الكمال، كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [من سورة آل عمران: 35]، فكماله تعالى دون غيره اختصَّ بهذا على وجه التوكيد المطلق.

---

[1] سيبويه: 2/ 390.

وقال تعالى: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ [من سورة سبأ: 6]، فـ (الحقّ) وإنْ سبقه ضمير الفصل ظل على ما هو عليه من كونه مفعولاً ثانياً لـ (يرى).

هل ضمير الفصل صلة لمّا قبله

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقد زعم ناسٌ أنّ هو ها هنا صفةٌ، فكيف يكون صفةً وليس من الدنيا عربيٌّ يجعلها ها هنا صفةً للمظهر، ولو كان كذلك لجاز مررتُ بعبد الله هو نفسه، فهو ها هنا مستكرهة لا يتكلم بها العربُ، لأنّه ليس من مواضعها عندهم، ويدخل عليهم: إنْ كان زيدٌ لهو الظريف، وإنْ كُنّا لنحنُ الصالحين، فالعربُ تنصب هذا والنحويون أجمعون، ولو كان صفةً لم يجز أن يدخل عليه اللامُ، لأنّك لا تدخلها في ذا الموضع على الصفة فتقول: إنْ كان زيدٌ للظريف عاقلاً، ولا يكون هو ولا نحنُ ها هنا صفةً وفيهما اللامُ، ومن ذلك قوله عزوجل: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ [من سورة آل عمران: 180]، كأنّه قال: ولا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيراً لهم، ولم يذكر البخل اجتزاءً بعلم المخاطب بأنّه البخل، لذكره يبخلون ومثل ذلك قول العرب: (من كذب كان شرٌ له)، يريد أنّ الكذبُ شراً له، إلاّ أنّه استغني بأن المخاطب قد علم أنّه الكذبُ، لقوله كذب في أول حديثه؛ فصار هُوَ وأخواتها هنا بمنزلة ما إذا كانت لغواً، في أنّها لا تغيّر ما بعدها عن حاله قبل أن تُذكر)[1].

أقول:

قلنا إنّ النحاة قد اختلفوا في موقع ضمير الفصل من الإعراب، فمنهم من لا يجعل له موضعاً من الإعراب، ومنهم من يعربه مبتدأ ثانياً، أو توكيداً لفظياً للضمير قبله[2].

---

(1) سيبويه: 2/ 390-391.

(2) ينظر: الأنباري: الإنصاف (المسألة 100).

ويزعم ناس أنّه يقع صفة، وسيبويه يرى في ذلك بُعداً إذ لم يرد إلى سمعه أنّ أحداً يجعل ضمير الفصل صلة للاسم قبله، ولو جاز ذلك لصحّ أن يقال: مررت بمحمدٍ هو نفسه، بجعل (هو) صفة لـ (محمد) لأنّ الضمير لا يوصف به، وليس من واضعه أن يكون صفة لغيره، ولو صحّ أن يكون ضمير الفصل صلة لما قبله لما دخلت عليه لام الابتداء في نحو: وإنْ كُنّا لنحن الصالحين، ولو كان (نحن) صفة لما دخلت عليه اللام، لأنّ اللام لا تدخل على الصفة أيا كانت صورتها، فلا يقال: إنْ كان زيدٌ للظريفُ عاقلاً.

ويستشهد سيبويه بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ [من سورة آل عمران: 180].

فقد قرأ حمزة وحده بالتاء، والباقون بالياء، وهو اختيار سيبويه، وقراءة الياء يكون موضع (الذين) رفع، و(يبخلون) صفة، والمفعول الأول مصدر دلّ عليه الفعل، والتقدير: ولا يحسبن الذين يبخلون بخلهم هو خيراً لهم، ومن قرأ بالتاء فـ (الذين) في موضع نصب، وهو المفعول الأول، و(خيراً) المفعول الثاني، ويضمر البخل قبل أن يجري لفظ يدلّ عليه، والذي يقرأ بالياء يضمر البخل بعدما ذكر (يبخلون) وقراءة الياء أجود[1].

من شروط ضمير الفصل

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّها تكون في إنّ وأخواتها فصلاً وفي الابتداء، ولكنّ ما بعدها مرفوعٌ، لأنّه مرفوعٌ قبل أن تذكر الفصل، واعلم أنّ هو لا يحسن أنْ تكون فصلاً حتّى يكون ما بعدها معرفةً أو ما أشبه المعرفة، ممّا طال ولم تدخل الألفُ واللام، فضارع زيداً وعمراً نحو خير منك ومثلك، وأفضل منك وشرّ منك، كما أنّها لا تكون في الفصل إلاّ وقبلها معرفةٌ أو ما ضارعها، كذلك لا يكون ما بعدها إلاّ معرفة أو ما ضارعها، لو قلت: كان زيدٌ هو منطلقاً، كان قبيحاً حتّى تذكر الأسماء التي ذكرتُ لك، من المعرفة أو ما ضارعها من النكرة ممّا لا

---

(1) ينظر: ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، 1/ 124.

يدخله الألفُ واللام، وأمّا قوله عزوجل: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا﴾ [من سورة الكهف: 39]، فقد تكون أنا فصلاً وصفةً، وكذلك ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ [من سورة المزمل: 20]) [1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- ما أشبه المعرفة: الذي يشبه المعرفة من الأسماء ما لا يقبل (أل) التعريف كـ (أفعل) التفضيل حين يقع بعد ضمير الفصل، فهو وإنْ لم يكن معرفة، لكنّه يشبهها في غير مضاف، ولا يقبل (أل) بل هو مخصص بـ (من كذا) أو (منك) فيقارب المعرفة، ولهذا اشترط بعض النحاة في ضمير الفصل عدم جواز توكيده، فلا يقال: حسبتك إيّاك أنت الفاضل، لأنّ ضمير الفصل للتوكيد، ولا يجمع بين توكيدين.

ثانياً: يذكر سيبويه هنا بعض الشروط التي يجب أن يكون عليها ضمير الفصل وقد مرّ القول فيها قبل صفحات وهي أن يكون ما بعد ضمير الفصل معرفة أو ما أشبه المعرفة، وقد بيّنا المقصود بما أشبه المعرفة، ومن الشروط التي وضعت لضمير الفصل أن يكون ما قبله معرفة أيضاً مبتدأ وما أصله مبتدأ سواء أكان اسماً ظاهراً أو ضميراً مستتراً أو متصلاً أو منفصلاً.

ثالثاً: فإذا كان ما قبل ضمير الفصل ضميراً متصلاً جاز في ضمير الفصل أن يكون ضمير فصل للتوكيد، أو أن يكون صفة للضمير المتصل قبله كما في قوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا﴾ [من سورة الكهف: 39]، فـ (أنا) ضمير فصل مطابق لما قبله وهو الضمير في (ترني) ووجه المطابقة في كونه للمتكلم وللتذكير وللإفراد، ويجوز أن يكون صفة لهذا الضمير المتصل لأنّ الضمير قد يوصف بالمضير، كما يؤكد الضمير بالضمير.

---

(1) سيبويه: 2/ 392.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ [من سورة المزمل: 20]، وقد مضى القول فيها.

ضمير الفصل مبتدأ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقد جعل ناسٌ كثير من العرب هُو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ وما بعده مبنيٌ عليه، فكأنّك تقول: أظُنُّ زيداً أبوه خيرٌ منه، ووجدتُ عمراً أخوه خيرٌ منه، فمن ذلك أنّه بلغنا أنّ رؤبة كان يقول: ما أظُنُّ زيداً هو خيرٌ منك، وحدثنا عيسى أنّ ناساً كثيراً يقرءونها، ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [من سورة الزخرف: 76]، وقال الشاعر: قيس بن ذريح:

تُبَكِّي على لُبْنَى وأنتَ تركتَها ... وكنتَ عليها بالملاَ أنتَ أقدَرُ)[1].

أقول:

يشير سيبويه هنا إلى أنّ بعضهم يجعل لضمير الفصل محلاً من الإعراب، فهو عندهم مبتدأ وما بعده خبر له، فقولك: ظننتُ زيداً هو خيراً منك، يكون إذا أُريد بضمير الفصل الابتداء: ظننتُ زيداً أبوه خيرٌ منه، بجعل (أبوه) بمنزلة: (هو) ورفعه على الابتداء و(خير) خبره.

وكذا الحال في: وجدتُ عمراً أخوه خيرٌ منه.

وعلى هذا قرئ قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [من سورة الزخرف: 76]، فقد قُرئ برفع الظالمين، بجعل (هم) مبتدأ، و(الظالمون) خبره، وفي قراءة الرفع (الظالمون) مخالفة للرسم العثماني[2].

---

(1) سيبويه: 2/ 392-393.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 4/ 105؛ والزجاجي: الجمل، ص 153، والنحاس: إعراب القرآن، 3/ 102.

ومن هذا قول قيس بن ذريح (ت 68هـ)[1]:

تُبَكِّي على لُبْنَى وأنتَ تركتَها وكنتَ عليها بالمَلاَ أنتَ أقْدَرُ

والشاهد فيه جعل ضمير الفصل (أنت) مبتدأ وخبره (أقدر) والجملة الاسمية في محلّ نصب خبر كان. والملا: اسم موضع، والملا: المكان الواسع.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وكان أبو عمرو يقول: إنْ كان لهو العاقلُ، وأمّا قولهم: كلُّ مولود يُولدُ على الفطرة، حتّى يكون أبواه هما اللّذان يهودانه وينصرانه)، ففيه ثلاثةُ أوجه: فالرفعُ وجهان والنصبُ وجهٌ واحدٌ، فاحد وجهي الرفع أن يكون المولود مضمراً في كون، والأبوان مبتدآن، وما بعدهما مبنيٌّ عليهما، كأنّه قال: حتّى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه وينصرانه، ومن ذلك قول الشاعر، رجل من بني عبس:

إذا ما المرْءُ كانَ أبوه عَبْسٌ فحَسْبُك ما تريد إلى الكلامِ

وقال آخر:

متى ما يُفِدْ كسباً يكنْ كلُّ كسبه له مَطْعَمٌ من صدرِ يومٍ ومأكَلُ

والوجهُ الآخر: أن تُعمل يكون في الأبوين، ويكون هما مبتدأ وما بعده خبر له، والنصبُ على أن تجعل هما فصلاً)[2].

---

[1] ينظر: ابن يعيش، 3/ 112؛ وابن مالك: شرح التسهيل، 1/ 169.

[2] سيبويه: 2/ 393-394.

أقول:

ومن جعل ضمير الفصل مبتدأ ما بعده خبر له قول أبي عمرو بن العلاء: (إنْ كان هو العاقلُ) أمّا قول الرسول الكريم ﷺ: (كلّ مولود يُولد على الفطرة حتّى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه) [1]، ففيه على رأي سيبويه ثلاثة أوجه:

اثنان للرفع، الأول: على الابتداء واللذان خبره والجملة في محلّ نصب خبر لـ (يكون).

والثاني: أنّ اسم يكون مضمر فيه، وأبواه: مبتدأ وهما ما بعدهما خبر له، والتقدير: حتّى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه وينصرانه، وعليه قول رجل من بني عبس [2]:

إذا ما المَرْءُ كانَ أبوه عَبْسٌ فَحسْبُك ما تريد إلى الكلامِ

بإضمار اسم كان وجعل جملة (أبوه عبس) من المبتدأ والخبر في محلّ نصب خبراً لكان.

وقول الآخر [3]:

متى ما يُفِدْ كسباً يكنْ كلُّ كسبه له مَطْعَمٌ من صدرِ يومٍ ومأكَلُ

بإضمار اسم يكن فيه، والتقدير: يكن هو كلُّ كسبه له مطعمٌ، أمّا الوجه الثالث: وهو نصب بجعل (هُما) ضمير فصل، يعرب باعتبار ما قبله، ويكون (أبواه) هو اسم (يكون) وقد ذكر السيرافي وجهاً آخر، وهو أن يكون في (يكون) ضمير شأن، وما بعده مبتدأ وخبره مفسران له [4].

---

(1) ينظر: مسلم: صحيحه: كتاب القدر، حديث رقم (1024).

(2) أبو علي الفارسي: الإيضاح العضدي، ص 102، والشنتمري، 1/ 396.

(3) ينظر: سيبويه: هامش المحقق، 2/ 394.

(4) ينظر: السيرافي: شرحه، 3/ 160.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإذا قلت: كان زيدٌ أنتَ خيرٌ منه، وكنت أنا يومئذٍ خيرٌ منك فليس إلاّ الرفعُ، لأنك إنّما تفصل بالذي تعني به الأول إذا كان ما بعد الفصل هو الأول وكان خبرَهُ، ولا يكون الفصلُ ما تعني به غيره، ألا ترى أنّك لو أخرجت أنت لاستحال الكلامُ وتغيّر المعنى، وإذا أخرجت هو من قولك كان زيدٌ هو خيراً منك لم يفسد المعنى، وأمّا إذا كان ما بعد الفصل هو الأول قلت: هذا عبدالله هو خيرٌ منك، وضربتُ عبد الله هو قائمٌ، وما شأنُ عبد الله هو خيرٌ منك، فلا تكون هو وأخواتها فصلاً فيها وفي أشباهها ها هنا، لأنّ ما بعد الاسم ها هنا ليس بمنزلة ما يُبنى على المبتدأ، وإنّما ينتصب على أنّه حالٌ كما انتصب قائم في قولك: انظر إليه قائماً، ألا ترى أنّك لا تقول هذا زيدٌ هو القائمُ، ولا ما شأنُك أنت الظريفُ، أولاً ترى أنّ هذا بمنزلة راكبٍ في قولك مرَّ زيدٌ راكباً، فليس هذا بالموضع الذي يحسن فيه أن يكون هو وأخواتها فصلاً؛ لأنّ ما بعد الأسماء هنا لا يفسد تركُه الكلام، فيكون دليلاً على أنّه فيما تكلّمِه به، وإنّما يكون هو فصلاً في هذه الحال) [1].

أقول:

أولاً: في قولك: كان زيدٌ أنت خيرٌ منه، وكنتُ أنا يومئذٍ خيرٌ منه، لا يجيز سيبويه ومن تابعه إلاّ رفع (خيرٌ) على أنّه خبر لـ (أنت) وجملة (أنت خيرٌ) في محلّ نصب خبر لكان ولا يجوز نصبه على الحال، فإذا أدخلت (هذا) وقلت: هذا عبدُ الله هو خيرٌ منك، وأكرمت عبدالله هو قائم، وما شأنُ عبدالله هو خيرٌ منك، فالرفع أيضاً، لأنّه نصبه على الحال لتمام الكلام قبله، فـ (هذا) مبتدأ، و(عبدالله) خبر، و(خيراً منك) حال بمنزلة: هذا عبدالله قائماً، فإذا أدخل (هو) صار مبتدأ، وما بعده خبره، والجملة في محلّ نصب حال، وحينئذٍ لا يكون (هو) فصلاً، ومن المعروف أنّ الكسائي قد أجاز فيه النصب على الحال وأجري هذا مجرى كان، وعبدالله مرتفع باسم الإشارة (هذا) والاعتماد في الإخبار على الاسم المنصوب، وخرِّج عليه قراءة: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡ﴾ [من سورة هود: 78]، بنصب (أطهر) وهي قراءة محمد بن مروان السُّدي ورُمي صاحبها باللحن) [2].

---

(1) سيبويه: 2/ 394-395.

(2) ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية، 2/ 261، وأبو حيان: البحر المحيط، 7/ 469، وثعلب: مجالس، 2/ 359.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا بابٌ لا تكون هو وأخواتها فيه فصلاً ولكن يكُنَّ بمنزلة اسم مبتدأ، وذلك قولك: ما أظنُّ أحداً هو خيرٌ منك، وما أجعلُ رجلاً هو أكرمُ منك، وما إخالُ رجلاً هو أكرمُ منك، لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة، كما أنّه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة، وكما أنّ كلَّهم وأجمعين لا يكرران على نكرة، فاستقبحوا أن يجعلوها فصلاً في النكرة كما جعلوها في المعرفة لأنّها معرفةٌ، فلم تصر فصلاً إلاّ لمعرفة كما لم تكن وصفاً ولا بدلاً إلاّ لمعرفة، وأمّا أهل المدينة فينزلون هو ها هنا بمنزلته بين المعرفتين، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع، فزعم يونس أنّ أبا عمروٍ رآه لحناً، وقد: احتبى ابن مروان في اللحن يقول: لحن، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنّه قرأ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡ﴾ [من سورة هود: 78]، وكان الخليل يقول: والله أنّه لعظيمٌ جعلُهم هو فصلاً في المعرفة وتصييرُهم إياها بمنزلة ما إذا كانت ما لغواً، لأنّ هو بمنزلة أبوهُ، ولكنّهم جعلوها في ذلك الموضع لغواً كما جعلوا ما في بعض المواضع بمنزلة ليس، وإنّما قياسُها أن تكون بمنزلة كأنّما وإنّما، وممّا يقوي ترك ذلك في النكرة أنّه لا يستقيم أن تقول: (رجلٌ خيرٌ منك)، ويقول: لا يستقيم أظن رجلاً خيراً منك، فإنْ قلت: لا أظن رجلاً خير منك فجيدٌ بالغ، ولا تقول: أظنُّ رجلاً خيراً منك، حتّى تنفي وتجعله بمنزلة أحد، فمما خالف المعرفة في الواجب الذي هو بمنزلة الابتداء، لم يجرِ في النفي مجراه لأنّه قبيح في الابتداء وفيما أُجري مجراه من الواجب، فهذا ممّا يقوي ترك الفصل) [1].

أقول:

أولاً: الشروط التي وضعها سيبويه لضمير الفصل أربعة هي:

1- أن يكون موقعه بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله مبتدأ وخبر.

2- أن يكون بين معرفتين، أو بين معرفة وما أشبهها.

3- أن يكون ما بعده مثلُهُ في المعنى.

4- أن يكون ما قبله غير مستغنٍ عمّا بعده.

---

(1) سيبويه: 2/ 395-397.

واستناداً إلى الشرط الثاني لا يجوز عدّ (هو) في: ما أظنُّ أحداً هو خيرٌ منك، وما أجعلُ رجلاً هو أكرمُ منك، وما إخالُ رجلاً هو أكرم منك، ضمير فصل، لأنَّ ما قبله (وهو (أحداً) و(رجلاً) نكرة، وليس يخاف أنَّ ضمير الفصل يجري مجرى الصفة لما بعده، وهو معرفة لا يجوز وصف النكرة به، وكذلك لا يجوز أن يكون بدلاً من النكرة، وسيبويه يفرق بين قولك: ما أظنُّ أحداً هو خيرٌ منك، وقولك: ما أظنُّ زيداً هو خيرٌ منكم، فـ (أحد) نكرة لا يجوز أنَّ يكون (هو) ضمير فصل فيه، و(زيد) معرفة، ويجوز أن يكون (هو) ضمير فصل.

ثانياً: ويشير سيبويه إلى قراءة النصب في آية سورة هود، ويرى أنّ من يقرأ بالنصب على الحال يخرج عن الشرط الرابع من الشروط التي وضعها لضمير الفصل وهو أن يكون ما قبله غير مستغنٍ عمّا بعده، لأنَّ سيبويه ينظر إلى القراءات وفقاً لمنهج خاص به، يحاول به التوجه بالقراءات بما يحفظ لها قدسيتها، ويأبى أن يطعن بنفسه عليها، حين يعترضه عارض نحوي أو صرفي يخرج بها عمّا تقرّر من قواعد ويكتفي بالتلميح برفضها لا بالتصريح، وبين أيدينا مثال واضح لذلك إذ يذكر في معرض حديثه على قراءة النصب في (أطهر) أنّ يونس يزعم أنّ أبا عمرو يرى في النصب لحناً.

ثالثاً: أمّا قولك: أظنّ رجلاً خيراً منك، فلا يجوز هذا في الإيجاب ولابدَّ فيه من تقدم النفي، تقول: ما أظنُّ رجلاً خيراً منك، لأنَّ نفي النكرة يدخلها دائرة العموم، ولذلك جاز أن تحلّ محلّ (أحد)، وينظر إليها من خلال ما وصف به في قولك: ما أظنُّ أحداً هو خيرٌ منك، وما أظنُّ أحداً هو خيراً منك.

احكام أيٍّ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب أيٍّ اعلم أنّ أيّا مضافاً وغير مضاف بمنزلة من، الا ترى أنّك تقول: أيٌّ أفضلُ، وأيُّ القومِ أفضلُ، فصار المضافُ وغيرُ المضاف يجريان مجرى من، كما أنّ زيداً وزيدَ مناةَ يجريان مجرى عمرو، فحالُ المضاف في الإعراب والحُسن والقبح كحال المفرد، قال الله عزوجل: ﴿أَيًّا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [من سورة الإسراء: 110]، فحُسن كحسنه مضافاً، وتقول: أيُّها تشاء لك، فتشاء صلةٌ لأيُّها حتّى كمل اسماً، ثمّ بنيت لك على أيُّها، كأنّك قلت: الذي تشاء لك، وإنْ أضمرت الفاء جاز وجزمت تشأ، ونصبت أيُّها، وإنْ أدخلت الفاء قلت: أيُّها تشأ فلك؛ لأنّك إذا جازيت لم يكن الفعلُ وصلاً، وصار بمنزلته في الاستفهام إذا قلت أيُّها تشاء؟. وكذلك (من) تجري مرجى أيٍّ في الذي ذكرنا وتقع موقعه، وسألتُ الخليل رحمه الله عن قولهم: اضرب أيُّهم أفضلُ؟ فقال: القياس النصب، كما تقول: اضرب الذي أفضلُ، لأنّ أيّا في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي كما أنّ من في غير الجزاء والاستفهام بمنزل الذي)[1].

أقول:

أولاً: تكون أيٌّ مضافة إلى ما بعدها، أو غير مضافة، وسواء أكانت مضافة أو غير مضافة تجري مجرة (من) الموصولة كما يجري (محمد) و(عبدالرحمن) مجرى (زيد) في العلمية.

ثانياً: إذا أُضيفت (أيٌّ) دلّت على تبعيض ما بعدها.

ثالثاً: وتكون أيٌّ: موصولة، وشرطية، واستفهامية، وموصوفة فإذا كانت موصولة جاءت بلفظ واحد للمذكر، والمؤنث، والمفرد، والمثنى، والجمع، العاقل ولغيره.

رابعاً: يجوز في (أيٍّ) إذا جاءت شرطية ألا تضاف بل تُنوى إضافتها كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [من سورة الإسراء: 110]، فـ (أيّا) معربة منصوبة بـ (تدعوا) و(ما) مؤكدة.

---

(1) سيبويه: 2/ 398.

والتقدير: أيَّ الاسمين دعوت الله به، ثمَّ حذف المضاف إليه، فنوِّنت عوضاً عن المحذوف، ومن الواضح أنَّ (أيًا) أحد الاسمين المذكورين في قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَـٰنَ﴾ [من سورة الإسراء: 110].

خامساً: وتكون (أيٌ) اسم موصول بمعنى الذي وما بعده صلة له يكتمل بها المراد بـ (أيٌ) كما في نحو: أيُّها تشاءُ لك: والتقدير: الذي تشا لك فإذا جعلتها اسم شرط جزمت الفعل بها، ونصبتها هي على المفعول به، ويجوز لك ذكر الفاء الرابطة لجواب الشرط، وحذفها تقول: أيُّها تشأ فلك، وأيُّها تشأ لك، ويكون (تشأ) عاملاً في (أيٌ) النصب، وليس صلة لها، لأنَّه أعني (تشأ) بمنزلة ما يستفهم عنه في نحو: أيُّها تشاءُ؟.

سادساً: وتجري (من) مجرى (أيٌ) في وقوعها موصولة، واستفهامية، وشرطية.

سابعاً: وإذا لم تفد (أيٌ) معنى الجزاء ولا الاستفهام صارت اسم موصول بمنزلة (الذي ولهذا يختار سيبويه نقلاً عن أستاذه الخليل النَّصْب فيها في نحو: أكرم أيُّهم أفضلُ، هذا هو القياس، وعلى تقدير: أكرم الذي أفضلُ، ومن جعلها بالضم فعلى حذف صدر الصلة، والتقدير: أكرم الذي هو أفضلُ.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وحدثنا هارون أنَّ ناساً، وهم الكوفيون يقرءونها: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَـٰنِ عِتِيًّا﴾ [من سورة مريم: 69] وهي لغة جيدة، نصبوها كما جرُّوها حين قالوا: امرر على أيِّهم أفضلُ، فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت: اضرب الذي أفضلُ، لأنَّك تنزل أيا ومن منزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام.

وزعم الخليل أنَّ أيُّهم إنَّما وقع في اضرب أيُّهم أفضلُ على أنَّه حكاية، كأنَّه قال: اضرب الذي يقال له أيُّهم أفضلُ، وشبهه بقول الأخطل:

ولقد أبيتُ من الفتاة بمنزلٍ   فأبيتُ لا حَرِجٌ ولا محرومُ

وأمّا يونس فيزعم أنّه بمنزلة قولك: أشهدُ إنّك لرسول الله. واضرب معلّقةً. وأرى قولهم: اضرب أيُّهم أفضلُ على أنّهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسةَ عشرَ، وبمنزلة الفتحة في الآنَ حينَ قالوا من الآنَ إلى غدٍ، ففعلوا ذلك بأيّهم حين جاء مجيئاً لم تجيء أخواتهُ عليه إلاّ قليلاً، واستُعمل استعمالاً لم تُستعمله أخواته إلاّ ضعيفاً، وذلك أنّه لا يكاد عربيٌّ يقول: الذي أفضلُ فاضرب، واضرب من أفضلُ، حتى يدخل هو، ولا يقول: هات ما أحسنُ حتّى يقول ما هو أحسنُ، فلما كانت أخواته مفارقةً له لا تُستعمل كما يُستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استُعملت عليه أخواته إلاّ قليلاً، كما أنّ قولك: يا اللهُ حين خالف سائر ما فيه الألفُ واللام لم يحذفوا ألفه، وكما أنّ ليس لمّا خالفت سائر الفعل ولم تُصرّف تُصرّفُ الفعل تُركت على هذه الحال، وجاز إسقاط هو في أيّهم كما كان: لا عليك، تخفيفاً، ولم يجز في أخواته إلاّ قليلاً ضعيفاً)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- حكاية: الحكاية إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير، أو إيراد صفة، وهي ضربان: حكاية مفرد وحكاية جملة[2].

ثانياً: يروي سيبويه عن هارون أبي عبدالله الأعور العتكي البصري الأزدي (ت قبل المئتين للهجرة) وهو أحد من رووا القراءة عن عاصم الجحدري وعاصم بن أبي النجود وابن كثير وغيرهم[3].

أنّ الكوفيين يقرؤون قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[من سورة مريم: 69]، بنصب (أيّهم)، وسيبويه يرى أنّها بالضم وحركتها حركة بناء، لأنّها أضيفت وحذف صدر صلتها، وهي في محلّ نصب مفعول به (لننزعنّ)

---

(1) سيبويه: 2/ 399-400.

(2) ابن عقيل: شرحه، 2/ 312.

(3) ينظر: ابن الجزري: غاية النهاية، 2/ 106.

و(أشدُّ) خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: أيهم هو أشدُّ، والجملة صلة لـ(أيّ) التي بمعنى الذي، و(عتيا) تمييز.

ثالثاً: والخلاف في (أيّ) الموصولة معربةً أو مبنية واسع بين النحاة فلهم آراء كثيرة في هذه المسألة نورد منها الآتي[1]:

1- ما نقله سيبويه عن أستاذه الخليل رحمه الله أنّه بالضم على الحكاية، بمنزلة: احترم الذي يقال له: أيّهم أفضلُ، وعلى هذا قول الأخطل[2]:

ولقد أبيتُ من الفتاة بمنزلٍ فأبيتُ لا حَرَجٌ ولا مَحرومُ

برفع (حرج) و(محروم) على الحكاية، والتقدير: أبيتُ كالذي يقال له: لا حرجٌ ولا محرومٌ، ولا يجوز رفعهما على إضمار مبتدأ، ووجه الكلام أن ينصبا على الحال.

2- ما نقله سيبويه عن أستاذه يونس رحمه الله الذي يرى أنّ الرفع بمنزلة قولك: (أشهدُ إنّك لرسول الله) بتعليق (أشهدُ) كما علقت: (أكرم) في قولك: أكرم أيُّهم أفضل، والضم بناء بمنزلة بناء (خمسةَ عشرَ)، أو بمنزلة الفتح في (الآن) في نحو: (من الآن إلى غدٍ).

3- ونقل عن الخليل رحمه الله قول آخر[3]، ويرى فيه أنّ (أيّ) استفهامية في محلّ رفع مبتدأ، وأشدُّ خبره، ومفعول (ننزعنّ) محذوف والتقدير: ثمّ لننزعنّ الفريق الذي يقال فيهم: أيُّهم أشدُّ، أو: الجنس الذي يقال فيه ذلك[4].

ولا يبعد يونس رحمه الله عن هذا، فـ(أيّ) استفهامية عنده لكن الفعل ملغى كما تلغى أفعال القلوب، وأيّ: مبتدأ، وأشدُّ: خبره بمنزلة: قد علمتُ أيُّهم عندك[5].

---

(1) ينظر: أبو لبدة، د. حنان: الخلاف اللغوي بين يونس والخليل.

(2) ديوانه، ص 616، وينظر: ابن يعيش، 3/ 146.

(3) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، 1/ 108.

(4) ينظر: ابن عقيل: شرح التسهيل، 1/ 155.

(5) ينظر: الزجاجي: مجالس العلماء، ص 301.

4- وسيبويه لا يرفض قراءة النصب بل يراها (لغة جيدة نصبوها كما جروها) ويروي أبو البركات الأنباري أنّه خرج من الخندق - يعني خندق البصرة - حتّى صار مكة، ولم يسمع أحداً، يقول: اضرب أيُّهم أفضلُ، أيْ أنّ الجميع ينصب[1].

5- وقيل أنّ جملة (أيُّهم أشدُّ) جملة مستأنفة، وأيّ اسم استفهام و(من) زائدة[2].

6- وقيل أنّ (أيُّهم) مرفوع بـ(شيعة) لأنّ معناه (تشيع) والتقدير لننزعنّ من كلّ فريق تشيع الذي هو أشدُّ[3].

7- ويرى الفرّاء أنّه على النداء[4].

8- وقيل أنّ في (أيُّهم) معنى الشرط والجزاء ولذا لم يعمل فيها ما قبلها ويكون التقدير على هذا: ثمّ لننزعنّ من كلّ فرقةٍ إنْ تشايعوا أو لم يتشايعوا[5].

9- وقيل أنّ (أيُّ) يجوز فيها الإعراب والبناء[6].

وعلى هذا وغيره من الأقوال يكون الخلاف محصوراً في كون (أيّ) مبنية أو معربة، والراجح عندنا أنّها مبنية على الضمّ في مثل هذا الموضع، لأنّ القياس فيها أنْ تكون مبنية سواء أكانت شرطية، أو استفهامية، أو موصولة، أو موصوفة، لكونها في هذه الأنواع تقع موقع الحرف، والحرف مبني، أو موقع اسم الموصول، وهو مبني أيضاً، امّا من أعربها فقد قاسها على ما يناظرها من الألفاظ المعربة كـ (بعض) أو على ما يناقضها كـ (كلّ).

أمّا ما ذهب إليه يونس من القول بالتعليق فإنّه ضعيف، لأنّ تعليق الأفعال إجراء خاص بأفعال القلوب، والفعل في الآية الكريمة ليس من أفعال القلوب[7].

---

(1) ينظر: الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن/، 2/ 133.

(2) ينظر: السيوطي: همع الهوامع، 1/ 497.

(3) العكبري: التبيان، 2/ 878.

(4) الزجاجي: مجالس العلماء، ص 302.

(5) النحاس: إعراب القرآن، 2/ 324.

(6) ينظر: ابن أبي الربيع: البسيط في شرح الجمل، 1/ 285.

(7) ينظر: الشيخ يس: حاشيته على شرح التصريح، 1/ 136.

وتشبيه يونس هذا بقولك: أشهدُ أنّك لرسول الله، غير موفق لأنّ ما بعد (أشهد) كلام تام مستقل بنفسه، أمّا أيّهم أفضل فليس كذلك[1].

وممّا يجب ذكره هنا أنّ (أيّ) قد وضعت على العموم والإبهام، فإذا قلت: يسرّني أيّهم يتفوق، فكأنّك قلت: يعجبني الشخص الذي يقع منه التفوق كائناً من كان.

ولو قلت: يسرّني أيّهم متفوق، لم يقع إلاّ على الشخص الذي تفوق، فأخرجها ذلك عما وضعت له من العموم، ولذلك يشترط في عاملها أن يكون مستقبلاً متقدماً عليها كما هو الحال في آية سورة مريم، وذلك لأجل الفرق بين الشرطية والاستفهامية والموصولة، لأنّ الشرطية وكذا الاستفهامية لا يعمل فيهما إلاّ متأخر[2].

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وأمّا الذين نصبوا فقاسوه وقالوا: هو بمنزلة قولنا اضرب الذي أفضل، إذا أثرنا أنْ نتكلم به، وهذا لا يرفعه أحدٌ، ومن قال: امرر على أيّهم أفضلُ قال: امرر بأيّهم أفضلُ، وهما سواء، فإذا جاء أيّهم مجيئاً يحسن على ذلك المجيء أخواته – ويكثر – رجع إلى الأصل وإلى القياس، كما ردوا ما زيدٌ إلاّ منطلقٌ إلى الأصل، وإلى القياس، وتفسير الخليل رحمه الله ذلك الأولُ بعيدٌ، إنّما يجوز في شعر أو في اضطرار، ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أن تقول: اضرب الفاسقُ الخبيثُ تريد الذي يقال له الفاسقُ الخبيثُ. وأمّا قول يونس فلا يشبه أشهدُ إنّك لمنطلق وسترى بيان ذلك في باب إنّ وأنّ إنْ شاء الله، ومن قولهما: اضرب أيٌّ أفضلُ، وأمّا غيرهما فيقول: اضرب أيّا أفضلُ، ويقيس ذا على الذي وما أشبه من كلام العرب، ويسلم في ذلك المضاف إلى قول العرب ذلك، يعني أيّهم، وأجروا أيّا على القياس) [3].

أقول:

يرى سيبويه أنّ نصب (أيّ) الموصول بمنزلة: أكرم الذين أفضلُ، وهذا لا يجوز فيه الرفع، و(أفضلُ) خبر لمبتدأ مقدّر والجملة صلة الموصول.

---

(1) ينظر: الرضي، 3/ 145.

(2) ينظر: الدرويش: إعراب القرآن، 4/ 635.

(3) سيبويه: 2/ 401.

ويعترض سيبويه على تفسير أستاذه الخليل رحمه الله ويرى أنه يجوز في الشعر للضرورة، ولو جاز في الكلام لقيل:

أكرم الصادقَ الأمين، والمعنى: الذي يقال له الصادق الأمين، وهذا لا يجوز بإجماع النحاة.

زد على ذلك أنّ حمل الكلام على ظاهره أولى من عدوله إلى خلاف ظاهره من غير ضرورة تدعو إليه[1].

وكذلك يعترض سيبويه على قول يونس رحمه الله، بأنّ الكلام الواقع بعد (أشهدُ) لا يشبّه ما هو واقع بعد (أيّ)، كما بيّنا.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ولو قالت العربُ اضرب أيُّ أفضلُ لقلته، ولم يكن بُدّ من متابعتهم، ولا ينبغي لك أنّ تقيس على الشاذ المنكر في القياس، كما أنّك لا تقيس على أمس أمْسَك، ولا على أتقولُ أيقولُ، ولا سائر أمثلة القول، ولا على الآن وآنك، وأشباه هذا كثيرٌ. ولو جعلوا أيا في الانفراد بمنزلته مضافاً لكانوا خلقاءَ إنْ كان بمنزلة الذي معرفةً أنْ لا ينوّن؛ لأنّ كلّ اسم ليس يتمكنُ لا يدخله التنوينُ في المعرفة ويدخله في النكرة، وسترى بيان ذلك فيما ينصرف ولا ينصرف إنْ شاء الله. وسألته رحمه الله عن أيّي وأيّك كان شراً فأخزاه الله؟ فقال: هذا كقولك: أخزى اللهُ الكاذبَ مني ومنك، إنّما يريد منا، وكقولك: هو بيني وبينك، تريد هو بيننا، فإنّما أراد أيّنا كان شراً، إلاّ أنّهما لم يشتركا في أي ولكنّه أخلصه لكلِ واحدٍ منهما، وقال الشاعر، العباس ابن مرداس:

فأيّي ما وأيُّك كان شراً — فسيقَ إلى المُقامةِ لا يَراها

وقال خداشُ بن زهير:

ولقد علمتْ إذا الرِّجالُ تَناهَزُوا — أيّي وأيُّكُمُ أعزُّ وأمْنَعُ

---

[1] ينظر: الوراق: العلل في النحو، ص 270.

وقال خداش أيضاً:

فـأيّ وأيُّ ابـنِ الحُـصَيْنِ وعَثْعَـثٍ غداةَ التَقَيْنـا كـان عنـدك أعْـذَرَا)[1].

أقول:

أولاً: يؤكّد سيبويه رفضه لإعراب أيّ إذا أفردت في موضع المضاف فقد كـان رأي أستاذيه يونس والخليل رحمهما الله أنّها تعرب وعندهم أنه يجوز أن تقول: أكـرم أيُّ أفـضلُ، بالرفع على الابتداء، وسيبويه لا يجيز هذا إلاّ بالنصب، أيّ: أكـرم أيّـاً أفـضلُ، لأنّ بنـاء أيّ مفرداً يقتضي عدم تنوينه لكونه معرفة بمنزلـة (الـذي)، والاسـم المعـرب إذا بُني في موضـع لغوي تركيبي لا ينوّن، ودوننا في ذلك بناؤهم العلم المفرد المنادى، فيقـال: يـا محمـدُ، بالـضم دون التنوين، وبناؤهم: قبلُ وبعدُ، إذا قُطعا عن الإضافة.

أمّا إذا نكّرا نوّنا، يقال: من قبلٍ ومن بعدٍ.

وسيبويه يلزم نفسه بما بنته العرب في الإفراد والعرب لم تفعل مع (أيّ) ذلك، ويلزم نفسه من جهة ثانية بالقياس على الأشهر لا على الشاذ.

فلا يجوز عنده قياس (أمسك) بالإضـافة علـى: أمـسِ، بـالإفراد ولا (آنـك) علـى: (الآن).

ولا (أتقولُ) بالتاء على: (أيقولُ) بالياء.

ثانياً: أمّا تكرير (أيّ) فهو بمنزلة (أيّنا) إذا أردنا الإفراد، كما نقول: هو بيني وبينـك، والمراد (بيننا)، ومن تكرير أيّ ليختص كلّ واحد منها بمفرد. قال العباس بن مرداس[2]:

فـأيّي مـا وأيُّـك كـان شـراً فـسيقَ إلى المُقامـةِ لا يَراهـا

بتكرير (أيّ) والمراد: أيّنا كان شرّاً.

والمقامة: الجماعة من الناس.

---

(1) سيبويه: 2/ 402-403.

(2) ينظر: ديوانه، ص 148، وينظر: البغدادي، 2/ 230.

ومثلُهُ قول خداش بن زهير[1]:

ولقــد علمــتُ إذا الرِّجــالُ تَنــاهَزُوا   أيِّــي وأيُّكُــمُ أعَــزُّ وأمنَــعُ

وفيه إفراد (أيّ) لكلّ واحد من الاسمين.

وتناهزوا: افترس بعضهم بعضاً في الحرب، وانتهز الفرصة للإيقاع به.

ومثلُهُ أيضاً قول خداش بن زهير:

فــأيّي وأيُّ ابــنِ الحُــصَيْنِ وعَثْعَــثٍ   غــداةَ التَقَيْنــا كــان عنــدك أعْــذَرَا

والشاهد فيه كالشاهد قبله.

---

(1) ينظر: الشنتمري، 1/ 399.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب مجرى أيٍّ مضافاً على القياس، وذلك قولك: اضرب أيُّهم هو أفضلُ، واضرب أيُّهم كان أفضلَ، واضرب أيُّهم أبوه زيدٌ، جرى ذا على القياس لأنَّ (الذي) يحسن ها هنا، ولو قلت: اضرب أيُّهم عاقلٌ رفعتَ، لأنَّ الذي عاقلٌ قبيحةٌ، فإذا أدخلت هو نصبتَ لأنَّ الذي هو عاقلٌ حسنٌ، ألا ترى أنّك لو قلت: هذا الذي هو عاقلٌ، كان حسناً، وزعم الخليل رحمه الله أنّه سمع عربياً يقول: ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئاً، وهذه قليلة، ومن تكلم بهذا، فقياسُه اضرب أيُّهم قائلٌ لك شيئاً، قلتُ: أفيقال: ما أنا بالذي منطلقٌ؟ فقال: لا فقلتُ: فما بالُ المسألة الأولى؟ فقال: لأنّه إذا طال الكلام فهو أمثلُ قليلاً، وكأنَّ طوله عوضٌ من ترك هو، وقلَّ من يتكلم بذلك)[1].

أقول:

يريد أنّك إذا استعملت (أيّ) بمعنى (الذي ولم تحذف صلتها نصبت كما في قولك: أكرم أيُّهم هو أفضلُ، وأكرم أيُّهم كان أفضلُ، وأكرم أيُّهم أبو زيدٌ، وكلّ هذه الأمثلة يحسن فيها استعمال (الذي) في موضع (أيُّهم).

فإذا قطعت (أيّ) عن صلتها بنيتها على الضمّ، ورفعت ما بعدها على الخبرية فتقول: أكرم أيُّهم عاقلٌ، والتقدير: هو عاقلٌ، لأنَّ (الذي) لا يحسن في موضع (أيُّ) هنا.

---

(1) سيبويه: 2/ 403-404.

إضافة أيّ إلى مَنْ الموصولة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب أيّ مضافاً إلى ما لا يكمل اسماً إلاّ بصلة فمن ذلك قولك: اضرب أيُّ من رأيتَ أفضلُ، فمن كَمّلَ اسماً برأيتَ فصار بمنزلة القوم، فكأنّك قلت: أي القوم أفضلُ، وأيّهم أفضلُ، وكذلك أيُّ الذين رأيتَ في الدار أفضل، وتقول: أي الذين رأيتَ في الدار أفضلُ؟ لأنّ رأيت من صلة الذين، وفيها متصلة برأيت، لأنّك ذكرت موضع الرؤية، فكأنّك قلت أيضاً: أيُّ القوم أفضلُ وأيُّهم أفضل؛ لأنّ فيها لم تغيّر الكلام عن حاله، كما أنّك إذا قلت: أيُّ من رأيتَ قومه أفضلُ؟ كان بمنزلة قولك: أيُّ من رأيت أفضل، فالصلةُ معملةً وغيرَ معملةٍ في القوم سواءٌ، وتقول: أيُّ من في الدار رأيتَ أفضلُ، وذاك لأنّك جعلت في الدار صلة فتمّ المضافُ إليه أيُّ اسماً، ثمّ ذكرت رأيت، فكأنّك قلت: أيُّ القوم رأيت أفضلَ، ولم تجعل في الدار ها هنا موضعاً للرؤية، وتقول: أيُّ من في الدار أفضلُ، كأنّك قلت: أيُّ من رأيت في الدار أفضلُ، ولو قلت أيُّ من في الدار رأيته زيدٌ، إذا أردت أن تجعل في الدار موضعاً للرؤية لجاز، ولو قلت: أيُّ من رأيتَ في الدار أفضلُ، قدّمت أو أخرّت سواءٌ) [1].

أقول:

إذا أضيفت أيّ إلى (من) فتكون (من) اسم موصول بمعنى (الذي) وأيّ إمّا مبتدأ مضاف إلى (من) الموصولة، و(رأيت) في جملة: أكرم أيُّ من رأيت أفضلُ، صلة (من) وفيه ضمير يعود على (من) و(أفضلُ) خبر أيُّ والتقدير: أكرم أيُّ من رأيته أفضلُ ومثله قولك: أيّ الذين رأيتَ في الدار أفضلُ، فـ (رأيت) صلة (الذين) وفيه ضمير عائد عل الذين، والتقدير: أيّ القوم أفضلُ وأيُّهم أفضلُ.

وقولك: أيّ مَنْ في الدار رأيتَ أفضلَ، يكون فيه الجار والمجرور (في الدار) صلة (من) و(أيّ) مضافة إلى (من)، ومفعول رأيت هو أيّ، والتقدير: أيّ القوم رأيتَ أفضلَ.

أمّا قولك: أيُّ من في الدار أفضلُ (برفع أفضلُ) فهو على تقدير أيُّ من رأيت في الدار أفضلُ، وأيّ مبتدأ، مضاف إلى (من) ورأيت صلة، وأفضل خبر.

---

(1) سيبويه: 2/ 404-405.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول في شيء منه آخر: أيٌّ من إنْ يأتنا نُعطِه نُكرِمُه، فهذا إنْ جعلته استفهاماً فإعرابُه الرفع، وهو كلام صحيح، من قبل أنّ إنْ يأتنا نعطيه صلةٌ لمن فكمل اسماً، ألا ترى أنّك تقول من إنْ يأتنا نُعطه بنو فلان، كأنّك قلت: القومُ بنو فلان، ثمّ أضفت أيا إليه، فكأنّك قلت: أيُّ القوم نُكرِمُه وأيُّهم نُكرِمُه؟ فإنْ لم تدخل الهاءَ في نُكرمُ نصبتَ، كأنك قلت: أيَّهم نُكرمُ، فإنْ جعلت الكلام خبراً فهو محال؛ لأنّه لا يحسن أن تقول في الخبر: أيُّهم نُكرمُه. ولكنّك إنْ قلت أيٌّ من إنْ يأتنا نُعطه نُكرمْ تُهِنْ، كان في الخبر كلاماً، لأنّ أيّهم بمنزلة الذي في الخبر، فصار نُكرمُ صلةً، وأعملت تُهِنْ، كأنّك قلت: الذي نُكرمُ تُهينُ، وتقول: أيٌّ من إنْ يأتنا نُعطه تُهنْ، كأنّك قلت: أيُّهم نُكرمْ تُهنْ، وتقول: أيٌّ من يأتينا يريدُ صلتنا فنحدثه، فيستحيلُ في وجه ويجوز في وجه، فأما الوجه الذي يستحيل فيه فهو أن يكون يُريدُ في موضع مُريدٍ إذا كان حالاً فيه وقع الإتيان، لأنّه متعلق بيأتينا، كما كان فيها معلقاً برأيت في: أيٌّ من رأيتَ في الدار أفضلُ، فكأنّك قلت: أيُّهم فنحدثه، فهذا لا يجوز في خبر ولا استفهام، وأمّا الوجه الذي يجوز فيه فأن يكون يُريدُ مبنياً على ما قبله، ويكون يأتينا الصلة، فإنْ أردت ذلك كان كلاماً، كأنّك قلت: أيُّهم يريد صلتنا فنحدثه ونحدثه إنْ أردت الخبر، وأمّا أيٌّ من يأتينا فنحدثُه فهو محال، لأنّ أيُّهم فنحدثُه مُحال، فإنْ أخرجت الفاء فقلت: أيٌّ من يأتيني نحدّثه فهو كلام في الاستفهام، محالٌ في الإخبار، وتقول: أيٌّ من إنْ يأته من إنْ يأته يأتنا نُعطه يُعطه تأت يكرمك، وذلك أنّ من الثانية صلتها إنْ يأتنا نعطيه، فصار بمنزلة زيد، فكأنّك قلت: أيٌّ من إنْ زيدٌ يعطيه تأت يكرم، فصار إنْ يأته زيدٌ يعطه صلةً لمن الأولى، فكأنّك قلت: أيُّهم تأت يُكرمك، فجميعُ ما جاز وحسُن في أيُّهم ها هنا جاز في: أيٌّ من إنْ يأتنا نُعطه يُعطه، لأنّه بمنزلة أيُّهم، وسألتُ الخليل رحمه الله عن قولهم: أيُّهنّ فلانةٌ وأيّتُهنّ فلانةٌ، فقال: إذا قلت أي فهو بمنزلة كلّ لأنّ كلاً مذكّر يقع للمذكر والمؤنث وهو أيضاً بمنزلة بعض، فإذا قلت أيّتُهنّ فإنّك أردت أن تؤنث الاسم، كما أنّ بعض العرب فيما زعم الخليل رحمه الله يقول: كلّتُهن منطلقةٌ)[1].

[1] سيبويه: 406-407.

أقول:

يتناول سيبويه في هذا النص المسهب جملة من التراكيب التي ترد فيها أيٌ على وجوهها المتعددة واصفاً إياها مبيناً ما يجوز فيها، وما لا يجوز وعلى النحو المبين في المخطط الآتي:

التركيب	وصفه النحوي
أيٌ مَنْ إنْ يأتنا نعطه نكرمه	أيٌ هنا استفهامية في محلّ رفع مبتدأ، مضاف و(من) اسم موصول، وجملة (إنْ يأتنا نعطه) صلة الموصول، وتقدير الكلام: أيُ القوم نكرمُهُ؟
أيَّ مَنْ إنْ يأتنا نعطه نكرمْ؟	أيَّ استفهامية منصوبة على المفعول به المقدم لعدم انشغال الفعل (نكرم) بضمير كما في التركيب الأول، والتقدير: أيَّ القوم نكرمْ؟ ولا يجوز جعل الكلام خبراً لـ(أيّ) فلا تقول: أيُّهم نكرِمُ؟ لأنّ (أي) بحاجة إلى المضاف إليه وإلى صلة لـ (من)، ولابُدَّ من إضافة شيء في التركيب، تقول: أيَّ من يأتنا نعطه نكرم تهين، فنكرم صلة (أيّ) المنصوبة بـ (تهين)، وعلى تقدير: الكاذبَ تُهِنْ، فإذا أشغلت (تهين) بالضمير رفعت الكاذب على الابتداء.
أيَّ من يأتنا نعطه نكرمْ تُهنْ؟	بنصب (أيَّ) على المفعول به، وتقدير الكلام: أيَّهم نُكرمْ تُهنْ؟ وأيّ هنا شرطية جازمة.
أيٌّ من يأتنا يريد صلتنا فنحدثُهُ	قال عنه سيبويه أنّ هذا (يستحيل في وجه ويجوز في وجه)، فممّا يستحيل به جعل (يريد) حالاً لفاعل الإتيان بمعنى (مريداً) لأنّ علاقته بـ (يأتينا)، والتقدير: أيُّ من يأتنا مريداً صلتنا، وفي يأتينا ضمير يعود على (من)، فكانَ المضاف إليه هو صلتنا، وقولك: أيُّهم فنحدثُهُ؟ ليس كلاماً، إلاّ بحذف الفاء، فتقول: أيُّ من يأتينا مريداً صلتنا نحدثُهُ، ويصير (نحدثُهُ) خبر لـ (أيُّ) المضاف إلى (من) على النحو الذي بيّناه سابقاً. أمّا الوجه الذي يجوز فيه مثل هذا التركيب فإنْ تجعل (يريدُ) خبر (أيُّ)، وتجعل (يأتينا) صلة (من)، تقول: أيُّهم يريدُ صلتنا، أو مريدٌ صلتنا فنحدثه، بنصب (نحدث) أو رفعه بعطفه على (يريد).
أيٌّ من يأتينا فنحدثُهُ	هذا التركيب لا يجوز، لأنّه لا يجوز أن يقال: أيُّهم فنحدثه؟ إلاّ بطرح الفاء وإضافة (أيُّ) وذكر صلتها تقول: أيُّ من يأتيني نحدثُه؟

التركيب	وصفه النحوي
أيٌ من إنْ يأته من إنْ يأتنا نعطه يعطه تأت يكرْمك	أيٌ هنا شرطية و(من) الأولى في محلّ جرّ بإضافة (أيٌ) لها، وجملة (إنْ يأته) صلة الموصول، و (من) الثانية فاعل يأته وصلته إن يأتنا نعطه (الشرط والجزاء). والتقدير: أيٌ القوم تأت، وبنصب (أيٌ) بـ(تأت) و(يكرمك) الجواب، وأيّ شرطية.
أيهنّ فلانةُ؟ وأيّتهنّ فلانةُ؟	أيٌ تستعمل للمذكر والمؤنث بلفظ واحد، ويجوز تثنيتها مع المؤنث، والعرب يؤنثون ما يستعمل بلفظ واحد، إذا جاء مع المؤنث جوازاً، فيقولون: كلّتهنّ منطلقةٌ، في: كلّهنّ منطلقة.

الاستفهام بـ (أيّ) عن النكرة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب أيّ إذا كنت مستفهماً بها عن نكرة، وذلك أنّ رجلاً لو قال: رأيتُ رجلاً قلت: أيّا؟: فإنْ قال: رأيتُ رجلين قلت: أيين؟ وإنْ قال: رأيتُ رجالاً قلت: أيّين؟ فإنْ ألحقت يا فتى في هذا الموضع، فهي على حالها قبل أن تُلحق يا فتى، وإذا قال رأيت امرأة قلت: أيةً يا فتى؟ فإنْ قال: رأيت امرأتين قلت: أيّتين يا فتى؟ فإنْ قال: رأيت نسوةً فقلت: أيّاتٍ يا فتى؟ فإنْ تكلم بجميع ما ذكرنا مجروراً جررت أيّا، وإنْ تكلم به مرفوعاً رفعت أيا، لأنك إنّما تسألهم على ما وَضَعَ عليه المتكلم كلامه، قلت: فإنْ قال: رأيت عبدالله أو مررت بعبدالله؟ قال: فإنْ الكلام أن لا تقول أيا، ولكن تقول: من عبدالله؟ وأيّ عبدالله؟ لا يكون إذا جئت بأي إلاّ الرفع، كما أنّه لا يجوز إذا قال: رأيت عبدالله أن تقول منا؟ وكذلك لا يجوز إذا قال رأيت عبدالله أن تقول أيا؟ ولا تجوز الحكايةُ فيما بعد أي كما جاز فيما بعد مَنْ؛ وذلك أنّه إذا قال رأيت عبدالله قلت: أيُّ عبدالله؟ وإذا قال: مررتُ بعبدالله قلت: أيُّ عبدُالله؟ وإنّما جازت الحكايةُ بعد مَنْ في قولك مَنْ عبدُالله، لأنّ أيا واقعةٌ على كلّ شيء، وهي للآدميين، ومَنْ أيضاً مُستكنةٌ في غير بابها، فكذلك يجوز أن تجعل ما بعد مَنْ في غير بابه) [1].

أقول:

أولاً: قلنا إنّ (أي) موصولة وشرطية، واستفهامية، وتكون تعجبية تفيد معنى الكمال، وحديث سيبويه هنا في الاستفهامية.

ثانياً: ويعمل في (أي) الاستفهامية ما بعده، كقوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [من سورة الشعراء: 227]، والتقدير: أيَّ انقلابٍ فأي منصوب بـ ينقلبون على المصدرية، ولا ينصب بـ (سيعلم) لأنّ الاستفهام له صدر الكلام.

ثالثاً: يفصل سيبويه في السؤال بين المستفهم عنه بـ (أيّ) نكرة أو معرفة لأنّ السؤال عن النكرة يكتفي بذكر اسم واحد، والسؤال عن المعرفة لابُدَّ من ذكر اسمين: المبتدأ والخبر،

---

(1) سيبويه: 2/ 407-408

زد على ذلك أنّ السؤال عن النكرة يقصد به السؤال عن ذاتها لا عن صفتها. والسؤال عن المعرفة يقصد به صفتها، ولذلك يجب ذكر هذه الصفة وموصوفها فالأصل في نحو: رأيت رجلاً، أن يكون السؤال منه عن المعرفة، فهو جواب لسائل يقول: أيُّ الرجل رأيت؟ فإعادة النكرة في الجواب يقتضي ذكرها معرفة ويقتضي في الجواب مراعاة العددية، فإذا قلنا: رأيت رجلاً، يكون السؤال: أيًا رأيت، وفي الرجلين: أيين، وفي الجمع: أيين.

وكذلك يُراعي التذكير والتأنيث، فيقال للسائل عن المؤنثة: أية، وأيتين، وأيات، ويُراعي أيضاً الموقع الإعرابي (لأيّ) و(أية) رفعاً، ونصباً وجراً.

رابعاً: أمّا السؤال عن النكرة فإنّما يقصد به ذات النكرة لا صفتها، يقال: رأيت رجلاً، فيقول السائل أيا؟ فيقال: محمدٌ، أو سعيدٌ، لأنَّ الرجل المرئي غير معروف لدى السائل، فسأل عن ذات الرجل لا عن صفته.

فإذا قلت: رأيت عبدالله، فيقول السائل: أيُّ عبدالله؟ يكون السؤال عن صفة عبدالله لا عن ذاته، ولذلك يكون الجواب: عبدالله الشاعر أو الطبيب، ولـمّا كان الجواب نعتاً وجب ذكر المنعوت فيه.

مَنْ في الاستفهام عن النكرة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب مَنْ إذا كنت مستفهماً عن نكرة. اعلم أنّك تثني مَنْ إذا قلت رأيتُ رجلين كما تثني أيّا، وذلك قولك: رأيتُ رجلين، فتقولُ: منين، كما تقول أيّين، وأتاني رجلان فتقولُ: منان، أتاني رجالٌ فتقولُ: مَنُون، وإذا قال: رأيتُ رجالاً قلت: مَنِين، كما تقول أيِّين، وإنْ قال رأيتُ امرأةً قلت: مَنَه؟ كما تقول أيّةً، فإنْ وصل قال من يا فتى، للواحد والاثنين والجميع، وإنْ قال رأيتُ امرأتين قلت مَنْتَين، كما قلت: أيتين، إلاّ أنّ النون مجزومةٌ، فإنْ قال: رأيتُ نساء قلت: مَنَاتْ، كما قلت أياتٍ، إلاّ أنّ الواحد يخالف أيا في موضع الجرّ والرفع، وذلك قولك: أتاني رجلٌ فتقول مَنُو، وتقول مررتُ برجلٍ فتقول مَنِي. وسنبين وجه هذه الواو والياء في غير هذا الموضع إنْ شاء الله، فأيّ في موضع الجرّ والرفع إذا وقفت بمنزلة زيدٍ وعمروٍ، وذلك لأنّ التنوين لا يلحق مَنْ في الصلة وهو يلحق أيا فصارت بمنزلة زيدٍ وعمروٍ وأمّا مَنْ فلا ينون في الصلة، فجاء في الوقف مخالفاً)[1].

أقول:

تعامل (مَنْ) الاستفهامية معاملة (أيّ) في الإفراد والتثنية والجمع فتقول: مَنَين، كما تقول: أيّين، ومَنان كما تقول إيان وتقول في الجمع: مَنِين، ومَنُون، كما تقول: أيِّين، ويراعى كذلك التذكير والتأنيث فيقال: في التثنية: (مَنْتَين) للمؤنث، ومَنَين: للمذكر.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وزعم الخليل أنّ مَنَه ومَنْتَين ومَنِين ومَنَات ومَنين، كلّ هذه في الصلة مُسْكَن النون، وذلك أنّك تقول إذا قال رأيتُ رجالاً أو نساءً أو امرأةً أو امرأتين، أو رجلاً أو رجلين: من يا فتى، وزعم الخليل رحمه الله أنّ الدليل على ذلك أنّك تقول منو في الوقف، ثمّ تقول من يا فتى، فيصيرُ بمنزلة قولك من قال ذاك؟ فتقول: من يا فتى إذا عنيت جميعاً، كأنّك تقول من قال ذاك، إذا عنيت جماعةً، وإنّما فارق بابُ من باب أيّ أنّ أيا في الصلة يثبت فيه التنوينُ، تقول: أيٌّ ذا وأيّةٌ ذه، وزعم أنّ العرب، وقد سمعناه من بعضهم، من

---

[1] سيبويه: 2/ 408-409.

يقول: أيون، وهؤلاءِ، وأيّان هذان، فأيٌّ قد تجمع في الصلة وتضاف وتثنى وتنوّن، ومَنْ لا يثني ولا يُجمع في الاستفهام ولا يضاف، وأيٌّ منوّنٌ على كلّ حال في الاستفهام وغيره، فهو أقوى، وحدثنا يونس أنّ ا ناساً يقولون أبداً: مَنا ومَني ومَنوُ، عنيت واحداً أو اثنين أو جميعاً في الوقف، فمن قال هذا قال أيا وأيَ وأيٌّ إذا عني واحداً أو جميعاً أو اثنين، فإنْ وصل نوّن أيا، وإنّما فعلوا ذلك بِمَنْ لأنّهم يقولون: من قال ذاك؟ فيعنون ما شاءوا من العدد، وكذلك ايٌّ، تقول ايٌّ يقول ذاك؟ فتعني بها جميعاً وإنْ شاء عنى اثنين، وأمّا يونس فإنّه كان يقيس مَنَه على أيّةٍ، فيقول: منةً ومنةً ومنةٍ، إذا قال يا فتى، وكذلك ينبغي له أن يقول إذا أثر أن لا يغيّرها في الصفة، وهذا بعيد، وإنّما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرةً في شعر ثمّ لم يُسمع بعدُ:

أتَـوْا نـاري فقلـتُ مَنُـونَ أنـتُم فقـالوا الجِـنُّ قلـتُ عِمُـوا ظَلامـا

وزعم يونس أنّه سمع أعرابياً يقول؟: ضرب مَنٌ مَناً؟

وهذا بعيد لا تكلّمُ به العربُ، ولا يستعمله منهم ناسٌ كثير، وكان يونس إذا ذكرها يقول لا يقبل هذا كلُّ أحد، فإنّما يجوز مِنُون يا فتى على ذا)[1].

أقول:

أولاً: استناداً إلى الخليل رحمه الله لابُدَّ أن يَسكُنَ النون مِن: مَنْه، ومَنتينْ، ومَنينْ، ومناتْ، ومنينْ، لأنّه جواب لسؤال يقول: من يا فتى رأيت؟ وهذا إجراء لـ (من) على أصلها، وهي صالحة للمفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد، مع مراعاة الحالات الإعرابية فيقال في النصب: منا، وفي الرفع: منو، في الوقف، جواباً لسؤال يقول: من يا فتى؟. إذا قصد الجمع، كأنّك تقول: مَنْ قال ذاك؟

مع ملاحظة ثبوت التنوين في الصفة مع أيٍّ، تقول: أيٌّ ذا، وأيّةٌ ذه.

ثانياً: ينقل سيبويه أنّه سمع عن بعضهم من يقول: أيونْ هؤلاء، وأيّان هذان، لأنّ (أيٌّ) على لغة هؤلاء تجمع وتثنى وتنوّن بخلاف (من) الذي لا يمكن تثنيته أو جمعه إذا كان

---

(1) سيبويه: 2/ 409-411.

استفهاماً، وكذلك لا يمكن إضافته، أمّا (أيّ) فهو منوّن على كلّ حال في الاستفهام وغيره، لأنّه أقوى من (من) في هذا.

ثالثاً: وينقل يونس رحمه الله عن بعض الناس قياسهم: منه على أيّة، في الوصل والنصب والجرّ مجرى (أية) فيقول: منا، ومني، ومنو في الوقف، سواء عنيت مفرداً أو مثنى أو جمعاً، ومن قال هذا قال: أيّاً وأيٍّ وأيٌّ نصباً وجراً ورفعاً، مع التنوين، ويونس يقيس (مَنه) على أية ولكنّه يقول: منةً، ومنةٌ ومنةٍ بالحركات مع التنوين، وسيبويه يرى في هذا بُعداً، ولا يجوز إلاّ في ضرورة الشعر كقول شمر بن الحارث الضبي[1]:

أتَـوْا نـاري فقلـتُ مَنُـونَ أنـتُم ... فقـالوا الجِـنُّ قلـتُ عِمُـوا ظَلامـا

والشاهد فيه جمعه (مَنْ) على (مَنونْ) في الوصل للضرورة الشعرية، وهو لا يجمع إلاّ في الوقف، والأصل: من أنتم، وحمله سيبويه على لهجة من قال: أكرم منوْ منّا.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وينبغي لهذا أن لا يقول منوْ في الوقف، ولكن يجعله كأيّ، وإذا قال رأيتُ امرأةً ورجلاً، فبدأت في المسألة بالمؤنث قلت: مَنْ ومَنا؛ لأنّك تقول مَنْ يا فتى في الصلة في المؤنث، وإنْ بدأت بالمذكر قلت من ومَنه؟ وإنّما جُمعت أيٌّ في الاستفهام، ولم تُجمع في غيره لأنّه إنّما الأصل فيها الاستفهامُ، وهي فيه أكثر في كلامهم، وإنّما تُشبه الأسماء التامة التي لا تحتاج إلى صلة في الجزاء وفي الاستفهام، وقد تشبه من بها في هذه المواضع، لأنّها تجري مجراها فيها، ولم تقوَ قوةَ في أيٍّ، لما ذكرت لك، ولما يدخلها من التنوين والإضافة)[2].

---

[1] ينظر: ابن جني: الخصائص، 1/ 129، وابن يعيش، 4/ 16، والبغدادي، 2/ 3، والأشموني، 4/ 90، والأزهري، 2/ 482.

[2] سيبويه: 2/ 410.

أقول:

يؤكّد سيبويه أنَّ الحكاية في (مَنْ) بالوقف، تقول لمن قال: جاءني رجلان، مَنَان بالوقف والإسكان في النون وإنْ وصلت قلت: من يا هذا؟ بالسكوت لا بالحكاية.

فإذا كان المسؤول مؤنثاً قلت: من ومنا، ولا تقول: من يا فتى؟ في الصلة في المؤنث، فإن بدأت بالمذكر قلت: من ومنه.

والذين أجازوا (منون) جعلوه معرباً وأنزلوه منزلة(أيّ) بالواو والنون، وسيبويه لا يجيز الجمع في الاستفهام إلاَّ في (أيّ) ولا يجوز في (مَنْ)، لأنَّ الأصل في (أيَ) هو الاستفهام وهي أقرب إلى الأسماء التامة مِنْ (مَنْ) التي تشبّه بـأيّ ولا تقوَ مثلها على أن تحل محلها وتتخذ جميع صورها البنائية، وإنْ كان بعض النحاة وهم الكوفيون يجيزون: منو أنت، ومنان أنتما، ومنون أنتم، وعلى هذا يكون: أتوا ناري فقلتُ: منون أنتم؟

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما لا تحسن فيه من كما تحسن فيما قبله، وذلك أنّه لا يجوز أنْ يقول الرجلُ: رأيت عبدالله، فتقول: منا، لأنّه إذا ذكر عبدالله فإنّما يذكر رجلاً تعرفه بعينه، أو رجلاً أنت عنده ممّن يعرفه بعينه، فإنّما تسأله على أنّك ممّن يعرفه بعينه، إلاّ أنّك لا تدري الطويلُ هو أم القصيرُ أم ابن زيد أم ابن عمرو؟ فكرهوا أن يُجري هذا مجرى النكرة إذا كانا مفترقين، وكذلك رأيتُه ورأيتُ الرجل، لا يحسن لك أن تقول فيهما إلاّ من هو ومن الرجل، وقد سمعنا من العرب من يقال له ذهبنا معهم فيقول: مع مَنِين؟ وقد رأيتُه، فيقول: مَنَا أو رأيت منا، وذلك أنّه سأله على أنّ الذين ذكر ليسوا عنده ممّن يعرفه بعينه، وإنّ الأمر ليس على ما وضعه عليه المحدثُ، فهو ينبغي له أن يسأل في ذا الموضع كما سأل حين قال رأيتُ رجلاً)[1].

أقول:

أولاً: سبق القول أنّ من العرب من يحكي بـ (مَنْ) إعراب المسؤول عنه فقط، ولا يزيد علامة تأنيث أو تثنية أو جمع، يقول لمن قام: قام رجل، أو رجالان، أو رجال، أو امرأة، أو امرأتان، أو نساء: (منو) في كلّ هذا إذا كان في موضع رفع، ويقول: منَا: في موضع النصب، و: مني: في موضع الجرّ، والواو والألف والياء إنّما نشأت من إشباع الحركات في الوقف؟.

أمّا إذا كانت الحكاية حكاية علم وليس نكرة، ولم يكن موصوفاً فيلا يجوز عند سيبويه إلاّ حكاية إعرابه، فيقال في: رأيت محمداً، من محمداً؟ ومن محمدٍ؟ في: مررت بمحمدٍ، ولا يجوز عنده أن يقال: منَا محمداً؟ لأنّ (محمداً) علم بعينه، ولا يجوز إجراءه مجرى النكرة، وكذا الأمر إذا كان الاسم المحكي معرفاً بأل. تقول: مَن الرجلُ، ومَنْ هو؟

ثانياً: وسمع سيبويه من العرب قولهم: منين؟ لمن يقول: ذهبنا معهم، وفي: قد رأيتُهُ: مَنا؟ أو: رأيت منَا، وإنّما يجوز هذا لأنّ المرئي غير معروف بعينه عند المخاطب، فالضمير المتصل في (رأيتُهُ) وفي (معه) يشير إلى أنّ المتكلّم قد وضع كلامه على أنّ للمخاطب معرفة بما يعود عليه الضمير، والمخاطب لم يكن يعرف ذلك، فصار الضمير عنده بمنزلة النكرة شأنه

(1) سيبويه: 2/ 412.

شأن قول المتكلّم: رأيت رجلاً، وذهبنا مع رجال، ولذلك ردّ المخاطب بما يشعر أنّه غير عارف من هو الرجل أو الرجال، وجعل المتكلّم كأنّه قد تكلم بذلك.

حكاية العلم في الاستفهام بمَنْ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه بمَنْ اعلم أنّ أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجلُ رأيتُ زيداً: مَنْ زيداً؟ وإذا قال مررتُ بزيدٍ قالوا: مَنْ زيدٍ؟ وإذا قال: هذا عبدالله قالوا: مَنْ عبدُالله؟ وأمّا بنو تميم فيرفعون على كلّ حال، وهو أقيسُ القولين.

فأما أهل الحجاز فإنّهم حملوا قولهم على أنّهم حكوا ما تكلم به المسؤولُ، كما قال بعض العرب، دعنا من تمرتان، على الحكاية لقوله: ما عنده تمرتان، وسمعتُ عربياً مرة يقول لرجل سأله فقال: أليس قُرشيّاً؟ فقال: ليس بقرشياً، حكايةً لقوله: فجاز هذا في الاسم الذي يكون علماً غالباً على ذا الوجه، ولا يجوز في غير الاسم الغالب كما جاز فيه، وذلك أنّه الأكثر في كلامه، وهو العلم الأول الذي به يتعارفون، وإنّما يُحتاج إلى الصفة إذا خاف الالتباس من الأسماء الغالبة، وإنّما حكى مبادرةً للمسؤول، أو توكيداً عليه أنّه ليس يسأله عن غير هذا الذي تكلم به، والكُنية بمنزلة الاسم)[1].

أقول:

أولاً: في حكاية العلم في جملة الاستفهام بـ (من) لغتان:

إحداهما: لغة أهل الحجاز الذين يجيزون حكاية إعراب العلم العاقل غير المقرون بتابع من التوابع الخمسة، يقولون: مَنْ محمداً؟ لمن قال: رأيتُ محمداً، ومَنْ محمدٍ لِمَنْ قال: مررتُ بمحمدٍ، ومَنْ محمدٌ؟ لمن قال: هذا محمدٌ، وقد بيّنا فيما سبق أنّ الفتحة والكسرة للحكاية والرفع في موضعهما مقدّر لأنّ (مَنْ) في جملة السؤال مبتدأ وما بعده خبر أو أنّ (من) خبر والواقع بعدها مبتدأ.

وإذا كان الواقع بعدها مرفوعاً كما في نحو: من محمدٌ؟ لِمَنْ قال: هذا محمدٌ، أو أكرمني محمد، فيختلف التقدير: فعلى لغة الحكاية يكون الإعراب مقدراً لاشتغال آخر المحكي بحركة الحكاية، فالرفع في اللفظ غير الرفع في التقدير، وعلى لغة غير الحكاية فالحكم ظاهر وتبطل الحكاية.

---

(1) سيبويه: 2/ 413.

وثانيهما: وهو الرفع مطلقاً فلغة التميميين الذي لا يحكون العلم مطلقاً، ويوجبون رفع ما عدّ (مَنْ) وقد رأى فيه سيبويه(أقيس القولين).

ثانياً: وسيبويه لا يجيز – كما يفهم من كلامه الذي بين أيدينا – حكاية جميع المعارف كما ذهب إليه بعض النحاة[1].

وإجازة الحكاية في الإعلام لكثرتها على ألسنتهم، ولما فيها من ربط أحد الكلامين بالآخر، علماً بأنهم شرطوا أن كون الحكاية بـ (مَنْ) دون (ايّ) لوجهين[2]:

أحدهما: كثرة استعمالهم (مَنْ) دون أيّ، وقد ذكره سيبويه[3].

والثاني: أنَّ (من) مبنية لا يظهر معها قُبح الحكاية لسكونها على كلّ حال، بخلاف أيّ التي يجوز فيها الرفع مع نصب ما بعدها أو جره.

زد على هذا أنَّ (من) على حرفين وأي على ثلاثة وما كان على حرفين أقرب إلى المبنيات.

ثالثاً: تعامل الكنية معاملة العلم العاقل في حكاية السؤال عنها بـ (مَنْ) يقال: مَنْ أبو محمد؟ لَمَنْ قال: رأيتُ أبا محمدٍ، ومَنْ أبي محمدٍ؟ لَمَنْ قال: مررت بأبي محمدٍ، ومن أبو محمدٍ؟ لَمَنْ قال: هذا أبو محمد.

حكاية الكنية والعلم المعطوف

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإذا قال: رأيتُ أخا خالد لم يجز مَنْ أخا خالد، إلاَّ على قول من قال: دعنا من تمرتان، وليس بقُرشيّاً، والوجهُ الرفع لأنّه ليس باسم غالب، وقال يونس: إذا قال رجلٌ: رأيتُ زيداً وعمراً، أو زيداً وأخاه، أو زيداً أخا عمرو، فالرفعُ يردُّه إلى القياس والأصل إذا جاوز الواحد، كما تُردّ ما زيدٌ إلاَّ منطلقٌ إلى الأصل، وأمّا ناسٌ فإنّهم قاسوه فقالوا: تقول من أخو زيد وعمروٌ، ومن عمراً وأخا زيدٍ، تُتبع الكلام بعضه بعضاً وهذا حسن، فإذا قالوا

---

(1) ينظر: ابن الناظم: شرحه، ص 532.

(2) ينظر: الأزهري: شرح التصريح، 2/ 486.

(3) سيبويه: 2/ 413- 414.

من عمراً ومن أخو زيد، رفعوا أخا زيدٍ، لأنه قد انقطع من الأول بمَنْ الثاني الذي مع الأخ، فكأنك قلت من أخو زيدٍ؟ كما أنك تقول تباً له وويلا؛ وتباً له وويلٌ له)[1].

أقول:

أولاً: العَلَم إمّا أن يكون مفرداً عاقلاً، أو يكون كنية أو لقباً، أو معطوفاً أو موصوفاً، وقد مضى القول في العلم المفرد العاقل في الحكاية به في جملة استفهامية بـ (مَنْ).

ويشير سيبويه هنا إلى مجيء العلم في صورة كنية كـ (أبو خالد) ورأي سيبويه إجراء الكنية على القياس وجعل الجملة الاستفهامية على الابتداء والخبر، فلا يقال: من أخا خالدٍ؟ لمن قال: رأيت أخا خالد، بل يقال: مَنْ أبو خالدٍ.

فإذا نُصب (أخا خالدٍ) على الحكاية فهو بمنزلة من يحكي المجرور في نحو: دعنا مِنْ تمرتين فيقول: دعنا مِنْ تمرتان، أو كمن يحكي المجرور لفظاً بالنصب فيقول في: ليس خالد بقُرشيّ: ليس بقرشياً.

وسيبويه يرى أنّ الوجه في الكنية أن يكون بالرفع، لأنّ الكنية ليست بعلم يستعمل استعمال العلم في المراسلات والمعاملات والمخاطبات.

ثانياً: أمّا إذا عُطف على الاسم العلم بالواو خاصة، فالقياس فيه الرفع، ومنهم من أجاز الحكاية في العلم المعطوف، فيقال لمن قال:

رأيتُ محمداً وخالداً: من محمداً وخالداً؟ بنصبهما، ويقال لمن قال: مررت بمحمدٍ وخالدٍ: من محمدٍ وخالدٍ، بجرهما ويقال لمن قال: هذا أخو محمدٍ وخالد: من أخو محمد وخالد.

وهو حَسَنٌ عند سيبويه، لأنّ فيه اتباعٌ للكلام بعضه بعضاً.

ثالثاً: وإذا عطفت الكنية على العلم فلا يجوز إلاّ الرفع في الكنية، لما في المعطوف من إطالة في الكلام لكونه كنية، يقال:

من محمداً ومن أخو خالدٍ، برفع (أخو خالدٍ)، ولا يقال:

من محمداً ومن أخا خالدٍ؟ على الحكاية جواباً لمن قال:

رأيت محمداً أخا خالدٍ.

---

(1) سيبويه: 2/ 413-414.

لأنَّ المراد هو: من محمدٌ أخو خالدٍ.

حكاية العلم الموصوف

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وسألتُ يونس عن: رأيتُ زيدَ بنَ عمرٍو فقال: أقول من زيدَ ابن عمرو؛ لأنّه بمنزلة اسم واحد، وهكذا ينبغي، إذا كنت تقول يا زيدَ ابن عمرو، وهذا زيدٌ بنُ عمرو، فتُسقط التنوين، فأما من زيدٌ الطويلُ فالرفع على كلّ حال؛ لأنّ أصل هذا جرى للواحد لتعرفه له بالصفة، فلمّا جاوز ذلك ردّه إلى الأعرف، ومن نوّن زيداً جعل ابن صفةً منفصلة ورفع في قول يونس، فإذا قال رأيتُ زيداً قال: أيٌّ زيدٌ، فليس فيه إلاّ الرفعُ، يُجريه على القياس، وإنّما جازت الحكاية في من لأنّهم لـمَنْ أكثرُ استعمالاً وهم ممّا يغيّرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره، وإنْ أدخلت الواو والتاء في مَنْ فقلت: فمَنْ أو ومَنْ، لم يكن فيما بعده إلاّ الرفعُ)[1].

أقول:

أولاً: يحكي سيبويه عن أستاذه يونس رحمه الله جواز الحكاية إذا كان العلم المسؤول عنه بـ (من) معطوف عليه، ما هو نفسه كما في قولك: رأيتُ زيدَ بنَ عمرو، فالوجه فيه أن يقال: من زيدَ بن عمرو؟ بإسقاط التنوين، لأنَّ المعطوف والمعطوف عليه بمنزلة اسم واحد.

ثانياً: وإذا وصفت العلم المفرد العاقل فالرفع فيه مطلقاً، فتقول: من محمدٌ الشاعرُ. سائلاً من قال:

هذا محمدٌ الشاعرُ.

أو: رأيتُ محمداً الشاعرَ.

أو: مررتُ بمحمدٍ الشاعرِ.

والعلة في هذا أنَّ العلم الموصوف مع صفته كالاسم الواحد، ولذلك يردّ الأمر فلالى العلم لا إلى صفته.

---

(1) سيبويه: 2/ 414.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا بابُ مَنْ إذا أردت أن يضاف لك من تسأل عنه وذلك قولك: رأيتُ زيداً، فتقول: المنيَّ، فإذا قال رأيتُ زيداً وعمراً قلت: المنيين، فإذا ذكر ثلاثةً قلت: المنيين، وتحمل الكلام على ما حمل عليه المسؤولُ إنْ كان مجروراً أو منصوباً أو مرفوعاً، كأنك قلت: القُرشيّ أم الثقفيّ، فإنْ قال القُرشيّ نصب، وإنْ شاء رفع على هو، كما قال صالحٌ في: كيف كنتَ؟ فإنْ كان المسؤولُ عنه من غير الإنس فالجوابُ الهَنُ والهَنةُ، والفلانُ والفلانةُ؛ لأنْ ذلك كناية عن غير الآدميين)[1].

أقول:

إذا لم يكن المخاطب عارفاً بنسب من جيري الإخبار عنه، وأراد أن يستفهم فيحتاج إلى أمرين:

الأول السؤال بما فيه أل، وتدخل هنا على (مَنْ) بوصفه مبهماً والثاني عن نسبة المسؤول عنه.

فيقول في: رأيت زيداً المَني؟

وفي: رأيت زيداً وعمراً: المنيّينْ؟

وفي: رأيت زيداً وعمراً وخالداً: المنيّين.

والجواب: القُرشيُّ، أو البَصريُّ، أو البغداديَّ بالنصب على تقدير فعل (أعني) ويجوز رفعه على إضمار (هو).

ويجري إعراب: المنيَّ، والمنيين، على إعراب الاسم الذي في الكلام، أعني قول القائل.

فإذا كان المسؤول عنه غير عاقل، أو كان كناية عن العاقل فلا يجوز إلاّ الرفع، تقول: الفلان والفلانةُ، كناية عن العاقلين.

---

[1] سيبويه: 2/ 415.

والخلاصة:

أولاً: أنّ الحكيَ على نوعين: جملة ومفرد، وحديثُ سيبويه المطول قد انصبَّ على المفرد، وهو بدوره على نوعين: معرفة ونكرة، فإذا سمعت قائلاً يقول: أكرمني محمدٌ، وأردت الاستفهام عن محمد، حكيته بالرفع فتقول: من محمدٌ؟

وإذا قلت: أكرمتُ محمداً، قلت في الاستفهام: من محمداً، وكذلك في (من محمدٍ) في الاستفهام عنه مجروراً على الحكاية.

ثانياً: إذا جئت بالواو قبل (من) أبطلت الحكاية ورفع في الأحوال الثلاثة تقول: ومَنْ محمدٌ؟

ثالثاً: فإذا كان الاسم نكرة من نحو: أكرمني رجلٌ، قلت في الاستفهام: (منو) في الرفع و(منا) في النصب، و(مني) في الجرّ، مع مراعاة إلحاقه ما يشير إلى التأنيث أو التثنية أو الجمع، وكل ذلك في الوصل.

رابعاً: والفرق بين (من) و(أيّ) أنّ (من) يُحكى بها من يعقل على أصله ويحكي بـ (أيٍّ) عن من يعقل وما لا يعقل على أصله، مع ملاحظة أنّ (من) مبنية، و(أيٌّ) معربة.

صلة مَنْ الموصولة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب إجرائهم صلة مَنْ وخبره إذا عنيت اثنين كصلة اللذين، وإذا عنيت جميعاً كصلة الذين، فمن ذلك قوله عزوجل: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [من سورة يونس: 42]، ومن ذلك قول العرب فيما حدثنا يونس: من كانت أمّك وأيّهنّ كانت أمّك، ألحق تاء التأنيث لـمّا عنى مؤنثاً، كما قال: يستمعون إليك حين عني جميعاً، وزعم الخليل رحمه الله أنّ بعضهم قرأ ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [من سورة الأحزاب: 31]، فجُعلت كصلة التي حين عنيت مؤنثاً، فإذا ألحقت التاء في المؤنث ألحقت الواو والنون في الجميع، قال الشاعر حين عني الاثنين، وهو الفرزدق:

تعالَ فإنْ عاهدتني لا تخونني ... نَكُنْ مثْلَ مَنْ يا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ) (1).

أقول:

أولاً: الأسماء الموصولة قسمان:

خاص أيّ نصّ في معناه لا يتجاوز إلى غيره، كالذي، والتي، واللّذان، واللّتان. ...الخ، ومشترك بين معانٍ مختلفة بلفظ واحد، كـ (من، وما، وأي....الخ.

ثانياً: يتناول سيبويه هنا (من)، فهو اسم موصول عام مشترك للمفرد وللمثنى وللجميع، للعاقل ويكون بلفظ واحد، كقول تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ﴾ [من سورة الأحقاف: 5]، فـ (من) اسم استفهام في محلّ رفع مبتدأ، و(أضل) خبره و(ممَّن) متعلقان بـ (أضل) وصلة الموصول (يدعو) و(من) اسم موصول مفعول (يدعو) وصلته: جملة لا يستجيب ويجوز في (من) هنا أن يكون نكرة تامة موصوفة، فتكون جملة (لا يستجيب) في محلّ نصب صفةٍ له.

---

(1) سيبويه: 2/ 415-416.

ثالثاً: ولأنّ (من) بلفظ المفرد المذكر صار معناها يخالف لفظها، فقد يعود الضمير عليها مفرداً مذكراً مراعاةً للفظها كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يُؤْمِنُ بِهِۦ وَمِنْهُم مَّن لَّا يُؤْمِنُ بِهِۦ﴾ [من سورة يونس: 40]، فالفاعل في (يؤمن) مفرد مذكر مراعاة للفظ اسم الموصول (من).

وقد يراعى معنى (من) جمعاً كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ۚ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا۟ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [من سورة يونس: 42]، فـ (من) في محلّ رفع مبتدأ مؤخّر و(منهم) خبر مقدم، ويستمعون صلة، وقد تكون صفة لمن إذا كانت نكرة موصوفة والتقدير: قوم يستمعون والشاهد في الآية إعادة الضمير جمعاً مراعاة لمعنى (من)، والأكثر مراعاة لفظه، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ﴾ [من سورة يونس: 43]، ولم يقل تعالى: (ينظرون).

رابعاً: ويراعى أيضاً التأنيث والتذكير، وهو قليل، فقد جاء عن يونس قوله: من كانت أمّكَ، وأيُّهنّ كانت أمّك بتأنيث الفعل، لأنّ المراد المؤنث، ولهذا نقل سيبويه عن أستاذه الخليل رحمه الله أنّ بعضهم قرأ قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [من سورة الأحزاب: 31]، بـ (تقنت) بالتأنيث على جعل (من) بمعنى: التي.

وقراءة (يقنت) قراءة الناس كلّهم على ما يقول ابن مجاهد: (لأنّ (من) وإنْ كان كناية عن مؤنّث ها هنا فإن لفظها واحد مذكر فقيل: (ومن يقنت) على اللفظ، ولو رُدّ على المعنى لقيل: ومن تقنت بالتاء، وإنّما ذكرت هذا الحرف لأنّ أبا حاتم السجستاني روى في الشذوذ عن أبي جعفر، وشيبة ونافع بالتاء (ومن تقنتْ) وهو صواب في العربية خطأ في الرواية)[1].

خامساً: ومـمّا يراعى فيه المعنى قول الفرزدق[2]:

---

(1) ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، 2/ 198، وينظر: القرطبي، 4/ 176.

(2) ديوانه، 2/ 80، ويروى: تعش فإن عاهدتني، وينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 295، والعيني، 1/ 461.

تعالَ فإنْ عاهدتني لا تخونني نكُنْ مثلَ مَنْ يا ذئبُ يَصْطَحِبانِ

والشاهد به قوله: (يصطحبان) بالتثنية مراعاة لمعنى (من) التي تصلح للمفرد وللمثنى وللجمع، و(يصطخبان) صلة (من) و(يا ذئبُ) منادى مبني على الضمّ في محلّ نصب، وقد اعترض بين الاسم الموصول وصلته.

ذا وماذا الموصولتان

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب إجرائهم ذا وحده بمنزلة الذي، وليس يكون كالذي إلاّ مع ما ومن، في الاستفهام، فيكون ذا بمنزلة الذي يكون ما حرف الاستفهام، وإجرائهم إيّاه مع ما بمنزلة اسم واحد، أمّا إجراؤهم ذا بمنزلة الذي فهو قولك: ماذا رأيتَ؟ فيقول: متاعٌ حسنٌ، وقال الشاعر، لبيد بن ربيعة:

ألا تسألانِ المَرْءَ ماذا يُحاوِلُ ... أنحبٌ فيُقْضَى أم ضلالٌ وباطِلُ

وأمّا إجراؤهم إيّاه مع ما بمنزلة اسم واحد فهو قولك: ماذا رأيت؟ فتقول: خيراً، كأنك قلت: ما رأيت؟ ومثل ذلك قولهم: ماذا ترى؟ فتقول: خيراً، وقال جل ثناؤه: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُواْ خَيْرًا﴾ [من سورة النحل: 30]، فلو كان ذا لغواً لما قالت العرب: عماذا تسأل؟ ولقالوا: عم ذا تسألُ، كأنّهم قالوا: عم تسألُ، ولكنّهم جعلوا ما وذا اسماً واحداً، كما جعلوا ما وإنْ حرفاً واحداً، حين قالوا: إنّما. ومثل ذلك كأنّما وحيثما في الجزاء، ولو كان ذا بمنزلة الذي في ذا الموضع ألبتة لكان الوجهُ في ماذا رأيتَ إذا أجاب أن يقول: خيرٌ، وقال الشاعر، وسمعنا بعض العرب يقوله:

دَعي ماذا علمتِ سَأتَّقيه ... ولكنْ بالمغيَّبِ نبّئيني

فالذي لا يجوز في هذا الموضع، وما لا يحسن أن تُلغيها، وقد يجوز أن يقول الرجلُ: ماذا رأيت؟ فيقول: خيرٌ، إذا جعل ما وذا اسماً واحداً، كأنّه قال: ما رأيتُ خيرٌ، ولم يُجبه على رأيت) [1].

---

(1) سيبويه: 2/417، 418.

أقول:

أولاً: تكون (ذا) اسم موصول بمعنى الذي أو التي أو فروعهما، وتكون للعاقل ولغيره، فإنْ وقعت بعد (مَنْ) فهي للعاقل، تقول:

من ذا رأيت؟

وإنْ دخل عليها (ما) فهي لغير العاقل، قال تعالى: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [من سورة النحل: 24]، فـ (ذا) اسم موصول مبني على السكون في محلّ رفع خبر ما الاستفهامية، وصلة الموصولة جملة: (أنزل ربكم) والتقدير ما الذي أنزل ربكم، ولا تكون (ذا) موصولة إلاّ إذا توافرت فيها الشروط الآتية:

1- أن تتقدمها (من) أو (ما) الاستفهاميتان كما مرَّ، فإنْ لم يتقدم الاستفهام فهي اسم إشارة، قال تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَـٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ﴾ [من سورة البقرة: 245].

2- ألاّ تكون ملغاة، والإلغاء هنا أن تُجعل (ذا) مع (من) أو (ما) اسماً واحداً مستفهماً به، وسيرد لاحقاً الاستشهاد له.

3- ألاّ يليها مفرد، فإنْ تلاها مفرد كانت اسم إشارة، لأنَّ المفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير (أل)، تقول: من ذا القادمُ فـ (من) اسم استفهام في محلّ رفع مبتدأ، و(ذا) اسم إشارة خبر، والقادم بدل من اسم الإشارة. وتقول: ماذا صنعت؟ فـ (ماذا) اسم استفهام في محلّ نصب مفعول به مقدم. وتقول: ماذا التواني؟ فـ (ماذا) اسم استفهام في محلّ رفع خبر مقدم.

ثانياً: وسيبويه يتحدث في النص الذي بين أيدينا في الآتي:

مجيء (ذا) بمعنى (الذي) ويستشهد لذلك بقول لبيد[1]:

ألا تسألانِ المرءَ ماذا يُحاوِلُ ... أنَحْبٌ فيُقْضَى أم ضَلالٌ وباطِلُ

(1) ديوانه، ص 254.

برفع: أنحبٌ، وجعله استفهاماً مفسراً لقوله: (ماذا يحاول) و(ذا) مرفوع لأنه خبر (ما) ومعناه: أيُّ شيء الذي يحاول ولو جعلنا (ذا) مع (ما) كاسم واحد، لصارت (ماذا) منصوبة بـ (يحاول)، ويكون (أنحبٌ) منصوباً لأنّه استفهام مفسّر للاستفهام الأول فهو على إعرابه، وكان المعطوف عليه منصوباً وهو قوله: أنحباً فيقضي أم ضلالاً وباطلاً، ولهذا يقول سيبويه أنَّ قولك: ماذا رأيت؟ يقول (خيراً) بالنصب على تقدير: ما رأيت؟ فـ (ماذا) مفعول رأى وهو اسم استفهام مقدم.

ثالثاً: ومن وقوع (ماذا) مفعولاً به قوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ﴾ [من سورة النحل: 24].

رابعاً: وجعل (ماذا) اسماً واحداً بمنزلة جعل (ما) و(إنّ) حرفاً واحداً يفيد الحصر فيقال: (إنّما)، وكذا (كأنّما) و(حيثما) الشرطية.

خامساً: ومن جعل (ماذا) اسماً واحداً بمنزلة (الذي) قول الشاعر[1]:

دَعي ماذا علمتِ سَأتّقيه ... ولكنْ بالمغيَّبِ نبّئيني

فـ (ماذا) في محلّ نصب على المفعولية.

تقول: ماذا صنعت؟ والتقدير: أيّ شيء صنعت.

وإذا دخل عليها حرف جرّ حذفت ألفها لتطرفها، ومنه قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [من سورة النبأ: 1]، فرقاً بين (ما) الاستفهامية والموصولة في نحو قوله تعالى: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [من سورة المؤمنين: 91].

(ولهذا خصّت الاستفهامية بحذف الألف للتطرف، وصينت الموصولة عن الحذف لتوسط الألف، ولأنّ الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد)[2].

---

(1) ينظر: البغدادي، 2/ 554، والسيوطي: شرح شواهد المغني، ص 243، وهمع الهوامع، 1/ 84.

(2) الأزهري: شرح التصريح، 1/ 163.

سادساً: ويجوز أن يكون (ماذا) في كلام السائل نصباً وفي كلام المجيب رفعاً على الاستئناف، ولذلك يقول السائل:

ماذا رأيت؟ فيقول المجيب: خيرٌ، والتقدير: الذي رأيت خيرٌ، فـ (الذي) مبتدأ، و(رأيت) صلته، و(خيرٌ) خبرٌ.

وليس بخافٍ أنَّ (ماذا) في جملة الاستفهام في محلّ نصب على المفعولية بـ (رأيت).

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ومثل ذلك قولهم في جواب كيف أصبحتَ؟ فيقول: صالحٌ، وفي مَنْ رأيتَ فيقول: زيدٌ، كأنّه قال: أنا صالحٌ ومن رأيتُ زيدٌ، والنصبُ في هذا الوجهُ، لأنّه الجوابُ، على كلام المخاطب، وهو أقربُ إلى أنْ تأخذ به، وقال عزوجل: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۙ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [من سورة النحل: 24]، وقد يجوز أن تقول إذا قلت من الذي رأيتَ: زيداً؛ لأنَّ ها هنا معنى فعل فيجوز النصبُ ها هنا كما جاز الرفعُ في الأول)[1].

أقول:

أولاً: يوازن سيبويه بين (ماذا) في نحو: ماذا رأيت؟ فيقال: خيراً، أو: خيرٌ، بالنصب، وبالرفع على ما مرَّ بيانه، وقولك: كيف أصبحت؟ فتقول: مريضاً، و: مريضٌ، بالنصب على أنَّ (مريضاً) خبر لـ (أصبح).

وبالرفع على تقدير: أنا مريضٌ، قال تعالى: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۙ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [من سورة النحل: 24]، فـ (ماذا) اسم استفهام في محلّ نصب مفعول مقدم لـ (أنزل)، وقد تكون (ما) وحدها اسم استفهام و(ذا) اسم موصول في محلّ رفع خبر، و(انزل ربكم) صلة الموصول، و(أساطير الأولين) خبر لمبتدأ مرفوع والتقدير: هي أساطير الأولين، أو المنزل أساطير الأولين.

---

[1] سيبويه: 2/ 418-419.

ويمكن أن تكون (ماذا) مرفوعة بالابتداء والتقدير: أيُّ شيء أنزله ربكم، فإذا نصبت كان معنى (أساطير الأولين) ما يدّعون نزوله أساطير الأولين، وإذا رفعت فالمعنى: المنزلُ أساطير الأولين، كقوله تعالى: ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [من سورة البقرة: 219]. فيمن رفع (العفو)، (فإذا قلت: هو كلام متناقض؛ لأنه لا يكون منزّل ربهم وأساطير!! قلتُ: هو على السخرية كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [من سورة الشعراء: 27]، وهو كلام بعضهم لبعض، أو قول المسلمين لهم، وقيل هو قول المقتسمين الذين اقتسموا مداخل مكة ينفرون عن رسول الله ﷺ: إذا سألهم وفود الحجاج عمّا أنزل رسول الله ﷺ قالوا: أحاديث الأولين وأباطيلهم)[1].

---

[1] الزمخشري: الكشاف، 2/ 577 (بتصرف).

لواحق المستفهم عنه

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام إذا أنكرت أن تثبت رأيه على ما ذكر أو تنكر أن\ يكون رأيهُ على خلاف ما ذُكر، فالزيادةُ تتبع الحرف الذي هو قبلها، الذي ليس بينه وبينها شيءٌ، فإنْ كان مضموماً فهي واو، وإنْ كان مكسوراً فهي ياءٌ، وإنْ كان مفتوحاً فهي ألف، وإنْ كان ساكناً تحرّكَ، لئلا يسكن حرفان، فيتحرك كما يتحرك في الألف واللام الساكنُ مكسوراً، ثمّ تكون الزيادةُ تابعةً له، فممّا تحرّكَ من السواكن كما وصفتُ لك وتبعته الزيادةُ قولُ الرجل: ضربتُ زيداً، فتقول منكراً لقوله: أزَيْدَ نِيهْ، وصارت هذه الزيادة علماً لهذا المعنى، كعلم النُدبة، وتحركت النون لأنها ساكنة، ولا يسكن حرفان فإنْ ذكر الاسم مجروراً جررته، أو منصوباً نصبته، أو مرفوعاً رفعته، وذلك قولك: إذا قال: رأيت زيداً: أزيدَنيه؟ وإذا قال: مررتُ بزيدٍ: أزيدِنيه، وإذا قال هذا زيدٌ: أزيدُنيه؟ لأنك إنّما تسأله عما وضع كلامه عليه، وقد يقول لك الرجل: أتعرفُ زيداً؟ فتقول: أزيدَنيه، إمّا منكراً لرأيه أن يكون على ذلك، وإمّا على خلاف المعرفة)[1].

أقول:

أولاً: الإنكار الاستفهامي على ما يفهم من كلام سيبويه على وجهين هما:

الأول: إنكار ما يثبت قول المتكلم.

والثاني: إنكار أن يكون قول المتكلم على خلاف ما ذكر. فإذا قال لك متكلم: أتاك محمد، وزيد ممتنع أن يأتيك، فتنكر إتيان محمد لبطلانه وتعذر إتيانه مطلقاً.

أو قد يكون من عادة محمد إتيانك، ولكنّك تنكر أن يكون إتيانه إليك حاصلاً كما ذكر المتكلم.

ثانياً: ويؤدي هذا الإنكار بإلحاق حرف آخر الكلمة مباشرة يتبع حركة هذا اللفظ، فإذا كان مضموماً ألحقت واواً، وإذا كان منصوباً ألحقت ألفاً، وياءً إذا كان مجروراً، أمّا إذا كان ساكناً فيحرك آخر الاسم بالكسر لالتقاء الساكنين، وتتبعه الحرف الذي منه حركته.

فممّا تحرك من السواكن مع إتباعه الزيادة، قول القائل:

---

(1) سيبويه: 2/ 419-420.

رأيتُ محمداً، فتقول منكراً ذلك: أمحمدَنيهْ؟ وتكون الزيادة علامة للاسم كما لو نُدب في نحو: وامحمداه.

ومن الواضح أنّ النون قد تحرّكت لكونها ساكنة وما بعدها وهو الياء ساكن، فتحرّكت بالكسر، وتقول في المرفوع في نحو: جاء محمدٌ: أمحمدُنيه؟ وفي المجرور في نحو: مررتُ بمحمدٍ: أمحمدِنيه؟ فإذا كان آخر الاسم ساكناً كـ: مصطفى والقاضي فتلحق به مثلُهُ ثمّ تحذف الأول لالتقاء الساكنين، يقول لك قائل: رأيت المصطفة، فتقول: ألمصطفاه؟ ويقول لك: مررت بالقاضي، فتقول: ألقاضيه.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وسمعنا رجلاً من أهل البادية قيل له: أتخرج إنْ أخصبت البادية؟ فقال: أنا إنيه؟! منكراً لرأيه أن يكون على خلاف أن يخرج، ويقول: قد قدم زيدٌ، فتقول: أزيدُنيه؟ غير رادٍّ عليه متعجباً أو منكراً عليه أن يكون رأيهُ على غير أنْ يقدم؛ أو أنكرت أن يكون قدم فقلت: أزيدُنيه؟ فإنْ قلت مجيباً لرجل قال: لقد لقيتُ زيداً وعمراً قلت: أزيداً وعمرَنيه؟ تجعلُ العلامة في منتهى الكلام، ألا ترى أنّك تقول إذا قال ضربتُ عمراً: أضربتَ عمراه؟ وإنْ قال: ضربتُ زيداً الطويلَ قلت: أزيداً الطويلاه؟ تجعلها في منتهى الكلام، وإنْ قلت: أزيداً يا فتى، تركت العلامة كما تركت علامة التأنيث والجمع وحرف اللين في قولك: منَا ومنَي ومنَو، حين قلت يا فتى، وجعلت يا فتى بمنزلة ما هو في من حين قلت من يا فتى، ولم تقل منين ولا منَه ولا منَي، أذهبتَ هذا في الوصل، وجعلت يا فتى بمنزلة ما هو من مسألتك يمنع هذا كلّه، وهو قولك مَنْ ومَنَه إذا قال رأيتُ رجلاً وامرأةً، فمَنَه قد منعت من حروف اللين، فكذلك هو ها هنا يمنع كما يمنع ما كان في كلام المسؤول العلامة مِن الأول، ولا تدخل في يا فتى العلامة لأنّه ليس من حديث المسؤول فصار هذا بمنزلة الطويل حين منع العلامة زيدا كما منع من ما ذكرتُ لك؛ وهو كلام العرب) [1].

---

(1) سيبويه: 2/ 420-421.

أقول:

أولاً: من علامات الإنكار أن يترك لفظ المتكلم على حاله ويؤتى بالعلامة منفصلة، أيْ يؤتى بالعلامة بعد حكاية اللفظ الوارد في كلام المتحدث ثمَّ تعقبه الزيادة.

وقد مثل سيبويه لذلك بما سمعه من أهل البادية، إذا قيل لرجل: أتخرجُ إنْ أخصبت البادية؟ فقال: أنا إنيهْ؟ مؤكداً خروجه ومنكراً أن يكون رأيه على خلاف ذلك.

ويقال: قد قدم زيدٌ، فتقول: أزيدُنيه؟

ثانياً: فإذا كان هناك معطوف على المتحدث عنه، فتلحق العلامة بالمعطوف لا بالمعطوف عليه، نحو قولك مجيباً من قال لك:

قد لقيتُ محمداً وزيداً، تقول: أزيداً ومحمدنيه؟

ثالثاً: وإذا وصف المتحدث عنه ألحقنا العلامة بالصفة لا بالموصوف كأن يقال لك: أكرمتُ محمداً الشاعرَ، فتقول:

أمحمداً الشاعراه.

رابعاً: فإذا استفهمت قائلاً لمن قال لك: رأيتُ محمداً، فقلت: أمحمداً يا فتى؟ لا يجوز لك هنا أن تقول: أمحمدَنيه يا فتى، ولا: أمحمداً أنيه يا فتى؟ لأنك لا تقول: منو يا فتى؟

فترك العلامة واجب كما تُركت في: منا، ومني، ومنو علامة التأنيث والجمع وحرف اللين، فلا تقول: مَنين، ولا مَنه، ولا مَني، أذهبتَ هذا في الوصل.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومـمَّا تُتبعه هذه الزيادة من المتحركات، كما وصفتُ لـك قولـه: رأيـتُ عُثمـان، فتقول: أعُثمانَاه، ومررتُ بعثمانَ، فتقول: أعُثماناه، ومررتُ بحذامِ فتقول: أحذاميه، وهـذا عُمر فتقول: أعمرُوه، فصارت تابعةً كما كانت الزيادةُ التي في واغُلامهُوهْ تابعـةً، واعلـم أنَّ من العرب من يجعل بين هذه الزيادة وبين الاسم (إنْ) فيقول: أعمرُ إنيه، وأزيدُ إنيهْ، فكأنَّهم أرادوا أن يزيدوا العلم بياناً وإيضاحاً، كما قالوا: ما إنْ، فأكدوا بأن، وكذلك أوضحوا بهـا ها هنا، لأنَّ في العلم الهاء، والهاء خفيةٌ، والياء كذلك، فإذا جاءت الهمزة والنون جاء حرفان لو لم يكن بعدهما الهاء وحرف اللين كانوا مستغنين بهما، ومـمَّا زادوا به الهاء بيانـاً قـولهم:

أضربُه، وقالوا في الياء في الوقف: سعدج يريدون سعدي، فإنّما ذكرت لك هذا لتعلم أنّهم قد يطلبون إيضاحها بنحو من هذا الذي ذكرتُ لك، وإنْ شئت تركت العلامة في هذا المعنى كما تركت علامة الندبة، وقد يقول الرجل: إنّي قد ذهبت، فتقول: أذهبْتُوه؟ ويقول: أنا خارج، فتقول: أنا إنيهْ، وتُلحق الزيادة ما لفظ به، وتحكيه مبادرةً له وتبييناً أنّه ينكر عليه ما تكلم به، كما فُعل ذلك في: من عبدالله؟ وإنْ شاء لم يتكلم بما لفظ به، وألحق العلامة ما يصحح المعنى، كما قال حين قال: أتخرج إلى البادية: أنا إنيه. وإنْ كنت متثبتاً مسترشداً إذا قال ضربت زيداً، فإنّك لا تُلحق الزيادة، وإذا قال ضربتُه فقلت: أقلتَ ضربتُه؟ لم تلحق الزيادة أيضاً؛ لأنّك إنّما أوقعت حرف الاستفهام على قلت: ولم يكن من كلام المسؤول، وإنّما جاء على الاسترشاد، لا على الإنكار)[1].

أقول:

في هذا النص السيبويهي المطول أمثلة لـما تلحقه الزيادة نوضحها بالمخطط الآتي:

جملة الإخبار	جملة الاستفهام	وجه الزيادة
رأيتُ عثمان	أعُثماناهْ؟	بإلحاق الألف وهاء السكت.
مررت بعثمانَ	أعُثماناه؟	كذلك
مررتُ بحذامِ	أحذاميه؟	بإلحاق الياء وهاء السكت، والياء مجانسة لحركة الكسر في حذام.
هذا عُمرُ	أعمروهْ	بإلحاق الواو مجانسة لحركة عمر وهي الرفع هنا.
هذا عمرُ	أعمرُ إنيه	بإدخال (الهمزة والنون) (إنْ) بين آخر الاسم المستفهم عنه وعلامة الإلحاق لزيادة العلم تبياناً وإيضاحاً، والعرب تلحق بعض الألفاظ حروفاً معينة لزياداتها بياناً ووضحاً في النطق.
إنّي قد ذهبتُ	أذهبتُوهْ؟	بزيادة الواو والهاء وزيادة الواو مجانسة لحركة الضمير المتصل المبني على الضمّ.
أنا خارجٌ	أنا إنيه؟	بإلحاق الزيادة ما لفظ به المتكلّم وهو (أنا) وتحكيه مبادرة له وتبييناً أنّه ينكر على المتكلّم ما تكلم به.

---

[1] سيبويه: 2/ 421-422.

إعراب الفعل المضارع

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء اعلم أنّ هذه الأفعال لها حروفٌ تعمل فيها فتنصبُها لا تعمل في الأسماء، كما أن حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال، وهي: أنْ، وذلك، قولك: أريدُ أنْ تفعلَ، وكيْ، وذلك: جئتُك لكيْ تفعلَ، ولَنْ)[1].

أقول:

أولاً: لم يجِد سيبويه علّة إعراب الفعل المضارعة وإنْ كان قد بيّن في الصفحات الأولى من كتابه أوجه المضارعة بين الفعل المضارع واسم الفاعل، وذكر هنا أنّ الفعل المضارع تعمل فيه حروف النصب أو الجزم ولا تعمل في الأسماء، وقد امتدّ الخلاف بين النحاة واتسع في علّة كون المضارع معرباً.

فمن قائل أنّ تعريته عن العوامل الناصبة أو الجازمة سبب رفعه وإعرابه.

وقيل وعليه البصريون اتباعاً لسيبويه أنّ قيام هذا الفعل مقام الاسم ووقوعه موقعه معنى لا لفظاً هو سبب إعرابه سواء أكان الاسم مرفوعاً أو منصوباً، أو مجروراً، يقال في المرفوع:

محمد يعملُ بجدّ، ومحمد عاملٌ بجدّ.

وفي المنصوب: كان محمدٌ يعملُ بجدّ، وعاملاً بجدّ.

وفي المجرور: مررت بمحمدٍ يعملُ بجدّ، وعاملٍ بجدّ.

والأصل في الأسماء الإعراب، وبوقوع الفعل المضارع موقع الاسم أعطي حقّه في الإعراب.

وكان الكسائي رحمه الله يرى أنّ المضارع يرتفع بالزوائد في أوله، وهو رأي غير موفق عند أكثر النحاة، (لأنّ الزوائد لو كانت عاملة رفعاً لم يجز أن يقع الفعل منصوباً، أو مجزوماً وهي فيه؛ لأنّ عوامل النصب لا يجوز أن تدخل على عوامل الرفع)[2].

---

(1) سيبويه: 3/ 5.

(2) الوراق: علل النحو، ص 266-267.

ونرى أنّ الفعل المضارع إنّما أعرب لمضارعته اسم الفاعل واسم المفعول في توارد المعاني المختلفة عليه رفعاً في الدلالة على الحال، ونصباً في الدلالة على الاستقبال، وجزماً في الدلالة على المضي، مثلما هو الأمر في اسم الفاعل في وقوعه مبتدأ، أو خبراً، أو فاعل، أو نائب فاعل، أو مفعولاً، أو حالاً، أو غير ذلك من المعاني المختلفة التي تقتضي التغيّر من رفع أو نصب، أو جرّ للتعبير عن هذه المعاني.

ثانياً: ذكر سيبويه بعض أحرف النصب كـ (أنْ) و(كي) و(لن).

لن الناصبة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(فأمّا الخليل فزعم أنّها لا أن، ولكنّهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا: ويْلُمِه يريدون وي لأمِّهِ، وكما قالوا يومئذٍ، وجُعلت بمنزلة حرفٍ واحد، كما جعلوا هلاّ بمنزلة حرف واحد، فإنّما هي هل ولا. وأمّا غيره فزعم أنّه ليس في لن زيادةٌ وليست من كلمتين ولكنها بمنزلة شيءٍ على حرفين ليست فيه زيادةٌ، وأنّها في حروف النصب بمنزلة لم في حروف الجزم، في أنّه ليس واحدٌ من الحرفين زائداً، ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أمّا زياداً فَلَنْ أضربَ لأنّ هذا اسمٌ والفعل صلةٌ فكأنّه قال: أمّا زيداً فلا الضربُ له)[1].

أقول:

وضح رأي الخليل رحمه الله في (لن) أيّما وضوح من خلال ما نسبه إليه تلميذه سيبويه، ومن خلال ما ذكره الخليل نفسه عن هذه الأداة في معجمه العين[2]، وخلاصة رأي أنّها مركبة من (لا وأنْ) وتابعه في هذا الرأي الكسائي[3]، وابن جني[4].

---

(1) سيبويه: 3/ 5.

(2) الخليل: العين، 1/ 350.

(3) المرادي: الجنى الداني، ص 271.

(4) ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص 79.

أمّا سيبويه فقد خالف أستاذه في ذلك: ورأى أنّ (لن) بسيطة لا مركبة، وتابعه في ذلك المبرد[1]، وابن السراج[2]، وغيرهم.

أمّا الفرّاء فرأى أنّ أصل (لن): (لا) فأبدلت الألف نوناً فأصبحت: لن[3]، وقد ردّه ابن هشام بقوله: (المعروف إنّما هو إبدال النون ألفاً لا العكس، نحو (لنسفعنا) وليكونا)[4].

ونرى أنّ الأقرب إلى الصحيح رأي الخليل ومن تابعه، فقد أكدت الدراسات اللغوية المقارنة (أنّ أصل النفي في العربية أن يكون (لا) و(ما) وأنّ العربية قد اشتقت من (لا) أدواتٍ منها: ليس، ولن، ولم، ولن مركبة من (لا وأن)[5].

وقد ردّ المهدي المخزومي - طيب الله ثراه - النحاة الذين عزوا الشذوذ في رأي الخليل لانخداعهم- على رأيه - بمظاهر بعض الاستعمالات فرؤوها بسيطة لا مركبة، قال - رحمه الله: (ذهاب الخليل إلى أنّ (لن) أصلها: (لا أن) يستند فيما أرى إلى شيئين:

أحدهما: أنّه فهم منها النفي، كما صرح بذلك في رواية الليث، وحروف النفي في العربية هي: لا، وما، وهما ينفيان الاسم كما ينفيان الفعل، ونظر في الحروف المشتركة، والحروف المختصة، فرأى أنّ المختصة هي العاملة دون المشتركة، و(لن) خاصة بالأفعال واختصاصها يلفت الذهن إلى أنّ هذه الحروف مركبة لا بسيطة، وذهابنا إلى أنّها مركبة يفسّر هذا الاختصاص، وإفادة النفي، لأنّ (أنْ) معها دائماً، وهي المختصة بالفعل وتعمل فيه النصب، لا معها دائماً وهي التي يفهم منها النفي.

وثانيهما: أنّه أدرك بحسّه اللغوي أنّ لن من الأدوات التي ترك فيها الاستعمال أثره، والاستعمال عند الخليل دائماً عامل من عوامل التخفيف، وهو الذي أسقط من هذين الأصلين اللذين ركبت منهما (لن) بعض حروفها، ووصل ما تبقى من الثاني بما تبقى من الأول، كما أنّ هذه العملية الاستعمالية هي التي أسقطت الهمزة من: (ويلمّه)[6].

---

(1) المبرد: المقتضب، 2/ 8.

(2) ابن السراج: الأصول، 2/ 147.

(3) ينظر: ابن معطي: الغرّة المخفية، 1/ 161.

(4) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، 2/ 184.

(5) فارغ

(6) المخزومي: الخليل بن أحمد الفراهيدي، ص 202-203.

مواضع إضمار أنْ بعد اللام وحتّى

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب الحروف التي تُضمر فيها أنْ وذلك اللام التي في قولك: جئتك لتفعلَ، وحتّى، وذلك قولك: حتّى تفعل ذاك، فإنّما انتصب هذا بأن، وإنْ ههنا مضمرة؛ لو لم تُضمرها لكان الكلام مُحالاً، لأنّ اللام وحتّى إنّما يعملان في الأسماء فيجرّان، وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال، فإذا أضمرت أن حسُن الكلامُ، لأنّ أنْ وتفعل بمنزلة أسم واحد، كما أنّ الذي وصلتَه بمنزلة اسم واحد؛ فإذا قلت: هو الذي فعل فكأنّك قلت: هو الفاعلُ، وإذا قلت: أخشى أن تفعل فكأنّك قلت: أخشى فعلك، أفلا ترى أنّ أنْ تفعل بمنزلة الفعل، فلمّا أضمرت أنْ كنت قد وضعت هذين الحرفين مواضعهما، لأنّهما لا يعملان إلاّ في الأسماء ولا يضافان إلاّ إليها، وأنْ وتفعلَ بمنزلة الفعل) [1].

أقول:

أولاً: تعمل (أنْ) دون سائر النواصب ظاهرة، ومقدرة، ومضمرة، وفكرة إضمار هذه الأداة المصدرية الناصبة فكرة نحوية بصرية في المقام الأول، إذ لم يعتمدها الكوفيون الذين رأوا أنّ عمل النصب للحروف التي قيل إنّ (أن) تضمر فيها، كـ (لام) التعليل، ولا الجحود، وفاء السببية، وواو المعية، وغيرها، وليس هناك إضمار.

وبعضهم رأى أنّ الفعل المنصوب بعد هذه الأحرف منصوب على (الخلاف)، وقصدوا به أنّ ما بعد (الفاء) السببية مثلاً مخالف لما قبله لأنّ ما قبله في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [من سورة هود: 113]، فهي وما بعده ليس كذلك، فتخالفا وهذا الخلاف هو العامل المعنوي الذي نُصب من أجله الفعل (تمسكم) ومن النحاة من رأى أنّ الفاء نفسها هي الناصبة، لأنّها خرجت عن كونها حرفاً من حروف العطف.

والبصريون قد بنوا رأيهم في الإضمار استناداً للتوزيع الحاصل في الحروف عند النحاة، إلى ما هو مختصّ بالدخول على الأسماء، وما هو مختصّ بالدخول على الأفعال، وما

---

(1) سيبويه: 3/ 6.

هو مشترك بين الأسماء والأفعال، وقد قادتهم (فكرة التخصّص) في العمل هذه إلى القول بنصب المضارع بأن مضمرة إذا وجدوه واقعاً بعد لام التعليل، لأنَّ هذه اللام بوصفها حرف جرّ مختصة بالدخول على الأسماء حصراً.

أمّا ما يخصّ حروف العطف فقد وقفوا عند فكرة (التجانس) بين المعطوف والمعطوف عليه، ولهذا أجازوا إظهار (أنْ) في مواضع كثيرة[1].

والكوفيون في تقديرنا أقرب إلى القبول انطلاقاً من النظر الشكلي للتركيب المعين، ورأيهم فيه يسر؛ لكونه لا يقتضي افتراض أو تخيل (أنْ) مضمرة، ولهذا قالوا بفكرة (الخلاف) أو (الصرف) أيّ خروج الفعل المعين من حيّز إلى آخر.

غير أنّ الإعراض عن مقولة البصريين وفكرتهم في (الإضمار) يلغي مبدأ التخصّص في الحروف.

ثانياً: ومن مواضع إضمار (أنْ) التي ذكرها سيبويه بعد لام التعليل، أو لا الصيرورة أو العاقبة، ومثّل لها بقوله: جئتكَ لتفعلَ، فالفعل المضارع (تفعل) منصوب بأنْ مضمرة جوازاً بعد لام التعليل، والمصدر المؤول من أن المضمرة جوازاً والفعل المضارع في محلّ جرّ بحرف الجرّ.

قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [من سورة النحل: 44]، وكذا مع لام الصيرورة أو العاقبة وهي اللام التي ما بعدها لم يكن متوقعاً حدوثه كقوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [من سورة القصص: 8]، فالتقاط آل فرعون لموسى عليه السلام كانت نهايته التي (صار) إليها، و(عاقبته) التي أعقبها أنْ أصبح عدواً لهم، ولم يكونوا يريدون هذه العاقبة غير المتوقعة عند التقاطهم إياه.

وقد تكون اللام زائدة كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ [من سورة الأحزاب: 33].

---

[1] ينظر: الأنباري: الإنصاف (المسألة 79).

ثالثاً: يشترط النحاة لإضمار (أنْ) بعد لام الجرّ ألاّ يفصل بينها وبين الفعل بـ (لا) فإنْ فصل تعيّن إظهارها، قال تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [من سورة النساء: 165]، والمعنى أنّ الله سبحانه أرسل الرسل ليقطع الحجة على من يحتج من الناس لو لم يرسل تعالى إليهم رسله.

رابعاً: يرى سيبويه أنّ الإضمار هو الذي يجعل الكلام مستقيماً من الناحية النحوية، لأنّ (اللام) ومثلها (حتّى) إنّما يعملان في الأسماء الجرّ فهما مختصتان بالأسماء لا بالأفعال، وبإضمار (أنْ) يتشكل مصدر مؤول بمنزلة اسم واحد، يكون معمولاً لحرف الجرّ اللام، أو حتّى، فإذا قلت: أخشى أن تفعل، فالتقدير: أخشى فعلَك.

ومن المعروف أنّ المصدر المؤول يتموضع من الجملة التي يرد فيها موضعاً إعرابياً محدّداً، بعد تأويله ومعادلته بمصدر صريح، مع التأكيد على أنّ الدلالة تتغير وفقاً لشكل المصدر المستعمل في التركيب، فدلالة المصدر المؤول غير دلالة المصدر الصريح، ودلالة المصدر الصريح غير دلالة المصدر الميمي على الرغم من أنّ كلاً منهما قد ينوب مناب الآخر، ويحلّ محلّه ويقوم بوظيفته الإعرابية في التركيب المعين.

خامساً: ويلفت سيبويه النظر إلى إضمار (أنْ) بعد (حتّى) الجارّة، وهو إضمار واجب، والكوفيون يجعلون حتّى هي الناصبة فتكون حتّى عندهم على أربعة أقسام لا على ثلاثة كما يرى البصريون، فهي عندهم: حرف جرّ، وحرف ابتداء، وحرف عطف، وناصبة، وزاد بعض النحويين قسماً خامساً وهو أن تكون بمعنى الفاء[1].

والمصدر المؤول من (أنْ) المضمرة وجوباً بعد حتّى والفعل المضارع المنصوب محلّه الجرّ بحتّى بوصفها حرف في الأعم والأكثر، قال تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [من سورة طه: 91]، والتقدير: إلى رجوع موسى عليه السلام.

سادساً: ومن المعروف عند النحاة أنّ للفعل المضارع بعد حتّى أحوالاً إعرابية معينة نوضحها بالمخطط الآتي:

---

(1) ينظر: المرادي، ص 542، وابن هشام: مغني اللبيب، 1/ 166-167، وينظر: الأنباري: الإنصاف (المسألة 863).

وجوب النصب	جواز النصب أو الرفع	وجوب الرفع
وذلك إذا كمان الفعل بعد حتّى مستقبلاً استقبالاً حقيقياً، بالنظر إلى زمن المتكلّم، أيّ بالنظر إلى الزمن الذي قيل فيه الكلام.	وذلك إذا لم يكن الفعل مستقبلاً بالنظر إلى الزمن الذي يقال فيه الكلام بل بالنظر إلى الزمن الذي وقع فيه الفعل قبلها، كقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [من سورة البقرة: 214]، قرئ بالرفع وبالنصب.	وذلك إذا كان الفعل بعدها حالي الزمن حقيقة بأنْ يحدث وقت التكلم[1].

كي

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وبعضُ العرب يجعل كيْ بمنزلة حتّى، وذلك أنّهم يقولون: كَيْمَهْ في الاستفهام، فيُعملونها في الأسماء كما قالوا حتّى مَهْ، وحتّى مَتى، ولِمَهْ، فمن قال كَيْمَهْ فإنّه يُضمر أنْ بعدها، وأمّا من أدخل عليها اللام ولم يكن من كلامه كَيْمَهْ فإنّها عنده بمنزلة أنْ، وتدخل عليها اللامُ كما تدخل على أنْ، ومن قال كَيْمَهْ جعلها بمنزلة اللام)[2].

---

(1) ينظر: نهر، هادي: التسهيل في شرح ابن عقيل، 4/ 121.

(2) سيبويه: 3/ 6.

أقول:

(كي) في العربية أنواع يبينها المخطط الآتي:

كي[1]

حرف جرّ للتعليل	حرف مصدري	صالحة للمصدرية والتعليلية	اسم استفهام
وتقع 1- بعد (ما) الاستفهامية نحو: كَيْمَهْ تظلم؟ أيْ: لِمَ؟ 2- قبل ما المصدرية نحو: خلقنا الله كيما فهي مصدرية ناصبة. 3- المضارع بعدها منصوب بـ (أن) مضمرة بعدها وجوباً.	تفيد بيان سبب ما قبلها لما بعدها وشرطها أن تسبق بلام التعليل لفظاً (جئتُ لكي أتعلّم).	إذا لم تسبق بلام الجرّ وليس بعدها (أن المصدرية نحو: قل الحقّ كي تحمد) فإذا قدرت اللام قبلها هي مصدرية ناصبة وإذا قدرت (أنْ) بعدها فهي جارّة للتعليل.	ومجيئها استفهاماً نادرٌ وموقعه الشعر تعبده: أيْ: لعبادته.

فهي على ثلاثة أنواع: تعليلية (حرف جرّ)، ومصدرية ناصبة، ومحتملة للتعليلية والمصدرية، هذا رأي البصريين.

أمّا الكوفيون فيرون أنّها ناصبة دائماً.

ثانياً: ويتعيّن أن تكون جارّة إذا دخلت على (ما) الاستفهامية أو (ما المصدرية)، أو (أن المصدرية)، ودخولها على (أنْ) المصدرية نادرٌ.

فمن دخولها على (ما الاستفهامية) قولهم في السؤال عن علة الشيء: كَيْمَهْ، كما قالوا: حتّى مَهْ؟ وحتّى متى، ولِمَهْ؟

والهاء للسكت.

ويرى سيبويه أنّ من قال: كَيْمَهْ؟ فهو يضمر بعدها (أنْ) المصدرية، وقيل إنّ (ما) بعد (كي) كافة لها عن العمل[2].

---

(1) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 261 وما بعدها، وابن هشام: مغني اللبيب: 1/ 30-32.

(2) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 263.

ثالثاً: وتكون (كي) حرفاً مصدرياً، بمعنى (أن) إذا سبقت باللام لفظاً أو تقديراً، فقولك: جئت لكي أتعلم، تكون (كي) فيه ناصبة للفعل بنفسها، لأنَّ دخول اللام عليها يعيّن أن تكون مصدرية بمنزلة (أن).

فإذا قلت: جئت كي أتعلم احتملت أن تكون مصدرية ناصبة لـ (أتعلم) بنفسها، ويقدّر حرف الجرّ قبلها، أو أنّها حرف جرّ وأنّ (أنْ) مضمرة بعدها وهي الناصبة.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّ أنْ لا تظهر بعد حتّى وكيْ، كما لا يظهر بعد أمّا الفعلُ في قولك: أمّا أنت منطلقاً انطلقتُ، وقد ذُكر حالُها فيما مضى، واكتفوا عن إظهار أنْ بعدهما بعلم المخاطب أنّ هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل، وأنّهما ليسا ممّا يعمل في الفعل، وإنّ الفعل لا يحُسن بعدهما إلاّ أن يُحمل على أنْ، فأنْ ههنا بمنزلة الفعل في أمّا، وما كان بمنزلة أمّا ممّا لا يظهر بعده الفعلُ، فصار عندهم بدلاً من اللفظ بأنْ، وأمّا اللام في قولك: جئتُك لتفعلَ، فبمنزلة إنْ في قولك: إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شرّاً فشرٌّ؛ إنْ شئت أظهرت الفعل ههنا، وإنْ شئت خزلته وأضمرته، وكذلك أنْ بعد اللام إنْ شئت أظهرته، وإنْ شئت أضمرته)[1].

أقول:

أولاً: يشير سيبويه إلى أنّه لا يجوز إظهار (أنْ) بعد (حتّى) أو (كي) لأنّ الإضمار، أعني إضمار أن بعدهما واجب، وعدم إظهار (أنْ) بعدهما يضارع امتناع إظهارنا عامل الحال في نحو: أمّا أنت منطلقاً[2].

ويشير سيبويه إلى عدم جواز إظهار (أنْ) بعد كي وحتّى وهو ما أجازه الكوفيون، وعندهم أنّ قولك: جئت لكي أن أكرمك، صحيح، وأنّ (أنْ) لا موضع لها من الإعراب لأنّها مؤكدة كلام، كما أكدتها كي في نحو قول الشاعر[3]:

أردتَ لكيما أن تطيرَ بقربتي ... فتتركها شنّاً ببيداءَ بلقعِ

---

(1) سيبويه: 3/ 7.

(2) ينظر: سيبويه: 1/ 293.

(3) ينظر: ابن يعيش، 7/ 19، والمرادي: الجنى الداني، ص 265.

ثانياً: ويفهم من كلام سيبويه وتابعه البصريون أنّ إضمار (أن) بعد لام التعليل الجارّة جائز لا واجب، إنْ شئت أظهرت (أنْ) وإنْ شئت أضمرتها، كما تضمر الفعل بعد قولك: إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شراً فشرٌ، وإنْ شئت أظهرته.

لام الجحود

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّ اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيه الإظهار، وذلك: ما كان ليفعل، فصارت أنْ ههنا بمنزلة الفعل في قولك: إيّاك وزيداً، وكأنّك إذا مثلت قلت: ما كان من زيدٌ لأنْ يفعل، أيْ ما كان زيدٌ لهذا الفعل، فهذا بمنزلته، ودخل فيه معنى نفي كان سيفعلُ، فإذا قلت هذا قلت: ما كان ليفعل، كما كان لَنْ يفعلَ نفياً لسيفعلُ، وصارت بدلاً من اللفظ بأنْ كما كانت ألفُ الاستفهام بدلاً من واو القسم في قولك: آلله لتفعلنّ، فلم تذكر إلاّ أحد الحرفين إذا كان نفياً لما معه حرفٌ، لم يعمل فيه شيء ليضارعه فكأنّه قد ذكر (أنْ) كما أنّه إذا قال: سقياً له، فكأنّه قال: سقاه الله)[1].

أقول:

من مواضع إضمار (أنْ) وجوباً بعد لام النفي، أو ما يسمى (لام الجحود) والجحد في اللغة إنكار المرء ما يعرفه لا مطلق الإنكار، وهي للنفي المؤكد، وعلامة هذه اللام على ما يفهم من كلام سيبويه أن يتقدم التركيب المعين كون منفي ما ضويّ، وقد مثل له سيبويه بقوله: ما كان زيدٌ لأنْ يفعلَ، والتقدير: ما كان زيدٌ لهذا الفعل، والإضمار واجب هنا بوجود لام النفي التي صارت بدلاً من اللفظ بالفعل كما صارت ألف الاستفهام بدلاً من واو القسم في قولك: آلله لتفعلنّ.

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ [من سورة البقرة: 143]، بنصب (يضيعَ) بأنْ مضمرة وجوباً بعد لام النفي، وليس المقصودُ بالكون المنفي الماضوي الصيغة الصرفية بل الزمن ذاته، كقوله تعالى: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلاً﴾ [من

---

(1) سيبويه: 3/ 7-8.

سورة النساء: 137]، فالفعل (يكن) ماض في دلالته الزمنية لسبقه بـ (لم) والنفي في الماضي يتحقق مع (ما + الماضي) أو (لم (خاصة) + المضارع) لأنّ (لا) ليست لنفي المستقبل غالباً، و(لن) لنفي المستقبل، و(لـمّا) لنفي الماضي المتصل أو المستمر إلى الحاضر.

وتعرب لام الجحود عند البصريين حرف جرّ، والفعل بعدها منصوب بأنْ وتعرب مضمرة وجوباً والمصدر المؤول من (أنْ المضمرة والمضارع المنصوب) في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلقان بخبر (كان) المحذوفة والتقدير في: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ مريداً ضياعَ، وتعرب عند الكوفيون حرفاً زائداً للتوكيد، وليس جاراً، وهو ناصب الفعل (يضيع) والجملة خبر لكان الناقصة[1].

---

(1) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 105-106.

أدوات الجزم

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمُها وذلك: لَمْ، ولَمَّا، واللامُ التي في الأمر، وذلك قولك: ليفعلْ، ولا في النهي، وذلك قولك لا تفعلْ؛ فإنّما هما بمنزلة لَمْ، واعلم أنّ هذه اللام ولا في الدعاء بمنزلتهما في الأمر والنهي، وذلك قولك: لا يقطعِ اللهُ يمينك، وليجزك اللهُ خيراً، واعلم أنّ هذه اللام قد يجوز حذفُها في الشعر وتعمل مضمرةً، كأنّهم شبّهوها بأنْ إذا أعملوها مضمرةً، وقال الشاعر:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبالاً

وإنّما أراد: لِتَفْدِ، وقال متمّمُ بن نُويرةَ:

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي لك الويلُ حُرَّ الوجهِ أو يبكِ مَن بكى

أراد: ليبكِ، وقال أحيحه بن الجُلاح:

فمن نالَ الغِنى فليصطنِعْهُ صنيعته ويجهدْ كلَّ جَهدِ)[1].

أقول:

أولاً: يتناول سيبويه هنا الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً، وهي: لم، ولمّا، ولام الأمر، ولا الناهية.

ثانياً: يشير سيبويه إلى أنّ لام الأمر، ولا الناهية قد يخرجان عن دلالة الأمر، أو النهي إلى الدعاء، ويمثل لذلك بقوله: ليجزك الله خيراً، ولا يقطع الله يمينك.

---

[1] سيبويه: 3/ 8-9.

ثالثاً: يجيز سيبويه حذف لام الأمر وإبقاء عملها في ضرورة الشعر، وقد تابعه فيذلك جمهور النحاة، ومن شواهد حذف لام الأمر مع بقاء عملها ما ينسب إلى أبي طالب، وقيل: لحسان وقيل للأعشى[1]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبالاً

والشاهد فيه قوله: (تفدِ) بإضمار لام الأمر، وهو من الضرورات البعيدة والتبال: سوء العاقبة، وهو بمعنى الوبال.

ومن حذف لام الطلب قول متمّم بن نويرة (ت 30هـ)[2]:

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي لك الويلُ حُرَّ الوجهِ أو يبكِ مَن بكى

بجزم الفعل (يبكِ) بلام أمر مضمرة، وإذا عطفناه على ما في: (اخمشي) من معنى الجزم، فلا شاهد فيه على الحذف.

والبعوضة: موضع ماء بالبادية، قتل فيها مالك بن نويرة، ويخاطب النساء للبكاء على القتلى، وحُرّ الوجه: ما أقبل عليك منه، أو هو الخدّ والوجنة.

وكذا قول أُحيحة بن الجُلاح (ت 130ق.هـ)[3]:

فمن نالَ الغنى فليصطنِعْهُ صنيعته ويجهدْ كلَّ جَهدِ

بجزم (يجهدْ) بلام أمر مقدرة.

والضيعة ما يُسدى من معروف.

رابعاً: ومذهب المبرد منع حذف لام الأمر مع إبقاء عمله في الشعر وغيره وزعم أنَّ ما نسب إلى أبي طالب وغيره من الشعر الذي لا يعرف قائله، مع احتماله أنْ يكون خبراً،

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 132، وابن الشجري: 1/ 375، وابن يعيش: 7/ 35، والمرادي: الجنى الداني، ص 13.

(2) ديوانه، ص 84، وينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، 1/ 391، وابن الشجري: أماليه، 1/ 375.

(3) ينظر: أميل يعقوب: المعجم المفصّل، 1/ 278.

وحذفت الياء استغناءً بالكسرة، ومذهب الكسائي أنّ اللام يجوز حذفها بعد الأمر بالقول، وجعل منه قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [من سورة إبراهيم: 31]، والتقدير عنده: ليقيموا وقد يكون (يقيموا) مجزوماً في جواب الأمر، أيْ: قلت لهم أقيموا الصلاة وأنفقوا.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّ حروف الجزم لا تجزم إلاّ الأفعال، ولا يكون الجزمُ إلاّ في هذه الأفعال المضارعة للأسماء، كما أنّ الجرّ لا يكون إلاّ في الأسماء، والجزمُ في الأفعال نظيرُ الجرّ في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيبٌ، وليس للفعل في الجرّ نصيب، فمن ثمّ لم يُضمروا الجازم كما لم يُضمروا الجار، وقد أضمره الشاعرُ، شبهه بإضمارهم رُبَّ وواو القسم في كلام بعضهم) [1].

أقول:

أولاً: إنّ حروف الجزم حروف مختصة بالدخول على الأفعال ولذلك لا تجز إلاّ الأفعال المضارعة للأسماء، كما أنّ الجرّ للأسماء، وقد ذكرنا في مطلع شرحنا للكتاب، أنّ سيبويه قد ثبتّ أسباب عدم دخول الجزم للأسماء، حين ذكر أنّ الأسماء متمكنة ويلحقها التنوين، وإذا جزمت لالتقى ساكنان آخر الاسم والتنوين فلم يكن بُدٌّ من حركة أحدهما أو حذفه، فلمّا حركت آخر الاسم لم يبنَ للجزم تأثير والتنوين ولا يحرك حركة لازمة، ولا يجوز حذف آخر الاسم، فلم يبقَ إلاّ حذف التنوين، ولو حذفته وحذفت الحركة لم يبقَ من الاسم ما يدلّ عليه، وهذا كلّه لا يلزم في الفعل، لأنَّ الفعل لا ينوّن.

ثانياً: لم يفصل سيبويه الفروق بين (لم) و(لمّا) وأشهرها:

أنّ (لم)، جواب (فعل) تقول: أكرم محمدٌ، فيقال: لم يُكرمْ، ولمّا جواب (قد فعل) تقول: قد أكرم محمدٌ، فيقال: لمّا يُكرمْ.

---

[1] سيبويه: 3/ 9.

ثمَّ أنَّ زمان (لـمَّا) متصل إلى حين إخبارك، وزمان (لم) منقطع تقول: ندمَ المنافقُ ولـمَّا ينفعْهُ ندمُهُ، وتقول: ندم المخطئ ولم ينفعه ندمُهُ.

وممَّا يفترقان به جواز الوقف على (لـمَّا) دون (لم) تقول: جئتك ولـمَّا، تريد: ولـمَّا أكرمْك، ولا يجوز مثل هذا في (لم) إلاَّ على ندرة وشذوذ[1].

أمَّا لام الأمر فقد جزمت ما بعدها، لأنَّ معناها الصيغة الموقوفة، فقولك: اصدق كقولك: ليصدق صاحبك.

ولا الناهية محمولة على لام الأمر، لأنَّ النهي أمر في حقيقته، والنهي كالأمر والطلب يخرج كلّ منهما إلى معان متعددة كالالتماس والدعاء.

وحركة لام الأمر الكسر، فإذا تقدمت عليها (الفاء أو الواو أو ثمَّ) العاطفات أسكنت، قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [من سورة البقرة: 186].

---

(1) ينظر: ابن إياز: قواعد المطارحة، ص 212.

علّة رفع المضارع

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب وجه دخول الرفع هذه الأفعال المضارعة للأسماء. اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بُني على مبتدأ أو في موضع اسمٍ مرفوع غير مبتدأ ولا مبنيٍّ على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فأنها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سببُ دخول الرفع فيها، وعلّته: أنّ ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حدّ عمله في الأسماء كما أنّ ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمُها لا يعمل في الأسماء، وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونتُه مبتدأ، فأما ما كان في موضع المبتدأ فقولك: يقولُ زيدٌ ذاك، وأمّا ما كان في موضع المبنيّ على المبتدأ فقولك: زيدٌ يقولُ ذاك، وأمّا ما كان في موضع غير المبتدأ ولا المبني عليه فقولك: مررتُ برجلٍ يقولُ ذاك، وهذا يومٌ آتيك، وهذا زيدٌ يقولُ ذاك، وهذا رجلٌ يقولُ ذاك، وحسبتُهُ ينطلقُ، فهكذا هذا وما أشبه)[1].

أقول:

أولاً: في هذا النص يوضح سيبويه أيما وضوح علّة إعراب الفعل المضارع وخروجه عن دائرة الأفعال، فالأصل في الأفعال هو البناء، وقد عبّر سيبويه عن ذلك بقوله (وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع) أيْ وقوعها موقع الأسماء من ابتدائية، أو خبرية، أو حالية، أو وصفية، وقد أتينا على ذكر ذلك من قبل وعلّة الرفع في هذه الأفعال تكمن في تجرّدها ممّا يقتضي نصبها أو جزمها، ومن الواضح أنّ ما يعمل في هذه الأفعال النصب أو الجزم لا يعمل في الأسماء، كما أنّ ما يعمل في الأسماء لا يعمل في هذه الأفعال.

ثانياً: يقع المضارع كما قلنا في موضع اسم مبتدأ، أو خبر، أو غير ذلك ويمثل سيبويه لوقوعه موقع غير المبتدأ بقوله: مررتُ برجلٍ يقول ذاك، فجملة يقول ذاك في محلّ جرّ صفة للرجل.

وكذا نحو: هذا يومُ آتيك، بوقوع (آتياك) موضع الوصف ليوم ومن وقوعه حالاً نحو: هذا زيدٌ يقولُ ذاك.

---

(1) سيبويه: 3-9/ 10.

ومن وقوعه في موضع المفعول الثاني للفعل المتعدي إلى مفعولين نحو: حسبته ينطلق، أو: منطلقاً.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾[من سورة الأعراف: 28]، فـ (يأمر) في محلّ رفع خبر لأنّ.

وقال تعالى: ﴿كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ﴾[من سورة البقرة: 75]، بوقوع المضارع (يسمعون) في موضع نصب خبراً لكان.

وقال تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [من سورة البقرة: 281]، بمجيء الفعل (ترجعون) في موضع نصب صفة لـ (يوماً)، وهكذا تختلف مواضع الفعل المضارع من الجملة ليؤدي ما يؤديه الاسم المشتق من وظائف نحوية ودلالية مختلفة.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ومن ذلك أيضاً: هَلاّ يقولُ زيدٌ ذاك، فيقولُ في موضع ابتداء وهَلاّ لا تعمل في اسم ولا فعل، فكأنك قلت: يقولُ زيدٌ ذاك، إلاّ أنّ من الحروف ما لا يدخل إلاّ على الأفعال التي في موضع الأسماء المبتدأة، وتكونُ الأفعال أولى من الأسماء حتّى لا يكون بعدها مذكورٌ يليها إلاّ الأفعال، وسنبين ذلك إنْ شاء الله، وقد بُين فيما مضى.

ومن ذلك أيضاً اتتني بعد ما تفرُغُ، فما وتفرُغُ بمنزلة الفراغ، وتفرُغُ صلةٌ، وهي مبتدأةٌ، وهي بمنزلتها في الذي إذا قلت بعد الذي تفرغُ، فتفرغ في موضع مبتدأ لأنّ الذي لا يعمل في شيء، والأسماءُ بعده مبتدأةٌ، ومن زعم انّ الأفعال ترتفع بالابتداء فإنّه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضعٍ ينتصب فيه الاسمُ، ويجرها إذا كانت في موضعٍ ينجرُ فيه الاسمُ، ولكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم، ومن ذلك أيضاً: كُدتُ أفعلُ ذاك وكُدتَ تفرغُ، فكُدتُ فعلتُ وفعلتُ لا ينصب الأفعال ولا يجزمها، وأفعلُ ههنا بمنزلتها في كُنتُ، إلاّ أنّ الأسماء لا تُستعمل في كُدتُ وما أشبهها، ومثل ذلك: عسى يفعلُ ذاك، فصارتْ كُدتُ ونحوها بمنزلة كُنتُ عندهم، كأنك قلت: كُدت فاعلاً، ثمّ وضعت أفعلُ في موضع فاعلٍ، ونظيرُ هذا في العربية كثيرٌ، وستراه إنْ شاء الله تعالى، الا ترى أنك تقول: بلغني أنّ زيداً

جاء، فإنّ زيداً جاء كلّه اسمٌ، وتقول: لو أنّ زيداً جاء لكان كذا وكذا، فمعناه: لو مجيءُ زيدٍ، ولا يقال لو مجيءُ زيد)[1].

أقول:

يشير سيبويه في هذا النص إلى جملة من الحقائق اللغوية التي يحتويها علم النحو ليقترب بنا ممّا يسمى اليوم بعلم التراكيب (syntax) الذي لا يقف عند حدود وصف البنية اللغوية والطريقة التي ترتبط بها وحداتها اللغوية كلمات، وجمل، وأشباه، دون إغفال الوظائف والمعاني، كما هو علم النحو، بل تعدى هذا إلى دراسات أشمل وأوسع للعلاقات بين مكونات التراكيب اللغوية، وتعاقب وحداها، وأنظمة جملها، وأنظمة الربط فيها، والأساليب والوظائف النحوية، كلّ ذلك بمعية الدلالة.

فهَلاَّ يقولُ زيدٌ ذاك، يؤدي فيه (يقول) دور العنصر اللغوي يبتدئ به الكلام، وإنْ تقدمته (هلاّ) وهي أداة طلب يخرج إلى التحضيض وهذه الأداة لا تعمل فيما بعدها إعراباً، وبذلك تختلف عن أداة النصب أو الجزم التي تسبقان الفعل المضارع وتعملان فيه وتغيّران دلالته وزمانه.

ولهذا جعل سيبويه الفعل المضارع بعد (هلاّ) موجودة أو غير موجودة قبله شيئاً واحداً، فـ (هلا يقول زيد ذاك) بمنزلة: يقول زيدٌ ذاك، ومثل هذا قولك: ائتني بعد ما تفرغُ.

فـ (ما) وإنْ كانت حرفاً مصدرياً لا تعمل فيما بعدها من فعل مضارع، وتقدر هي والفعل تقديراً اسمياً، فيقال: ائتني بعد الفراغ، فيكون المصدر المؤول من (ما والفعل) في محلّ جرّ بإضافة (بعد) إليه.

ثانياً: ويؤكد سيبويه على أنّ الأفعال المضارعة إنّما ترتفع بتموضعها أو كينونتها موضع الاسم، ولا ترتفع بكونها تقع في أول الكلام، أو التركيب المعين، لأنّ ذلك لو صح لوجب نصبها حين تقع في موضع الاسم المنصوب، ولوجب جرها إذا وقعت موقع الاسم المجرور.

---

(1) سيبويه: 3/10-11.

ثالثاً: وقد أفرد سيبويه (كاد) بحديث مستقل لوجود أنّ يكون خبرها فعلاً وقد يكون اسماً وذلك نادر كقول تأبط شراً[1]:

فأبت إلى فهم وما كدت آيبا وكم فارقتها وهي تصفر

وكاد هذه لا تعمل في الفعل بعدها نصباً أو جزماً، وخبر (كاد) غير مقترن بأن، لأنّ معناها الإشراف على الفعل، وأن تفيد بُعده[2].

أمّا (عسى) فهي بمنزلة (لعلّ) تنصب الاسم وترفع الخبر، فإذا قلنا: عساك أنْ تفعل، فقد ذكر الأخفش أنّها على حالها ولكن أنيب الضمير المنصوب عن المرفوع، والمبرد يرى أنّ اسمها مضمر والكاف خبرها، فإذا قيل: عسى زيد أن يفعل ذاك، فهو على حذف المضاف كأنّه قال: عسى زيد ذا القيام[3].

وجعله بعضهم فاعلاً ومفعولاً، وقدّره بـ (قارب زيدٌ القيام) وقيل إنّها زائدة، أمّا عسى التامة فترفع ما بعدها تقول: عسى أن يقومَ زيدٌ[4].

رابعاً: وممّا يقدر بمفرد (أنّ ومعمولاها) في نحو قولك: بلغني أنّ زيداً جاء، ففيه يكون (زيداً) اسم أنّ، والجملة الماضوية خبر، والمصدر المؤول من أنّ ومعموليها في محلّ رفع فاعل (بلغ) وهذا المصدر المؤول بمنزلة اسم واحد وكذلك لو قلت: لو أنّ زيداً جاء لكان كذا وكذا، بمنزلة اسمٍ واحد أيْ: لو مجيءُ زيدٍ، ولكن لا يجوز استعمال مجيء بدلاً من (جاء) ليقال: لو أنّ زيداً مجيء لكان كذا وكذا، لأنّ اسم المصدر (مجيء) لا يؤدي وظيفة جاء هنا، ولذلك لا يتموضع موضعه، لأنه غير صالح لأنّ يقع جواباً لـ (لو) الشرطية غير الجازمة.

---

(1) ديوانه، ص 91، وينظر: ابن خروف: شرح جمل الزجاجي، 2/ 837، والكوفي: البيان في شرح الجمل، ص 485.

(2) ابن إياز: قواعد المطارحة، ص 70.

(3) ينظر: المبرد: المقتضب، 3/ 72.

(4) ينظر: إياز: قواعد المطارحة، ص 69.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وتقول في التعجُّب: ما أحْسَنَ زيداً، ولا يكون الاسمُ في موضع ذا فتقول: ما مُحسنٌ زيداً، ومنه: قد جعل يقولُ ذاك، كأنّك قلت: صار يقولُ ذاك، فهذا وجهُ دخول الرفع في الأفعال المضارعة للأسماء، وكأنهم إنّما منعهم أن يستعملوا في كُدتُ وعسيتُ الأسماء أنّ معناها ومعنى غيرها معنى ما تدخله أنْ نحو قولهم: خليقٌ أن يقول ذاك وقارب أن لا يفعل، ألا ترى أنّهم يقولون: عسى أن يفعل، ويُضطرُّ الشاعرُ فيقول: كُدتُ أنْ، فلمّا كان المعنى فيهنّ ذلك تركوا الأسماء لئلا يكون ما هذا معناه كغيره، وأجروا اللفظ كما أجروه في كُنتُ، لأنّه فعلٌ مثلهُ، وكُدتُ أن أفعل لا يجوز إلاّ في شعر، لأنّه مثلُ كان في قولك: كان فاعلاً ويكونُ فاعلاً، وكأنّ معنى جعل يقولُ وأخذ يقولُ، قد آثر أن يقول ونحوه، فمن ثمّ مُنع الأسماء، لأنّ معناها معنى ما يُستعمل بأن فتركوا الفعل حين خزلوا أنْ، ولم يستعملوا الاسم لئلا ينقضوا هذا المعنى)[1].

أقول:

ممّا يكون الفعل فيه متموضعاً موضع الاسم جملة التعجّب في نحو: ما أحسنَ زيداً، فـ (ما) نكرة تامة تعجبية في محلّ رفع مبتدأ و(أحسنَ) فعل ماضٍ فاعله مستتر وجوباً وزيداً مفعول به في معنى الفاعل، وجملة (أحسنَ زيداً) في محلّ رفع خبر (ما)، ولا يجوز لنا أن نقول: ما محسنٌ زيداً، بوضع الاسم (محسن) موضع الفعل (أحسنَ)، لأنّ أحسن فعل ماض يدل لفظه على استقرار الحسن فيه زيدَ على صورة تثير التعجب على نحو لا يعرف المتكلم سره، وكلمة (محسن) لا تدل على ذلك، وأمّا (كدتُ أفعل) ونحوه ممّا يلزم فيه الفعلُ فالأصل فيه الاسم، ولكنّهم استعملوا الفعل بدلاً منه للدلالة على زمانه أو إشرافه أو قربه من الالتباس والحصول، فقولك: كدت أفعل كذا ليس فيه معنى الإخبار بأنك فعلت الشيء، ولا أنّك تركته، ولكنّك أردت أن تقول أنّك أشرفت على القيام به في الحال ولم يبق إلاّ الالتباس به ومواقعته، فإذا قلت: كدت أفعل كذا صار (أفعل) هو الحد الذي انتهيت إليه ولكنّك لم تدخل فيه، بل قاربت ذلك، ودانيته، وليس من شكّ أنّ استعمال عبارة (كدت أفعل) أدلّ على المعنى المراد، وأخصر من الناحية الأسلوبية.

---

[1] سيبويه: 3/ 12.

وكذا قولك: عسى زيدٌ أن يقومَ، معناه: عسى زيدٌ القيامَ ولكنْ بين التركيبين فرق يتحدّد في الزمن المراد وحقيقته فبوجود (أن يقومَ) تحدّد الزمن في الاستقبال، وبوجود المصدر الصريح (القيام) انتفى هذا الزمن المستقبل بل انتفى تبعاً لذلك الزمن أصلاً.

مع الانتباه إلى أنّ من القليل والنادر مجيء خبر عسى اسماً كما في قول رؤبة:

أصبحت في العذل ملحّاً دائماً ... لا تكثرن إنّي عسيتُ صائماً

أو كقولهم: عسى الغويرُ أبؤسا[1].

---

(1) ينظر: ابن خروف: شرح جمل الزجاجي، 2/ 837.

أحكام إذَنْ

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب إذَنْ اعلم أنّ إذَنْ إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل أرى في الاسم إذا كانت مبتدأة، وذلك قولك: إذن أجيئك، وإذن آتيك، ومن ذلك أيضاً وقولك: إذن والله أجيئك، والقسمُ ههنا بمنزلته في أرى إذا قلت: أرى والله زيداً فاعلاً، ولا تفصلُ بين شيء ممّا ينصب الفعل وبين الفعل سوى إذن، لأنّ إذن أشبهت أرى، فهي في الأفعال بمنزلة أرى في الأسماء، وهي تُلغي وتُقدّم وتؤخر، فلمّا تصرّفت هذا التصرّفَ اجترءوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين، ولم يفصلوا بين أنْ وأخواتها وبين الفعل كراهية أن يشبهوها بما يعمل في الأسماء نحو ضربتُ وقتلتُ؛ لأنّها لا تصرّفُ تصرُّفَ الأفعال نحو ضربتُ وقتلتُ، ولا تكون إلاّ في أول الكلام لازمةً لموضعها لا تُفارقه، فكرهوا الفصل لذلك، لأنّه حرفٌ جامدٌ، واعلم أنّ إذن إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنّك فيها بالخيار: إنْ شئت أعملتها كإعمالك أرى وحسبتُ إذا كانت منهما بين اسمين؛ وذلك قولك: زيداً حسبتُ أخاك، وإنْ شئت ألغيت إذن كإلغائك حسبتُ إذا قلت زيدٌ حسبتُ أخوك، فأما الاستعمال فقولك: فإذن آتيك وإذن أكرمك، وبلغنا أنّ هذه الحروف في بعض المصاحف: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَـٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [من سورة الإسراء: 76]، وسمعنا بعض العرب قرأها فقال: (وإذن لا يلبثوا)[1].

أقول:

أولاً: الأصل في (إذن) أنّها حرف جواب وجزاء، ولهذا تكون مع جملة هي جواب شرط مذكور كقولك: إنْ تأتني إذن أكرمك، فإذا كان بعد إذن اللام فقبلها مقدّر بـ (لو) قال تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَـٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ۝ إِذًا لَّأَذَقْنَـٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا﴾ [من سورة الإسراء: 74-75]، فـ (لولا) حرف امتناع لوجود، وإنْ مصدرية حرفية، والفعل الماضي بعدها مبني على

---

[1] سيبويه: 3/11-12.

السكون، والمصدر المؤول في محلّ رفع مبتدأ خبره محذوف وجوباً والتقدير: ولولا تثبيتنا لك، واللام جواب لولا، وإذن: حرف جواب وجزاء مقدّر بـ (لو) الشرطية، واللام موطئة للقسم، و(ضِعْفَ) مفعول ثانٍ.

ثانياً: لا تكون (إذن) ناصبة إلاّ بشروط قال بها سيبويه وهي:

1- أنْ تكون مصدرة، أيْ لا يكون ما بعدها من تمام ما قبلها.

2- أنْ يكون الفعل بعدها مستقبلاً في المعنى.

3- ألاّ يفصل بينها وبين المضارع بـ (لا) أو القسم.

وفيما يخص الشرط الثالث ذكر سيبويه أنّه جاء في بعض المصاحف ما يشير إلى إعمالها النصب في المضارع بعدها مع وجود الفاصل بـ (لا) قال تعالى: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [من سورة الإسراء: 76]، قرئ بنصب يلبثون أيْ: يلبثوا[1].

وقال تعالى: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [من سورة النساء: 53] فقد قرأ ابن مسعود ﷺ بنصب (يؤتون) أيْ (يؤتوا) مع الفصل بـ (لا)[2].

ثالثاً: ممّا يجدر ذكره هنا أنّ النحاة قد اختلفوا في لفظ (إذن) ورسمها الكتابي[3]، فقيل: إنّها في الوقف عليها تبدل نونها ألفاً، وهو الراجح عندنا، وبغض النظر عما اختلف فيه النحاة بشأن رسمها الكتابي نرى أنّها إذا عملت النصب في المضارع بعدها كُتِبت بالألف (إذاً) وإنْ لم تعمل كُتبت بالنون (إذن).

وهذا الخلاف في غير القرآن الكريم أمّا فيه فهي بالألف دائماً في الوقف عليها، أو كونها عاملة أو غير عاملة.

---

(1) هي قراءة أبي بن كعب ﷺ وأجاز سيبويه إعمال إذن مسبوقة بالواو، وأجاز الفرّاء إعمالها مسبوقة بالفاء، ينظر: الفرّاء: معاني القرآن، 1/ 273، وابن خالويه: مختصر، ص 27.

(2) ينظر: ابن خالويه: مختصر، ص 27.

(3) ينظر: المرادي: الجنى الداني: ص 365-366، وبن هشام، ص 30-31.

رابعاً: ومما يجدر ذكره أيضاً أنّ النحاة قد اختلفوا في ماهيتها من حيث الحرفية أو الاسمية، فمذهب الجمهور أنّها حرف، وذهب الكوفيون إلى أنّها اسم، وأصلها (إذا) والأصل أن تقول: إذا جئتني أكرمتك، فحذف ما يضاف إليه، وعوّض منه التنوين.

وكان الخليل رحمه الله يرى أنّها حرف بسيط، ونسب إليه القول بأنها مركبة لا بسيطة من (إذ) و(أنْ)(1).

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وأمّا الإلغاء فقولك: فإذن لا أجيئك، وقال تعالى: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [من سورة النساء: 53]، واعلم أنّ إذن إذا كانت بين الفعل وبين شيءٍ الفعلُ معتمدٌ عليه فأنّها مُلغاةٌ لا تنصب البتة، كما لا تنصب أرى إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك: لكان أرى زيدٌ ذاهباً، وكما لا تعمل في قولك: إني أرى ذاهبٌ، فإذن لا تصل في ذا الموضع إلى أنْ تنصب كما لا تصل أرى هنا إلى أن تنصب، فهذا تفسير الخليل، وذلك قولك: أنا إذن آتيك، فهي ههنا بمنزلة أرى حيث لا تكون إلاّ ملغاةً. ومن ذلك أيضاً قولك: إنْ تأتني إذن آتك، لأنّ الفعل ههنا معتمد على ما قبل إذن، وليس هذا كقول ابن عنمة الضبيّ:

ارْدُدْ حِمارَكَ لا تُنْزَعْ سَوِيَّتُه ... إذَنْ يُرَدُّ وقَيْدُ العَيْرِ مَكْرُوبُ

من قبل أنّ هذا منقطعٌ من الكلام الأول وليس معتمداً على ما قبله، لأنّ ما قبله مستغنٍ، ومن ذلك أيضاً: والله إذن لا أفعلُ، من قبل أنّ أفعلُ معتمد على اليمين، وإذن لغوٌ)(2).

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

- الإلغاء: قصد به إلغاء عمل إذن النصب في المضارع بعدها.

---

(1) ينظر: المرادي: الجنى الداني: ص 363.

(2) سيبويه: 3/ 14.

ثانياً: يشير سيبويه إلى أنّ إذن لا تعمل في المضارع بعدها النصب إذا فُصل بينها وبينه بالنفي، ومثل لذلك بقوله: فإذن لا أجيئك وبقوله تعالى: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [من سورة النساء: 53].

ثالثاً: ويشير سيبويه أيضاً إلى أنّ إذن تكون ملغاة إذا توسطت وافتقر ما قبلها لـما بعدها، كأن تتوسط بين المبتدأ وخبره وبين الشرط وجزائه، أو بين القسم وجوابه، وقد مثل لذلك بقوله: أنا إذن آتيك، بتوسطها بين المبتدأ والخبر، وبقوله: إنْ تأتني إذن آتِك، بتوسطها بين الشرط وجوابه.

أمّا إلغاؤها لتوسطها بين القسم وجوابه فقولك:

والله أكرمُك، و: والله إذن لا أفعلُ.

وإذا تأخرت ألغيت مطلقاً، نحو: أكرمُك إذن.

رابعاً: ويستشهد سيبويه لإعمال إذن النصب في المضارع بعدها بقول عبدالله بن عنمة الضبي (مخضرم من شعراء المفضليات)[1]:

ارْدُدْ حِمارَكَ لا تُنْزَعْ سَوِيَّتُه ... إذَنْ يُرَدَّ وقَيْدُ العَيْرِ مَكْروبُ

بنصب المضارع (يُردّ) بـ (إذن) لكونها جواباً وتصدرت الكلام، والزمن مستقبل، والرفع جائز هنا إذا أُريد الحال.

فكأنّه لـمّا قال: اردد حمارك، فقال: لا أردّه، فأجابه بقوله: إذن يردَّ، فكان جواباً لهذا القول المقدر، والسوية: ما يجعل تحت برذعة الحمار، والمكروب: المداني المقارب، يقال: كربتُ القيد: ضيقته على المقيّد.

---

[1] ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 10، المفضل الضبي: المفضليات، ص 383، وابن يعيش، 7/ 16.

من مواضع إلغاء عمل إذَنْ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وليس الكلامُ ههنا بمنزلة إذا كانت إذن في أوله، لأنَّ اليمين ههنا الغالبةُ ألا ترى أنّك تقول إذا كانت إذن مبتدأةً، إذن والله لا أفعل، لأنّ الكلام على إذن والله لا يعمل شيئاً، ولو قلت: والله إذن أفعل تريد أن تُخبر أنّك فاعلٌ لم يجز، كما لم يجز والله أذهب إذن إذا أخبرت أنّك فاعل، فقُبح هذا يدلُّك على أنّ الكلام معتمد على اليمين، وقال كُثيرُ عزة:

لئنْ عادَ لِي عبدُ العزيزِ بمثلِها ... وأمكنَني منها إذنْ لا أُقِيلُها

وتقول: إنْ تأتني آتِك، وإذن أكرمك، إذا جعلت الكلام على أوله ولم تقطعه، وعطفته على الأول، وإنْ جعلته مستقبلاً نصبت، وإنْ شئت رفعته على قول من ألغى، وهذا قول يونس، وهو حسن، لأنّك إذا قطعته من الأول فهو بمنزلة قولك: فإذن أفعلُ، إذا كنت مجيباً رجلاً، وتقول: إذن عبدُالله يقولُ ذاك، لا يكون إلاّ هذا؛ من قبل أنّ إذن الآن بمنزلة إنّما وهل، كأنّك قلت: إنّما عبدُالله يقولُ ذاك، ولو جعلت إذن ههنا بمنزلة كي وإنْ لم يحسن، من قبل أنّه لا يجوز لك أن تقول: كيْ زيدٌ يقول ذاك، ولا أنْ زيدٌ يقول ذاك، فلمّا قبح ذلك جُعلت بمنزلة هل، وكأنّما وأشباههما) [1].

أقول:

أولاً: قلنا إنّ من أبرز شروط عمل (إذن) النصب في المضارع بعدها أن تكون مصدرة أيْ تقع في أول الجواب للدلالة على أنّ ما بعدها متسبّب عما قبلها، أيْ أنّها تنشئ الارتباط والشرط، بحيث لا يفهم من غيرها، فهناك فرق بين قولك:

والله إذن لا أفعلُ، و: إذن والله لا أفعلُ.

ففي الجملة الأولى يكون اليمين هو المتصدر والغالب، وإذن تؤكد الجواب المرتبط بالقسم المتقدم، أو هي تنبه على سبب حصل في الحال، ولذلك رُفع المضارع (أفعلُ) ولهذا يمكن حذف إذن ويفهم الارتباط بين القسم وجوابه.

---

[1] سيبويه: 3/15-16.

أمّا الجملة الثانية، فإذن هي المتقدمة، والحديث عليها لا على القسم، وتقدمها يعني أنّ الفعل شرط للفعل وإنشاء للسببية بين متكلم يقول: أزورك، فتقول: إذن والله لا أخرجَ من الدار.

ثانياً: وإذا تأخرت هذا فهي ملغاة باتفاق النحاة كقول القائل: والله أذهبُ إذن، بالرفع لا غير، لأنّ الكلام معتمد على القسم، ومن ذلك قول كثير عزة ت 105هـ)[1]:

لئنْ عادَ لي عبدُ العزيزِ بمثلِها وأمكنَني منها إذَنْ لا أُقيلُها

بإلغاء عمل إذن لوقوعها بين القسم وجوابه وبذلك فقدت شرط التصدر لاعتمادها على ما قبلها.

ثالثاً: ومن إهمال عمل إذن توسطها بين الشرط وجوابه، وقد مثل له سيبويه بقوله: إنْ تأتني آتِك وإذن أكرمك، بجزم (أكرمك) لكونه مبني على الشرط وفعل الشرط ومعطوف على الجواب.

ويجوز نصبه بإعمال إذن، ورفعه على إلغائها وإرادة الحال فكأنّه قال: فإذن أكرمُك جواباً عن قول المتكلم.

رابعاً: ومن الفصل بين إذن والمضارع قول القائل: إذن عبدالله يقولُ ذاك، برفع يقول، وخروج إذن عن كونها حرف جواب وجزاء لتصير بمنزلة (إنّما) أو (هل) كأنّك قلت: إنّما عبدالله يقول ذاك، ولا يجوز عدّها ناصبة بمنزلة (كي) و(أنْ)، لأنّه لا يجوز أن تقول: كي عبدالله يقول ذاك، ولا أنْ عبدالله يقول ذاك.

إلغاء عمل إذَنْ وهي مصدرة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وزعم عيسى بن عمر أنّ ناساً من العرب يقولون: إذن أفعلُ ذاك، في الجواب، فأخبرتُ يونس بذلك فقال: لا تُبعِدنّ ذا، ولم يكن ليروي إلاّ ما سمع، جعلوها بمنزلة هلْ

---

[1] ديوانه، ص 518، وينظر: ابن يعيش، 8/ 18، 62، والسيوطي: همع الهوامع، 2/ 24.

وبلْ، وتقول إذا حُدثت بالحديث: إذا أظنه فاعلاً، وإذن إخالُك كاذباً، وذلـك لأنّـك تُخبر أنّك تلك الساعة في حال ظنٍّ وخيلةٍ، فخرجت من باب أنْ وكيْ، لأنّ الفعل بعـدهما غيرُ واقع وليس في حال حديثك فعلٌ ثابتٌ، ولـمّا لم يجز ذا في أخواتها الـتي تـشبّهُ بهـا جُعلـت بمنزلة إنّما، ولو قلت: إذن أظُنّك، تريد أن تُخبره أنّ ظنـك سـيقع لنـصبت، وكـذلك إذن يضربك، إذا أخبرت أنّه في حال ضربٍ لم ينقطع)[1].

أقول:

أولاً: يعزو سيبويه لأستاذه عيسى بن عمـر (ت 149) رحمـه الله أنّـه سمـع بعـض العرب يرفعون المضارع بعد إذن مع كونها متقدمة ويونس رحمه الله على ما ينقل عنه سيبويه لا يستبعد ذلك، والفاء (إذن) مع استيفاء شروط عملها لهجة نادرة.

ثانياً: ومن مواضع إلغاء عمل (إذن) وخروجها من باب الأحرف الناصبة أنْ يكـون الفعل بعدها غير واقع، بل أنّه لا يوجد فعل محدد، ويكون هذا مع أفعال الظـن والرجحـان و(الخيلة) أيّ الظنّ، ولهذا تعدّ في مثل هذه المواضع بمنزلة (إنّما) في عدم إعمالها فيما بعـدها، كقولك مجيباً عن حديث ألقي على مسامعك: إذن أظنُّهُ فاعلاً، وإذن إخالُـكَ صـادقاً، برفـع الفعلين وإلغاء عمل إذن.

فإذا أردت التعبير عن أنّ ظنّك، سيقع مستقبلاً، نصبت الفعل وقلت: إذن أظنّك.

عامل نصب المضارع بعد إذنْ

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقد ذكر لي بعضهم أنّ الخليل قال: أنْ مضمرة بعد إذن، ولو كانت ممّا يـضمر بعده أنْ فكانت بمنزلة اللام وحتّى لأضمرتها إذا قلت: عبدُالله إذن يأتيك؛ فكـان ينبغي أن تنصب إذن يأتيك لأنّ المعنى واحد، ولم يغيّر فيـه المعنـى الـذي كـان في قولـه: إذن يأتيـك عبدالله، كما يتغيّر المعنى في حتّى في الرفع والنصب، فهذا ما رووا، وأمّا مـا سمعـتُ فمنـه الأول)[2].

(1) سيبويه: 3/ 16.

(2) سيبويه: 3/ 16.

أقول:

اختلفوا في إعمال (إذن).

فقيل وهو ظاهر كلام سيبويه أنها هي الناصبة للمضارع بعدها إذا تحققت شروط عملها وهي[1]:

- كونها جواباً.
- وأن تكون متقدمة على الفعل المنصوب بها.
- وألاّ يكون ما بعدها معتمداً على ما قبلها.
- وألاّ يفصل بينها وبين معمولها بغير القسم والنفي والنداء على خلاف في ذلك.

فبوجود هذه الشروط مجتمعة تصير إذن من الحروف المختصة بالدخول على الأفعال، وتقوى جهة العمل.

وقد قيل عن الخليل رحمه الله أنّ العمل لـ (أنْ) مضمرة بعد إذن، وضعف سيبويه هذه الرواية التي نقلت عن الخليل رحمه الله عن طريق غير طريق سيبويه، فقد جاء عن أبي عبيدة معمرة بن المثنى (ت 207هـ) نقلاً عن الخليل قوله: (لا ينتصب شيء من الأفعال المضارعة إلاّ بأنْ مضمر، أو مظهرة في: كي، وأذن، ولن، وغير ذلك)[2]، وعلى هذا تكون (إذن) عند الخليل مركبة من (إذ) و(أن) فنقلت حركة الهمزة إلى الذال ثمّ حذفت أو من (إذا) و(أنْ) فحذفت همزة (أن) وألف (إذا) لالتقاء الساكنين.

والراجح عندنا أنها مركبة من (أنْ) و(إذا) لدلالة (إذا) على الاستقبال، وهو من الشروط المركزية التي يشترطها أغلب النحاة لنصب المضارع بعدها.

ومـمّا يجدر ذكره هنا إنّه إذا وقع بعد (إذن) فعل ماضٍ مصحوباً باللام كقوله تعالى: ﴿إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ﴾ [من سورة الإسراء: 75]، فالظاهر أنّ اللام جواب قسم مقدّر قبل (إذن) وقال الفرّاء: (لو) مقدرة قبل إذن، والتقدير: لو كنت لأذقناك[3].

---

(1) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 10، والسبتي: البسيط في شرح الجمل، والرضي، 2/ 264.

(2) ينظر: عبابنة، د. جعفر نايف: مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي، ص

(3) المرادي: الجنى الداني، ص 365.

حتّى الناصبة

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب حتّى اعلم أنّ حتّى تنصب على وجهين: فأحدهما: أن تجعل الدخول غايةً لمسيرك، وذلك قولك: سرتُ حتّى أدخلَها، كأنّك قلت: سرتُ إلى أنْ أدخلَها، فالناصبُ للفعلِ ههنا هو الجارُّ للاسم، إذا كان غايةً، فالفعلُ إذا كان غايةً نصبٌ، والاسمُ إذا كان غايةً جرٌّ، وهذا قولُ الخليل، وأمّا الوجه الآخر فأنْ يكون السير قد كان والدخولُ لم يكن، وذلك إذا جاءت مثل كيْ التي فيها إضمارُ أنْ وفي معناها، وذلك قولك: كلّمتُه حتّى يأمرَ لي بشيء) [1].

أقول:

يفصّل سيبويه القول في (حتّى) فهي عنده ناصبة على وجهين:

الأول: أفادتها بيان الغاية من الحدث وعلامتها أن يحسن في موضعها (إلى أنْ) تقول: سرت حتّى أدخلَ المدينةَ، أيْ: إلى أنْ أدخلَها، والدخول هنا لم يتمّ، والفعل على ما يرى سيبويه إذا كان غاية نصب، والاسم إذا كان غاية جرٌّ.

والثاني: أن تكون للتعليل، وذلك حين يكون الفعل قبلها قد تمّ والفعل بعدها لم يكن، وعلامتها أن يحسن في موضعها (كيْ) كقولك: كلّمتُه حتّى يوافق على العمل معي، أيْ كي يوافق، فمّما قبل (حتّى) علّةٌ لحصول الفعل بعدها، أمّا في التركيب الأول فهي بمعنى الغاية (إلى أن).

والرفع ممتنع حين تكونن حتّى للغاية في نحو: سرت حتّى تغيب الشمسُ، لأنّ شرط الرفع أن يكون الفعل الأول سبباً لحصول الفعل الثاني وهو غير حاصل هنا، لأنّ السير ليس سبباً لغيبوبة الشمس.

---

(1) سيبويه: 3/ 16-17.

رفع المضارع بعد حتَّى

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنَّ حتَّى يُرفع الفعلُ بعدها على وجهين: تقول: سرتُ حتَّى أدخلُها، تعني أنّه كان دخولٌ متصلٌ بالسير كاتصاله به بالفاء إذا قلت: سرتُ فأدخلُها، فأدخلُها ههنا على قولك: هو يدخلُ وهو يضربُ، إذا كنت تُخبر أنّه في عمله، وأنَّ عمله لم ينقطع، فإذا قال حتَّى أدخلُها فكأنّه يقول: سرتُ فإذا أنا في حال دخول، فالدخولُ متصل بالسير كاتصاله بالفاء، فحتَّى صارت ههنا بمنزلة إذا وما أشبههما من حروف الابتداء، لأنّها لم تجيء على معنى إلى أن، ولا معنى كيْ، فخرجت من حروف النصب كما خرجت إذن منها في وقولك: إذن أظنُّك. وأمّا الوجه الآخر: فإنّه يكون السيرُ قد كان وما أشبهه، ويكون الدخولُ وما أشبهه الآن، فمن ذلك: لقد سرتُ حتَّى أدخلُها ما أُمنعُ، أيْ حتَّى إنّي الآن أدخلُها كيفما شئت، ومثل ذلك قول الرجل: لقد أرى منّي عاماً أول شيئاً حتَّى لا استطيعُ أنْ أكلّمه العام بشيء، ولقد مرض حتَّى لايرجونه، والرفعُ ههنا في الوجهين جميعاً كالرفع في الاسم، قال الفرزدق:

فيا عَجَباً حتَّى كُلَيبٌ تَسُبُّني ... كأنَّ أباها نَهْشَلٌ أو مُجاشِعُ

فحتَّى ههنا بمنزلة إذا، وإنّما هي ههنا كحرف من حروف الابتداء، ومثل ذلك: شربت حتَّى يجيءُ البعيرُ يجُرُّ بطنه، أيْ حتَّى إنَّ البعير ليجيء يجرُّ بطنه)[1].

أقول:

أولاً: يرفع المضارع بعد حتَّى على الاستئناف إذا انتفى شرط النصب وذلك إذا أريد بالفعل الواقع بعد حتَّى وقوعه في الحال تحقيقاً وتقديراً فالأول قولك: سرت حتَّى أدخلُ المدينةَ، وأنت في حال الدخول، فالدخول (متصل بالسير) أيّ يكون الفعل مرفوعاً كرفعه بعد فاء الاستئناف إذا قلت: سرتُ فأدخلُها، أيّ: فإذا أنا في حال دخول، وتكون حتَّى هنا: حرف ابتداء لا عمل لها فيما بعدها، وليست بمعنى: (إلى أنْ) أو (كي).

---

[1] سيبويه: 3/ 18.

ثانياً: ويرفع الفعل المضارع بعد حتّى وذلك إذا أردت أن تدلّ على أنّك سرت نحو المدينة وها أنّك تدخلُها الآن.

أو أردت أن تدلّ على أنّك سرت لنحو المدينة أمس حتّى تدخلُها قصدت حكاية الحال وقت الدخول، وحينئذٍ يجب أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها بخلاف النصب، فإنّه لا يجب أنْ يكون سبباً إلاّ إذا كان بمعنى كي، أمّا إذا كان غاية أو منفياً أو مستفهماً عنه فلا يكون سبباً فعلى هذا يكون جواز النصب أعمّ من جواز الرفع لأنّ كلّ موضع يجوز فيه الرفع يجوز فيه النصب لإمكان تقدير السببية ولا تنعكس، لامتناعه في الغاية وما قرن به، وإنّما وجب اشتراط سببية ما قبلها لما بعدها حالة الرفع دون النصب، لأنّ الأخير يكون فيه ما بعد حرف الجرّ جزءاً ممّا قبله مرتبط به على جهة التعلق فلم يحتج إلى ربط المسببية، وأمّا في حال الرفع فلا يكون إلاّ حرف ابتداء مستقلّ بما بعده، فلم يكن لها بُدّ من التزام السببية لعدم الربط بالمتعلق[1].

ثالثاً: وتكون (حتّى) ابتدائية لا عمل لها إذا تلتها جملة اسمية كما في قول الفرزدق[2]:

فيا عَجَباً حتى كُلَيبٌ تَسبُّني ... كأنّ أباها نَهشَلٌ أو مُجاشِعُ

فـ (حتّى) حرف ابتداء (وكليبٌ) مبتدأ، وجملة (تسبّني) خبر للمبتدأ والتقدير: وحتى كليبٌ هذه حالها.

ومثله: شربتُ حتّى يجيء البعير يجرُّ بطنه.

أيّ: حتّى إنّ البعيرَ ليجيء يجرُّ بطنهُ.

---

(1) ينظر: الموصلي: شرح كافية ابن الحاجب، 2/ 511.

(2) ديوانه، 1/ 419، وينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 342، وابن يعيش، 8/ 18، 162.

حتّى ابتدائية

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ويدلُّك على حتّى أنّها حرف من حروف الابتداء أنّك تقول: حتّى إنّه يفعلُ ذاك، كما تقول: فإذا إنّه يفعلُ ذاك، ومثل ذلك قول حسان بن ثابت:

يُغْشَوْنَ حتّى لا تَهِرُّ كِلابُهم ... لا يَسألون عن السَّواد المُقْبِلِ

ومثل ذلك: مرض حتّى يمرُّ به الطائرُ فيرحمُه، وسرتُ حتّى يعلمُ اللهُ أنّي كالٌّ، والفعلُ ههنا منقطع من الأول، وهو في الوجه الأول الذي ارتفع فيه متصلٌ كاتصاله به بالفاء، كأنّه قال سيرٌ فدخولٌ، كما قال علقمة ابن عبدة:

تُرادَى على دِمْنِ الحِياضِ فإنْ تُعَفْ ... فإنّ المُنَدّى رِحْلةٌ فرُكوبُ

لم يجعل ركوبه الآن ورحلته فيما مضى، ولم يجعل الدخول الآن وسيره فيما مضى، ولكنّ الأخير متصل بالأول، ولم يقع واحدٌ دون الآخر) [1].

أقول:

في هذا النص يمثل سيبويه ويستشهد ببعض النصوص التي تكون فيها حتّى ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، ولا تعمل النصب في الفعل بعدها، وذلك كقول حسان بن ثابت (ت 54هـ) [2]:

يُغْشَوْنَ حتّى لا تَهِرُّ كِلابُهم ... لا يَسألون عن السَّواد المُقْبِلِ

وكذا قول القائل: مرض حتّى يمرُّ به الطائرُ فيرحمُهُ، وسرتُ حتّى يعلمُ اللهُ أنّي كالٌّ، على تقدير الانقطاع والاستئناف أيْ: مرض فيمرُّ به الطائر، وسرتُ فيعلمُ الله أنّي متعبٌ،

---

(1) سيبويه: 3/ 19.

(2) ديوانه، ص 74، وينظر: الفرّاء: معاني القرآن، 2/ 101.

ومن اتصال الشيء بالشيء على غرار ما يتصل فيه الدخول بالسير في نحو: سرتُ إلى المدينة حتّى أدخلُها، قول علقمة بن عبدة الفحل (ت نحو 20ق.هـ)[1]:

تُرادَى على دِمْنِ الحِياضِ فإنْ تُعَفْ ... فإنَّ المُنَدَّى رِحْلَةٌ فرُكُوبُ

بعطف (ركوبُ) على (رحلة) بالفاء، وجعل الركوب متصلاً بالرحلة، وهو مثل قولك: سرتُ حتّى أدخلُها، إذا كان السير والدخول قد وقعا فيما مضى، والدخول متصل بالسير، كأنّه قال: سرت فدخلتُ وقد استعمل المستقبل هنا على حكاية الحال الماضية والتقدير: سرتُ حتّى دخلتها.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وإذا قلت: لقد ضُرب أمس حتّى لا يستطيعُ أن يتحرك اليوم، فليس كقولك: سرتُ فأدخلُها، إذا لم ترد أن تجعل الدخول الساعة؛ لأنّ السير والدخول جميعٌ وقعا فيما مضى، وكذلك مرض حتّى لا يرجونه، أيْ حتّى إنّه الآن لا يرجونه،؛ فلهذا ليس متصلاً بالأول واقعاً معه فيما مضى، وليس قولنا كاتصال الفاء يعني أنّ معناه معنى الفاء، ولكنّك أردت أن تُخبر أنّه متصلٌ بالأول، وأنّهما وقعا فيما مضى، وليس بين حتّى في الاتصال وبينه في الانفصال فرقٌ في أنّه بمنزلة حرف الابتداء، وأنّ المعنى واحدٌ إلاّ أنّ أحد الموضعين الدخولُ فيه متصلٌ بالسير، وقد مضى السيرُ والدخولُ، والآخر منفصل وهو الآن في حال الدخول، وإنّما اتصاله في أنّه كان فيما مضى، وإلاّ فإنّه ليس يفارقُ موضعه الآخر في شيء إذا رفعت)[2].

أقول:

إنّ اتصال ما بعد حتّى من فعل فيما قبلها من فعل بمنزلة اتصال ما بعد فاء الاستئناف بما قبلها، ويكون الفعل أحياناً دالاً على المضي مع حتّى بمنزلة الفعل مع الفاء

---

(1) ديوانه، ص 42، وينظر: المبرد: المقتضب، 1/ 34، والبكري: سمط اللآلي، ص 245، وابن يعيش، 6/ 54.

(2) سيبويه: 3/ 20.

فيما مضى، ومع هذا لا يكون عمل حتّى كعمل الفاء ولا كمعناها، لأنَّ الفاء لا تشير أو توجب أنَّ ما بعدها أوجبه ما قبلها.

ثمّ أنَّ حتّى التي يرتفع الفعل بعدها يجوز أن يأتي بعدها مبتدأ وخبر، وتقع (إنّ) بعدها مكسورة كما رأينا في قولك:

مرض حتّى إنّه لا يرجونه، والمراد: حتّى إنّه الآن لا يرجونه، ولا تصلح الفاء هنا، وليس معنى الفاء كمعنى حتّى، لأننا بـ (حتّى) نخبر أنَّ ما بعدها متصل بما قبلها، ولا فرق في اتصال ما بعد حتّى بما قبلها، أو في اتصالهما من حيث كون حتّى حرف ابتداء، يكون الفعل الواقع بعد حتّى متصل بما قبله من فعل، أو منفصل عنه للإشارة إلى أنّه الآن في حال الحدوث، فقولك: سرتُ حتّى أدخل المدينة قد يعني اتصال الدخول بالسير في الماضي، أو يعني اتصال الدخول بالسير تواً أيَ في حال التكلم.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب الرفع فيما اتّصل بالأول كاتّصاله بالفاء، وما انتصب لأنّه غاية تقول: سرتُ حتّى أدخلُها، وقد سرتُ حتّى أدخلُها سواءً، وكذلك إنّي سرتُ حتّى أدخلُها، فيما زعم الخليل، فإنْ جعلت الدخول في كلّ ذا غايةً نصبت، وتقول: رأيتُ عبدالله سار حتّى يدخلُها، وأرى زيداً سار حتّى يدخلُها، ومن زعم أنّ النصب يكون في ذا الآن المتكلّم غيرُ متيقّن فإنّه يدخل عليه سار زيدٌ حتّى يدخلُها فيما بلغني ولا أدري، ويدخل عليه عبدالله سار حتّى يدخلُها أرى. فإنْ قال: فإنّي لم أعمل أرى، فهو يزعم أنّه ينصب بأرى الفعل، وإنْ جعلت الدخول غايةً نصبت في ذا كلّه. وتقول: كنتُ سرتُ حتّى أدخلُها، إذا لم يجعل الدخول غايةً، وليس بين كنتُ سرتُ وبين سرتُ مرةً في الزمان الأول حتّى أدخلُها شيءٌ، وإنّما ذا قولٌ كان النحويون يقولونه ويأخذونه بوجه ضعيف، يقولون: إذا لم يجز القلبُ نصبنا فيدخلُ عليهم قد سرتُ حتّى أدخلُها أن ينصبوا، وليس في الدنيا عربيٌّ يرفع سرتُ حتّى أدخلُها إلاّ وهو يرفع إذا قال: قد سرتُ وتقول: إنّما سرتُ حتّى أدخلُها، وحتى أدخلَها، إنْ جعلت الدخول غايةً، وكذلك ما سرتُ إلاّ قليلاً حتّى أدخلُها، إنْ شئت رفعت، وإنْ شئت نصبت، لأنّ معنى هذا معنى سرتُ قليلاً حتّى أدخلُها، فإنْ جعلت الدخول غايةً نصبت، وممّا يكون فيه الرفعُ شيءٌ ينصبه بعضُ الناس لقُبح القلب، وذلك: ربّما سرتُ حتّى أدخلُها، وطالما سرتُ حتّى أدخلُها، وكثُر ما سرتُ حتّى أدخلُها ونحو هذا، فإنْ احتجوا بأنّه غير سيرٍ واحد فكيف يقولون إذا قلت: سرتُ غيرَ مرةً حتّى أدخلُها)[1].

أقول:

يتناول سيبويه بإسهاب مجموعة من التراكيب التي استعملت فيها حتّى ليبين من خلال تعددها واختلافها تركيبياً أحكام الفعل الواقع بعد حتّى من حيث الإعراب، ومن حيث علاقته مع الفعل الواقع قبلها، مشيراً إلى نوع حتّى في كلّ تركيب، ووظيفتها الدلالية والنحوية، بما يمكن وصفه مع علله وأسبابه بالمخطط الآتي:

---

(1) سيبويه: 3/ 20-22.

التركيب	نوع حتّى	الوصف النحوي والدلالي
سرتُ حتّى أدخلُها	ابتدائية	لأنّ الفعل بعدها دال على الحال لا الاستقبال، فهي أعني (حتّى) كالفاء في إفادة معنى السببية ولكنّها حرف ابتداء، وليست حرف عطف، لأنّ حتّى لا تعطف الجمل على الوجه الأشهر.
قد سرتُ حتّى أدخلُها	ابتدائية	(قد) إفادة تحقق مفسّر السير والعلاقة بين ما قبل حتّى وما بعدها سببية، ولا يجوز: سرتُ حتّى أدخلها قد.
إنّي سرتُ حتّى أدخلُها	ابتدائية	(إنّ) أفادت تأكيد سير المتكلّم واستوفت خبرها وهو جملة (سرتُ)، وجملة: أدخلُها: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.
سرتُ حتّى أدخلَها وقد سرتُ حتّى أدخلَها وإنّي سرتُ حتّى أدخلَها	حرف تعليل والمضارع منصوب بأنْ مضمرة فيها	سبق أن تقرر أنّ علامة حتّى الغائية أن يحسن في موضعها (إلى أن) والدخول غاية للسير وليس تعليلاً له.
رأيت عبدالله سارَ حتّى يدخلُها	ابتدائية	لأنّ الفعل (رأى) استوفى متعلقاته لتبدأ جملة ابتدائية فيها معنى السببية لا الغائية.
وأري زيداً سارَ حتّى يدخلُها	ابتدائية	ويجوز النصب في (يدخلَها)، إذا أردنا بيان الغاية ومن المعروف أنّ أفعال القلوب بأنواعها كأفعال العلم في رفع ما بعدها إذا كان إيجاباً.
كنتُ سرتُ حتّى أدخلُها	ابتدائية	لأنّ كان الناقصة استوفت ركنيها اسمها وخبرها، ولا يجوز القول: سرت حتّى أدخلُها كنتُ. ولو قلنا: كان سيري حتّى أدخلها فبنصب (أدخلَها) لأننا لو رفعنا لكانت حتّى ابتدائية، وحينها تبقى (كان) بلا خبر، ولذلك يتوجّب النصب ليكون السير غاية للدخول.
إنّما سرتُ حتّى أدخلُها وحتى أدخلَها	ابتدائية حرف تعليل	بالرفع تجعل الدخول غاية، وبالنصب تجعل بالسير غاية للدخول، والنصب بمثابة النفي هنا، والفعل غير واجب، والرفع على الاستئناف والدخول مقطوع بوقوعه، والسير سبب له.

التركيب	نوع حتّى	الوصف النحوي والدلالي
ما سرتُ إلاّ قليلاً حتّى أدخلُها	إبتدائية أو تعليلية	كالسابق، لأنّ النفي هنا إيجاب إذ انتقض بـ (إلاّ) ولذلك ردّ الفعل إلى الإيجاب ورفع ما بعد حتّى.
رُبّما سرتُ حتّى أدخلُها وطالما سرت حتّى أدخلُها وكثُر ما سرتُ حتّى أدخلُها	ابتدائية	للمعنى هنا دور في تحديد النصب أو الرفع كالتراكيب السابقة فما دلّ على القلّة، أو على اقتصار شيء بشيء ينظر إليه من إحدى زاويتين. الأولى: إثبات السير المؤدي إلى الدخول. والثانية: قلّة السير أو عدم الاعتداد به وفي الأولى ترفع وفي الثانية تنصب، لعدم جعل السير في الثانية مؤدياً إلى الدخول، بل منقطعاً عنه، والقلة والكثرة في الحدث سواء في عدم تغييرها لفظ الإيجاب، فهي بمنزلة أفعال العلم والظن.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وسألنا من يرفع في قوله: سرتُ حتّى أدخلُها، فرفع في رُبّما ولكنّهم اعتزموا على النصب في ذا كما اعتزموا عليه في قد، وتقول: ما أحسنَ ما سرتُ حتّى أدخلُها وقلّما سرتُ حتّى أدخلُها، إذا أردت أن تُخبر أنّك سرتَ قليلاً وعنيت سيراً واحداً، وإنْ شئت نصبت على الغاية. وتقول: قلّما سرتُ حتّى أدخلُها، إذا عنيت سيراً واحداً، أو عنيت غير سير، لأنّك قد تنفي الكثير من السير الواحد كما تنفيه من غير سير، وتقول: قلّما سرتُ حتّى أدخلَها إذا عنيت غير سير، وكذلك أقلُّ ما سرتُ حتّى أدخلَها، من قبل أنّ قلّما نفيٌ لقوله كثُر ما، كما أنّ ما سرتُ نفيٌ لقوله سرتُ، ألا ترى أنّه قبيح أن تقول: قلّما سرتُ فأدخلُها كما يقبح في ما سرتُ، إذا أردت معنى فإذا أنا أدخلُ. وتقول: قلما سرتُ فأدخلَها، فتنصبُ بالفاء ههنا كما تنصب في ما، ولا يكون كثُر ما سرتُ فأدخلَها، لأنّه واجبٌ، ويحسن أن تقول: كثُر ما سرتُ فإذا أنا أدخلُ، وتقول: إنّما سرتُ حتّى أدخلَها إذا كنت محتقراً لسيرك الذي أدى إلى الدخول، ويقبح إنّما سرتُ حتّى أدخلُها، لأنّه ليس في هذا اللفظ دليلٌ على انقطاع السير كما يكو في النصب، يعني إذا احتقر السير، لأنّك لا تجعله سيراً يؤدي الدخول وأنت تستصغره وهذا قول الخليل، وتقول: كان سيري أمس حتّى أدخلَها ليس إلاّ، لأنّك لو

قلت: كان سيري أمس فإذا أنا أدخلُها لم يجز، لأنك لم تجعل لكان خبراً، وتقول: كان سيري أمس سيراً مُتعباً حتّى أدخلُها، لأنك تقول: ههنا فأدخلُها وإذا أنا أدخلُها، لأنك جئت لكان بخبرٍ، وهو قولك: سيراً مُتعباً»[1].

أقول:

نمضي مع أمثلة سيبويه لنتبين حكم الفعل الواقع بعد (حتّى) من حيث نصبه أو رفعه وعلّة كلّ حكم ودلالته في المخطط الآتي:

التركيب	نوع حتّى	الوصف النحوي والدلالي
سرتُ حتّى أدخلُها	ابتدائية والأصل أن تكون للتعليل وينصب الفعل بعدها	الأصل في (أدخلُها) النصب، لكنه رفع على إرادة الإخبار بأنّه في دخول متصل بالسير وليس على إرادة (كي) أو (إلى أن) وقد يكون المراد أنّ السبب متقدم غير متصل بما أخبر عنه وهو الدخول.
ربّما سرتُ حتّى أدخلَها	تعليلية	النصب لبيان الغاية ويجوز الرفع والمعنى متقارب، لأنّ كلّ ما يجوز فيه رفع ما بعد حتّى يجوز فيه النصب لأنّ السير ينقطع عند الدخول سواء رفعت أو نصبت، والرفع في هذا بمنزلة الرفع في نحو قد سرتُ حتّى أدخلُها.
ما أحسن ما سرتُ حتّى أدخلُها	ابتدائية	ويجوز النصب هنا، والرفع على إرادة ما سرت وأنا الآن أدخلُها.
قلّما سرتُ حتّى أدخلُها	ابتدائية	والمعنى: قلّ سيري، أو سرت قليلاً، فالسير القليل أدى إلى الدخول، ويجوز نصب الفعل (أدخلَها على إرادة النفي، والرفع أولى، لأنّه لا يحسن أن يقال: سرت حتّى أدخلها قلّما.
قلّما سرتُ فأدخلَها		نُصب الفعل بالفاء لأنّ (قلّما) بمعنى النفي لـ(كثر ما) فهو بمنزلة (ما).

---

[1] سيبويه: 3/ 2-23.

الوصف النحوي والدلالي	نوع حتّى	التركيب
لا يجوز النصب هنا لأنّ أدخلها بمعنى الوجوب النفي بدليل (كثر ما) والرفع على تقدير: كثر ما سرتُ فإذا أنا أدخلُ.		كثُر ما سرتُ فادخلُها
لأنّ في (إنّما) معنى التقليل، أو الاقتصار على شيء دون غيره والاقتصار على واحد هو في الحقيقة نفي وإيجاب، فإنْ أردت إثبات السير المؤدي إلى الدخول رفعت. وسيبويه يرى في الرفع هنا (قبحاً) لأنّه ليس في التركيب دلالة على انقطاع السير كما هو في النصب، أيْ ليس فيه ما يدلّ على (تحقيرنا وتقليلنا) للسير الذي لا يؤدي إلى الدخول.	الغائية	إنّما سرتُ حتّى أدخلَها
تنصب (أدخلَها ويمتنع الرفع إذا جعلنا (كان) ناقصة، لأنّه لو رفع لكانت حتّى ابتدائية، وتبقى كان بلا خبر، وبالنصب يكون خبر كان المصدر المؤول من أنْ المضمر والفعل المضارع، و(أمس) منصوب بالمصدر (سيري) لا خبر كان. فإذا ذكرنا خبر كان جاز النصب. والرفع تقول: كان سيري أمس متعباً حتّى أدخلَها وادخلُها.	الغائية	كان سيري أمس حتّى أدخلَها ليس إلاَّ

حتّى عاطفة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّ ما بعد حتّى لا يشركُ الفعل الذي قبل حتّى في موضعه كشركة الفعل الآخر الأول إذا قلت: لم أجيء فأقُلْ، ولو كان ذلك لاستحال كان سيري أمس شديداً حتّى أدخلُ، ولكنها تجيء كما تجيء ما بعد إذا وبعد حروف الابتداء. وكذلك هي أيضاً بعد الفاء إذا قلت: ما أحسنَ ما سرتُ فأدخلُها؛ لأنّها منفصلة يعني الفاء؛ فإنّما عنينا بقولنا الآخرُ متصلٌ بالأول أنّهما وقعا فيما مضى، كما أنّه إذا قال:

فإنّ المُنَدّي رِحلَةٌ فرُكوبُ

فإنما يعني أنهما وقعا في الماضي من الأزمنة، وإنّ الآخر كان فراغه من الأول)[1].

أقول:

تأتي حتّى عاطفة مع أنها ليست من حروف العطف أصلاً. ومن أهم خصائصها وهي عاطفة الآتي:

1- أن يكون المعطوف بها بعض ما قبلها أو كبعضه تقول: وصل الحجاجّ من مكة حتّى محمد، ولا يجوز: خرج القوم حتّى شأنك بل يقال: وشأنك، وفشأنك؛ لأنّ الواو والفاء حرفا عطف للاشتراك، وقد شبهت حتّى بالفاء العاطفة لاتصال ما بعدها بما قبلها، ووقوعهما فيما مضى، وقد تقدر بعضية ما بعد حتّى بما قبلها بالتأويل، نحو: قدم الفرسان حتّى خيولهم، وكقول مروان بن سعيد النحوي (ت 190هـ)[2]:

ألقى الصحيفة كي يخفّف رحلَهُ ... والزادَ، حتّى نعلَهُ ألقاها

والمراد: ألقى ما يثقله حتّى نعلَهُ، ولا يكون إلاّ واحداً من جمع.

2- أن يكون المعطوف بها غاية لما قبله في زيادة، أو نقص، لإفادة القوة والتعظيم في الزيادة، والضعف والتحقير في النقص، وقد اجتمعت الزيادة والنقص في قول الشاعر[3]:

قهرناكم حتّى الكماة فإنكم ... لتخشوننا حتّى بنينا الأصاغرا

3- حتّى العاطفة لا تعطف الجمل بل المفرد.

---

(1) سيبويه: 3/ 23.

(2) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 547، وابن يعيش، 8/ 19.

(3) ينظر: المرادي، ص 549.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(فإنْ قلت: كان سيري أمس حتّى ادخلُها، تجعل امس مستقراً، جاز الرفعُ لأنّه استغنى، صار كسرتُ، لو قلت فأدخلُها حسُن، ولا يحسن كان سيري فأدخلُ، إلاّ أن تجيء بخبر لكان، وقد تقع تفعلُ في موضع فعلنا في بعض المواضع، ومثل ذلك قوله، لرجل من بني سلولٍ مُولّدٍ:

وقد أمرُّ على اللّئيم يَسبُّني ... فمضيتُ ثُمّتَ قلتُ لا يَعْنيني)[1].

أقول:

في (كان سيري أمس حتّى ادخلَها؟ وجهان:

الأول: تكون فيه (أمسِ) في محلّ نصب بالمصدر (سيري) على تقدير: كان قطعي الطريق الطويل حتّى أدخلَها، والطريق مفعول المصدر (قطعي) وليس خبراً لكان، وعلى هذا الإعراب لابدّ من نصب (أدخلَها)، لأننا لو رفعناه لصارت حتّى ابتدائية، وتبقى كان بلا خبر.

والثاني: تُجعل فيه (أمس) خبراً لـ (سيري) بمنزلة: كان اللقاءُ أمسِ، وعلى هذا الإعراب يجوز نصب (أدخلها) أو رفعه.

وقد تتموضع الألفاظ بعضها موضع بعض، كأن يوضع الفعل المستقبل بعد حتّى موضع الماضي في نحو: سرتُ حتّى أدخلَ المدينة، والمراد: سرتُ فدخلتُ، أيّ أنّ هذا أمري ودأبي على الدوام ويستشهد سيبويه لمثل هذا بقول الشاعر[2]:

وقد أمرُّ على اللّئيم يَسبُّني ... فمضيتُ ثُمّتَ قلتُ لا يَعْنيني

بوضع (أمرُّ) موضع (مرَرْتُ).

---

(1) سيبويه: 3/ 24.

(2) ينظر: ابن جني: الخصائص، 3/ 330، 332، والبغدادي، 1/ 173، والسيوطي: شرح شواهد المغني، ص 107.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّ أسيرُ بمنزلة سرتُ إذا أردت بأسيرُ معنى سرتُ، واعلم أنّ الفعل إذا كان غير واجب لم يكن إلاّ النصبُ، من قبل أنّه إذا لم يكن واجباً رجعت حتّى إلى أنْ وكي، ولم تصر من حروف الابتداء كما لم تصر إذن في الجواب من حروف الابتداء إذا قلت: إذن أظنّك، وأظنّ غيرُ واقعٍ في حال حديثك، وتقول: أيُّهم سار حتّى يدخلُها، لأنّك قد زعمت أنّه كان سيرٌ ودخولٌ، وإنّما سألت عن الفاعل، الا ترى أنّك لو قلت: أين الذي سار حتّى يدخلُها وقد دخلها لكان حسناً، ولجاز هذا الذي يكون لما قد وقع، لأنّ الفعل ثمّ واقعٌ، وليس بمنزلة قلّما سرتُ إذ أكان نافياً لكثر ما، الا ترى أنّه لو كان قال: قلّما سرتُ فادخلُها، أو حتّى أدخلُها، وهو يريد أن يجعلها واجبةً خارجةً من معنى قلّما، لم يستقم إلاّ أن تقول: قلّما سرتُ فدخلتُ وحتى دخلتُ، كما تقول: ما سرتُ حتّى دخلتُ، فإنّما ترفع بحتّى في الواجب، ويكونُ ما بعدها مبتدأ منفصلاً من الأول كان مع الأول فيما مضى أو الآن، وتقول: أسرتَ حتّى تدخلَها نصبُ، لأنّك لم تثبت سيراً تزعم أنّه قد كان معه دخولٌ) [1].

أقول:

أولاً: يؤكّد سيبويه هنا إمكانية تموضع الألفاظ بعضها موضع بعض كقولك: سرتُ حتّى أدخلَها، وأسير حتّى أدخلَها، وأمرّ على اللئيم، ومررتُ على اللئيم، ويصحّ هذا إذا كان الفاعل قد دأب على الإتيان بالفعل المعين على وجه الطبع والعادة الدائمة في الماضي والمستقبل، فيكون الإخبار بالماضي بمنزلة الإخبار بالمستقبل تأكيداً لعادة الفاعل في الإتيان بفعل السير، أو المرور، أو الإنشاد أو الصناعة، أو الفلاحة على وجه الدوام والاستمرار.

ثانياً: يشير سيبويه هنا إلى أنّ الفعل الذي يسبق حتّى إذا كان منفياً فيجب نصب الفعل الواقع بعدها، لأنّ رفعه يلزم أن يكون مستأنفاً، مقطوعاً بوقوعه، وما قبله سبب له وذلك لا يصحّ، لأنّ ما قبل حتّى منفي، ومشكوك في وقوعه فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب، وفي هذا تعارض غير جائز، وذلك نحو: ما سرتُ حتّى أدخلَها.

---

(1) سيبويه: 3/ 24-25.

(ونقل عن الأخفش جواز الرفع في أدخلَها)، وقيل: إنما أجاز الأخفش ذلك على أن يكون أصل الكلام واجباً، ثمّ أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره فنفيت أن يكون عنك سير كان عنه دخول) [1].

ثالثاً: وإذا كان الفعل واجباً صارت حتّى ابتدائية وانتفت عنها التعليلية أو السببية، ورفع الفعل الواقع بعدها.

رابعاً: وإذا كانت الجملة استفهامية نصب الفعل بعد حتّى كقولك: أسرتَ حتّى تدخلَ المدينة، أو: أيُهم سار حتّى يدخلَ المدينة، لأنّ الاستفهام يدلّ على أنّه كان هناك سير ودخول، وأنت تسأل عن فاعل السير والدخول لا عنهما، ممّا يدلّ على أنّ السير لم يكن يوجب به دخول.

ولا يمنع الاستفهام من الرفع إذا أريد الدلالة على أنّ السير اوجب الدخول، وكذلك النفي في نحو: ما أكرمت الذي سار حتّى يدخلها، لأنّ الاعتماد على نفي الكرم، ولا نفي الذي سار أيّ (الفاعل).

---

[1] المرادي: الجنى الداني، ص 557.

الاشتراك في الفعل الواقع بعد حتّى

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب ما يكون العملُ فيه من اثنين، وذلك قولك: سرتُ حتّى يدخلها زيدٌ، إذا كان دخولُ زيد لم يؤدِّهِ سيرُك ولم يكن سببَه، فيصيرُ هذا كقولك: سرتُ حتّى تطلع الشمسُ؛ لأنَّ سيرك لا يكون سبباً لطلوع الشمس ولا يؤدِّيه، ولكنّك لو قلت: سرتُ حتّى يدخلُها ثقَلي، وسرتُ حتّى يدخلُها بَدَني، لرفعت لأنّك جعلت دخول ثقلك يؤدّيه سيرُك، وبدنُك لم يكن دخوله إلاّ بسيرك، وبلغنا أنّ مُجاهداً قرأ هذه الآية: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾[من سورة البقرة: 214]، وهي قراءة أهل الحجاز، وتقول: سرتُ حتّى يدخلَها زيدٌ وادخلَها، وسرتُ حتّى أدخلُها ويدخلُها زيدٌ إذا جعلت دخول زيد من سبب سيرك وهو الذي أداه، ولا تجد بُدّاً من أن تجعله ههنا في تلك الحال، لأنّ رفع الأول لا يكون إلاّ وسببُ دخوله سيرُه، وإذا كانت هذه حال الأول لم يكن بُدٌّ للآخر من أن يتبعه، لأنّك تعطفه على دخولك في حتّى، وذلك أنّه يجوز أن تقول: سرتُ حتّى يدخلُها زيدٌ، إذا كان سيرُك يؤدي دخوله كما تقول: سرتُ حتّى يدخلُها ثقلي، وتقول: سرتُ حتّى أدخلُها وحتى يدخلَها زيدٌ، لأنّك لو قلت: سرتُ حتّى أدخلُها وحتى تطلع الشمسُ كان جيداً، وصارت إعادتُك حتّى كإعادتك له في تبا له وويلٌ له، ومن عمراً ومن أخو زيد، وقد يجوز أن تقول: سرتُ حتّى يدخلُها زيد إذا كان أداه سيرُك، ومثل ذلك قراءة أهل الحجاز: ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [من سورة البقرة: 214]، واعلم أنّه لا يجوز سرتُ حتّى أدخلُها وتطلُعُ الشمسُ يقول: إذا رفعت طلوع الشمس لم يجز، وإنْ نصبت وقد رفعت فهو محالٌ حتّى تنصب فعلك من قبل العطف، فهذا محالٌ أن ترفع، ولم يكن الرفعُ لأنّ طلوع الشمس لا يكون أن يؤديه سيرُك فترفع تطلُعُ وقد حُلت بينه وبين الناصبة، ويحسن أن تقول: سرتُ حتّى تطلعَ الشمسُ، وحتى أدخلَها، كما يجوز أن تقول: سرتُ إلى يوم الجمعة، وحتى أدخلُها، وقال امرؤ القيس:

سَــرَيْتُ بِهِــمْ حَتَّــى تَكِــلَّ مَطِـيُّهُمْ وحتَّــى الجِيــادُ مــا يُقَــدْنَ بِأَرْسَــانِ

فهذه الآخرة هي التي ترفع.

وتقول: سرتُ وسار حتَّى ندخلُها، كأنَّك قلت: سرنا حتَّى ندخلُها، وتقول: سرتُ حتَّى أسمعَ الأذان، هذا وجهُ وحدُه النصبُ، لأنَّ سيرك ليس يؤدي سمَعك الأذان، إنَّما يؤديه الصُّبح، ولكنَّك تقول: سرتُ حتَّى أكلُّ لأنَّ الكلال يؤديه سيرُك، وتقول: سرتُ حتَّى أصبحَ، لأنَّ الإصباح لا يؤديه سيرُك إنَّما هي غايةُ طلوع الشمس) [1].

أقول:

يتقصى سيبويه هنا كلَّ ما يمكن أن يكون وجهاً من وجوه المواضع التي تـأتي عليهـا حتَّى مبيناً العلاقات التركيبية بينها وبين ما يسبقها من عناصر لغوية وما يتبعهـا، وكـلّ ذلـك بمعية الدلالة المفرزة وفقاً لنمط هذا التركيب أو ذاك (فمهمـة النحـوي الحكـيم لا ينبغـي أن تقتصر على الوقوف عند الظواهر بغية تقعيدها، بل تمتد إلى مـا في الظـواهر، ومـا بينهـا مـن حكمة هدفت إليها) [2]، ومـا يكمـن وراء هـذه الظـواهر التركيبيـة مـن دلالات خاصـة أو مشتركة والحكمة الحاضرة أو المقصودة من وراء كلّ وضع لحتَّى داخل التركيب المعـين، قـال به العرب، وجرى على ألسنتهم مـمَّا يستدعي تفسيره وبيانه، ودوننا في ذلك المخطط الآتي:

(1) سيبويه: 3/ 25-27.

(2) أبو المكارم، د. علي: تاريخ النحو العربي، ص 115.

التركيب	نوع حتّى	الوصف النحوي والدلالي
سرتُ حتّى يدخلُها زيدٌ	للغاية	دخل زيد المدينة، ودخوله إليها لم يكن بسبب سيرك. فهو بمنزلة (سرتُ حتّى تطلعَ الشمسُ) فالنصب في (تطلع) واجب، ويمتنع الرفع، لانتفاء السببية، إذ لا علاقة لطلوع الشمس بسيرك لأنّ سيرك لا يكون سبباً لطلوع الشمس ولا نتيجة له.
سرتُ حتّى يدخلُها ثقلي وسرتُ حتّى يدخلُها بدني	ابتدائية	والمراد أنّك دخلتها ومن تبعك أو ما معك من حمل وثقل. لأنّ سيرك هو السبب في سيرهم المؤدي إلى الدخول فبدنك، وأحمالك، وثقلك لم يكن دخوله إلاّ بسبب سيرك أنت.
قال تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [من سورة البقرة: 214]	للغاية أو ابتدائية	من شروط نصب الفعل المضارع بعد حتّى أن يكون مستقبلاً استقبالاً حقيقياً أو مؤولاً بمستقبل. فمن الأول قوله تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ﴾ [من سورة محمد: 31]، فما قبلها سبباً لما بعدها أيْ مؤدياً إليه، ولا يكون غرضاً ومراداً، وهذا هو الفرق بين العلّة والسبب، وهذا يكون على ثلاثة أقسام: أولهما: أن يكون السبب متصلاً والمسبب لم يحصل ولم يقع، فهو إذن مستقبل استقبالاً حقيقياً فما قبله لم يحصل، وما بعده لم يحصل، ولكنّه سيحصل نتيجة لحصول الأول، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [من سورة يونس: 109]. وثانيهما: أن يكون السبب قد مضى، والمسبب حاضراً موجوداً نحو: مرض حتّى لا يرجونه، أيْ أنّه لا يرجونه معها. والثالث: أن يكون السبب والمسبب قد مضيا جميعاً وفي هذا يمكن رفع المضارع بعد حتّى، أو نصبه على أنّه مؤول بالمستقبل.
﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [من سورة البقرة: 214]	للغاية أو ابتدائية	أيْ أنّ الفعل قد وقع ولكن المخبر يقدر اتصافه بالعزم، حال الإخبار فيصير مستقبلاً بالنسبة إلى تلك الحال فينصب، أيْ أنّ الاستقبال الحقيقي يكون بالنظر إلى زمن المتكلّم أيْ الزمن الذي يقال فيه الكلام، فقولهم: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾، مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى زمن قصّ ذلك علينا، ولذلك قرئ بالرفع في (يقول) ونصبه والرفع على أنّ حتّى ابتدائية، وما بعدها حكاية الحال الحاضرة في ذلك الوقت، والنصب على إنّها أعني (حتّى) حرف غاية وجر، و(أنْ) مضمرة فيها[1]. أمّا إذا كان ما قبل (حتّى) غير سبب لما بعدها، ولا علّة فيجوز أيضاً النصب والرفع على الحالية.

[1] ينظر: مكي القيسي: الكشف، 1/ 289- 291، والفراء: معاني القرآن، 1/ 132، وابن الجزري: النشر، 2/ 227.

التركيب	نوع حتّى	الوصف النحوي والدلالي
سرتُ حتّى يدخلَها زيدٌ وأدخلُها سرتُ حتّى أدخلُها ويدخلُها زيدٌ	للغاية ابتدائية	ينصب (يدخلَها) مرتين إذا جعلنا دخول زيد حاصلاً بسبب سيرك. رفع الفعلين جائز هنا، لإفادة معنى حدوث دخلوها توّاً.
سرتُ حتّى أدخلُها وتطلعُ الشمسُ	ابتدائية	لا يجوز رفع (تطلعُ) هنا، لأنّ السير لا علاقة له بطلوع الشمس أو عدمها، فهو ليس (أعني السير) سبباً في طلوع الشمس كما ذكرنا سابقاً، ولهذا لا يجوز عطف (تطلعُ) على (أدخلُ) المرفوع، وكذلك لا يجوز نصب (تطلع) لعدم وجود منصوب يمكن عطفه عليه لأنّ حتّى ابتدائية، والفعل بعدها مرفوع لا منصوب، ولهذا لم يبق سبيل لنصب (تطلع) إلاّ بتكرير (حتّى) وجعلها غائية لا ابتدائية، فتقول: سرتُ حتّى أدخلها وحتى تطلعَ الشمس.
قال امرؤ القيس[(1)]: سَرَيْتُ بِهِمْ حتّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ وحتّى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأرْسانِ	غائية ابتدائية	عاملة النصب في (تكلّ) والتقدير: إلى أنْ، غير عاملة لكونها ابتدائية وقد ذكر سيبويه هذا البيت ليؤكد امتناع عطف اللفظ المعين في بعض المواضع على الفعل الواقع بعد (حتّى)، فجملة (حتّى الجيادُ) لا يجوز عطفها على (حتّى تكلّ)
سرتُ وسارَ حتّى ندخلُها	ابتدائية	سيرك وسيره معاً سبب لدخولكما في الحال، وهو بمنزلة: سِرنا حتّى ندخلُها، والفعلان إيجاب، وجاز دخول من يتبعك ومن يسير بسيرك، وكذا حلّك وثقلك.
سرتُ حتّى اسمعَ الأذان	غائية	ينصب المضارع هنا، لأنّ السير سيؤدي إلى سمعك الأذان لأنك بهذا السير تقترب من مصدر الأذان وتدخل دائرته.
سرتُ حتّى أصبحَ	غائية	لأنك تريد أنّ سيرك غاية لطلوع الشمس، وطلوع الشمس أيْ الإصباح ليس سبباً لسيرك وإنّما أردت أن تقول: سأسير حتى أكون هناك صباحاً، مع التأكيد على أنّ حتّى قد تكون جارة ومعناها انتهاء الغاية قال تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [من سورة القدر: 5]، وسرت حتّى مطلع الشمس، ولا يجوز أنْ تقول: سرت حتّى الشام، أو حتّى مكانك، إلاّ أنْ تذكر ما يدلّ على المكان قبل حتّى، فتقول: دخلت المدن حتّى الشام.

(1) ديوانه، ص 93، وينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 40، وأبو علي الفارسي: الإيضاح العضدي، ص 257، والأنباري: أسرار العربية، ص 267.

إضمار (أنْ) بعد الفاء

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب الفاء اعلم أنّ ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن، وما لم ينتصب فإنّه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه، أو يكونُ في موضع مبتدأ أو مَبني على مبتدأ أو موضع اسم ممّا سوى ذلك، وسأبين ذلك إنْ شاء الله، تقول: لا تأتيني فتحدّثني، لم ترد أن تُدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول: لا تأتيني ولا تُحدّثني، ولكنّك لمّا حوّلت المعنى عن ذلك تحوّل إلى الاسم؛ كأنّك قلت: ليس يكون منك إتيانٌ فحديثٌ، فلمّا أردت ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم، فأضمروا أن، لأنّ أن مع الفعل بمنزلة اسم، فلمّا نوَوا أن يكون الأولُ بمنزلة قولهم: لم يكن إتيانٌ، استحالوا أن يضموا الفعل إليه، فلمّا أضمروا أنْ حسُن؛ لأنّه مع الفعل بمنزلة الاسم) [1].

أقول:

أولاً: يتناول سيبويه هنا إضمار (أنْ) وجوباً بعد الفاء، ولم يصفها إنْ كانت سببية، أو عاطفة، وقد مثل للفاء السببية، والمعروف أنّ (أنْ) تضمر بعد الفاء السببية، والفاء العاطفة، ولكل منهما أحوال وأحكام على النحو الآتي:

* **الفاء السببية:** وهي الفاء التي يكون ما قبلها سبباً لما بعدها ويشترط لنصب المضارع بعدها أن تكون في جواب طلب محض أو نفي محض، ويُقصد بالطلب المحض: الأصل في الدلالة على معناه ويُؤدّى في اللغة العربية أنماط معينة هي: الأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني والترجي، والدعاء، وقد مثل سيبويه لهذه الفاء بعد النهي بقوله:

لا تأتيني فتحدّثني. فـ (تحدّثني) فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوباً بعد الفاء السببية: قال تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾ [من سورة الأعراف: 53]، وقال عزوجل: ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾ [من سورة طه: 81]، وقال سبحانه:

---

[1] سيبويه: 3/ 28.

﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا﴾ [من سورة الفرقان: 7]، وقال جل شأنه: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [من سورة النساء: 73]، وقال تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [من سورة غافر: 36-37]، فالفاء في هذه النصوص الكريمة كلُّها فاء السببية والمضارع بعدها منصوب بأنْ مضمرة وجوباً.

والذي عليه البصريون أنَّ الترجي ليس له جواب، وتأوّلوا قراءة حفص رحمه الله ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [من سورة غافر: 36]، على أنَّ لعلْ أشربت معنى التمني.

ومذهب الكوفيين أنَّ المضارع بعد الفاء السببية منصوب بـ (الخلاف) قصدوا به أنَّ ما بعد الفاء مخالف لـما قبله، لأنَّ ما قبله نفي أو طلب، وما بعده ليس كذلك.

ومن النحويين من رأى أنَّ الفاء هي الناصبة، لأنها خرجت عن باب العطف، والبصريون قالوا بالإضمار، لأنَّ الفاء من الحروف غير المختصة، والحرف غير المختص لا يعمل[1].

ثانياً: وفاء السببية تعطف المصدر المؤول من الفعل المنصوب بعدها بأنْ المضمرة فيها على المصدر المفهوم مـمَّا قبلها، كأنك قلت في: لا تأتيني فتحدثني، لا يكون منك إتيانٌ فحديثٌ، لأنَّ (أنْ) مع الفعل بمنزلة الاسم، أيْ المصدر الصريح، ولا يجوز عطف ما بعد الفاء على ما قبلها إنْ لم يكن هناك تساوٍ في بنيتي المعطوف والمعطوف عليه تقديراً وتأويلاً، لا لفظاً.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وإنْ لا تظهر ههنا، لأنَّه يقع فيها معانٍ لا تكون في التمثيل، كما لا يقع معنى الاستثناء في لا يكونُ ونحوها، إلاَّ أنْ تُضمر، ولولا أنَّك إذا قلت لم آتك صار كأنَّك قلت: لم يكن إتيانٌ، لم يجز فأحدثك، كأنَّك قلت في التمثيل فحديثٌ، وهذا تمثيل لا يتكلم به بعد لم

(1) ينظر: الأنباري: الإنصاف (المسألة 76).

آتك، لا تقول: لم آتك فحديثٌ، فكذلك لا تقع هذه المعاني في الفاء إلاّ بإضمار أن، ولا يجوز إظهارُ أن، كما لا يجوز إظهارُ المضمر في لا يكونُ ونحوها، فإذا قلت: لم آتك، صار كأنك قلت: لم يكن إتيانٌ، ولم يجز أن تقول فحديثٌ، لأنّ هذا لو كان جائزاً لأظهرت أن، ونظيرُ جعلهم لم آتك ولا آتيك وما أشبهه بمنزلة الاسم في النية، حتّى كأنّهم قالوا: لم يكُ إتيانٌ، إنشادُ بعض العرب قول الفرزدق:

مَشائيمُ ليسوا مُصلِحِينَ عَشيرةً ... ولا ناعِبٍ إلاّ ببَيْنٍ غُرابُهَا

ومثله قول الفرزدق أيضاً:

وما زُرْتُ سَلْمَى أن تكونَ حَبيبةً ... إليَّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالبُهْ

جره لأنّه صار كأنّه قال: لأن.
ومثله قول زهير:

بَدا ليَ أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى ... ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

لـمّا كان الأولُ تُستعمل فيه الباء ولا تغيِّر المعنى، كانت مـمّا يلزم الأول نووها في الحرف الآخر، حتّى كأنّهم قد تكلموا بها في الأول، كذلك صار: لم آتك بمنزلة لفظهم بلم يكن إتيانٌ، لأنّ المعنى واحدٌ»[1].
أقول:

أولاً: يرى سيبويه أنّ (أنْ) المضمرة بعد الفاء السببية لا يجوز إظهارها كما لا يجوز إظهار المضمر في (لا يكونُ) في الاستثناء ونحوها.

---

(1) سيبويه: 3/ 29-30.

ثانياً: ويستشهد سيبويه بجملة من الشواهد على إمكانية عطف اللفظ المعين على غيره ممَّا يختلف عنه بنيةً كما هو الحال في عطف المصدر المؤول الواقع بعد فاء السببية على المصدر المستفاد من الفعل الواقع قبلها، بقول الفرزدق[1]:

مَشائيمُ ليسوا مُصلِحينَ عَشيرةً   ولا ناعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرابُهَا

والشاهد فيه قوله: (ولا ناعبٍ) بالجر حمله على معنى تقدير الباء الزائدة في مصلحين، والتقدير: ليسوا بمصلحين، وكان الوجه نصب (ناعباً)، ومثله قول الفرزدق أيضاً[2]:

وما زُرْتُ سَلْمَى أن تكونَ حَبيبةً   إليَّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالِبُهْ

والشاهد فيه جرّ (دينٍ) على تقدير اللام الجارة في (أن تكون حبيبة) فلما كان المعنى معنى اللام عطف على الكلام الأول، كأنّ اللام مذكورة في (لأن تكون).

وفي هذا السياق قول زهير[3]:

بَدا ليَ أنّي لستُ مُدرِكَ ما مضى   ولا سابِقٍ شيئاً إذا كان جائيا

بجر (سابقٍ) على تقدير الباء الزائدة في خبر ليس (مدرك) والتقدير: لست بمدركٍ، ولا سابقٍ، وزيادة الباء في خبر ليس لتوكيد النفي كثير في العربية، ولذلك يقول سيبويه وكانت – أيّ الباء – ممَّا يلزم في الأول، نووها في الحرف الآخر، أيّ في المعطوف، حتّى كأنهم تكلموا بها في الأول.

---

(1) ديوانه، ص 23، ويروى للأحوص الرياحي (ت 105هـ)، وينظر: الأنباري: الإنصاف (المسألة 24).

(2) ديوانه، ص 84، وينظر: الفراء: معاني القرآن، 2/ 299، وابن هشام: تلخيص الشواهد، ص511.

(3) ديوانه: ص 287، وينظر: ابن يعيش، 2/ 52، 7/ 56، وابن هشام: مغني اللبيب، 1/ 96.

دلالة الفعل بعد الفاء

قال سيبويه – رحمه الله–:

(واعلم أنَّ ما ينتصب في باب الفاء قد ينتصب على غير معنىً واحدٍ، وكلُّ ذلك على إضمار أنْ، إلاَّ أنَّ المعاني مختلفةٌ، كما أنَّ يعلمُ اللهُ يرتفع كما يرتفع يذهبُ زيدٌ، وعَلِمَ اللهُ ينتصب كما ينتصب ذَهَبَ زيدٌ، وفيهما معنى اليمين، فالنصب ههنا في التمثيل كأنَّك قلت: لم يكن إتيانٌ فإنْ تحدث والمعنى على غير ذلك، كما أنَّ معنى عَلِمَ اللهُ لأفعلنَّ غيرُ معنى رَزَقَ اللهُ، فإنْ تحدث في اللفظ مرفوعةً بيكُنْ؛ لأنَّ المعنى: لم يكن إتيانٌ فيكونُ حديثٌ. وتقول: ما تأتيني فتحدِّثني، فالنصبُ على وجهين من المعاني: أحدهما: ما تأتيني فيكف تحدِّثني، أيْ لو أتيتني لحدَّثتني، وأمَّا الآخر: فما تأتيني أبداً إلاَّ لم تحدِّثني، أيْ منك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديثٌ منك، وإنْ شئت أشركت بين الأول والآخر، فدخل الآخرُ فيما دخل فيه الأول فتقول: ما تأتيني فتحدِّثني كأنَّك قلت: ما تأتيني وما تحدِّثني)[1].

أقول:

أولاً: المنصوب بعد الفاء في نحو: ما تأتيني فتحدِّثني له معنيان:

الأول: أنَّ الإتيان منفي نفياً مطلقاً، والحديث ممتنع بسبب عدم الإتيان، ولو حصل الإتيان لحصل الحديث، أيْ أنَّ كلا الفعلين غير حاصلان.

والثاني: أنَّ الإتيان حاصل بكثرة، والحديث غير حاصل، فأحد الفعلين حاصل وهو الأول والثاني غير حاصل، وقدّره سيبويه بقوله: ما تأتيني أبداً إلاَّ لم تحدِّثني، أيّ: منك إتيان كثير، ولا حديث منك، ولا يجوز هنا عطف الثاني على الأول، لكون الثاني منصوباً.

ثانياً: وإذا رفع الفعل بعد الفاء، صار معطوفاً على الأول، ومشركاً به في النفي بـ (ما)، وصار المعنى: ما تأتيني وما تحدثني، فهو من باب عطف الفعل على الفعل وكلاهما منفي.

---

(1) سيبويه: 3/ 30.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(فمثل النصب قوله عزوجل: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [من سورة فاطر: 36]، ومثل الرفع قوله عزّوجلّ: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ۝ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [من سورة المرسلات: 35-36]، وإنْ شئت رفع على وجهٍ آخر، كأنَّك قلت: فأنت تحدِّثنا، ومثل ذلك قول بعض الحارثيين:

غيرَ أنّا لم تأتِنا بيقينٍ ... فنُرَجّي ونُكثِرُ التأميلا

وكأنّه قال: فنحن نرجّي، فهذا في موضع مبنيٍّ على المبتدأ، وتقول: ما أتيتنا فتحدِّثنا، فالنصبُ فيه كالنصبِ في الأول، وإنْ شئت رفعت على: فأنت تحدِّثنا الساعة، والرفعُ فيه يجوز على ما، وإنّما اختير النصبُ لأنَّ الوجه ههنا وحدُّ الكلام أن تقول: ما أتيتنا فحدَّثتنا، فلمّا صرفوه عن هذا الحد ضعف أن يضموا يفعلُ إلى فعلتَ فحملوه على الاسم، كما لم يجز أن يضموه إلى الاسم في قولهم: ما أنت منا فتنصرنا، ونحوه، وأمّا الذين رفعوه فحملوه على موضع أتيتنا، لأنَّ أتيتنا في موضع فعل مرفوع، وتُحدِّثنا ههنا في موضع حدَّثتنا)[1].

أقول:

أولاً: يستشهد سيبويه لحالة النصب بآية سورة فاطر، فالفاء فاء السببية المسبوقة بالنفي، و(يموتوا) مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون، وهذه الفاء عاطفة مصدراً مقدّراً من (أنْ المضمرة) والمضارع المنصوب بها على مصدر متوهّم، والتقدير: ما كان قضاء عليهم فموت، ومذهب بعض الكوفيين أنَّ الفاء هي الناصبة للفعل بنفسها، وذهب بعضهم إلى أنَّ انتصابه على (الخلاف) لأنّه لـمّا لم يصحّ عطفه على الأول لمخالفته له في المعنى، نُصب[2].

---

(1) سيبويه: 3/ 31-32.

(2) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 73-74.

والأرجح رأي البصريين؛ لأنه لو كانت الفاء هي الناصبة لدخل عليها واو العطف أو فاؤه[1].

ثانياً: ويستشهد سيبويه لرفع ما بعد الفاء بقوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [من سورة المرسلات: 35-36]، فـ (لا) نافية، و(يؤذن) مضارع مبني للمجهول مرفوع، والفاء: حرف عطف و(يعتذرون) مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون وهو معطوف على (يؤذن)، وليس هناك علاقة سببية بين الفعلين، ولذلك لم يُنصب (يعتذرون)، فهو مستأنف أيَ: فهم يعتذرون، والمعنى: لا ينقطون نطقاً ينفعهم، أو أنه معطوف على يؤذن ومعناه النفي، فكلا الفعلين مشتركان في النفي.

ومن الرفع قول بعضهم[2]:

غَيرَ أنّا لم تأتِنا بيقينٍ فنُرَجِّي ونُكثِرُ التأميلاَ

بقطع ما بعد الفاء ورفع (نُرجّي) وما عطف عليه، ويجوز نصبه على أنه جواب، وتقدير الرفع، فنحنُ نرجّي، ابتداء وخبر.

ثالثاً: ومن النصب قول القائل: ما أتيتنا فتحدّثنا، على جعل الحديث مسبباً عن الإتيان، ويجوز رفع (تحدث) على الاستئناف، وبتقدير مبتدأ وخبره، أي: أتيتنا فأنت تحدّثنا الآن، والنصب في هذا هو الوجه عند سيبويه، لعدم جواز عطف المنصوب على الماضي المبني قبله، ولكن سيبويه لا يمنع الرفع على ضعفه عنده على جعل الفاء استئنافية، وإذا جعلنا (أتيتنا) وهو ماضٍ في موضع فعل مرفوع جاز الرفع أيضاً، أو العكس بجعل (تحدّثنا) بمعنى (حدّثتنا).

---

(1) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 4/ 27-28.

(2) ابن يعيش، 7/ 36، والبغدادي، 3/ 606، 615.

شواهد وأمثلة للفعل بعد الفاء

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: ما تأتينا فَتَكلَّمَ إلاّ بالجميل، فالمعنى أنّك لم تأتنا إلاّ تكلمت بجميل، ونصبهُ على إضمار أنْ كما كان نصبُ ما قبله على إضمار أن، وتمثيله كتمثيل الأول، وإنْ شئت رفعت على الشركة كأنّه قال: وما تكلَّمُ إلاّ بالجميل، ومثل النصب قول الفرزدق:

وما قام منّا قائمٌ في نَديِّنا ... فيَنْطِقَ إلاّ بالتي هي أعرفُ

وتقول: لا تأتينا فتحدثنا إلاّ ازددنا فيك رغبةً، فالنصبُ ههنا كالنصب في: ما تأتيني فتحدثني إذا أردت معنى: ما تأتيني محدثاً، وإنّما أراد معنى: ما أتيتني محدثاً ا لازددتُ فيك رغبةً، ومثلُ ذلك قول اللعين:

وما حلَّ سَعْديٌ غريباً ببلدةٍ ... فيُنْسَبَ إلاّ الزِّبْرِقانُ له أبُ

وتقول: لا يسعُني شيء فيعجز عنك، أيْ لا يسعُني شيءٌ فيكونُ عاجزاً عنك ولا يسعُني شيءٌ إلاّ لم يعجز عنك، هذا معنى الكلام، فإنْ حملته على الأول قبُح المعنى؛ لأنّك لا تريد أن تقول: إنّ الأشياء لا تسعُني ولا تعجزُ عنك، فهذا لا ينويه أحدٌ، وتقول: ما أنت منا فتحدِّثنا، لا يكونُ الفعلُ محمولاً على ما؛ لأنَّ الذي قبل الفعل ليس من الأفعال، فلم يشاكله، قال الفرزدق:

ما أنتَ من قيسٍ فتَنْبحَ دُونها ... ولا من تميمٍ في اللَّهَا والغلاصِمِ

وإنْ شئت رفعتَ على قوله:

فنُرَجِّي ونُكْثِرُ التأميلا

وتقول: ألا ماءَ فأشربه، وليته عندنا فيحدثنا، وقال أمية بن أبي الصلت:

ألا رَسولَ لنا مِنّا فيُخبِرُنا ... ما بُعْدُ غايتِنا من راسِ مُجْرانا

لا يكون في هذا إلاّ النصب، لأنّ الفعل لم تضمه إلى فعلٍ)[1].

أقول:

يمكن للناظر في كتاب سيبويه الوقوف على أكثر من ظاهرة منهجية يحتاج كلّ منها إلى دراسة وبحث مستفيضين، ومن هذه الظواهر المنهجية الوصفية التحليلية جريُ سيبويه وراء الشواهد والأمثلة ممّا يجري على ألسنة المتكلمين، ليكشف سيبويه من خلال إيراده هذه الأمثلة والشواهد كلّ ما يمكن أن تستوعبه، أو تسعفهُ النظرية أو المقولة أو الضابط النحوي الذي بصدده، وفي هذا أكثر من دلالة منها:

أولها: أنّ الأمثلة القليلة ممّا هو كائن على الألسن قد لا تبلغ مبلغاً يعطل الحكم الجاري على نظائرها، وبتعليل سيبويه لوجودها.

وثانيها: أنّ الحكم النحوي المعين في الظاهرة اللغوية المعينة قد ترتد بموجبه كلّ التراكيب والأنماط اللغوية المحتملة إلى هذا الحكم، أو لنقل النظرية أو القاعدة النحوية المعينة على اختلاف في درجة هذا الارتداد من حيث صحته أو جوازه على ضعف.

وثالثها: بيان ما جاء على غير قياس من تلك التراكيب والأنماط اللغوية، بحيث يمكن بالتعليل والبرهان وبالاستناد إلى الصناعة النحوية المجردة، أو بالاستناد إلى الدلالة، أو بالاستناد إلى الاثنين أعني القاعدة والدلالة، فرز كلّ ما لا يمكن إدخاله ضمن المقولة النحوية المعينة.

ورابعها: وقد أتينا على ذكره في مطلع شرحنا وهو إمكانية الوقوف على هرمية التصنيف السيبويهي لكلّ الأنماط والتراكيب اللغوية التي تدور في فلك المقولة أو النظرية النحوية المعينة، بحيث نكتشف من خلال هذا التصنيف المتقن كيفية تحرّك العناصر اللغوية داخل التركيب المعين، وكيفية ارتباطها بعضها ببعض بحيث لا يمكن وصف العنصر اللغوي

---

(1) سيبويه: 3/ 32-34.

المعين داخل التركيب المعين بمعزل عن كلّ عنصر آخر داخل البنية التركيبية النحوية، ونحن في النص الذي بين أيدينا وبما احتواه من أمثلة وشواهد أمام نموذج حيّ يمكن أن نؤكّد من خلاله بعضاً ممّا دأب عليه سيبويه وهو يتصدى لدراسة النحو العربي وفقاً لمنطلقات منهجية صارمة قائمة على التحليل والوصف والتمثيل والدلالة، ومن البدهي أنّ هذا لنحوي الفذّ (وقد عني بالمادة اللغوية المنقولة عن العرب، أن يعرضها ويصفها كما نقلت)[1]، مزيداً عليها تلك الأمثلة والتراكيب التي يمكن إنتاجها في ضوء النظرية النحوية المقررة للمادة اللغوية المعينة، وفي المخطط الآتي بيان لما ذكرناه.

التركيب	نوع الفاء	الوصف النّحويّ الدّلالي
ما تأتينا فتكلّمَ إلاّ بالجميل	سببيّة	الفعل تكلم منصوب بأنْ مضمرة بعد الفاء السببية، والمعنى على النصب: أنّك لم تأتنا إلاّ تكلمت بجميل أو: ما تأتنا متكلّماً إلاّ بالجميل. وهذا هو الأصل في كلّ ما فيه رفع الاستثناء (إلاّ) المسبوق بالنفي.
ما تأتينا فتكلّمُ إلاّ بالجميل	عاطفة	برفع الفعل (تكلّمُ) وعطفه على ما قبله ويصير المعنى: ما تأتينا وما تكلّمُ إلاّ بالجميل.
قال الفرزدق[2]: **وما قام منّا قائمٌ في نَدِيِّنا** **فيَنْطِقَ إلاّ بالتي هي أعرفُ**	سببية	الفعل (ينطق) منصوب بأنْ مضمرة بعد الفاء السببية على الجواب ولا عبرة بدخول (إلاّ) ناقضة للنفي.
وما تأتينا فتحدّثنا إلاّ ازددنا فيك رغبةً	سببية	هو بمنزلة: ما تأتينا فتحدّثنا ولا عبرة بدخول (إلاّ) والمعنى: ما أتيتني محدّثاً إلاّ ازددتُ فيك رغبةً.

(1) بعلبكي، د. رمزي منير: من معايير التصنيف النحوي، ص 157.

(2) ديوانه، ص 561، وينظر: البغدادي، 3/ 607.

التركيب	نوع الفاء	الوصف النّحويّ الدّلالي
قال اللعين المنقري، منازل بن زمعة (ت نحو 75هـ)[1]: وما حلّ سَعْديٌّ غريباً ببلدةٍ فيُنسَبَ إلاّ الزِّبرقانُ له أبُ	سببية	نُصب (ينسب) بعد الفاء السببية بأنْ مضمرة وجوباً، ونصب ما فيه الاستثناء إنّما يجوز على وجه واحد من وجهي النصب في جواب النفي المحض، ولو رفع لجاز على التشريك، ولا يجوز على الاستئناف لاستلزامه التفريغ في الموجب والزبرقان السعدي: سيد قومه، ويجوز فيه النصب على نزع الخافض، وجملة: (له أب) في محلّ نصب حال منه.
لا يسعني شيءٌ فيعجزَ عنك	سببية	نُصب (يعجز) بأنْ مضمرة وجوباً، ولا يجوز غير هذا الوجه من الإعراب لأنّ المعنى المراد هو: لا يسعني شيء إلاّ لم يعجزْ عنك، أو عاجزاً عنك، ولو حمله على الوجه الثاني من النصب لفسد الكلام، لأنّ تقديره سيكون: لا يسعني شيء فكيف يعجز عنك ذلك الشيء، ومن المحال أنّ كلّ ما لا يسعه لا يعجز عن المخاطب، ولا يجوز الرفع أيضاً على أيّ من وجهي الرفع، لأنّ الرفع سيكون على معنى: أنّه لا يسعه شيء، وليس هو المراد.
ما أنتَ منّا فتحدّثَنا	سببية	نصب المضارع (تحدّث) لأنه لا يجوز عطفه على ما قبله، لأنّ ما قبله ليس بفعل، فانتفت المشاكلة بين المتعاطفين.
قال الفرزدق[2]: ما أنتَ من قيسٍ فتَنبحَ دُونها ولا من تُميمٍ في اللّهَا والغَلاصِمِ	سببية	نصب (تنبح) على الجواب، ويجوز رفعه على القطع، كما جاز رفعه في: فترّجي ونكثر التأميلا[3]. والغلاصم: جمع غلصمة، وهي رأس الحلقوم، واللها: مدخل الطعام في الحلق، وكنّى بهما عن أعالي القوم وجلّتهم.
ألا ماءَ فأشربَهُ	سببية	نصب المضارع لأنّ الفاء سببية أضمرت فيها (أنْ) وجوباً، والطلب خرج إلى العرض، وهو طلب محض.

(1) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 4/ 32، والبغدادي، 3/ 608.

(2) ديوانه، ص 856، وينظر: السيوطي: همع الهوامع، 2/ 13.

(3) ينظر: سيبويه: 3/ 31.

التركيب	نوع الفاء	الوصف النحويّ الدّلالي
وليته عندنا فيحدّثنا	سببية	نفسه، والطلب تمنٍ.
قال أمية بن أبي الصلت[1]: ألا رَسولَ لنا مِنّا فيُخبِرنا ما بُعْدُ غايتِنا من رأسِ مُجْرانا	سببية	نصب المضارع لأنّه لا يجوز الرفع على التشريك، لأنّ المتقدم ليس فعلاً.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: ألا تقعُ الماءَ فتسبحُ، إذا جعلت الآخر على الأول، كأنّك قلت: ألا تسبحُ، وإنْ شئت نصبته على ما انتصب عليه ما قبله، كأنّك قلت: ألا يكون وقوعٌ فإنْ تسبح، فهذا تمثيلٌ وإنْ لم يُتكلم به، والمعنى في النصب أنّه يقول: إذا وقعت سبحت، وتقول: ألم تأتنا فتحدِّثنا، إذا لم يكن على الأول، وإنْ كان على الأول جزمت، ومثل النصب قوله:

ألم تَسألْ فتُخبِرَكَ الرسومُ　　　على فِرْتاجَ، والطَّلَلُ القديمُ

وإنْ شئت جزمت على أول الكلام، وتقول: لا تمددها فتشقّها، إذا لم تحمل الآخر على الأول، وقال عزوجل: ﴿لَا تَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾ [من سورة طه: 61]، وتقول: لا تمددها فتشققُها، إذا أشركت بين الآخر والأول كما أشركت بين الفعلين في لَمْ، وتقول: أئتني فأُحدِّثك، وقال أبو النَّجْم:

يا ناقُ سِيري عنقاً فسيحاً　　　إلى سُليمانَ فنستريحا)[2].

---

[1] ديوانه، ص 62، وينظر: الشنتمري، 1/ 420.

[2] سيبويه: 3/ 34-35.

أقول:

لتوضيح ما جاء به سيبويه ننظر المخطط الآتي:

التركيب	نوع الفاء	الوصف النحوي والدلالي
ألا تقعُ الماءَ فتسبحُ	عاطفة	لانتفاء المعنى السببية، والمراد: ألا تقعُ على الماء، ألا تسبحُ ويجوز نصبه وتعطف المصدر المؤول من (أن) المضمرة وتسبحَ على المصدر المتخيل والتقدير: ألا يكون وقوعٌ، فسباحةٌ.
ألم تأتنا فتحدثْنا	السببية	إذا نصبنا (تحدث) ويجوز جزمه وجعل الفاء عاطفة لأنَّ النفي وقع بـ (لم) الجازمة.
قول البرج بن مهر (ت نحو 30ق.هـ) [1]: ألم تسألْ فتخبرَكَ الرسومُ على فِرتاجَ، والطَّلَلُ القديمُ	السببية	نصب المضارع (تخبر) على جواب الاستفهام أيْ: لو سألتَ لخبرتك الرسوم، وفرتاج: مكان، ويجوز الجزم على التشريك.
لا تمدَها فتشقَّها	السببية	نصب المضارع (تشقّ) ويجوز الجزم على التشريك.
قال تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [من سورة طه: 61].	السببية	المضارع (يسحت) منصوب بأنْ المضمرة بعد فاء السببية المسبوقة بالنهي، والسحت: الاستئصال.
لا تمدُها فتشقُقْها	عاطفة	فيجزم المضارع عطفاً على الفعل المجزوم بـ (لا) الناهية
ائتني فأحدثَك	سببية	نصب المضارع بعد الفاء المسبوقة بالأمر.
قال أبو النَّجْم العجلي [2]: يا ناقَ سيري عنقاً فسيحاً إلى سُليمانَ فنستريحا	سببية	نصب المضارع (نستريح) بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر (سيري).

(1) ينظر: المرزوقي: شرح حماسة أبي تمام، 1/ 359. والسيوطي: شرح شواهد المغني، ص 280.

(2) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك، رقم 500، وشذور الذهب، ص 305.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ولا سبيلَ ههنا إلى الجزم؛ من قبل أنّ هذه الأفعال التي يدخلها الرفعُ والنصبُ والجزمُ، وهي الأفعال المضارعةُ، لا تكون في موضع افعل أبداً، لأنّها إنّما تنتصبُ وتنجزم بما قبلها، وأفعلْ مبنيةٌ على الوقف، فإنْ أردت أن تجعل هذه الأفعال أمراً أدخلت اللام، وذلك قولك: ائته فليحدثْك، فيحدثْك، إذا أردت المجازاة، ولو جاز الجزمُ في: أتني فأُحدثْك ونحوها لقلت: تحدثْني تريد به الأمر، وتقول: ألست قد أتيتنا فتحدثَنا، إذا جعلته جواباً ولم تجعل الحديث وقع إلاّ بالإتيان؛ وإنْ أردت فحدثْتنا رفعت، وتقول: كأنّك لم تأتنا فتحدثَنا؛ وإنْ حملته على الأول جزمت، وقال رجل من بني دارم:

كأنّك لم تُذبح لأهلِكَ نَعْجةٌ   فيصبحَ مُلقىً بالفِناء إهابُها)[1].

أقول:

أولاً: لا يجيز سيبويه الجزم في الفعل الواقع بعد الفاء في نحو: أكرمني فأحسنَ إليك، لأنّ (أحسن) مضارع تتوارد عليه الحركات الإعرابية من نصب ورفع وجزم، والمضارع لا يكون في فعل الأمر (أفعل) لأنّ الأمر مبني على السكون، ولا سبيل إلى جزم المضارع (أحسنْ) وعطفه على الأمر (أكرمْ).

فإذا أردنا إفادة الطلب في كلا الفعلين جزمنا المضارع بلام الأمر، فنقول: أكرمه فليحسنْ إليك، أو: فيحسنْ إذا أريد تقدير الطلب بالشرط أيّ (المجازاة).

ثانياً: أمّا قولك: ألستَ قد تأتينا فتحدثَنا، فهو بمنزلة ما أتيتنا فتحدثَنا، بنصبه الفعل بعد الفاء بأنْ مضمرة وجوباً بعد النفي المسبوق بالاستفهام، ويجوز رفعه كما مرّ.

ثالثاً: ومن نصب المضارع بعد فاء السببية قول سُويد بن الطويلة أحد شعراء ما قبل الإسلام[2]:

كأنّك لم تُذبح لأهلِكَ نَعْجةٌ   فيصبحَ مُلقىً بالفِناء إهابُها

---

(1) سيبويه: 3/ 35.

(2) ينظر: ابن نباته المصري: سرح العيون، ص 433.

بنصب المضارع (يصبح) بعد الفاء على الجواب، وإنْ كان قبل دخول (كأنّ) منفياً على تقدير: لم تذبح نعجة فيصبح إهابها ملقىً، ثمّ دخلت عليه (كأنّ) فصار موجباً. وبقي على لفظه منصوباً.

والإهاب: الجلد ما لم يدبغ، والبيت في معرض الهجاء، فأعلى مراتب المهجو وأكبر مكارمه أن يذبح نعجة لأهله، وفي ذلك تهكم وسخرية منه.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: ودَّ لو تأتيه فتحدِّثه، والرفعُ جيد على معنى التمني، ومثله قوله عزوجل: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [من سورة القلم: 9]، وزعم هارون أنّها في بعض المصاحف: (ودُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا)، وتقول: حسبتهُ شتمني فأثِبَ عليه، إذا لم يكن الوثوبُ واقعاً، ومعناه: أنْ لو شتمني لو ثبتُ عليه، وإنْ كان الوثوبُ قد وقع فليس إلاّ الرفعُ؛ لأنّ هذا بمنزلة قوله: ألستَ قد فعلت فأفعلُ. واعلم أنّك إنْ شئت قلت: أتتني فأحدِّثك، ترفع، وزعم الخليل: أنّك لم ترد أن تجعل الإتيان سبباً لحديث، ولكنّك كأنّك قلت: ائتني فأنا ممَّن يحدِّثك البتة، جئت أو لم تجيء، قال النابغة الذبياني:

ولا زالَ قبرٌ بين تُبْنَى وجاسمٍ	**عليه من الوَسْميّ جَوْدٌ ووابلُ**
فينبتُ حوذاناً وعوفاً منوّرا	**سأتبعهُ من خيرِ ما قال قائلُ**

وذلك أنّه لم يرد أن يجعل النباتَ جواباً لقوله: ولا زال، ولا أن يكون متعلقاً به، ولكنّه دعا ثمّ أخبرَ بقصة السحاب، كأنّه قال: فذاك ينبتُ حواذاناً)[1].

أقول:

أولاً: في قولك: ودَّ لو تأتيه فتحدِّثهُ، يجوز النصب والرفع، في (تحدّث) وهو كقوله تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [من سورة القلم: 9]، فقد رُفع (يدهنون) مع كونه واقعاً بعد الفاء في جواب التمني، لأنّه جعله خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: (فهم يدهنون)

[1] سيبويه: 3/ 36-37.

كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ﴾ [من سورة طه: 112]، والمعنى بالرفع: ودّوا لو تدهنُ فهم يدهنون حينئذٍ، أو ودّوا إدهانك فهم الآن يدهنون لطمعهم في إدهانك[1].

ويجوز النصب وقد نقل سيبويه عن هارون بن موسى الأعور (ت قبل المئتين للهجرة)، زعمه أنّها في بعض المصاحف بالنصب (يدهنوا)[2].

ثانياً: قوله حسبتهُ شتمني فأثبَ عليه، بنصب (أثب) لأنّه لم يقع بعد بمعنى: لو شتمني لو ثبتُ عليه.

ويجوز رفع الفعل (أثب) إذا أراد أنّ الوثوب واقع، والتقدير فها أنا واثب عليه، والرفع هنا بمنزلة: سرتُ نحو المدينة فأدخلُها، بالرفع.

ثالثاً: ويجوز الرفع كما يجوز النصب في نحو: إئتني فأحدّثُك فالرفع على إرادة أنّ الإتيان ليس سبباً للحديث، وهو على تقدير: إئتني فأنا ممّن يحدّثك البتة، جئت أو لم تجيء، وعلى هذا المعنى قول النابغة الذبياني[3]:

ولا زالَ قبرٌ بينَ تُبْنَى وجاسمٍ	عليه من الوَسْميّ جَوْدٌ ووابلُ
فينبتُ حوذاناً وعوفاً منوّرا	سأتبعُهُ من خيرِ ما قالَ قائلُ

برفع (ينبتُ) لأنّه لم يكن جواباً، والمعنى: إنّه ينبتَ على كلّ حال.

وتبنى وجاسم موضعان بأرض الشام، والجود والوابل: اسمان للمطر، والحوذان والعوف: ضربان من النبات، والمنوّر: المزهر. والبيت في معرض رثاء النعمان بن الحارث.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ولو نصب هذا البيت قال الخليل لجاز، ولكنّا قبلناه رفعاً.

ألم تسألِ الرَّبْعَ القَواءَ فَيَنطِقُ	**وهل تُخبِرَنْكَ اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ**

---

(1) ينظر: الزمخشري: الكشاف، 4/ 441-442.

(2) ينظر: أبو حيان: البحر المحيط، 8/ 309.

(3) ديوانه، ص 25، وينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 21.

لم يجعل الأول سبباً للآخر، ولكنه جعله ينطقُ على كلّ حال، كأنّه قال: فهو ممّا ينطقُ، كما قال: ائتني فأحدّثك، فجعل نفسه ممّن يحدّثه على كلّ حال، وزعم يونس: أنّه سمع ها البيت بألم، وإنّما كتبتُ ذا لئلا يقول: إنسانٌ: فلعلّ الشاعر قال ألا، وسألت الخليل عن قول الأعشى:

لقد كانَ في حَولٍ ثَواءٍ ثَوَيتَهُ　　　تُقَضّى لُباناتٌ ويَسأمُ سائِمُ

فرفعه وقال: لا أعرف فيه غيره؛ لأنّه أول الكلام خبرٌ وهو واجب، كأنّه قال: ففي حول تقضي لُباناتٌ ويسأمُ سائمٌ، هذا معناه»[1].

أقول:

أولاً: يشير سيبويه إلى أنّ نصب المضارع (ينبتُ) في بيت النابغة جائز عند أستاذه الخليل، وهو يقبله رفعاً على ما فسّره، ومن الرفع قول جميل بثينة (ت 82هـ)[2]:

ألم تسألِ الرَّبعَ القَواءَ فَيَنطِقُ　　　وهل تُخبِرَنْكَ اليومَ بَيداءُ سَملَقُ

والشاهد فيه قوله: (فينطقُ) بالرفع على الاستئناف والتقدير: فهو ينطق، فعدل به من النصب إلى الرفع، والقواء: المكان القفر، والسملق: الأرض المجدبة.

ثانياً: أمّا قول الأعشى[3]:

لقد كانَ في حَولٍ ثَواءٍ ثَوَيتَهُ　　　تُقَضّى لُباناتٌ ويَسأمُ سائِمُ

برفع المضارع (يسأمُ) لكونه خبر واجب معطوف على (تقضّي) واسم كان ضمير مستتر، أيّ: كان الأمر، وثواءٍ: بدل من حول، ويجوز نصبه على المصدر أيّ: ثويتهُ ثواءً.

والثواء: الإقامة، واللبانات: جمع لُبانة، وهي الحاجة، وقد رفع لكونه نائب فاعل.

---

(1) سيبويه: 3/ 37-38.

(2) ديوانه، ص 144، وينظر: البغدادي، 3/ 401، والسيوطي: شرح أبيات المغني، ص 474.

(3) ديوانه، ص 56، وينظر: ابن يعيش، 3/ 65.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّ الفاء لا تُضمر فيها أنْ في الواجب، ولا يكون في هذا الباب إلاّ الرفعُ، وسنبيّن لِمَ ذلك، وذلك قوله: إنّه عندنا فيحدّثُنا، وسوف آتيه فأحدّثُه ليس إلاّ، إنْ شئت رفعته على أنْ تُشرك بينه وبين الأول، وإنْ شئت كان منقطعاً؛ لأنّك قد أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه إلاّ الرفعُ، وقال عزوجل: ﴿فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ [من سورة البقرة: 102]، فارتفعت لأنّه لم تُخبر عن الملكين أنّهما قالا: لا تكفر فيتعلمون، ليجعلا كُفره سبباً لتعليم غيره، ولكنّه على كفروا فيتعلمون، ومثله: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [من سورة النحل: 40، ويس: 82]، كأنّه قال: إنّما أمرُنا ذاك فيكونُ، وقد يجوز النصبُ في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبُه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب، وذلك لأنّك تجعل أن العاملة، فمّما نُصب في الشعر اضطراراً قوله:

سأتركُ منزلي لبني تميمٍ ... وألحقُ بالحجاز فأستريحَا

وقال الأعشى، وأنشدناهُ يونس:

ثُمّتَ لا تجزونني عند ذاكمُ ... ولكنْ سيَجزيني الإلهُ فيُعقِبَا

وهو ضعيف في الكلام، وقال طرفة:

لنا هضبةٌ لا يدخلُ الذلُّ وسطها ... ويأوي إليها المستجير فيُعصما

وكان أبو عمرو يقول: لا تأتنا فنشتمُكَ)[1].

(1) سيبويه: 3/ 38-40.

أقول:

أولاً: يؤكّد سيبويه على أنّ شرط إضمار (أنْ) الناصبة بعد الفاء السببية هو تقدم الطلب أو النفي، فلا إضمار في الإيجاب ولذلك يقال: إنه عندنا فيحدِّثُنا، وسوف آتيه فأحدِّثُه بالرفع ليس إلا، لأنّ الفعل في الجملة الأولى منقطع من الأول وهو جملة مثله، فعطفت الثانية على الأولى.

أمّا الفعل في الجملة الثانية (سوف آتيه فأحدِّثُه) فالفعلان متماثلان ولذلك جاز عطف الثاني على الأول، وذلك أنّ الإيجاب لا يوجب التخالف كما هو الحال مع المنفي.

ثانياً: واستشهد سيبويه في تماثل الفعلين بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ [من سورة البقرة: 102]، فالفاء: عاطفة على رأي سيبويه، لأنّه ليس إخباراً عن الملكين أنّهما قالا: (لا تكفر فيتعلمون) ليجعلان كفره سبباً لتعليم غيره وإنّما هو على تقدير: كفروا فيتعلمون، أو على معنى: لا تتعلمْ معتقداً أنّه حقّ فتكفر[1]، ويجوز عدّ الفاء استئنافية.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [من سورة النحل: 40]، فـ (كُن) فعل أمر من (كان) وهو تام فاعله مستتر وجوباً، والجملة مقول و(فيكون) الفاء فيه عاطفة، وهو مضارع مرفوع معطوف على محذوف القول، مقدّر تفصح عنه الفاء، والتقدير – والله أعلم– : فنقول له ذلك فيكون، فليس هناك أمر في حقيقة الأمر، وإنّما هو إخبار فيه تصوير سرعة الحدوث بما لا يتجاوز النطق بلفظ كن، وما أسهلها[2].

ثالثاً: يرى سيبويه جواز النصب في الإيجاب للضرورة الشعرية ويستشهد لذلك بقول المغيرة بن حبناء (ت 91هـ)[3]:

سأتركُ منزلي لبني تميمٍ ... وألحقُ بالحجازِ فأستريحا

---

(1) ينظر: الزمخشري: الكشاف، 1/ 159.

(2) الدرويش: إعراب القرآن، 4/ 248.

(3) ينظر: ابن هشام: شذور الذهب، ص 301، والعيني، 4/ 490، والسيوطي: الدر اللوامع، 2/ 7، 10، 90.

والشاهد فيه: نصب المضارع (أستريحا) بإضمار (أنْ) بعد الفاء مع كونها غير مسبوقة بنفي أو طلب، وذلك على سبيل الضرورة الشعرية، وقد خرّجه بعض النحاة على أنه فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، وهذا من النوادر في اللغة.

ومثل هذا قول الأعشى[(1)]:

ثُمَّتَ لا تُجْزونني عند ذاكمُ ... ولكنْ سَيَجْزيني الإلهُ فيُعْقِبا

بنصب المضارع (يعقبا) بعد الفاء في الإيجاب للضرورة الشعرية مع كون الفاء لم تسبق بنفي أو طلب، والنصب على رأي سيبويه ضعيف في الكلام، ونادر في الشعر، ومنه قول طرفة بن العبد (ت نحو 86ق.هـ)[(2)]:

لنا هضبةٌ لا يدخلُ الذلُّ وسطها ... ويأوي إليها المستجير فيُعْصما

بنصب (يعصما) بإضمار (أنْ) بعد الفاء مع أنها لم تسبق بطلب أو نفي، وذلك للضرورة الشعرية. ويجوز أن يكون (ليعصما) فينصب بعد لام التعليل بأنْ مضمرة جوازاً، وقد أفادت الفاء قوة في المعنى وتحقيقاً للإثارة.

رابعا: وينسب سيبويه إلى أبي عمرو بن العلاء أنه يرفع مع تحقق شروط النصب بعد الفاء السببية الواقعة بعد النهي، فيقول: لا تأتنا فنسعاتبُك بالرفع لا بالنصب.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وسمعتُ يونس يقول: ما أتيتني فيما أستقبل، فقلتُ له: ما تريد به؟ فقال: أريد أن أقول ما أتيتني فأنا أحدثُك وأكرمُك فيما أستقبل، وقال: هذا مثل ائتني فأحدثُك، إذا أراد ائتني فأنا صاحبُ هذا، وسألته عن: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ

(1) ديوانه، ص 90.

(2) ديوانه، ص 194، وينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 24.

ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [من سورة الحج: 63]، فقال: هذا واجبٌ، وهو تنبيهٌ كأنّك قلت: أتسمع أنّ الله أنزل من السماء ماءً، فكان كذا وكذا، وإنّما خالف الواجبُ النفي لأنّك تنقض النفي إذا نصبت وتغيُّر المعنى، يعني أنّك تنفي الحديث وتوجب الإتيان، فتقول: ما أتيتني قطُّ فتحدِّثني إلاّ بالشر، فقد نقضت نفي الإتيان وزعمت أنّه قد كان، وتقول: ما تأتيني فتحدِّثني، فإذا أردت معنى فكيف تحدِّثني، فأنت لا تنفي الحديث، ولكنّك زعمت أنّ منه الحديث، وإنّما يحول بينك وبينه تركُ الإتيان، وتقول: ائتني فأحدِّثك، فليس هذا من الأمر الأول في شيء، وإذا قلت: قد كان عندنا فسوف يأتينا فيحدِّثنا، لم تزدهُ على أن جئت بواجب كالأول، فلم يحتاجوا إلى أنْ، لما ذكرتُ لك، لأنّ تلك المعاني لا تقع هاهنا، ولو كانت الفاءُ والواوُ و أو ينصبن لأدخلت عليهم الفاء والواو للعطف، ولكنها كحتّى في الإضمار والبدل، فشُبِّهت بها لـمّا كان النصبُ فيها الوجه؛ لأنّهم جعلوا الموضع الذي يستعملون فيه إضمار أنْ بعد الفاء كما جعلوه في حتّى، إنّما يُضمر إذا أردت معنى الغاية، كاللام في ما كان ليفعل)[1].

أقول:

أولاً: أكثر ما ذُكر في هذا النص سبق لسيبويه أن تعرّض لأحكامه ووجوهه ويزيد هنا الآتي:

أنّه سمع عن أستاذه يونس، رفع المضارع بعد فاء السببية على الاستئناف بعد القطع كما في نحو: ما أتيتني فأحدِّثكَ، برفع (أحدّثُ) والتقدير: ما أتيتني فأنا أحدِّثك فيما أستقبل، وهو بمنزلة: ائتني فأحدِّثكَ، أي: فأنا صاحب هذا.

أمّا قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾، فهو عند يونس رحمه الله واجب وفيه معنى التنبيه، والتقدير: أتسمع أنّ الله أنزل من السماء ماءً فكان كذا وكذا، ومن المعلوم أنّ الواجب يخالف النفي فإذا نصبت نقضت النفي، فيتغير المعنى ليصير نفي الحديث، وإثبات الإتيان كأنْ تقول: ما أتيتني قطُّ فتحدثني إلاّ بالشر، بنفي الإتيان والزعم أنّه قد كان.

---

(1) سيبويه: 3/40-41.

(وقد رأى بعض النحاة أنّ الفاء في الآية الكريمة فيها معنى المهملة وهي بمعنى (ثمّ)، وتؤولت هذه الآية أيضاً على أنّ (فتصبح) معطوف على محذوف، تقديره: أنبتنا به فطال النبت، فنصبتُ وقيل: بل هي للتعقيب، وتعقيب كلّ شيء بحسبه)[1].

وإذا قلت: ما تأتيني فتحدثني، فبنصب (تحدثَ) صار المعنى على: فكيف تحدثُني، فالحديث ليس منفياً ولكنّه مزعوم، والذي يحول بينه وبينك هو ترك الإتيان.

وإذا قلت: قد كان عندنا فسوف يأتينا فيحدثُنا، برفع (يحدثُ) لأنّ ما قبل الفاء إيجاب، ولا حاجة لنصبه الفعل بأن مضمرة.

ثانياً: يشير سيبويه أخيراً إلى حقيقة نحوية يؤكد فيها أنّ الفاء والواو، و أو وغيرهنّ ممّا ينصب بعدهنّ المضارع ليس هنّ الناصبات، لأنّه لو صح ذلك لأمكن إدخال حروف العطف قبلهنّ، وهذا متعذر، لأنّ حرف العطف لا يدخل على مثلهْ.

---

(1) المرادي: الجنى الداني، ص 62.

حكم المضارع بعد الواو العاطفة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب الواو اعلم أنّ الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، وأنّها قد تُشرك بين الأول والآخر كما تُشرك الفاءُ، وأنّها يُستقبح فيها أن تُشرك بين الأول والآخر كم استقبح ذلك في الفاء، وأنّها يجيء ما بعدها مرتفعاً منقطعاً من الأول كما جاء ما بعد الفاء، واعلم أنّ الواو وإنْ جرت هذا المجرى فإنّ معناها ومعنى الفاء مختلفان، ألا ترى الأخطل قال:

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مِثْلَهُ … عارٌ عليك إذا فَعلتَ عَظيمُ

فلو دخلت الفاءُ ههنا لأفسدت المعنى، وإنّما أراد ألا يجمعنَّ النهيُ والإتيانُ، فصار تأتي على إضمار أن، وممّا يدلُّك أيضاً على أنّ الفاء ليست كالواو قولك: مررتُ بزيدٍ وعمروٍ، ومررتُ بزيدٍ فعمروٍ، تريد أن تُعلم بالفاء أنّ الآخر مُرَّ به بعد الأول) [1].

أقول:

أولاً: الواو التي تضمر (أن) فيها كالفاء السببية في الوظيفة النحوية فهي تعطف المصدر المؤول من (أنْ) المضمرة وجوباً بعدها على مصدر مفهوم من الكلام السابق له بمعنى (مع)، وشروط نصب المضارع بعد هذه الواو وإضمار (أنْ) هي الشروط نفسها بعد فاء السببية، وهي تقدم طلب محض أو نفي محض تقول: ألا تستمع إلى نصيحتي وتعملَ بها، بتقدم العرض، وتقول: تحسبُ أنّك ستنجح ولـمّا تقرأ شيئاً وتحضرَ الدروس، بتقدم النفي، وقد ذهب بعض الكوفيين إلى أنّ المضارع بعدها منصوب على (الصرف) وقصدوا به أنّ الثاني مخالف للأول، فقولك: لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبن، لا يحسن فيه تكرير العامل، فلا يقال: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، لأنّ المراد النهي في الأول مجتمعاً مع الثاني، لا النهي عن الاثنين، ولو كان في نيّة تكرير العامل لوجب الجزم في الفعلين معاً [2].

---

(1) سيبويه: 3/ 41، 42.

(2) ينظر: الأنباري: الإنصاف (المسألة 28)، والجنى الداني، ص 157-158.

ثانياً: إذا أريد بالواو الدلالة على أنّ الفعل بعدها يشارك ما قبلها في الحكم، أو أُريد بها الدلالة على أنّ ما بعدها مستأنف فيرفع الفعل المضارع بعدها، نحو: لا تركن إلى الكسل وتلهوَ، بالرفع والنصب مع اختلاف في دلالة كلّ منهما.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [من سورة البقرة: 42]، فيجوز في (تكتموا) النصب والجزم وسيأتي سيبويه على ذكر هذا مفصلاً.

ثالثاً: يشير سيبويه إلى أنّ الواو وإنْ اتفقت مع الفاء في الوظيفة النحوية وشروط الإضمار فيها إلاّ أنهما مختلفتان في الوظيفة الدلالية، فوظيفة الفاء بيان السبب، ووظيفة الواو للجمع، ولذلك جاء قول أبي الأسود الدؤلي[1]:

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مِثْلَهُ عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ

بالواو لا بالفاء، لأنّ في الواو معنى النهي عن الخلق الرديء وإتيانه في الوقت نفسه، وليس المراد النهي عن الخلق لإتيانه.

والدليل على أنّ الواو ليست كالفاء أنك تقول:

مررتُ بزيدٍ ومحمدٍ، فالمرور بهما واحد مكاناً وزماناً.

و: مررتُ بزيدٍ فمحمدٍ، للدلالة على أنّ المرور بزيد قد حصل قبل مدة من زمن المرور بمحمدٍ، ولذلك أفادت الفاء الترتيب، في حين أفادت الواو الجمع واتحاد زمان رؤية الاثنين.

ومن النحاة من يجعل الواو مفيدة الترتيب أيضاً[2].

---

(1) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 62.

(2) ديوانه، ص 165، ولا يوجد في ديوان الأخطل، وينظر: المبرد المقتضب، 2/ 26، والبغدادي، 8/ 564-569.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وتقول: لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبنَ، فلو أدخلت الفاء ههنا فسد المعنى، وإنْ شئت جزمت على النهي في غير هذا الموضع، قال جرير:

ولا تَشْتِمِ المَولَى وتَبْلُغَ أذاتَه ... فإنّكَ إنْ تفعلْ تُسَفَّهْ وتُجْهَلِ

ومنعك أن ينجزم في الأول، لأنّه إنّما أراد أن يقول له: لا تجمع بين اللبن والسمك، ولا ينهاه أن يأكل السمك على حدةٍ ويشربَ اللبن على حدةٍ، فإذا جزم فكأنّه نهاه أن يأكل السمك على كلِّ حال أو يشربَ اللبن على كلِّ حال، ومثل النصب في هذا الباب قول الحطيئة:

ألم أكُ جارَكُمْ ويكونَ بيني ... وبينَكُمْ المَوَدّةُ والإخاءُ

كأنّه قال: ألم أكُ هكذا ويكون بين وبينكم، وقال دريد بن الصِّمَّة:

قتلتُ بعبدالله خيرَ لِداتِهِ ... ذُؤَاباً فلم أفْخَرْ بذاك وأجْزَعَا) [1].

أقول:

أولاً: في (لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبن) [2] ثلاثة احتمالات إعرابية لـ (تشربَ)، هي:

الأول: الرفع على الاستئناف إذا أردت النهي عن أكل السمك، وإباحة شرب اللبن، فكأنّك قلت: لا تأكل السمك ولك شربُ اللبنِ.

والثاني: الجزم بعطف الثاني عن الأول، والاثنان منهيان. والتقدير: لا تأكل السمكَ ولا تشربِ اللبنَ.

---

[1] سيبويه: 3/ 42–43.

[2] ينظر: أبو حيان: الارتشاف، 2/ 415، وابن يعيش، 7/ 34، وابن هشام: شرح شذور الذهب، ص 312.

والثالث: النصب على إرادة المعية، وكأنك قلت: لا تأكل السمكَ مع شرب اللبن. ولا يجوز إدخال الفاء في موضع الواو، لأنه يفسد المعنى المراد.

ثانياً: ومـمّا جاء على الجزم قول جرير[1]:

ولا تَـشْتِمِ المَـوْلَى وتَبْلُـغْ أذاتَـه ... فإنَّـك إنْ تفعـلْ تُـسَفَّهْ وتُجْهَـلِ

والشاهد فيه قوله (وتبلغ) بالجزم عطفاً على: لا تشتم، وكلا الفعلين منهي عنه، والمولى: ابن العم، والأذاة: الأذى.

ثالثاً: ومـمّا جاء منصوباً قول الحطيئة (ت نحو 45هـ)[2]:

ألم أكُ جـارَكُمْ ويَكُـونَ بـيني ... وبيـنَكُمْ المـوَدّةُ والإخـاءُ

بنصب المضارع (يكون) بأنْ مضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب الاستفهام الإنكاري المدلول عليه بالهمزة، كأنه قال: ألم أكُ هكذا ويكونَ بيني وبينكم كذا وكذا، ومن النصب أيضاً قول دريد بن الصمة (ت 8هـ)[3]:

قتلـتُ بعبـدالله خـيرَ لِداتِـهِ ... ذُؤاباً فلـم أفْخَـرْ بـذاك وأجْزَعَـا

بنصب المضارع (أجزعا) بأنْ مضمرة وجوباً بعد واو المعية، والتقدير: لم يكن منّي أنْ أفخر بقلته وأن أجزعَ، أيّ لم أجمع بين الفخر والجزع.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: لا يسعُني شيءٌ ويعجزَ عنك، فانتصاب الفعل ها هنا من الوجه الذي انتصب به في الفاء، إلاّ أنّ الواو لا يكون موضعها في الكلام موضع الفاء.

(1) لا يوجد في ديوانه، وينظر: ابن يعيش، 7/ 33-34.

(2) ديوانه،ص 26، وينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 72، وابن هشام: مغني اللبيب، ص 669، والأشموني، 3/ 308.

(3) ينظر: ابن الشجري: أماليه، 1/ 373.

وتقول: ائتني وآتيك، إذا أردت: ليكن إتيان منك وأنْ آتيكَ تعني: إتيان منك وإتيانٌ مني. وإنْ أردت الأمر أدخلت اللام كما فعلت ذلك في الفاء حيث قلت: ائتني فلأحدثك، فتقول: ائتني ولآتِك. ومن النصب في هذا الباب قوله عزوجل: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [من سورة آل عمران: 142]، وقد قرأها بعضهم: (ويعلم الصابرين)، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [من سورة البقرة: 42]، إنْ شئت جعلت وتكتموا على النهي، وإنْ شئت جعلته على الواو، وقال تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [من سورة الأنعام: 27]، فالرفعُ على وجهين: فأحدهُما أن يشرك الآخر الأول، والآخر على قولك: دعني ولا أعودُ، أيْ فأني ممَّن لا يعودُ، فإنَّما يسألُ الترك وقد أوجب على نفسه أن لا عودة له البتة تُرك أول لم يُترك، ولم يرد أن يسأل أنْ يجتمع له التركُ وإنْ لا يعود، وأمَّا عبدالله بن أبي إسحاق فكان ينصب هذه الآية)[1].

أقول

في هذا النص أمران:

الأول: موازنة بين استعمال الواو، واستعمال الفاء، وقد تأكد لنا أنّ إضمار (أنْ) بعد واو المعية يحصل بعد شروط محددة أهمها تقدم الطلب المحض أو النفي المحض، وهذه الشروط هي نفسها التي اشترطها النحاة لإضمار أنْ بعد فاء السببية، مع الانتباه إلى الفارق الدلالي بين استعمالها واو المعية، أو الفاء السببية.

والثاني: استشهاد سيبويه ببعض أبيات الذكر الحكيم مبيناً من خلالها اختلاف علماء القراءات في أوجه قراءة كلٍّ منها، والدلالة المستفادة من كلّ قراءة، وعلى النحو الآتي:

1- قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[من سورة آل عمران: 142]، فقد قرأ السبعة بنصب (يعلم)، وقرأ الحسن بالرفع، وأجاز سيبويه

[1] سيبويه: 3/ 43-44.

عطفه على نظيره المجزوم بـ(لـمّا)[1]. والواو حالية، و(لـمّا) جازمة، و(يعلم) مضارع مجزوم وقد كسر لالتقاء الساكنين، وجملة: جاهدوا منكم، في محلّ نصب حالية، والواو للمعية، و(يعلم) مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوباً بعد واو المعية.

2- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [من سورة البقرة: 42]، فيجوز في (تكتموا) النصب، والواو للمعية، وأنْ مضمرة وجوباً، ويجوز أن تكون الواو عاطفة، والفعل (تكتموا) مجزوم عطفاً على (تُلبسوا)، وعلامة الجزم حذف النون، وفي الجزم نهي عن الفعلين كلٌّ على حده، والنصب على إفادة النهي عن الجمع بينهما والمراد – والله أعلم – النهي عن أيٍّ من الفعلين[2].

3- قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [من سورة الأنعام: 27]، فقد قرأ حمزة وحفص (نكذبَ ونكونَ) بالنصب، جعلوه جواب التمني، والجواب بالواو ينصب كما ينصب بالفاء، كما مرَّ في بيت أبي الأسود الدؤلي، لا تنه عن خلقٍ وتأتي مثله، وقرأ الباقون بالرفع في كلّ ذلك.

والرفع على وجهين:

الأول: إشراك الثاني بالأول.

والثاني: جعل الكلام كلّه خبراً، لأنَّ القوم تمنّوا الردَّ، ولم يتمنّوا الكذب، والتقدير: يا ليتنا نُردُّ ونحنُ لا نكذّبُ[3].

ولذلك يقول سيبويه: (إنّه بمنزلة قولك: دعني ولا أعود، أيْ: فإنّي ممَّن لا يعودُ، ولم يرد أن يسأل أنْ يجتمع الترك، وعدم العودة).

---

(1) ينظر: الفرّاء: معاني القرآن، 1/ 235، والأخفش: معاني القرآن، ص 63، والمبرد: المقتضب، 2/ 27، وابن خالويه: مختصر، ص 22.

(2) ينظر: الفرّاء: معاني القرآن، 1/ 33، وأبو حيان: البحر المحيط، 1/ 179.

(3) ينظر: ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، 1/ 154.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: زُرني وأزورُك، أيْ أنا ممّن قد أوجب زيارتك على نفسه، ولم ترد أن تقول لتجتمع منك الزيارةُ وإنْ أزورك، تعني لتجتمع منك الزيارةُ فزيارةٌ منّي، ولكنّه أراد أن يقول زيارتُك واجبةٌ على كلّ حال، فلتكنْ منك زيارةٌ، وقال الأعشى:

فقلتُ ادْعِي وأدْعُوَ إنّ أندَى ... لِصَوْتٍ أنْ يُنادِيَ دَاعِيانِ

ومن النصب أيضاً قوله:

لَلُبْسُ عَبَاءةٍ وتَقَرَّ عيني ... أحبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ

لـمّا لم يستقم أن تحمل (وتقرّ) وهو فعلٌ على لُبس وهو اسمٌ، لـمّا ضممته إلى الاسم، وجعلت أحبُّ لهما ولم ترد قطعه، لم يكن بُدٌّ من إضمار أنْ وسترى مثلَهُ مبنياً، وسمعنا من يُنشد هذا البيت من العرب، وهو لكعبٍ الغنوي:

وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ... ويَغْضَبَ منه صاحبي بقَؤُولِ

والرفعُ أيضاً جائزٌ حسن، كما قال قيس بن زهير بن جذيمة:

فلا يَدْعُني قومي صَريحاً لُحرَّةٍ ... لئن كنتُ مقتولاً ويَسلمُ عامرُ

ويغضب معطوف على الشيء، ويجوز رفعه على أن يكون داخلاً في صلة الذي)[1].

أقول:

هذه أمثلة وشواهد يتعرض لها سيبويه بالوصف والتحليل مبيناً ما بعد الواو من الإعراب، وعلّة ذلك، ودلالة كلّ وجه إعرابي، وعلى ما هو مبين بالمخطط الآتي:

---

(1) سيبويه: 3/ 45-46.

التركيب	نوع الواو	الوصف النحوي الدلالي
زرني وأزورَك	عاطفة	مضارع مرفوع، والفعل الثاني ليس مأموراً به، ولو أراد الأمر لأدخل لام الأمر والتقدير في العطف: زرني وأنا ممَّن قد أوجب زيارتك على نفسه.
قول الأعشى[1]: فقلتُ ادْعِي وأدْعُوَ إنَّ أندَى لِصَوْتٍ أنْ يُنادِيَ دَاعِيانِ	للمعية	المضارع (أدعو) منصوب بـأنْ مضمرة وجوباً بعد الواو، والتقدير: ليكن منك دعاء ودعاءٌ منّي، وأندى: أبعد، والندى بعد الصوت.
قول ميسون بنت بحدل (ت نحو 80هـ)[2]: لَلُبْسُ عَباءَةٍ وتَقَرَّ عيني احبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ	عاطفة	المضارع (تقرَّ) منصوب بأنْ مضمرة جوازاً بعد واو العطف، والمصدر المؤول من أنْ المضمرة والمضارع المنصوب في تأويل مصدر مرفوع عطوف على المصدر (لُبس) والتقدير: لبسُ عباءة وقرةُ عيني، ولا يجوز رفع الفعل وعطفه على الاسم (لُبس).
قول كعب بن الغنوي (شاعر إسلامي)[3]: وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ويَغْضَبَ منه صاحبي بقَؤُولِ	عاطفة	والمضارع (يغضب) منصوب بأنْ مضمرة جوازاً بعد واو العطف والمعنى: لست بقؤول لما يؤدي إلى غضب صاحبي، ويجوز رفعه عطفاً على صلة الذي، أيْ: وما أنا للشيء الذي ليس ينفعني والذي يغضب منه صاحبي، وهو حسنٌ على ما ذكر سيبويه.
قول قيس بن زهير بن جذيمة (ت 10هـ)[4]: فلا يَدْعُني قومي صَرِيحاً لُحرَّةٍ لئن كنتُ مقتولاً ويَسْلَمُ عامرُ	عاطفة	المضارع (يسلمُ) مرفوع على القطع، والاستئناف، ويجوز نصبه بإضمار (أنْ) جوازاً لأنَّ ما قبله من الشرط غير الواجب.

(1) لا يوجد في ديوان الأعشى، ونسب لأكثر من شاعر غيره. ينظر: أبو مضاء القرطبي: الرد على النحاة، ص 1280، والشنقيطي: الدرر اللوامع، 1/ 200، 2/ 17، والعيني، 4/ 182، والإربلي: جواهر الأدب، ص 167.

(2) ينظر: أبو حيان: الارتشاف، 2/ 422، وابن طيفور: بلاغات النساء، ص 161، والبغدادي، ص8/ 503.

(3) ينظر: ابن جني: المنصف، 3/ 52، وابن يعيش، 7/ 36، والبغدادي، 3/ 619.

(4) ينظر: السيوطي: همع الهوامع، 2/ 16.

إضمار أنْ بعد أو العاطفة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب أو اعلم أنّ ما انتصب بعد أو فإنّه ينتصب على إضمار أنْ كما انتصب في الفاء والواو على إضمارها، ولا يُستعمل إظهارُها كما لم يُستعمل في الفاء والواو، والتمثيل ها هنا مثلُهُ ثمَّ، تقول إذا قال لألزمنّك أو تُعطيني، كأنّه يقول: ليكوننّ اللزومُ أو أنْ تُعطيني، واعلم أنّ معنى ما انتصب بعد أو على إلاّ أن، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول: لألزمنّك أو تقضيني، ولأضربنّك أو تسبقني، فالمعنى لألزمنّك إلاّ أن تقضيني ولأضربنّك إلاّ أن تسبقني، هذا معنى النصب، قال امرؤ القيس:

فقلتُ له لا تَبْكِ عينُك إنّما | نُحاولُ مُلكاً أو نموتَ فنُعذَرا

والقوافي منصوبةٌ، فالتمثيلُ على ما ذكرتُ لك، والمعنى على إلاّ أن نموت فنعذرا، وإلاّ أن تُعطيني، كما كان تمثيلُ الفاء على ما ذكرتُ لك، وفيه المعاني التي فصلتُ لك)[1].

أقول:

أولاً: الأصل في (أو) أن تكون عاطفة، فإذا جاءت بمعنى اللام، أو (إلى أنْ) أو (إلاّ أنْ) نصب المضارع بعدها بأن مضمرة وجوباً كما انتصب بعد فاء السببية وواو المعية، ولا يجوز إظهار (أنْ) أو على حدّ تعبير سيبويه (لا يستعمل إظهارها)، ويقصد (أن)، تقول: سأدابُ على الحمية أو أبرأ من مرضي، والتقدير: إلى أنْ أبرأ، أو لأبرأ، وإلاّ أنْ.

وقد مثل سيبويه لذلك بقوله: لألزمنّك أو تُعطيني، كأنّه قال: ليكوننّ اللزومُ أو أن تُعطيني.

ثانيا: والعطف بها هنا ليس عطف فعل على فعل، ولكنّه عطف للمصدر المؤول من أنْ المضمرة وجوباً والفعل المنصوب بها على المصدر المفهوم أو المنتزع من الفعل قبلها، ولذلك قال سيبويه إنّ: لألزمنّك أو تُعطيني، على تقدير: ليكوننّ منك اللزوم أو العطاء.

---

(1) سيبويه: 3/ 46-47.

واستشهد لذلك بقول امرؤ القيس[1]:

فقلــتُ لــه لا تَبْــكِ عينُــك إنّمــا ‏ ‏ ‏ ‏ نُحــاوِلُ مُلْكــاً أو نمــوتَ فنُعْــذَرَا

بنصب المضارع (نموت) بأنْ مضمرة وجوباً بعد (أو) لأنه لم يرد معنى العطف، وإنّما أراد أن يقول: إنه يحاول طلب الملك إلى أن يموت، أو إلاّ أن يموت فنعذرا.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين: على أن تُشرك بين الأول والآخر، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول، يعني أو نحن ممّن يموتُ، وقال عزوجل: ﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ [من سورة الفتح: 16]، إنْ شئت كان على الإشراك، وإنْ شئت كان على: أو هم يُسلمون.

وقال ذو الرمة:

حَــراجيجُ لا تنفَــكُّ إلاّ مُناخَــةً ‏ ‏ ‏ ‏ على الخَسْفِ أو نَرْمِي بها بَلَدا قَفْرَا

فإنْ شئت كان على لا تنفكُّ نرمي بها، أو على الابتداء، وتقول: ألزمه أو يتّقيك بحقِّك، واضربه أو يستقيم، وقال زيادٌ الأعجمُ:

وكنــتُ إذا غَمَــزْتُ قَنَــاةَ قــومٍ ‏ ‏ ‏ ‏ كَســرْتُ كُعوبَهــا أو تَســتقيما

معناه إلاّ أنْ، وإنْ شئت رفعت في الأمر على الابتداء؛ لأنّه لا سبيل إلى الإشراك، وتقول: هو قاتلي أو افتدي منه؛ وإنْ شئت ابتدأته كأنّه قال: أو أنا افتدي، وقال طرفة بن العبد:

---

[1] ديوانه، ص 66، وينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 28، وابن جني: الخصائص، 1/ 63، والبغدادي، 3/ 601، والموصلي: شرح ألفية ابن معطي، 1/ 346.

ولكــنْ مــولايَ امــرؤٌ هــو خــانِقِي   على الشُّكْرِ والتَّسْآلِ أو أنا مُفْتَدِي)[1].

أقول:

أولاً: لا يمنع سيبويه الرفع في (نحاولُ ملكاً أو نموتَ فنعذرا) على وجهين[2]:

الأول: على القطع والاستئناف والتقدير: نحن ممَّن نموتُ؛

والثاني: عطفه على المضارع المرفوع قبله.

وعلى ذلك يفسّر قوله تعالى: ﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ [من سورة الفتح16]، بالرفع في (يسلمون) على التشريك، وقد جاء في حرف أبي ﷺ بالنصب على معنى: حتّى يسلموا.

ومن الرفع قول ذي الرُّمة[3]:

حَــراجيجُ لا تنفَــكُّ إلاَّ مُناخَــةً   على الخَسْفِ أو نَرمِي بها بَلَدا قَفْرَا

برفع (نرمي) على القطع، ويجوز حمله على العطف على خبر تنفكُّ، والتقدير: ما تنفكّ تستقرُّ على الخسف أو نرمي بها القفر.

والحراجيج: الطوال، مفرده: حرجوج، والخسف: الإذلال، وأراد به المبيت على غير علف.

يريد أنَّ إبله لا تفارق السير إلاَّ في حال أناختها.

ثانياً: ومن النصب بإضمار أنْ وجوباً بعد (أو) التي بمعنى (حتّى) قول زياد[4]:

وكنــتُ إذا غَمَــزتُ قَنَــاةَ قَــومٍ   كَــسَرْتُ كُعوبَهَـــا أو تَـــسْتَقِيما

---

(1) سيبويه: 3/ 48-49.

(2) ينظر: مكي: مشكل إعراب القرآن، 2/ 311، والفراء: معاني القرآن، 3/ 66، والمبرد: المقتضب، 2/ 28، والطبري: جامع البيان، 26/ 84.

(3) ديوانه، ص 173، وينظر: ابن يعيش، 7/ 106، والبغدادي، 4/ 94.

(4) ينظر: ابن الشجري: أماليه، 2/ 319، وابن يعيش، 5/ 15، والسيوطي: شرح شواهد المغني، ص 74.

وموضع الشاهد فيه قوله (أو تستقيما) حيث نصب المضارع بأنْ مضمرة وجوباً بعد أو التي بمعنى (حتّى) أو (إلاّ أن).

والغمز: الإشارة باليد، أو التليين، والقناة: الرمح، والكعب: الناشز في أطراف الأنابيب.

ولا يمنع سيبويه الرفع في الأمر على القطع والابتداء، ومن الرفع على القطع قول طرفة بن العبد (ت)[1]:

ولكنّ مولايَ امرؤٌ هو خانِقي على الشُّكْرِ والتَّسْآلِ أو أنا مُفْتَدِي

فقد قطع في (أو أنا مفتدي) بمنزلة: هو قاتلي، أو أفتدي منه.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وسألت الخليل عن قوله عزوجل: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾ [من سورة الشورى: 51]، فزعم أنّ النصب محمولٌ على أنْ سوى هذه التي قبلها، ولو كانت هذه الكلمة على أنْ هذه لم يكن للكلام وجهٌ، ولكنّه لـمّا قال: (إلاّ وحياً أو من وراء حجاب) كان في معنى إلاّ أنْ يوحي، وكان أو يُرسل فعلاً لا يجري على إلاّ، فأجري على أنْ هذه، كأنّه قال: إلاّ أنْ يُوحي أو يُرسل؛ لأنّه لو قال: إلاّ وحياً وإلاّ أنْ يُرسل كان حسناً، وكان أنْ يُرسل بمنزلة الإرسال، فحملوه على أنْ، إذ لم يجز أن يقولوا: أو إلاّ يُرسل، فكأنّه قال: إلاّ وحياً أو أن يُرسل، وقال الحُصين بن حُمام المُري:

ولولا رِجالٌ من رِزامٍ أعِزّةٌ وآلُ سُبَيْعٍ أو أسُوءَكَ عَلْقَمَا

---

[1] معلقته.

يُضمرُ أن، وذاك لأنّه امتنع أنْ يجعل الفعل على لولا فاضمر أن، كأنّه قال: لولا ذاك، أو لولا أنْ أسوءك.

وبلغنا أنّ أهل المدينة يرفعون هذه الآية: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذۡنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾ [من سورة الشورى: 51]، فكأنّه والله اعلم قال الله عزوجل: لا يكلمُ اللهُ البشرَ إلاّ وحياً أو يُرسلُ رسولاً، ايّ في هذه الحال وهذا كلامُه إياهم، كما تقول العربُ: تحيّتُك الضربُ، وعتابُك السيفُ، وكلامُك القتلُ، وقال الشاعر، وهو عمرو بن معدي كرب:

وخَيْلٍ قد دَلَفْتُ لها بَخيْلٍ تَحِيَّةُ بَيْنِهم ضَرْبٌ وَجِيعٌ[1].

أقول:

أولاً: ذكرنا فيما سبق أنّ (أو) حرف عطف، وقد ينصب المضارع بعدها على إرادة معنى آخر غير معنى العطف والتشريك، فتقدر حينئذٍ بـ (حتّى) أو (إلى أمن) أو (إلاّ) وبعضهم يقدرها بـ (كي) التعليلية، وقد اغرب احدهم فقال في نحو: (لألزمنّك او تقضيني) أنّ (ألزمَنك) منصوب على الإغراء، وعُطف عليه (أو تقضيني) أيْ: أنْ تقضيني، فـ (او) للتمييز، ثمّ حذف إلزمك لدلالة ألزمنّك عليه[2].

ثانياً: والخليل رحمه الله ينصب المضارع بعد (أو) بأنْ مضمرة بعدها، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذۡنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾ [من سورة الشورى: 51]، وللنحاة والقراء توجيهان لهذه الآية الكريمة.

(1) سيبويه: 3/ 49-50.

(2) ينظر: أبو حيان: الارتشاف، 2/ 416-417.

الأول: ما ذهب إليه الخليل رحمه الله وهو نصب الفعل (يرسل) عطفاً على معيّن وهو (إلاّ وحياً)؛ لأنه بمعنى: إلاّ أن يوحي لنا، ولا يجوز العطف على (أنْ يكلمه)؛ لأنه يلزم فيه نفي الرسل، أو نفي المرسل إليهم، وذلك لا يجوز.

وبالنصب قرأ السبعة ما عدا نافع ﷺ ورأى هؤلاء بعدم إجازة عطفه على (أنْ يكلمه) (لأنك لو قدّرت هذا التقدير كان فاسداً، لأنه كان يصير: وما كان لبشر أن يكلمه الله إلاّ أنْ يوحي إليه، ولذلك عُطف على (الوحي) وبهذا العطف يصير التأويل. وما كان لبشر أن يكلمه الله إلاّ أنْ يوحي إليه وحياً أو يرسل رسولاً)[1].

والثاني: الرفع وعليه قراءة نافع ﷺ والرفع على الابتداء كأنه قال: أو هو يرسلُ، ويجوز أن يكون حالاً عطفاً على قول من جعله في موضع الحال، أمّا يونس وسيبويه رحمهما الله فقالا بالرفع على الابتداء استناداً إلى قراءة نافع، وسيرد هذا في موضعه.

ثانياً: ومن النصب بإضمار أنْ قول رزام بن مالك التميمي:

ولــولا رِجــالٌ مــن رِزامٍ أعِــزّةٌ   وآلُ سُــبَيْعٍ أو أسُــوءَكَ عَلْقَمَــا

بنصب (أسوءَك) على إضمار أنْ، والمصدر المؤول من أن والفعل بتقدير مصدر صريح معطوف على الاسم قبله، وسبيع وعلقمة علمان.

ثالثاً: وسيبويه – كعادته – لا يردّ قراءة، بل يحاورها باحترام كما هي قراءة نافع المدني ﷺ وفسرها على أنها على الحال أيْ: في هذه الحال وهذا كلامُه إياهم، والعرب تقول: عتابك السيفُ، وإكرامُك الاستقبال، تجعل المصدر مبنياً على مثله، كما هو في بيت عمرو بن معدي كرب[2]:

وخَيْــلٍ قــد دَلَفْــتُ لهــا بخَيْــلٍ   تَحِيّــةُ بَيْــنِهم ضَــرْبٌ وَجيــعٌ

بالإخبار عن (تحية) بقوله: (ضربٌ).

---

(1) ينظر: ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، 2/ 289-290، والحجة في القراءات السبع، ص 317-318، ومكي: مشكل إعراب القرآن، ص 647-648.

(2) سيبويه: 3/.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وسألت الخليل عن قول الأعشى:

إنْ تُركبوا فرُكوبُ الخيلِ عادتُنا أو تنزلونَ فإنّا معشرٌ نُزُلُ

فقال: الكلامُ هاهنا على قولك يكون كذا أو يكونُ كذا، لـمّا كان موضعُهما لو قال فيه أتركبون لم ينقض المعنى، صار بمنزلة قولك: ولا سابقٍ شيئاً، وأمّا يونس فقال: أرفعُه على الابتداء، كأنّه قال: أو أنتم نازلون، وعلى هذا الوجه فسّر الرفعَ في الآية، كأنّه قال: أو هو يُرسلُ رسولاً، كما قال طرفة:

أو أنا مُفتدي

وقولُ يونس أسهلُ، وأمّا الخليل فجعله بمنزلة قول زهير:

بَدا ليَ إنّي لستُ مُدرِكَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً

والإشراك على هذا التوهُّم بعيدٌ كبُعد (ولا سابقٍ شيئاً) الا ترى أنّه لو كان هذا كهذا لكان في الفاء والواو، وإنّما توهم هذا فيما خالف معناه التمثيل يعني مثل هو يأتينا ويحدِّثنا، يقول: يدخل عليك نصبُ هذا على توهُّم أنّك تكلمت بالاسم قبله، يعني مثل قولك لا تأته فيشتمك؛ فتمثيله على: لا يكن منك إتيانٌ فشتيمةٌ، والمعنى على غير ذلك).

أقول:

مذهب الخليل رحمه الله في (تنزلون) في بيت الأعشى[1]، هو الرفع عطفاً على معنى (أنْ تركبوا) للتوهم، لأنَّ المعنى: أتركبون فذاك عادتنا أو تنزلون في معظم الحرب فنحن معرفون بذلك.

---

(1) ديوانه، ص 84، والبغدادي، 3/ 12، والسيوطي: شرح شواهد المغني، 2/ 165.

أمّا سيبويه فقد أبعد قول الخليل ذاكراً: أنّ العطف والإشراك بعيد كبعد: ولا سابق شيئاً[1]، ولذلك ذهب مذهب يونس رحمه الله فقال: (قول يونس أسهل).

وقد وضّح أحد النحاة الأمر بقوله: (وإنّما توهّم أن يكون الفعل الأول بمعنى الاسم وينصب الثاني بإضمار (أنْ) أو يكون الجزاء بمعنى استفهام، ويرفع المعطوف في قولك: (أو تنزلون) فيما خالف معناه التمثيل، وهذا لا يكون في الجزاء، فإن لُقل ذلك دخل عليه أن يقول: (هو يأتينا ويحدثنا) فينصب (يحدثنا) على قولهم: هو يكون منه إتيانٌ وحديث، وهذا تمثيل لا يخالف المعنى، وهذا لا ينصبه أحد)[2].

ويبدو لنا ممّا مضى من حديث على (أو) أنّ الفعل الذي يقع بعدها إمّا سبب للذي قبلها أو نهاية له، أو أنّ زمانه مستثنى من أزمان وقوعه.

---

(1) إشارة إلى قول زهير:

بَدا لِيَ إنّي لَستُ مُدرِكَ ما مَضى ... ولا سابِقٍ شيئاً إذا كانَ جائيا

وقد سبق الكلام عليه في 1/ 165، 306، 2/ 155، 3/ 19.

(2) الجريطي: شرح عيون كتاب سيبويه، ص 195.

إضمار أنْ جوازاً بعد الأحرف العاطفة

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب اشتراك الفعل في أنْ وانقطاع الآخر من الأول الذي عمل فيه أنْ فالحروفُ التي تُشرك: الواوُ والفاءُ، وثُمَّ، وأوْ، وذلك قولك: أريدُ أنْ تأتيني ثمّ تحدِّثني، وأريدُ أنْ تفعل ذاك وتُحسن، وأريد أن تأتينا فتبايعنا، وأريد أنْ تنطق بجميل أو تسكتَ، ولو قلت: أريد أن تأتني ثمّ تحدِّثني جاز، كأنك قلت: أريد إتيانك ثمّ تحدّثني)[1].

أقول:

تضمر (أنْ) جوازاً لينصب بعدها الفعل المضارع بعد (الواو، والفاء، وثُمَّ، وأو) العاطفات، وقد مثل سيبويه لذلك بقوله: (أريدُ أن تأتيني ثمّ تحدّثني وأريد أن تفعل ذلك وتُحسنَ، وأريد أن تأتينا فتبايعنا، وأريد أن تنطق بجميل أو تسكتَ، فالأفعال (تحدّث، وتحسنَ، وتبايع، وتسكت) الواقعات بعد (ثمّ، والواو، والفاء، وأو) منصوبات بأنْ مضمرة جوازاً والمصدر المؤول من أنْ المضمرة والمضارع بعدها معطوف على المصدر المؤول قبلها، وبهذا العطف يدخل الفعل المعطوف في معنى المعطوف عليه، فإذا لم يدخل الفعل الثاني في معنى الأول يرفع الثاني على الاستئناف تقول: أريد أن تسمع نصيحتي فتخالفُني، برفع (تخالفُني) على الاستئناف لأنّه لم يدخل في الإرادة، التي كانت أنْ المضمرة في صلة هذه الإرادة، وعلى هذا الأساس أعني دخول الفعل الثاني في معنى الأول وعدم دخوله يكون النصب هنا، ويتوجب الرفع هناك على القطع والاستئناف.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تُشرك على هذا المثال، وقال عزوجل: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِّي مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [من سورة آل عمران: 79]، ثمّ قال سبحانه: (ولا يأمركم)، فجاءت منقطعة من الأول، لأنه أراد: ولا يأمركم الله، وقد نصبها بعضهم على قوله: وما كان لبشرٍ أنْ يأمركم

---

[1] سيبويه: 3/ 52.

أن تتخذوا، وتقول: أريد أن تأتيني فتشتمني، لم يرد الشتيمة، ولكنه قال: كلّما أردتُ إتيانك شتمتني، هذا معنى كلامه، فمن ثمّ انقطع من أنْ قال رؤبة:

يريـــدُ أن يُعربَـــهُ فيُعجمُـــهُ

أيْ: فإذا هو يُعجمُهُ)[1].

أقول:

في قولـه تعـالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [من سورة آل عمران: 79-80]، فقد انقطع الكلام في قوله تعالى: (تدرسون) ثمّ ابتدأ تعالى بقوله: (ولا يأمركم)، بنصب الفعل على قراءة عاصم وحمزة وابن عامر عطفاً على (أن يؤتيه) وقرأ الباقون بالرفع استئنافاً والتقدير- والله أعلم -: ولا يأمركم الله[2].

ثانياً: أمّا قوله: أريد أنْ تأتيني فتنصحين، بالرفع، لأنّه على تقدير: كلّما أردتُ إتيانك نصحتني، أو: أريد إتيانك فأنت تنصحني.

ومن الرفع على القطع قول رؤبة[3] والتقدير فيه: فإذا هو يعجمه، ولا يجوز نصب الفعل وعطفه على (أنْ يعربهُ) لفساد المعنى، لأنّه لا يريدُ إعجافه أيْ لا يريد أن يجعله مشكلاً لا بيان له، أو يأتي به أعجمياً فيلحن فيه.

---

(1) سيبويه: 3/ 52-53.

(2) ينظر: ابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها، 1/ 116، والفراء: معاني القرآن، 1/ 244، والطبري، 6/ 547.

(3) ملحقات ديوانه، ص 186، ونسب للحطيئة أيضاً، ينظر: ديوانه، ص 123.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقال الله عزوجل: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ﴾ [من سورة الحج: 5]، أيْ ونحن نقر في الأرحام؛ لأنه ذكر الحديث للبيان ولم يذكر للإقرار، وقال عزوجل: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [من سورة البقرة: 282]، فانتصب لأنه أمر بالإشهاد لأن تذكر أحداهما الأخرى، ومن أجل أن تذكّر، فإنْ قال إنسانٌ: كيف جاز أنْ تقول: أن تضلَّ ولم يُعدَّ هذا للضلال وللالتباس، فإنما ذكر أن تضلَّ لأنه سببُ الإذكار، كما يقول الرجل: أعددته أن يميل الحائط فأدعمه، وهو لا يطلب بإعداد ذلك ميلان الحائط، ولكنه اخبر بعلّة الدّعم وبسببه، وقرأ أهل الكوفة: (فتذكّرُ) رفعاً)[1].

أقول:

أولاً: في قوله تعالى: كاملة ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾[من سورة الحج: 5] رُفع الفعل المضارع (نقرُّ) على الاستئناف، والتقدير: ونحنُ نقرُّ في الأرحام، ولا يجوز النصب هنا، لأنَّ المعنى المراد ليس: خلقناكم لنقرَّ.

ثانياً: أمّا قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [من سورة البقرة 282]، فقد قرأ السبعة ما عدا حمزة الكوفي رضي الله عنهم بالنصب في (تذكّر) معطوفاً على (أنْ تضلَّ)، وقرأ حمزة ﷺ بالرفع[2].

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وسألتُ الخليل عن قول الشاعر، لبعض الحجازيين:

فما هو إلاّ أنْ أراها فُجاءةً ... فأبْهتُ حتّى ما أكادُ أجيبُ

[1] سيبويه: 3/ 53.

[2] ينظر: ابن خالويه، 1/ 104.

فقال: أنت في أبهت بالخيار، إنْ شئت حملتها على أنْ، وإنْ شئت لم تحملها عليه فرفعت، كأنّك قلت: ما هو إلاّ الرأيُ فأبهتُ، وقال ابن أحمر فيما جاء منقطعاً من أنْ:

يُعالِجُ عاقِراً أعْيَتْ عليه ... لِيُلقِحَها فيُنتِجُها حُوارَا

كأنّه قال: يُعالجُ فإذا هو ينتجُها، وإنْ شئت على الابتداء)[1].

أقول:

أولاً: ومن الرفع قول عروة بن حزام (ت نحو 30هـ)[2]:

فما هو إلاّ أنْ أراها فُجاءةً ... فأبهَتُ حتّى ما أكادُ أجيبُ

فقد رفع (أبهتُ) جوازاً على القطع، ويجوز عطفه على (أنْ أراها) ولذلك يقول سيبويه: (أنت في أبهتَ بالخيار)، أيّ جواز رفعه أو نصبه عطفاً على المنصوب قبله، والرفع على تقدير:

ما هو إلاّ الرأيُ فأبهتُ.

ثانياً: ومن الرفع على القطع قول عمرو بن أحمر (ت نحو 65هـ)[3]:

يُعالِجُ عاقِراً أعْيَتْ عليه ... لِيُلقِحَها فيُنتِجُها حُوارَا

برفع المضارع (ينتجُها) على القطع، ويجوز نصبه حملاً على المنصوب قبله وهو (يلقحها)، والنصب أحسن، لأنَّ رفعه يوجب كونه ووقوعه، ونتاج العاقر لا يكون ولا يقع، والحُوار: ولد الناقة إلى فترة فطامه.

---

(1) سيبويه: 3/ 54-55.

(2) ديوانه، ص 5، وينظر: ابن يعيش، 7/ 38.

(3) ينظر: ابن يعيش، 7/ 36-37.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: لا يعدوُ أن يأتيك فيصنع ما تريد، وإنْ شئت رفعت، كأنك قلت: لا يعدو ذلك فيصنعُ ما تريد، وتقول: ما عدا انْ رآني فيثبُ، كأنّه قال ما عدا ذلك فيثبُ، لأنّه ليس على أول الكلام، فإنْ أردت أن تحمل الكلام على انْ فإنْ أحسنه ووجهه أن تقول: ما عدا أن رآني فوثب، فضعفُ يثبُ ها هنا كضعف ما أتيتني فتحدثُني إذا حملت الكلام على ما.

وتقول: ما عدوت أن فعلت، وهذا هو الكلام، ولا أعدوُ انْ أفعل، وما آلوُ انْ أفعل، يعني لقد جهدتُ انْ أفعل، وتقول: ما عدوتُ أن آتيك، أيْما عدوتُ انْ يكون هذا من رايي فيما أستقبل، ويجوز أن يُجعل أفعل في موضع فعلتُ، ولا يجوز فعلتُ في موضع أفعل إلاّ في مجازاةٍ نحو: إنْ فعلت فعلتُ.

وتقول: والله ما أعدو أن جالستك، أيْ أن كنتُ فعلتُ ذلك، أيْ ما أجاوزُ مجالستك فيما مضى، ولو أراد ما أعدو انْ جالسُك غداً كان محالاً ونقضاً، كما أنّه لو قال: ما أعدو أن أجالسك أمس كان محالاً.

وإنّما ذكرتُ هذا لتصرُّف وجوهه ومعانيه، وأنْ لا تستحيل منه مستقيماً، فإنّه كلامٌ يستعمله الناسُ، وممّا جاء منقطعاً قول الشاعر، وهو عبد الرحمن بن أمّ الحكم:

على الحكمَ المأتيِّ يوماً إذا قضى ... قضيّته انْ لا يَجورَ ويَقْصِدُ

كأنّه قال: عليه غيرُ الجور، ولكنّه يقصدُ أو هو قاصدٌ، فابتدأ ولم يحمل الكلام على أنْ، كما تقول: عليه أن لا يجور، وينبغي له كذا وكذا، فالابتداء في هذا أسبقُ وأعرفُ؛ لأنها بمنزلة قولك، كأنّه قال: ونولكُ، فمن ثمّ لا يكادون يحملونها على أنْ)[1].

---

(1) سيبويه: 3/ 55-56.

أقول:

يعالج سيبويه هنا جملة من التراكيب أمثلة وشواهد مبيناً ما ينصب فيها المضارع الواقع بعد حروف العطف، وما يرفع، وما يجوز فيه الوجهان، كلّ ذلك بمعية الدلالة، وعلى النحو المبين في المخطط الآتي:

التركيب	نوع الحرف	حكم الفعل بعده
لا يعدو أنْ يأتيك فيصنعَ ما تريد	الفاء عاطفة	المضارع (يصنع) منصوب بأنْ مضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة وهو معطوف على (أنْ يأتيك) أمّا رفعه فعلى أساس أنْ (لا يعدو أنْ يأتيك) بمعنى: يأتيك. والتقدير: لا يعدو (يأتيك فيصنعُ ما تريد) ولا يعدو مرفوع فيعطف عليه فيصنعُ ما تريد.
ما عدا أنْ رآني فيثبُ	عاطفة، استئنافية	هو بمنزلة: ما أتيتني فتحدّثني والرفع أضعف من النصب هنا، لأنّ فيه عطف مضارع على ماضٍ. وتأوّل سيبويه الرفع تأل تقدير: ما عدا ذلك فيثبُ.
ما عدوتُ أنْ فعلتُ	عاطفة، استئنافية	هو على وجهين: الأول: ما عدوتُ فيما مضى أنْ أفعل في المستقبل، والثاني: ما عدون فيما مضى أنْ أفعل، بوضع أفعل موضع فعلت.
ما عدوتُ أنْ آتيك		ما عدوتُ فيما مضى أنْ آتيك فيما أستقبل أو: ما عدوت فيما مضى أن آتيك كالسابق.
والله ما أعدو أنْ جالستك		التقدير: ما أجاوز مجالستك فيما مضى، ولا يجوز ذكر الظرف (غداً) أو (أمس)، لأنّ فيهما نقض للمعنى، وهو محال في الكلام.
قال عبد الرحمن بن أمّ الحكم[1]: على الحكم المأتيّ يوماً إذا قضى قضيته أن لا يجورَ ويقصدُ	الواو استئنافية	المضارع (يقصدُ) مرفوع، لأنّ المراد: وينبغي له أن يقصد، أيْ: ليقصد في حكمه. ومثله قوله تعالى: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [من سورة البقرة: 233]، والمراد – والله أعلم – ينبغي لهنّ أنْ يرضعنَ فهو خبر معناه الأمر وإنْ لم يكن لفظه لفظ الأمر.

(1) ينظر: ابن يعيش، 7/ 38، والبغدادي، 3/ 613.

تراكيب الشرط

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب الجزاء فما يُجازي به من الأسماء غير الظروف: مَنْ، ومَا، وأيُّهُم، وما يجازي به من الظروف: أيَّ حين، ومتى، وأين، وأنّى، وحَيْثما، ومن غيرهما: إن، وإذ مَا. ولا يكون الجزاءُ في حيثُ ولا في إذ حتّى يُضمّ إلى كلّ واحد منهما (ما) فتصيرُ إذْ مع بمنزلة إنّما وكأنما، وليست ما فيهما بلغو، ولكنّ كلّ واحد منهما مع ما بمنزلة حرف واحد، فممّا كان من الجزاء بإذمَا قولُ العباس بن مرداس:

إذمـا أتيـتَ علـى الرسـول فقُـلْ لـه ... حقّـاً عليـك إذا اطْمَـأنّ المَجْلِـسُ

وقال الآخر، قالوا: هو لعبد الله بن همام السلولي:

إذ مـا تُـرَيْني اليـومَ مُـزْرى ظَعينـتي ... أصَـعّدُ سَـيْراً في الـبلاد وأفْـرِعُ

فـإنّنيَ مـن قـومِ سـواكمَ وإنّمـا ... رجـاليَ فَهُـمْ بالحجـاز وأشـجَعُ

سمعناهما ممّن يرويهما عن العرب، والمعنى إمّا.

وممّا جاء من الجزاء بأنّى قول لبيد:

فأصـبحتَ أنّـى تأتِهـا تُلتَـبس بهـا ... كِـلاَ مَركَبَيْهـا تحـت رِجْلـك شـاجِرُ

وفي أينَ قوله، وهو ابن همام السلولي:

أيْـنَ تُـضربْ بنـا العُـداةُ تجِـدْنا ... نَـصرِفُ العِـيسَ نَحْوَهـا للتَّلاقِـي

وإنّما منع حيثُ أنْ يجازي بها أنّك تقول: حيث تكونُ أكونُ، فتكُونُ وصلٌ لها، كأنّك قلت: المكانُ الذي تكونُ فيه أكونُ)[1].

أقول:

أولاً: المصطلحات والعبارات:

باب الجزاء: [2]

ثانياً: والشرط في اللغة: إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه[3]، والشرط: بفتح الشين والراء: العلامة والأمارة، فكأنّ وجود الشرط علامة لوجود جوابه، ومنه أشراط الساعة، أيْ علاماتها[4]، قال تعالى: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا فَأَنَّىٰ لَهُمْ إِذَا جَآءَتْهُمْ ذِكْرَىٰهُمْ﴾ [من سورة محمد: 18].

أمّا الجزاء، فهو المكافأة على الشيء، وفي الاصطلاح النحوي تركيب من نحو تراكيب الاستفهام، أو التعجب، أو القسم سمّاه سيبويه (الجزاء) مدخلاً ضمنه جملتي الشرط والجواب.

ثالثاً: أسلوب الشرط تركيب متمثل في وحدة لغوية دالة فيها طرفان ثانيهما معلّق بمقدمة يتضمنها الأول، والعامل الذي ينعقد به طرفا هذه الوحدة قد يكون لفظاً صريحاً ونفي به أداة الشرط، وقد يكون مظهراً نحوياً في صلب التركيب خبرياً كان أو إنشائياً، ولذا قيل في حدّ الشرط إنّه: (تعليق مضمون جملة – هي جملة جواب الشرط – بحصول مضمون جملة أخرى هي جملة الشرط)[5].

وعلى الرغم من الخلاف الواسع بين النحويين في عدّ التركيب الشرطي جملة أو جملتين، نرى أنّ هذا التركيب من حيث دلالته جملة مركبة منطوية على وحدات كثيرة متكاملة في نظام محكم يضعها في إطار جملة مركبة يطلق عليها بعض المحدثين مصطلح

---

(1) سيبويه: 3/ 56-58.

(2) ينظر: نهر، د. هادي: التراكيب اللغوية في العربية، ص 197-198.

(3) الفيروز آبادي: (شرط).

(4) ابن يعيش، 4/ 71.

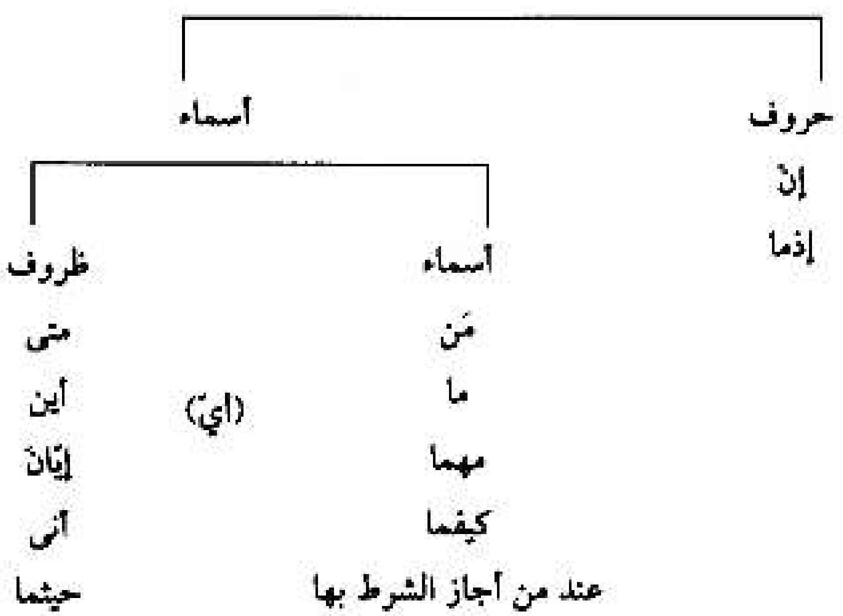
(5) الفاكهي: شرح الحدود النحوية، ص 132.

(الجملة المعقدة)، مكونة من جملتين إحداهما وهي المتقدمة تسمّى شرطاً، والثانية وهي المتأخرة تسمّى جواباً أو جزاءً.

وقد حرصت أكثر اللغات الحية على أنْ تجعل للتركيب الشرطي صيغاً خاصة عرفت بـ (Subjunctive). ونرى أنّ الذين عدّوا الجملة الشرطية جملتين قد نظروا الجانب الشكلي بمعزل عن دلالته، فإذا أدخلنا في الاعتبار الدلالة المرادة – وهذا ما يجب إدخاله – سلّمناه بأن الجملة الشرطية في بيتها الظاهرة (السطحية) جملة كبرى واحدة.

رابعاً: للشرط أدوات، حروف وظروف وأسماء جازمة وغير جازمة يوضحها المخطط الآتي:

ألفاظ الشرط الجازمة



هذه هي أدوات الشرط، حروف وأسماء وظروف، والوظيفة التركيبية الدلالية لكلّ منها جعل حصول أو عدم حصول جملة الجواب مرهوناً بحصول جملة الشرط، أو عدم حصولها، فهذه الأدوات تربط الجواب بالشرط ربط النتيجة بالسبب، أو ربط المسبب بالسبب، وهذا الربط بين طرفي التركيب الشرطي تؤديه الأداة إيجاباً أو سلباً، ويترتب على ذلك أنْ يكون الشرط وإنْ تكون العلة منحصرة أمّا إذا كان معنى الشرط هو التوقف، أيْ:

توقف الجزاء على الشرط فإنّه يدلّ على الانتفاء سواء أكان الشرط علّة أم غير علّة، منحصرة أم غير منحصرة"[1].

وبعبارة أوضح أنّ المدلول اللغوي والوظيفي لأدوات الشرط قد يكون الملازمة بين الشرط والجواب على أسباب نسبة (توقعية)، أو على أساس نسبة لزومية، ويتحدّد ذلك فيما يتحدّد بنوع الأداة المستعملة للربط بين الفعل والجواب، أو على أساس نسبة سلبية (امتناعية).

خامساً: ذكر سيبويه من أسماء الشرط (مَن، وما، وأيّ)، ومن ألفاظ الشرط التي فيها معنى الظرفية (متى، وأين، وأنّى، وحيثما، وأيّ حين) ولقد لفت النظر إلى حرفي الشرط (إنْ) وإذما، فأمّا (إنْ) فهي حرف عُدّ أصلاً لأدوات الشرط، لأنّ الشرط بها يعمّ ما كان عيناً، أو زماناً، أو مكاناً، وكذلك يجوز إيلاؤها الاسم والفعل، ممّا لا يجوز في غيرها، فالحكم في البواقي أنْ يليهنّ الفعل لا غير.

ثمّ إنّها لا تكون إلاّ جزاءً بخلاف أدوات الجزاء، فقد يتصرّفن فيكنّ استفهاماً على ما مضى عند سيبويه، وإنّ هذه تجعل بين الشرط والجواب تلازماً مطلقاً سواء أكان بين ثبوت وثبوت، أم بين نفي ونفي، أم بين نفي وثبوت، وعكسه في المستقبل خاصة.

والمشهور عند النحاة والأصوليين والفقهاء أنّه لا يعلق عليها إلاّ محتمل الوجود، أو محتمل العدم، فلا يعلق عليها محقق الوجود، فهي تستعمل في المحمل، والمشكوك في أمر حصوله، وفي الحكم النادر غير المقطوع بوقوعه، قال تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [من سورة يوسف: 77]، والسرقة لم تتم، وغير مجزوم بوقوعها.

وقال تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [من سورة النساء: 176]، والهلاك محقق غير أنّه هنا ليس على مطلق الهلاك، بل على هلاك مخصوص لا عن ولد.

[1] جمال الدين، مصطفى: البحث النحوي عند الأصوليين، ص 289 (بتصرّف).

وقد وردت (إنْ) في معلوم الوقوع قليلاً، كقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [من سورة البقرة: 23]، وسبحانه يعلم أنّ الكفار في ريب منه.

وقد يلي (إنْ) الاسم فيكون فاعلاً لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾ [من سورة التوبة: 6]. وأمّا وإذما فهو حرف على الوجه الصحيح كما رأى سيبويه ومن تبعه، وهي عند المبرد وابن السراج وأبي علي الفارسي ظرف، وعملها الجزم قليلٌ لا ضرورة[1].

وإذما بمنزلة (إنْ) في عمل الجزم وفي تعليق حدوث الجواب على حدوث الشرط.

وقد استشهد سيبويه لـ (إذما) بقول العباس بن مرداس[2]:

إذمـا أتيـتَ علـى الرسـول فقـلْ لـه ... حقّـاً عليـك إذا اطمـأنّ المجلِـسُ

والشاهد فيه جعله (إذما) بمنزلة (إنْ)، والدليل على أنّها أداة شرط دخول الفاء في جوابها لكونه جملة طلبية وهو (فقلْ له).

ومثله قول عبدالله بن همّام السلولي[3]:

إذ مـا تُريْني اليـومَ مُـزْى ظَعينتي ... اصَـعِّدُ سَـيْراً في الـبلاد وافْـرِعُ

فـإنّيَ مـن قـومٍ سـواكمْ وإنّمـا ... رجـاليَ فَهُـمٌ بالحجـاز واشْـجَعُ

والشاهد فيه جعله (إذما) شرطاً بمنزلة (إنْ)، ولذلك جاء جوابها مقروناً بالفاء وهو قوله: (فإنّي من قوم سواكم...).

---

(1) ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب، 1/ 120.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 47، ابن الجني: الخصائص، 1/ 131، وابن يعيش، 4/ 97، والبغدادي، 3/ 636.

(3) ينظر: الشجري: أماليه، 2/ 245، وابن يعيش، 7/ 37، 9/ 6، والبغدادي، 3/ 638.

والإزجاء: السوق، والضعينة: المرأة ما دامت في الهودج، وأفرع: صعد وارتفع، و(فهم وأشج) قبيلتان من سلول بن عامر.

سادساً: ومن ألفاظ الشرط التي جاء على ذكرها سيبويه مستشهداً لها هو (أنى) في قول لبيد[1]:

فأصبحتَ أنّى تأتِها تَلْتَبِس بها ... كِلا مَرْكَبَيْها تحت رِجْلِك شاجِرُ

حيث أستعمل (أنى) الظرفية للشرط وجزم بها فعلين هما: (تأتها وتلتبس).

والشاجر: المشتبك، والبيت في وصف ملمة ومعضلة، وأنى في الأصل موضوع للدلالة على المكان، ثمّ ضمن معنى الشرط، وقد تأتي (أنى) بمعنى (متى)، وبمعنى (أين)، وتكون استفهاماً وشرطاً، وإذا كانت شرطاً جزمت[2].

سابعاً: ومن ألفاظ الشرط الظرفية التي جاء على ذكرها سيبويه في النص الذي بين أيدينا (أين) واستشهد له بقول ابن همام السلولي (ت نحو 100هـ)[3]:

أينَ تُضرِبْ بنا العُداةُ تجِدْنا ... نَصرِفُ العِيسَ نحوَها للتَلاقِي

فجزم بـ (أين) الفعلين: تضرب، وتجد.

وأين: ظرف مكان يتضمن معنى الشرط المكاني المطلق، أعني دلالتها على المكان، أيْ مكان، قال تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [من سورة النساء: 78]، وأين: لتعميم الأمكنة، لا تنفكّ عنها.

ثامناً: اشترط سيبويه في (حيث) و(إذ) لكي يكونا أداتي شرط أنْ تليهما (ما)، وتصير معهما بمنزلة (ما) في: (إنما) و(كأنما) ولا يجعل سيبويه (ما) هنا زائدة، بل هي جزء

---

(1) ديوانه، ص 220. وينظر: ابن يعيش، 4/ 109، 110، 7/ 45، والبغدادي، 3/ 190، 4/ 210.

(2) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل، 2/ 70.

(3) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 48، وابن يعيش، 4/ 105، 7/ 45، والأشموني، 3/ 580.

من الكلمة، لأنَّ عدم وجود (ما) مع (إذما) سيخلطها بـ (إذ) الظرفية، وعدم وجود (ما) مع (حيثما) سيحدّد ظرفيتها، وقد تكون مفعولاً به كما في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [من سورة الأنعام: 124].

ولذلك قال سيبويه: (وإنّما منع (حيث) أنْ يُجازي بها) مع عدم وجود (ما)، أنّك تقول: (حيثُ تكونُ أكونُ) من غير جزم وجعل (حيثُ) بمنزلة (المكان) والتقدير: المكانُ الذي تكون فيه أكون وعلى هذا تكون معمولة لا عاملة.

وحيثما كـ (أينما) لتعميم المكان، ولا ينفكّ عنه، ويفترقان بأنّ (أين) لا تكون إلاّ شرطاً، أو استفهاماً، أمّا (حيثما) فلا تكون إلاّ شرطاً، وهي قبل إلحاق (ما) بها كانت ظرفاً أو اسماً خالياً من معنى الشرط، ملازماً للتخصيص بالإضافة إلى جملة، ولا يعمل في الأفعال، ثمّ أخرجوها إلى أسلوب الشرط، فضمنوها معنى(إنْ) وجعلوها اسم شرط فلزمهم إتمامها وحذف ما يضاف إليها، وألزموها (ما) تنبيهاً على إبطال ما كانت عليه من الظرفية.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(ويبيّن هذا أنّها في الخبر بمنزلة إنّما وكأنّما وإذا، أنّه يُبتدأ بعدها الأسماء، أنّك تقول: حيث عبدُالله قائمٌ زيدٌ، وأكونُ حيث زيدٌ قائمٌ، فحيثُ كهذه الحروف التي تُبتدأ بعدها الأسماء في الخبر، ولا يكون هذا من حروف الجزاء، فإذا ضممت إليها ما صارت بمنزلة إنْ وما أشبهها، ولم يجز فيها ما جاز فيها قبل أنْ تجيء بما، وصارت بمنزلة إمّا. وأما قول النحويين: يجازي بكلّ شيء يُستفهم به، لا يستقيم، من قبل أنّك تجازي بإنْ وبحيثما، وإذ ما ولا يستقيم بهن الاستفهامُ، ولكنّ القول فيه كالقول في لاستفهام، ألا ترى أنّك إذا استفهمت لم تجعل ما بعده صلةً، فالوجهُ أنْ تقول: الفعلُ ليس في الجزاء بصلةٍ لـمّا قبله كما أنّه في حروف الاستفهام ليس صلةً لـمّا قبله، وإذا قلت: حيثما تكنْ أكنْ، فليس بصلةٍ لـمّا قبله، كما أنّك إذا قلت أين تكونُ وأنت تستفهم فليس الفعل بصلةٍ لـمّا قبله، فهذا في الجزاء

ليس بصلةٍ لـمّا قبله، كما أنّ ذلك في الاستفهام ليس بوصلٍ لـمّا قبله، وتقول: من يضربُك في لاستفهام، وفي الجزاء: مَنْ يضربْك أضربه، فالفعلُ فيهما غير صلة)[1].

أقول:

أولاً: لا خلاف بين النحاة أنّ بعض أدوات الاستفهام لا تصلح أنْ تكون حروف جزاء، فلا يُجازى بالهمزة ولا بـ (هل).

ثانياً: وليس هناك خلاف في أنّ (حيث) لا يجازي بها إلاّ إذا ضمت إليها (ما) كما ذكرنا، ورأي سيبويه أنّ (ما) إذا ألحقت بـ (حيث) صارت كالجزء منها، ولا يجوزان تكون زائدة.

ثالثاً: يرى سيبويه أنّ (حيثما) و(أيّما) لا يكونان صلة لـمّا بعدهما من فعل، فإذا جرّدنا من (ما) كانا كذلك أيّ كانا معمولتين للفعل بعدهما.

رابعاً: ومن المتفق عليه أنّ من أسماء الاستفهام ما لا يصلح أنْ يكون شرطاً كـ (كم) الاستفهامية، و (كيف).

مهما الشرطية

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وسألتُ الخليل عن مهما فقال: هي ما أدخلت معها ما لغواً، بمنزلتها مع متى إذا قلت متى ما تأتني آتك، وبمنزلتها مع إنْ إذا قلت إنْ ما تأتني آتك، وبمنزلتها مع أيْنَما قال سبحانه وتعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [من سورة النساء: 78]، وبمنزلتها مع أيّ إذا قلت: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [من سورة الإسراء: 110]، ولكنّهم استقبحوا أنْ يكرروا لفظاً واحداً، فيقولوا: ماما، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى، وقد يجوز أنْ يكون مَهْ كإذْ ضُمّ إليها ما)[2].

---

(1) سيبويه: 3/ 58-59.

(2) سيبويه: 3/ 59-60.

أقول:

مهما: عند سيبويه ومن تابعه اسم للشرط، وكان الخليل - رحمه الله - يرى أنها مركبة من (ما) الشرطية، ثمّ دخلت عليها(ما) الزائدة، مثلما دخلت على (متى) و(أين) وغيرهما، وهي مثل (ما) الشرطية، وأعمُّ منها. وقد رأى بعض النحاة أنها بسيطة لا مركبة[(1)].

وقيل إنها قد ترد ظرفاً[(2)].

وفي مهما معنى الوقف، والدليل على اسميتها عود الضمير عليها في نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [من سورة الأعراف: 132]، فـ (مهما) اسم شرط جازم مبني على السكون في محلّ رفع مبتدأ، و(تأتنا) فعل الشرط مجزوم، وجملة (فما نحن لك بمؤمنين) من ما المشبّهة بليس واسمها وخبرها في محلّ جزم جواب الشرط.

وقد ذكر أبو حيان (ت 745هـ) أنّ سيبويه أجاز أنْ تكون (مَهْ) بمعنى اسكت، أو اكفف، أضيف إليها (ما) الشرطية، أو (الزائدة)[(3)]، وعلى أيِّ حال نرى أنّ أصوب الآراء في (مهما) قول الخليل - رحمه الله-، لاتفاقه مع الدراسات اللغوية الموازنة بين العربية وأروقتها الجزيريات، وقد وافق ابن جني الخليل رحمهما الله فقال إنّ الكلمتين إذا ركبتا ولكل منهما معنى وحكم أصبح لهما بالتركيب حكم جديد، أيُّ بعد تركيبهما حدث لهما معنى لم يكن قبل التركيب[(4)].

وقد ذكر (برجستراسر) أنّ ما قد (تضاعفت لتأدية معنى الإبهام والتنكير فتصير (مهما)، وتلحق (ما) بغير ما أيضاً مثل: أيّما، ومتى، وكيفهما، وأينما، وحيثما)[(5)].

---

(1) ينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب، 2/ 547، وابن هشام: المغني، 2/ 330.

(2) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 609.

(3) ينظر: الأشموني، 4/ 11.

(4) ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، 1/ 79، والأشموني، 4/ 11.

(5) برجستراسر: التطور النحوي، ص 123.

كيف الشرطية

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وسألتُ الخليل عن قوله: كَيْفَ تصنعْ أصنعْ، فقال: هيب مستكرهة وليست من حروف الجزاء، ومخرجُها على الجزاء، لأنّ معناها على أيِّ حالٍ تكنْ أكنْ)[1].

أقول

كيف كـ (أنّى) اسم لعميم الأحوال، وهي تشبه الظرف لكونها بمعنى (على كلّ حال).

ولم يتفق النحاة على مجيء كيف للشرط، ولذلك قال سيبويه: (هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء)، والذين أجازوا مجيئها للشرط أوجبوا الاتفاق بين فعلي الشرط والجواب في اللفظ والمعنى مع وجود (ما) ملحقة بها لتمييزها عن كيف، ولذلك لم يعدّوا (كيف) شرطية في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [من سورة ال عمران: 6]، لأنّ الآية الكريمة مسوقة لبيان كمال قدرة الله المطلقة، وذلك لا يستوجب تعليقاً لشيء على شيء.

وتعدّ شرطية في نحو: كيفما تعملْ أعملْ، لاتفاق الفعلين في اللفظ والمعنى، ولا تعمل شيئاً حملاً على (كيف) الاستفهامية، لأنّها أصل، وقد أجاز بعضهم الجزم بها ولكنّه مستكره عند سيبويه.

إذا الشرطية

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وسألته عن إذا، ما منعهم أنْ يُجازُوا بها؟ فقال: الفعلُ في إذا بمنزلته في إذ، إذا قلت: أتذكرُ إذ تقولُ، فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى، ويُبينُ هذا أنّ إذا تجيء وقتاً معلوماً؛ الا ترى أنّك لو قلت: آتيك إذا احمرَّ البُسْرُ كان حسناً، ولو قلت: آتيك إن احمرَّ

---

[1] سيبويه: 3/ 60.

اليُسْرُ، كان قبيحاً، فإنْ أبداً مبهمة، وكذلك حروفُ الجزاء، وإذا توصلُ بالفعل، فالفعلُ في إذا بمنزلته في حين كأنك قلت: الحينُ الذي تأتيني فيه آتيك فيه، وقال ذو الرمة:

تُصغي إذا شدَّها بالرَّحْلِ جانحةً   حتّى إذا ما استوى في غَرْزِها تَثِب

وقال الآخر، ويقال وضعه النحويون:

إذا ما الخُبزُ تأدِمُه بلَحْمٍ   فذاك أمانةَ اللهِ الثَّريدُ

وقد جازوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بإن، حيثُ رأوها لـمّا يُستقبل، وأنّها لابدَّ لها من جواب.

وقال قيس بن الخطيم الأنصاري:

إذا قَصُرَتْ أسيافُنا كان وَصْلُها   خُطانا إلى أعدائنا فنُضارِبِ

وقال الفرزدق:

ترفعُ لي خندقٌ واللهُ يرفعُ لي   ناراً إذا خمدتْ نيرانُهم تَقِدِ

وقال بعض السلوليين:

إذا لم تزل في كلّ دار عرفتَها   لها واكفٌ من دمع عينيكَ يسجُمِ

فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأ، ولكنّ الجيد قول كعب بن زهير:

وإذا ما تشاءُ تبعثُ منها   مغربَ الشمس ناشِطا مذعورا)[1].

---

(1) سيبويه: 3/ 61-62.

أقول:

أولاً: الغالب في (إذا) أنْ تكون ظرفاً لـمَّا يستقبل من الزمان متضمنة معنى الشرط، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية، وتختلف عن إذا الفجائية الحرفية التي تختص بالدخول على الجملة الاسمية، وقد اجتمعت (إذا) الظرفية (وإذا) الفجائية في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[من سورة الروم: 25]، وإذا الشرطية هذه مضافة إلى الجملة الفعلية بعدها، فإنْ تلاها اسم فهو فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور.

ثانياً: وإذا كانت (إذا) الظرفية متضمنة معنى الشرط، تجاب بما تجاب به أدوات الشرط، نحو: إذا أقبل والدك فاستقبله، وكثر مجيء الماضي بعدها مراداً به الاستقبال.

ثالثاً: ومع تضمن إذا الظرفية معنى الشرط لم يجزم بها إلاّ في ضرورة الشعر، وعلة عدم الجزم بها لمخالفتها (إنْ) الشرطية الجازمة، وذلك لأنَّ إذا لـمَّا تُيقِّنَ وجوده أو رُجِّح كما سيأتي عليه ولكون الفعل بعدها بمنزلة الفعل بعد (إذ) في إضافة كلّ منهما إليه، والدلالة (إذا) على وقت معلوم، وكذا دلالة (إذ) على وقت معلوم، زد على ذلك أنّ (إذا) لا تتموضع موضع (إنْ) الشرطية الجازمة فلا يقال في:

آتيك إذا نضج الزيتون. آتيك إنْ نضج الزيتون، لدلالة (إنْ) على عمون الأوقات شأنها شأن حروف الجزاء الأخرى والفعل بعد (إذا) دال على الاستقبال، وقد تخرج إذا عن الاستقبال فتجيء للماضي كما جاءت (إذ) للمستقبل، كقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [من سورة التوبة: 92].

رابعاً: ويستشهد سيبويه لدلالة (إذا) على وقت بعينه لا على الإبهام في الأوقات وغيرها بقول ذي الرمة[1]:

تُصغِي إذا شَدَّها بالرَّحْلِ جانحةً حتّى إذا ما استوى في غَرْزِها تَثِبُ

(1) ديوانه، ص 48، وينظر: ابن يعيش: 4/ 97، 7/ 47.

والشاهد فيه أنّه لم يجزم الفعل (تثبُ) جواباً للشرط، لأنّ إعمال (إذا) الشرطية الجزم في الفعلين بعدها ضرورة مستقبحة، وعدم إعمالها هو الوجه الجيد عند سيبويه وجمهور النحاة، وتصغي: تميل برأسها كأنّها تسمع، والغرز للناقة بمنزلة الركاب للدابة، والجانحة: المائلة إلى ناحية الراكب، والبيت في وصف ناقته.

ومن ذلك قول الشاعر(1):

إذا ما الخُبزُ تأدِمُه بلَحمٍ ... فذاك أمانةَ اللهِ الثَّريدُ

برفع ما بعد (إذا) وتأدمه: تخلطه، و(أمانة الله) منصوب بنزع الخافض، وهو قسم بمنزلة بأمانة الله.

خامساً: ومن الجزم بها في ضرورة الشعر تشبيهاً لها بـ (إنْ الشرطية) الجازمة، ولدلالها على الاستقبال وحاجتها إلى جواب، قول قيس بن الخطيم الأنصاري (ت نحو 2ق.هـ)(2):

إذا قَصُرَتْ أسيافُنا كان وَصلُها ... خُطانا إلى أعدائنا فنُضارِبِ

والشاهد فيه جزم الفعل(نضارب) للضرورة الشعر، لأنّ القافية مكسورة، وعطفه كان الواقعة جواباً لـ (إذا)، والماضي يستعمل في التركيب الشرطي في موضع المستقبل، و(إذا) هنا بمنزلة (إنْ)، و(كان) في موضع (يكن) المجزومة، ولذلك عطف عليها فعلاً مجزوماً هو (نضارب).

ومن هذا قول الفرزدق(3):

ترفعُ لي خندقٌ واللهُ يرفعُ لي ... ناراً إذا خمدتْ نيرانُهم تقِدِ

---

(1) ينظر: ابن يعيش، 9/ 102، وابن مالك: شرح التسهيل، 3/ 200، وشرح الكافية الشافية، 2/ 861.

(2) ديوانه، ص 88، وينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 57، والبغدادي، 3/ 164.

(3) ملحقات ديوانه، ص 216، والمبرد والمرزوقي: الأزمنة والأمكنة، 1/ 241، وابن يعيش، 7/ 47.

والشاهد قوله (إذا اخبت نيرانهم تقد)، بجعل الفعل (تقد) مجزوماً في جواب (إذا) الشرطية، وهو نادر محلّه الشعر.

وخندف: اسم قبيلة.

ومن هذا أيضاً قول بعض السلوليين[1]:

إذا لم تــزل في كــلّ دار عرفتهــا ... لها واكفٌ مـن دمـع عينيكَ يـسجُمِ

فقد جازى بـ(إذا) وجزم بها جوابها وهو الفعل (يسجُمِ) ويرى: (تسكبِ)، والواكف: القاطر، ويسجم: ينصبُّ.

سادساً: ويؤكد سيبويه أنّ الأجود عدم الجزم بـ (إذا)، فهو الوجه فيها ويستشهد لذلك بقول كعب بن زهير[2]:

وإذا مـا تـشاءُ تبعـثُ منهـا ... مغربَ الشمس ناشِطا مذعورا)[3].

برفع الفعلين (أشاءُ) و(أبعث) بعد (إذا)، وهذا هو الوجه والأحسن عند سيبويه.

وهو في المقتضب: وإذا ما تشاءُ تبعثُ.

وفي (إذا) جملة من المسائل المهمة نسوقها بالنقاط الآتية:

1- قد تأتي ظرفية للحال وذلك بعد القسم كقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ [من سورة الليل: 1].

2- وقد اختلفوا في ناصبها، فأكثر النحاة أنّه فعل الشرط، فتكون بمنزلة (متى، وحيثما، وأيان)، ومن النحاة من يرى أنّه جواب الشرط[4]، والأرجح عندنا الأول.

---

(1) ينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 131.

(2) ينظر: ديوانه، ص 161-162، وينظر: المبرد، 2/ 358، وابن يعيش، 8/ 134.

(3) سيبويه: 3/ 61، 62.

(4) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 369-370.

3- تختلف (إذا) في طبيعة استعمالها شرطاً عن (إنْ) الحرفية الجازمة وذلك أنّ (إنْ) تستعمل في المشكوك في وقوعه، وفي الحكم النادر غير المقطوع بحصوله، أمّا (إذا) فتستعمل للدلالة على الوقت المعلوم المحدد، وفي الأمور الواجبة، وما جرى ذلك المجرى ممّا عُلم أنّه كائن من الأشياء المقطوع بتحقيقها، ولذلك وردت أكثر شروط القران الكريم بها، قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ﴾ [من سورة البقرة: 180]، ولم يقل سبحانه وتعالى: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾، وذلك لأنّ حصول الموت ووقوعه أمر مقطوع به، فكل من عليها فانٍ لا محالة، في حين أنّه جاء بـ (إنْ) في معرض ترك الإرث، لأنّ بعض الراحلين إلى الدار الآخرة قد لا يتركون شيئاً بعدهم، قال تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُوا۟ لَنَا هَٰذِهِۦ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا۟ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ﴾ [من سورة الأعراف: 131]. فقد جاء إلى جانب الحسنة بلفظ (إذا)، لأنّ المراد بالحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به، وأتى لا إلى جانب السيئة بلفظ (إنْ) لأنّ السيئة نادرة بالنسبة إلى الحسنة المطلقة[1].

4- الاسم بعد (إذا) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، لأنّ (إذا) لا يليها إلاّ فعل ظاهر أو مقدّر، فالظاهر قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ [من سورة النصر: 1]، والمقدر قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [من سورة الانشقاق: 1]، هذا هو المشهور في النقل عن سيبويه[2]، وأجاز بعض النحاة وقوع المبتدأ بعد إذا[3].

(1) ينظر: نهر، د. هادي: التسهيل في شرح ابن عقيل، 2/ 189.

(2) ينظر: المرادي: الجنى الداني، ص 368.

(3) ينظر: نفسه.

عامل الجزم في الشرط والجزاء

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنه لا يكون جوابُ الجزاء إلاّ بفعل أو بالفاء، فأما الجواب بالفعل فنحو قولك:إن تأتِني آتك، وإنْ تضربْ أضربْ، ونحو ذلك، وأما الجواب بالفاء فقولك: إنْ تأتني فأنا صاحبُك، ولا يكونُ الجوابُ في هذا الموضع بالواو ولا بثمَّ، ألا ترى أنّ الرجل يقول افعلْ كذا وكذا فتقول: فإذن يكونُ كذا وكذا، ويقول: لم أغثْ أمس، فتقول: فقد أتاك الغوثُ اليومَ، ولو أدخلت الواو وثم في هذا الموضع تريد الجواب لم يجز، وسألتُ الخليل عن قوله جل وعز: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [من سورة الروم: 36]، فقال: هذا كلام معلقٌ بالكلام الأول كما كانت الفاءُ معلقةً بالكلام الأول، وهذا ها هنا في موضع قنطُوا، كما كان الجوابُ بالفاء في موضع الفعل، قال: ونظيرُ ذلك قوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [من سورة الأعراف: 193]، بمنزلة أم صمتم، وممّا يجعلها بمنزلة الفاء أنّها لا تجيء مبتداةً كما أنّ الفاء لا تجيء مبتداةً)[1].

أقول:

لا خلاف بين النحاة في أنّ فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط، ولكنّهم اختلفوا في عامل الجزم في جواب الشرط على مذاهب منها[2]:

1- قول سيبويه استناداً إلى أستاذه الخليل - رحمه الله - إنّ جواب الشرط مجزوم بأداة الشرط وفعل الشرط، فإذا قلت: إنْ تكرمني أكرمْك، فـ(أكرمْك) انجزمت بـ (إنْ تكرمني) كما ينجزم جواب الطلب حين تقول: احترمني احترمْك.

2- قول بعض النحاة إنّ أداة الشرط هي التي تعمل الجزم في فعل الشرط وجوابه معاً.

3- وقيل أنّ جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط وحده.

---

(1) سيبويه: 3/ 63-64.

(2) ينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 84)، ابن الحاجب: الإيضاح، 2/ 246، والرضي، 2/ 236، وابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، 3/ 152-153، والإسفراييني: فاتحة الإعراب، ص24-25.

4- وذهب المازني إلى أنّ الشرط مبني على الوقف.

5- ورأى الكوفيون أنّ جواب الشرط مجزوم على (الجوار)، أيْ أنّ العامل عندهم معنوي متمثل بمجاورة جواب الشرط فعل الشرط وملازمته إيّاه.

والمرجوح عندنا الرأي القائل بأن أداة الشرط هي العاملة في فعل الشرط وجوابه لأنّ أداة الشرط تقتضي جواب الشرط كما تقتضي فعل الشرط فهي الرابط بينهما ربط النتيجة بالسبب، ولذلك يمكن القول إنها تعمل في الاثنين معاً.

إنْ الشرطية الأصل في الجزاء

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وزعم الخليل أنّ (إنْ) هيام حروف الجزاء، فسألته: لِمَ قلتَ ذلك؟ فقال: من قبل أنّي أرى حروف الجزاء قد يتصرّفن فيكنّ استفهاماً، ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبداً، لا تفارق المجازاة) [1].

أقول:

زعم الخليل – رحمه الله – أنّ (إنْ) هي أم حروف الجزاء، لكونها صالحة لكلّ ضروبه وأنماطه، ولأنها ملازمة لمعناه لا تخرج عنه إلى غيره، وتستعمل دون سائر أخواتها من أدوات الشرط ظاهرة ومضمرة، قال المبرد: (فحروفها – يعني الجزاء – في الأصل (إنْ) وهذه كلها دواخل عليها، لاجتماعها في المعنى) [2].

واختلفوا في سبب عدم دخول (ما) عليها كما هو شأن بقية أدوات الجزاء، فذهب البصريون إلى أنّ (ما) زائدة للتوكيد، ورأى الكوفيون أنّها نافية مؤكدة، والجمع بين جائز للتوكيد، وهذا مذهب ضعيف، لأنّ (إنْ) في جملة الجزاء قد خرجت عن كونها نافية، إلى إفادة معنى جديد هو معنى الشرط، فهي هنا تختلف معنى وعملاً عن (إنْ) النافية المزعومة.

---

(1) سيبويه: 3/ 63.

(2) المبرد: المقتضب، 2/ 46، وينظر: ابن يعيش، 7/ 41.

اقتران جواب الشرط بالفاء أو إذا الفجائية

قال سيبويه – رحمه الله-:

(واعلم أنّه لا يكون جواب الجزاء إلاّ بفعل أو بالفاء) [1].

أقول:

أولاً: الشرط لابُدّ أنْ يكون فعلاً باتفاق النحاة، أمّا جواب الشرط فقد يكون، أو جملة مقترنة بالفاء أو بإذا الفجائية.

ثانياً: لا يشترط في فعلي الشرط والجزاء أنْ يكونا من بنية واحدة، فقد يكونا فعلين مضارعين وهو الأصل كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ [من سورة الأنفال: 19]، أو ماضيين كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [من سورة الإسراء: 8]، وقد يختلفان ماضياً فمضارعاً كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ [من سورة الشورى: 20]، أو مضارعاً فماضياً، كقوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [من سورة الشعراء:4]. فـ (ظلت) ماض وهو معطوف على الجواب وهو (ننزل) فيحكون جواباً، لأنّ تابع الجواب جواب [2].

ومجيء الشرط مضارعاً فماضياً قليل حتّى خصّه أكثر النحاة بالشعر، ورأى الفراء جوازه في الاختيار [3].

ثالثاً: اشترطوا في فعل الشرط ستة شروط هي:

أحدهما: أنْ يكون فعلاً غير ماضي المعنى، فلا يقال: إن قام زيدٌ أمسِ قمتُ، وأما قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [من سورة المائدة: 116]، فالمراد: إنْ ثبت أنّي كنتُ قلته.

والثاني: ألا يكون فعل طلب، لا يقال: إنْ قمْ، وإنْ لا تقم.

(1) سيبويه: 3/ 63.

(2) الأزهري: شرح التصريح، 2/ 401.

(3) الفرّاء: معاني القرآن، 2/ 276.

والثالث: ألا يكون فعلاً جامداً كليس وعسى، ونعم، وبئس.

والرابع: ألا يكون مقروناً بـ (قد) لا يقال: إنْ قد قام.

والخامس: ألا يكون مقروناً بحرف استقبال لا يقال: إنْ سوف يقم...

والسادس: ألا يكون منفياً بغير (لم) و(لا)، لا يقال: إنْ لما تقم، ولا: إنْ لن تقمْ.

رابعاً: إذا كان جواب الشرط ماضي اللفظ دون المعنى، مجروراً من (قد) أو السين أو سوف أو أداة نفي غير (لم) و(لا)، فالأكثر خلوه من الاقتران بالفاء، ويجوز اقترانه بها، ويبقى الماضي على حاله، ويرفع المضارع، كقوله تعالى: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ﴾ [من سورة النمل: 90]، ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ﴾ [من سورة الجن: 13]، فإذا امتنع جعل الجواب شرطاً لخلوه عما شُرِط، فيجب ربط هذا الجواب بالفاء، أو بإذا الفجائية، والسبب في هذا الاقتران أنّ الجواب لا يصلح أنْ يكون شرطاً في تركيب آخر، لأنّه إذا لم يصلح أنْ يلي أداة الشرط فأولى ألا يصلح جواباً لها ما هو بعيد عنها، ومن غير هذه الفاء الرابطة لا يكون ثمة علاقة بين الشرط والجواب، لعدم صلاحية الأخير أنْ يباشر الأداة، ولئلا يتوهم أنّه مستأنف وليس جزءاً ممّا قبله.

وقد اختيرت الفاء دون غيرها لـمّا فيها من معنى السببية، والتعقيب والممتنع جعله شرطاً هو الآتي:

1- الجواب إذا كان جملة اسمية، كقوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [من سورة الأنعام: 17]، فجملة (هو على كلّ شيء قدير) من المبتدأ والخبر في محلّ جزم جواب إنْ.

2- الجواب إذا كان جملة طلبية كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾ [من سورة ال عمران: 31]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا﴾ [من سورة الأنفال: 61]، وقس على فعل الأمر بقية أنواع الطلب المحض.

وقد تكون الجملة الواجدة اسمية طلبية في آن واحد، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [من سورة ال عمران: 160]،

فجملة (من ذا الذي ينصركم) اسمية لأنّ صدرها (من)، وطلبية لأنّ (من) هنا اسم استفهام في محلّ رفع مبتدأ، و(ذا) اسم إشارة خبره و(الذي) نعت، أو عطف بيان، ويجوز أنّ تكون (ذا) ملغاة والخبر اسم الموصول وصلته.

3- أنْ يكون الجواب فعلاً ماضياً جامداً، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾ [من سورة ال عمران: 28].

4- أنْ يكون الجواب فعلاً ماضياً مسبوقاً بـ (قد)، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [من سورة النساء: 48]، أو يكون الجواب مضارعاً مسبوقاً بـ (قد) نحو: إنْ تسافر فقد أسافرُ معك.

5- إذا كان الجواب مضارعاً مسبوقاً بـ (لن) أو (ما) أو (السين)، أو سوف، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِهِۦ﴾ [من سورة الإسراء: 97]، ﴿وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [من سورة النساء: 80]، ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [من سورة الفتح: 10]، ﴿فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى﴾ [من سورة الأعراف: 143].

خامساً: إذا قرن المضارع الواقع جواباً للشرط بالفاء وجب رفعه مطلقاً سواء أكان فعل الشرط ماضياً أو مضارعاً، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [من سورة المائدة: 95]، والفاء رابطة و(ينتقم) مضارع مرفوع وفاعله مستتر جوازاً، والجملة خبر لمبتدأ مقدّر، والتقدير: فهو ينتقم منه والجملة الاسمية في محلّ جزم جواب الشرط.

سادساً: فإذا أريد تحقيق عنصر المفاجأة رُبط الجواب بـ (إذا) الفجائية الحرفية كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [من سورة الروم: 36]، فجملة (هم يقنطون) معلقة ومرتبطة بجملة (وإنْ تصبهم سيئة وبهذه الجملة الاسمية المسبوقة بـ (إذا) في محلّ جزم جواب الشرط، وقد عبّرت الآية الكريمة خير تعبير عن حالة التطير والجزع والقنوط الذي يكون عليه من أصيبوا بما فعلوا من سوء.

والفاء قبل (إذا) للتعقيب، ويُشترط للربط بإذا الفجائية بدلاً من الربط بالفاء الآتي:

1- أنْ تكون جملة جواب الشرط جملة اسمية.

2- وإنْ تكون مثبتة غير منفية.

3- وألا تكون مؤكدة.

حذف الفاء من الجواب للضرورة الشعرية

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وزعم الخليل أنّ إدخال الفاء على إذا قبيحٌ، ولو كان إدخالُ الفاء على إذا حسناً لكان الكلامُ بغير الفاء قبيحاً؛ فهذا قد استغني عن الفاء كما استغنت الفاء عن غيرها، فصارت إذا ها هنا جواباً كما صارت الفاء جواباً، وسألته عن قوله: إنْ تأتني أنا كريمٌ، فقال: لا يكون هذا إلاَّ أنْ يضطر شاعرٌ، من قبل أنّ أنا كريمٌ يكونُ كلاماً مبتدأً، والفاءُ وإذا لا يكونان إلاَّ معلقتين بما قبلهما، فكرهوا أنْ يكون هذا جواباً حيث لم يُشبه الفاء، وقد قاله الشاعرُ مضطراً، يُشبهه بما يُتكلم به من الفعل، قال حسان بن ثابت:

مَـن يَفعـلِ الحَـسَناتِ اللهُ يَـشكُرُها   والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان

وقال الأسدي:

بَـنِي ثُعَـلٍ لا تَنكَعُـوا العَنْـزَ شِـربَها   بني ثُعَلٍ مَـن يَنكَـعِ العَنْـزَ ظـالمُ) [1]

أقول:

أولاً: إنما تحتاج الفاء لربط الجواب بالشرط، فإذا حصل الربط لم يحتج إلى الفاء، وإنْ لم يحصل فلابُدَّ من الفاعل، وإذا احتمل التركيب المعين الوجهين فيمكن ربط الجواب

---

(1) سيبويه: 3/ 64-65.

بالفاء أو عدم ربطه. وعلى هذا يكون جواب الشرط من حيث ربطه بفعل الشرط بالفاء على ثلاثة أقسام:

الأول: امتناع دخول الفاء، وذلك إذا كان ماضياً بغير (قد) لفظاً كقوله تعالى: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾ [من سورة ال عمران: 97]، أو معنى نحو: إنْ أكرمتني لم أنس كرمك).

والثاني: ما يجوز فيه الوجهان وذلك عندما يكون جواب الشرط مضارعاً مجرداً من السين وسوف، مثبتاً، أو منفياً، نحو: إنْ تقم لا أقومْ، وقد جاز دخول الفاء وعدم دخولها؛ لأنَّ المضارع المثبت يحتمل أن يُجعل خبر مبتدأ محذوف، وحينئذٍ يجب دخول الفاء لعدم تأثير الجازم، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [من سورة المائدة: 95].

وإنْ يجعل هو الجواب وحينئذٍ لا حاجة إلى الفاء لربطه بفعل الشرط لأنه مرتبط أصلاً، وهو أولى لأنَّ وجود الفاء يقتضي التقدير أعني تقدير مبتدأ.

وأما المنفي بـ (لا) فيحتمل أنْ يجعل لنفي الاستقبال، أو خبراً لمبتدأ محذوف وحينئذٍ يجب دخول الفاء لعدم تأثير أداة الشرط فيه، وإنْ يكون لمطلق النفي والجواب فيكون لأداة الشرط فيه تأثير؛ لأنَّها تجعله للاستقبال فلا حاجة حينئذٍ للفاء.

والثالث: وهو ما يجب فيه دخول الفاء، فهو أنْ لا يكون لأداة الشرط تأثير في الجواب مطلقاً، وقد ذكرنا مواضع وجوب ربط الجواب بالفاء.

ثانياً: وفي: إنْ تأتني أنا كريم، من غير ربط بالفاء، فلا يجوز عند سيبويه إلاَّ في الضرورة الشعرية، لأنَّ جواب الشرط جملة اسمية لا تأثير لأداة الشرط عليها، وذلك لابُدَّ من الربط بالفاء، وممَّا جاء من هذا بالفاء في الشعر قول حسان بن ثابت ﷺ[1]:

مَن يَفعلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشكُرُها ... والشرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ مِثلانِ

---

[1] لا يوجد في ديوانه. ينظر: أبو زيد: نوادره، ص 31، والمبرد، 2/ 72، وابن جني: المحتسب، 1/ 193، والزجاجي: مجالسه، ص 342.

والشاهد فيه قوله: (اللهُ يشكرها) من غير ربط بالفاء، وهو واجب هنا، لأنَّ الجملة الاسمية واقعة جواباً للشرط، ولابُدَّ من ربطها بالفاء ولكنَّ الفاء محذوفة هنا للضرورة، والأصل: فالله يشكرُها.

ومن ذلك قول[1]:

بَني ثُعَلٍ لا تَنكَعُوا العَنزَ شِربَها ... بَني ثُعَلٍ مَن يَنكَعِ العَنزَ ظالِمُ

والشاهد قوله: من ينكع العنز ظالمُ، والتقدير: فهو ظالم، فحذف الفاء من جواب الشرط للضرورة الشعرية، والذي حسَّنَ الحذف هنا أنّ(مَن) الشرطية بمعنى الذي.

وبنو ثعل: قبيلة، والنكع: المنع، والشِرب – بكسر الشين- الحظ من الماء.

اجتماع الشرط والقسم

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وزعم أنّه لا يحسن في الكلام إنْ تأتني لأفعلنّ، من قِبل أنّ لأفعلنّ تجيء مبتدأةً. ألا ترى أنّ الرجل يقول: لأفعلنّ كذا وكذا، فلو قلت: إنْ تأتني لأُكرِمنَّك، وإنْ لم تأتني لأغُمَّنَّ، جاز لأنّه في معنى لئن أتيتني لأكرمنّك ولئن لم تأتني لاغمنّك، ولابُدّ من هذه اللام مضمرةً أو مظهرةً لأنّها لليمين، كأنّك قلت: والله لئن أتيتني لأكرمنّك. فإنْ قلت: لئن تفعل لأفعلنّ قبُح، لأنّ لأفعلنّ على أول الكلام، وقُبح في الكلام أنْ تعمل إنْ أو شيءٌ من حروف الجزاء في الأفعال حتّى تجزمه في اللفظ ثمّ لا يكونُ لها جواب ينجزم بما قبله. ألا ترى أنّك تقول: آتيك إنْ أتيتني، ولا تقول آتيك إنْ تأتني، إلاّ في شعر، لأنّك أخّرت إنْ وما عملت فيه ولم تجعل لأنّ جواباً ينجزم بما قبله.

فهكذا جرى هذا في كلامهم، ألا ترى أنّه قال عزوجل: ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ﴾ [من سورة الأعراف: 23]، وقال عزوجل: ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ

---

(1) ينظر: ابن جني: المحتسب، 1/ 122، والعيني، 4/ 448.

لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [من سورة هود: 47]، لـمّا كانت إنْ العاملة لم يحسن إلاّ أنْ يكون لها جوابٌ ينجزم بما قبله، فهذا الذي يُشاكلها في كلامهم إذا عملت)[1].

أقول:

أولاً: في قولك: إنْ تأتني لأفعلنَّ، وجهان بشأن الفاء الرابطة:

الأول: أنْ تكون الفاء مقدرة، أيْ: إنْ تأتني فلأفعلنَّ.

والثاني: حذفها وعدم تقديرها على نيّة تقديم الجواب على الشرط، أيْ أنّه على تقدير: لأفعلنَّ إنْ تأتني.

والتقديم لا يحسن مع جزم فعل الشرط بأن.

فإذا جُزم حسُن حذف الفاء الرابطة، لأنَّ جواب القسم يغني عن جواب الشرط، فتقول: إنْ تأتني لأكرمنّك، وإنْ لم تأتني لأغُمنّك. فهذا على نيّة تقديم القسم على الشرط، وجعل الجواب للقسم لا للشرط، ولذلك أُستغني عن الفاء، كأنّه قال: والله لئن أتيتني لأكرمنّك، ولا عمل لـ (إنْ) الشرطية في الجواب، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [من سورة الأعراف: 23]، بجزم (تغفر) بـ (لم) لا بـ (إنْ)، ولم تأت بعد إنْ بفعل مجزوم أمّا قوله تعالى: ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [من سورة هود: 47]، بإعمال (إنْ) في تغفر، وأكنْ، وإذا عملت إنْ في فعل الشرط فلابُدَّ من جواب لها مجزوم، أو في محلّ جزم.

ثانياً: ومن المعروف أنّه قد يجتمع في التركيب المعين الشرط والقسم، وكل منهما يحتاج إلى جواب احتياج المفرد إلى المفرد[2]، وقد أسهب النحاة في الحديث على هذا الجواب بوصفه ضرورة تكتمل معها الدلالة المرادة، وقد أوجب بعضهم أنْ يكون الجواب للشرط إذا تقدّم، أو إذا تقدّم الجملة الكبرى ما يحتاج إلى خبر، أو أنْ يكون الجواب للقسم إذا تقدم.

---

(1) سيبويه: 3/ 65-66.

(2) ينظر: ابن جني: الخصائص، 2/ 178.

ورأى بعضهم أنّ الجواب للشرط مطلقاً تقدم أو لم يتقدم ما يحتاج إلى خبر، ورأى آخرون أنّ الجواب للشرط مطلقاً تقدم أو تأخر.[1]

وفي الوقت الذي لا نريد فيه إعادة أقول النحاة نرى أنّه لابُدَّ هنا من تأكيد ثلاثة أمور:

الأول: أنّ الاجتماع مرهون بالشرط غير الامتناعي الذي ترد فيه أدوات الشرط عاملة، كما مثل له سيبويه بـ (إنْ).

والثاني: أنّ تراكيب القرآن الكريم جرت على كون الجواب للقسم لا للشرط إذا تقدم، وهو ما جرى عليه فصحاء العرب، قال تعالى: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ [من سورة مريم: 46]، وقال تعالى: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [من سورة ال عمران: 158].

والثالث: إنّ إعطاء الجواب لأحد المجتمعين دون الآخر لا يعود لمجرد أنّ واحداً تقدم على الآخر، وإنّما لأنّ هناك مقتضيات دلالية محددة تفرض علينا قصداً واحداً دون الآخر، فيكون الجواب له؛ فإعطاء الجواب للقسم مع تقدمه إشارة إلى أنّ المقصود الأساسي هو القسم، وأما الشرط فهو لمجرد الاحتراس والتكميل.

أمّا إذا كان العكس فيكون المقصود الأساسي هو الشرط، والقسم مكمل له، أمّا إذا تقدم ما يحتاج إلى خبر فإننا نشعر بأنّ المقصود الأساسي هو التعليق وربط الجواب بالشرط، أمّا القسم فهو لمجرد توكيد لعلاقة الارتباط، وبذلك يكون الجواب هو المقصود من التعبير، ولذلك يكون الجواب له، وقد أكد سيبويه أنّ جواب الشرط حين يستغني به عن جواب القسم لا يكون مجزوماً أو مقروناً بالفاء.

---

[1] ينظر: ابن يعيش، 7/ 57.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وقد تقول: إنْ أتيتني آتيك، إنْ تيتني، قال زهير:

وإنْ أتــاه خليــلٌ يــومَ مســألةٍ يقــولُ لا غائــبٌ مــالي ولا حَــرِمُ

ولا يحسن إنْ تأتني آتيك، من قبل أنْ هي العاملةُ، وقد جاء في الشعر، قال جرير بن عبدالله البجلي:

يــا أقــرَعُ بــنَ حــابسٍ يــا أقــرَعُ إنَّــك إن يُــصرَعْ أخــوك تُــصرَعُ

أيْ إنَّك تُصرَعُ إنْ يُصرَعْ أخوك، ومثل ذلك قوله:

هــذا سُــراقةُ للقُــرآنِ يَدرُسُــهُ والمـرءُ عنـد الرُّشـا إنْ يَلقَهـا ذيـبُ

أيْ والمرء ذئبٌ إنْ يلقَ الرُّشا، قال الأصمعي: هو قديم، أنشدنيه أبو عمرو، وقال ذو الرُّمة:

وإنّي متى أشرِفْ على الجانِب الـذي بــه أنــتِ مــن بــينِ الجَوانــبِ نــاظرُ

أيْ ناظرٌ متى أشرف. فجاز هذا في الشعر، وشبهوه بالجزاء إذا كان جوابه منجزمـاً، لأنَّ المعنى واحد، كما شبَّه (الله يشكرها) و(ظالمٌ) بإذا هـم يقنطـون، جعلـه بمنزلـة يظلـمُ ويشكرها الله، كما كان هذا بمنزلة قنطوا، وكما قالوا في اضطرار: إنْ تأتني أنا صاحبُك، يريد معنى الفاء، فشبهه ببعض ما يجوز في الكلام حذفُه وأنت تعنيه)[1].

---

(1) سيبويه: 3/ 66-67.

أقول:

قلنا إنّ فعلي جملة الشرط يأتيان على أنماط بنائية مختلفة ولكل نمط بنائي حكمه الإعرابي، ومن باب التمثيل لا الحصر نذكر بعضاً من هذه الأنماط في الآتي:

1- وهو الأصل أنْ يكون فعل الشرط فعلاً مضارعاً خبرياً متصرفاً، والمضارع كذلك.
2- أنْ يكون فعل الشرط مضارعاً، والجواب ماضياً وعلى العكس.
3- أنْ يكون فعل الشرط ماضياً والجواب كذلك.
4- أنْ يكون فعل الشرط مضارعاً، والجواب جملة اسمية.
5- أنْ يكون فعل الشرط مضارعاً، والجواب جملة طلبية.

وهكذا تتعدّد الأنماط بحسب نوع الأداة المستعملة مرة، وبحسب صورة فعل الشرط، أو جوابه، أو بحسب جملة جواب الشرط إنْ كانت اسمية، أو فعلية فعلها جامد، أو طلبي، مثبت، أو منفي ...الخ.

ثانياً: يتحدّث سيبويه في هذا النص على النمط المتكون من: أداة شرط + فعل ماضٍ + فعل مضارع.

فالفعل الماضي لم يتأثر بأداة الشرط، ولذلك يبقى مبنياً على الفتح ومحله الجزم، بمعنى أنّ الماضي يبقى مبني اللفظ لوجود المانع من إعرابه، ويكون معرب المحل تقديراً لامتناع تعليق العامل عن العمل، أمّا جواب الشرط ففيه وجهان:

الأول: جزمه لأنّه جواب للشرط وقابل للإعراب لقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَـٰلَهُمْ﴾ [من سورة هود: 15]، بجزم نُوفِّ.

والثاني: الرفع، وفيه قول الشاعر وهو زهير بن أبي سلمى (ت)[1]:

وإنْ أتـــاه خليـــلٌ يـــومَ مـــسألةٍ ... يقـــولُ لا غائـــبٌ مـــالي ولا حَـــرِمُ

---

(1) ديوانه، ص153، وينظر: المبرد: المقتضب، وابن جني: المحتسب، 2/ 65، وابن يعيش: 8/ 157، وابن عقيل: الشرح، ص 292.

والشاهد فيه قوله: (وإنْ أتاه .... يقولُ) بجعل جواب الشرط مرفوعاً، مع سقوط الفاء، لأنَّ أداة الشرط لم تؤثر بفعل الشرط لكونه مبنياً في الأصل لا يعرب، ولذلك لم تؤثر هذه الأداة في جواب الشرط أيضاً.

فإذا كان فعلا الشرط والجزاء مضارعين فحقهما الجزم، لأنَّ أداة الشرط تعمل فيهما معاً، غير أنَّه إذا نوي تقديم الجواب على الشرط، أو قُدِّر في الجواب الفاء جاز الرفع، ومن الرفع جاء قول جرير بن عبدالله البجلي[1]:

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقْرَعُ ... إنَّكَ إنْ يُصرَعْ أخوكَ تُصرَعُ

والشاهد فيه قوله: (تُصرعُ) بالرفع على تقدير مبتدأ والتقدير: فهو يصرع، والفاء منوية في الكلام، وسيبويه يرى أنّه الوجه، أو أنّه على تقدير: إنّك تصرعُ إنْ يصرعْ أخوك.

ومثل هذا قول القائل[2]:

هذا سُراقةُ للقُرآنِ يَدْرُسُهُ ... والمرءُ عندَ الرُّشا إنْ يَلقَها ذيبُ

والشاهد فيه أنَّ قوله (ذيبُ) ليس جواباً لـ (إنْ) بل هو خبر للمبتدأ (المرء) والجواب مقدّر لاكتنافه بما يدلّ عليه، وعلى تقدير: فهو ذيبُ. وسراقة: أحد رجال القراءات القرآنية من المشكوك في أمانتهم لقبوله الرشا وحرصه عليها حرص الذئب على فريسته.

ومن ذلك قول ذي الرُّمة[3]:

وإنّي متى أُشرِفْ على الجانبِ الذي ... به أنتِ مِن بينِ الجوانبِ ناظِرُ

---

(1) ينظر: الأنباري: أسرار العربية، ص 331، والرضي، 2/ 282، والموصلي: شرح كافية ابن الحاجب، 2/ 532.

(2) ينظر: ابن الشجري: اماليه، 1/ 339، والبغدادي، 1/ 227، 2/ 283، والسيوطي: همع الهوامع، 2/ 33.

(3) ديوانه، ص 1014، وينظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، 2/ 92، والبغدادي، 9/ 48.

بجعل (ناظر) خبر لـ (أنّ) والتقدير: ناظر متى أشرف والجملة دليل على جواب الشرط المحذوف.

ومن النحاة من يجعله على تقدير الفاء أيْ: فأنا ناظرٌ، فهو مشبه من حيث رفع الفعل المضارع بـ (من يفعل الحسنات اللهُ يشكرها)، و(من ينكح العنز ظالمٌ) والتقدير فيهما فالله يشكرُها، و(فهو ظالم) كما مرَّ بيانه.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وقد يقال إنْ تاتيني آتك وإنْ لم تأتني أجزك، لأنَّ هذا في موضع الفعل المجزوم، وكأنّه قال: إنْ تفعلْ افعلْ. ومثل ذلك قوله عزوجل: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [من سورة هود: 15]، فكان فعل، وقال الفرزدق:

دَسَّتْ رسولاً بأنَّ القوم إنْ قَدَروا ... عليكَ يَشْفُوا صُدوراً ذاتَ تَوْغيرِ

وقال الأسود بن يعفرَ:

ألا هلْ لهذا الدَّهرِ مِن مُتَعَلّلِ ... عن النّاس مَهْمَا شاءَ بالنّاس يَفْعَلِ

وقال: إنْ تأتني فأكرمُك، أيْ فأنا أكرمُك، فلابُدَّ من رفع فأكرمُك إذا سكتَّ عليه، لأنّه جواب، وإنّما ارتفع لأنّه مبنيٌ على مبتدأ، ومثل ذلك قوله عزوجل: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [من سورة المائدة: 95]، ومثله: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾ [من سورة البقرة: 126]، ومثله: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [من سورة الجن: 13]) [1].

---

(1) سيبويه: 3/ 69-70.

أقول:

أولاً: يجزم الجواب وإنْ كان فعل الشرط مبنياً، لأنَّ الماضي الواقع فعلاً للشرط في موضع الفعل المجزوم، فقولك:

إنْ أكرمتني أكرمْكَ، على تقدير: إنْ تكرمْني أكرمْكَ.

وكذلك إذا كان فعل الشرط مضارعاً لفظاً، ماضياً دلالة لكونه مجزوماً بـ (لم) وهي حرف جزم ونفي وقلب، كما في نحو: إنْ لم تأتني أجزك، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَـٰلَهُمْ﴾ [من سورة هود: 15]، بجزم جواب الشرط (نوفّ) مع كون فعل الشرط ماضياً والماضي مبني في محلّ جزم.

ثانياً: ويستشهد سيبويه بقول الفرزدق[1]:

دَسَّتْ رسولاً بأنَّ القوم إنْ قَدَروا ... عليكَ يَشْفُوا صُدوراً ذاتَ تَوْغيرِ

على ما يجوز فيه وجهان إعرابيان: جزم جواب الشرط لكونه قابلاً للإعراب، أو الرفع على تقدير مبتدأ والفاء منوية.

وقد جاء بيت الفرزدق بجزم الشرط (شفوا) مع أنَّ فعل الشرط ماضياً، وهو (قدروا).

ودسّت: أرسلت في خفية، والتوغير: الإغراء بالحقد، من وغرة القدر وهي فورتها عند الغليان.

ومثل بيت الفرزدق قول الأسود بن يعفر[2]:

ألا هَلْ هذا الدَّهرِ مِن مُتَعَلَّلِ ... عن النَّاس مَهْمَا شاءَ بالنَّاس يَفْعَلِ

بجزم (يفعلْ) جواباً لـ(مهما) مع كون فعل الشرط ماضياً.

---

(1) ديوانه: 1/ 213، والشنقيطي: الدرر، 2/ 77.

(2) ديوانه، ص 56، وينظر: السيرافي: شرح أبيات . . . ، 1/ 464.

ثالثاً: أمّا نحو: إنْ تأتني فأكرمُك، فالجواب بالرفع على تقدير: فأنا أكرمُكَ، بحذف المبتدأ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [من سورة المائدة: 95]، وقوله عزوجل: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾ [من سورة البقرة: 126]، وقوله جل شأنه: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [من سورة الجن: 13].

كلّ ذلك على تقدير مبتدأ، خبره الجملة المضارعية بعده.

أسماء الشرط

قال سيبويه – رحمه الله-:

(هذا باب الأسماء التي يجازي بها وتكونُ بمنزلة الذي وتلك الأسماء: مَـنْ، ومَـا، وأيُّهُمْ، فإذا جعلتها بمنزلة الذي، قلت: ما تقول أقولُه، فيصيرُ صلةً لـمَّا حتّى تكمل أسمـاً، فكأنّك قلت: الذي تقولُ أقولُ، وكذلك: من يأتني آتيه وأيُّها تشاءُ أُعطيك، وقال الفرزدق:

ومَـن يميـلُ أمـالَ السـيفُ ذروتَـهُ　　　حيثُ التقى من حِفافَيْ رأسِهِ الشَّعرُ)[1]

أقول:

أولاً: من أسماء الشرط التي يُجازي بها (من، وما، وأيّ) إذا كانت بمعنى (الـذي)، فأما (مَـنْ) فهـي شـرط للعاقـل دالـة علـى المفـرد والجمـع، قـال تعـالى: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ﴾ [من سورة الأعراف: 178].

وينظر في بيان محلها من الإعراب حال الفعل بعدها.

فإذا كان لازماً أو متعدياً استوفى مفعوله فهي في محلّ رفع مبتدأ وإنْ كـان متعـدياً لم يستوفِ مفعوله كانت هي في محلّ نصب مفعولاً به. فإنْ سبقت بحرف جرّ كانت في محلّ جرّ، فمثال الرفع قول المتنبي:

مَـــن يهـــنْ يســـهِل الهـــوانُ عليـــه

وقولك: مَن يعملْ خيراً يحصد خيراً، باستيفاء الفعل (يعمل) مفعوله وهو (خيراً).

ومثال النصب نحو: مَنْ يعملِ في الخير نعمل معه، فـ (مَن) هنا اسم شـرط في محـلّ نصب مفعول به مقدم، لأنّ الفعل (يعمل) فعل متعدٍّ لم يستوفِ مفعوله.

ثانياً: ويرى سيبويه أنّك إذا جعلت (مَن) بمنزلة (الذي) وجعلت ما بعدها صلة لها رفعت المضارع بعدها، كقول الفرزدق[2]:

(1) سيبويه: 3/ 69-70.

(2) ديوانه، ص144، وينظر: الشنتمري، 1/ 238.

ومـن يميـلُ أمـالَ السـيفُ ذروتَـهُ   حيثُ التقى من حِفـافيْ رأسِـه الشَّعرُ

فجعل (مَن) موصولة بمنزلة الذي ووصلها بـ (يميلُ)، والتقدير: والـذي يميـلُ أمـال السيف ذروته، وذروة كلّ شيء: أعلاه، وملتقى حفافي الشعر: هو القفا. وجعل (من) بمعنى الذي وما بعده صلة له يعني خروجها من الدلالة على الجزاء، وإذا لم تكـن بمنزلـة (الـذي، جزم الفعل المضارع بعدها وكانت (من) اسم شرط جازم، والـذي سـهّل جعـل (مـن) غـير عاملة كونها مبهمة لا تختص بشيء معين.

ويسري هذا على (ما)، وأيّ في قولك:

ما تقولُ أقولُ، بمعنى: الذي تقولُ أقول.

وأيّها تشاءُ أعطيك، بمعنى: الذي تشاءُ أعطيك.

قال سيبويه – رحمه الله-:

(وتقول: آتي من يأتيني، وأقولُ ما تقول، وأعطيك أيّها تـشاءُ، هـذا وجـه الكـلام وأحسنُه، وذلك أنّه قبيح أنْ تؤخر حرف الجزاء إذا جزم ما بعده فلما قبُح ذلك حملوه علـى الذي، ولو جزموه ها هنا لَحُسن أنْ تقول: آتيك إنْ تأتني، فإذا قلت: آتي من أتـاني، فأنـت بالخير، إنْ شئت كانت أتاني صلةً وإنْ شئت كانت بمنزلتها في إنْ. وقد يجوز في الشعر، آتـي من يأتني، وقال الهذلي:

فقلـتُ تَحمَّـلْ فـوق طَوْقِـك إنّهـا   مُطَبَّعَــةٌ مَــن يأتِهــا لا يَــضيرُهَا

هكذا أنشدناه يونس، كأنّه قال: لا يضيرُها من يأتها، كما كان: وإنّـي متـى أشـرف ناظرُ، على القلب،ولو أريد به حذفُ الفاء جاز فجُعلت كإنْ، وإنْ قلت: أقولُ مهمـا تقـلْ، وأكونُ حيثُما تكنْ، وأكونُ أين تكنْ، وآتيك متى تأتني، وتلتبسُ بها أنّى تأتها، لم يجـز إلاّ في الشعر، وكان جزماً، وإنّما كان من قبل أنّهم لم يجعلوا هذه الحروف بمنزلة ما يكون محتاجاً إلى الصلة حتّى يكمل اسماً، ألا ترى أنّه لا تقول مهما تصنعُ قبيحٌ، ولا في الكتاب مهما تقولُ،

إذا أراد أنْ يجعل القول وصلاً، فهذه الحروفُ بمنزلة إنْ لا يكون الفعلُ صلةً لها، فعلى هذا فأجر ذا الباب)[1].

أقول:

أولاً: الذي يبدو من كلام سيبويه أنَّ أسماء الشرط وحروفه الأصل فيها كي تعمل الجزم فيما بعدها أنْ تتصدر الجملة الشرطية ولم يعمل فيها عامل قبلها كحرف الجرّ. أمّا إذا لم تتصدر فلذلك أحكامه الخاصة وكالآتي:

1- إذا توسطت وعمل فيها الفعل قبلها كقولك: أكرم مَنْ يكرمُني، صارت (مَنْ) بمعنى (الذي) في محلّ نصب مفعولاً به للفعل (أكرم)، أمّا صلة الموصول فهو (يكرمني) بالرفع، وبطل أنْ تكون للمجازاة، وهذا هو المختار عند سيبويه الذي قال فيه: هذا وجه الكلام وأحسنُه.

وسبب ذلك عند سيبويه أنّك إذا جزمت بأداة الشرط لا يحسن أنْ تؤخرها عمّا تعمل فيه، فإنْ أخّرته عن معموله جعلته بمعنى (الذي) وبطل عمله لأنّه خرج بهذا عن كونه من حروف الجزاء.

2- لم يمنع سيبويه المجازاة به مع تأخيره ولكن تقول: أكرم إنْ تكرمني، وآتي إنْ أتاني محمد، من غير ذكر مفعول للفعل (أكرم) و(آتي).

أمّا إذا استعملت (مَنْ) بدلاً من (إنْ) فيجوز لك الوجهان: جعل مَنْ بمعنى الذي وصلتها الفعل بعدها، وهي معمولة للفعل قبلها.

أو جعلها بمنزلة (إنْ) والمجازاة بها، وعلى الوجه الأول جاء قول أبي ذؤيب الهذليّ (ت نحو 27هـ)[2]:

فقلتُ تحمَّلْ فوق طَوْقِك إنّها مُطَبَّعةٌ مَن يأتِها لا يَضيرُهَا

والشاهد فيه قوله: (لايضيرُها) بالرفع وفيه وجهان:

---

(1) سيبويه: 3/ 70-71.

(2) ينظر: المبرد: المقتضب، 2/ 72، وابن يعيش: 8/ 158، والبغدادي، 3/ 347، والأشموني، 3/ 586.

الأول: على تقدير الفاء قبل المضارع، أيْ: فلا يضيرُها، أو: فلا هو يضيرها، وهو الوجه الأشهر عند جميع النحاة.

والثاني: رفع الفعل على نيّة التقديم به، كأنّه قال: لا يضيرها من يأتها، وهو بمنزلة ما مضى بيانه في نحو قول ذي الرُّمّة:

وإنّي متى أشرفْ على الجانب الذي ... به أنتَ من بين الجوانبِ ناضرُ

أيْ: ناضرٌ متى أشرفْ، على التقديم والتأخير.

والطوق: الطاقة، والمطبعة: المملوّة، وضاره: الحقّ به ضرراً والبيت في وصف قرية كثيرة الطعام.

ثانياً: أمّا نحو: أقولُ مهما تقلْ، وأكونُ حيثما تكنْ، وأكون أين تكنْ، وآتيك متى تأتني، وتلتبس بها (أنّى تأتها).

فلا يجوز رفع الفعل المضارع في مثل هذه التراكيب لأنّ (مهما، وحيثما، وأين، ومتى، وأنّى) لا يكنّ بمعنى (الذي) كما تكون الأسماء التي يجازي بها كـ (مَنْ، وما، وأيّ) فهذه إذا وقعت المواضع المذكورة يمكن رفع المضارع بعد كل منها وجعل الفعل بعدهنّ صلة، كما يُرفع الفعل في نحو: مررت بمن يكرمُني، ومررت بما يسرُّني، ومررت بأيّهم يعلمُني ولا يجوز أنْ يقال: مررت بمهما يكرمني، ولا مررتُ حيثما يوافقني، أو متى يأتني، فذلك محال نحوياً ودلالياً.

خروج مَن وأخواتها الإسمية عن الجزاء

قال سيبويه – رحمه الله–:

(هذا باب ما تكون فيه أسماءُ التي يجازي بها بمنزلة الذي وذلك قولك: إنّ من يأتيني آتيه، وكان من يأتيني آتيه، وليس من يأتيني آتيه. وإنّما أذهبت الجزاء من ها هنا لأنّك أعملت كان وإنّ، ولم يَسُغ لك أنْ تدع كان وأشباهه معلقةً لا تعملها في شيء فلمّا أعملهنّ ذهب الجزاءُ ولم يكن من مواضعه، الا ترى انّك لو جئت بإنْ ومتى، تريد إنّ إنْ وإنّ متى، كان محالاً، فهذا دليلٌ على انّ الجزاء لا ينبغي له انْ يكون ها هنا بمن وما وأين فإنْ شغلت هذه الحروف بشيء جازيت)[1].

أقول:

أولاً: وضح لنا أنّ أسماء الشرط معمولة لفعل الشرط، أو ما يتصل به وبالابتداء إذا كان اسم الشرط في موضع مبتدأ، فإذا دخل على اسم الشرط عامل آخر كـ (إنّ) وأخواتها، أو كان أو إحدى أخواتها أو حرف جرّ،خرجت هذه الأسماء عن العمل، فلا يُجازى بها ولا يجزم ما بعدها، وذلك نحو قولك:

إنّ مَن يكرمني أكرمْهُ، فقد عملت (إنّ) في (من) فبطل عمل (من).

و– كان مَنْ يكرمني أكرمُهُ، بإعمال (كان) في (من)، وإبطال عمل (من).

و– ليس من ينكرني أنكره، بإعمال (ليس) في (من) وإبطال عمل اسم الشرط وفي كلّ هذه التراكيب تكون (مَنْ) اسم موصول صلته ما بعده.

ثانياً: ويعلل سيبويه لإبطال عمل اسم الشرط بقوله: (لأنّك أعملت كان وإنّ) فيها، وليس من الجائز أنْ تبقى كان أو إنّ، أو ليس، أو غيرها من العوامل من غير معمولات، ولابُدَّ من إعمالها، ولـمّا عملت في (من) وغيره من أسماء الشرط كـ (ما) و(أيّ) بطل أنْ يجازي بها أو تعمل الجزم في المضارع بعدها.

ثالثاً: والدليل على خروج هذه الأسماء عن دائرة الجزاء أنّه لا يمكن أنْ يتموضع بدلاً منها ما يستعمل للشرط من الألفاظ كـ(إنْ)، فلا يقال: (إنّ إنْ) و(إنّ متى ...).

---

[1] سيبويه: 3/ 71-72.

رابعاً: وإذا أردنا المجازاة بـ(من) و(ما) و(أيّ) وغيرها من أسماء الشرط لابدّ من جعلها عاملةً فيما بعدها لا معمولة لغيرها من العوامل الرافعة أو الناصبة، أو الجارة.

قال سيبويه – رحمه الله–:

(فمن ذلك قولك: إنه من يأتنا نأته، وقال جل وعز: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [من سورة طه:74]، وكنت من يأتني آته، وتقول: كان مَنْ يأته يعطه، وليس من يأته يُحبِبْهُ، إذا أضمرت الاسم في (كان) أو في (ليس) لأنه حينئذٍ بمنزلة: لستُ، وكنتُ، فإنْ لم تضمر فالكلام على ما وصفنا، وقد جاء في الشعر إنَّ من يأتني آته، قال الأعشى:

إنَّ مَــنْ لام في بــني بنــت حَــسَّا ... نَ أَلُمْــهُ وأعــصِهِ في الخطــوبِ

وقال أمية بن أبي الصلت:

ولكــنَّ مَــن لا يلــقَ أمــراً ينوبُــهُ ... بعدّتــه ينــزلْ بــه وهــو أعــزلُ

فزعم الخليلُ أنه إنّما جازى حيث أضمر الهاء، وأراد إنّه ولكنّهُ، كما قال الراعي:

فلــو أنَّ حَــقُّ اليــومَ مــنكم إقامــةً ... وإنْ كــان سَــرْحٌ قــد مـضى فتَـسرَّعا

أراد: فلو أنّه حَقُّ اليومَ، ولو لم يرد الهاء كان الكلامُ محالاً)[1].

---

[1] سيبويه: 3/ 72-73.

أقول:

أولاً: إذا تقدم الجملة المتضمنة أحد أسماء الشرط، عاملٌ عمل في غير اسم الشرط هذا، أيّ انشغل بمعمول آخر، جاز أنْ يقع اسم الشرط للمجازاة وعمل الجزم فيما بعده من فعل، ومن ذلك قولك:

إنّه من يكرمْنا نكرمْهُ، فقد انشغل (إنّ) بالضمير المتصل وصار (من) جزاءً عمل فيما بعده الجزم، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [من سورة طه: 74]. فقد انشغل (إنّ) بالضمير المتصل اسماً له، وعمل (من) الجزم فيما بعده وكذا الأمر في نحو قولك:

كنتُ مَنْ يكرمني أكرمْه.

و- كانَ مَنْ يكرمْه يزدْ له.

و- ليس من يكرمه يُحبِبه.

كلّ ذلك بإضمار معمول بعد (كان) و(ليس)، على تقدير: كنتُ، ولستُ، فإذا لم يكن هناك إضمار بطل أنْ يكون اسم الشرط للمجازاة، وصار معمولاً لا عاملاً، ومن ذلك قول الأعشى[1]:

إنَّ مَــنْ لام في بــني بنــت حَــسَّا ... نَ أَلُمْــهُ وأعــصِهِ في الخطــوبِ

والشاهد فيه حذف اسم (إنّ) وهو ضمير الشأن والأمر المقدر، وتقديره: إنّه مَنْ لام .. ألمه.

ثانياً: ومن هذا قول أمية بن أبي الصلت[2]:

ولكــنَّ مَــن لا يلــقَ أمــراً ينوبُــهُ ... بعدّتــه ينــزلْ بــه وهــو أعــزلُ

---

(1) ديوانه، ص 335، وابن يعيش، 3/ 115.

(2) ديوانه، ص46، والسيوطي: شرح شواهد المغني، ص 239.

فقد انشغل (لكنْ) بضمير شأن مقدّر، فصارت (من) للجزاء.

والمعنى: من لم يستعد لنائبات الزمان لم يستطع تحمل عبئها إذا وقعت عليه.

ومثل هذا قول الراعي النميري (ت 90هـ)[1]:

فلـو أنْ حُـقَّ اليـومَ مـنكم إقامـةٌ   وإنْ كـان سَـرْحٌ قـد مـضى فتـسرّعا

والشاهد فيه جعل اسم (أنْ) ضمير شأن محذوف، وتقديره: فلو أنّه حقّ اليوم منكم إقامةٌ، ومن غير تقدير ضمير الشأن بعد أن يكون الكلام محالاً، لأنّ (أنْ) بحاجة إلى اسم وخبر.

تخفيف أنْ وإعمالها في مضمر

قال سيبويه – رحمه الله–:

(وتقول: قد علمتُ أنْ مَن يأتني آته، ومَنْ قبل أنّ أنها هنا فيها إضمارُ الهاء، ولا تجيء مخففةً هاهنا إلاّ على ذلك، كما قال، وهو عديّ بن زيدٍ:

أكاشِـرُ هُـو أعلـمُ أنْ كلانـا   علـى مـا سـاءَ صـاحبَهُ حـريصُ

ولا يجوز أنْ تنوي في كان وأشباه كان علامة إضمار المخاطب ولا تذكرها، ولو قلت: ليسمن يأتك تُعطه، تريد: لستَ، لم يجز، ولو جاز ذلك لقلت: كان من يأتك تُعطه، تريد به: كنتَ، وقال الشاعر، الأعشى:

في فِتيـةٍ كـسُيوف الهِنـد قـد علمـوا   أنْ هالِـكٌ كـلُّ مَـنْ يَحفَـى ويَنْتَعِـلُ

فهذا يريد معنى الهاء.

---

(1) ديوانه، ص 186، والشنتمري: 1/ 439.

ولا تخفف أنْ إلاّ عليه، كما قال: قد علمتُ أنْ لا يقولُ ذاك، أيْ أنّه لا يقولُ، وقال عزوجل: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [من سورة طه: 89]، وليس هذا بقويٍ في الكلام كقوة أنْ لا يقولُ، لأنَّ لا عوضٌ من ذهاب العلامة. ألا ترى أنّهم لا يكادون يتكلمون به بغير الهاء، فيقولون: قد علمتُ أنْ عبدُالله منطلقٌ)[1].

أقول:

أولاً: من إضمار المعمول قولك: قد علمتُ أنْ من يأتني آته. فقد خففت (أنْ) واسمها ضمير شأن محذوف، ولذلك كانت (من) للجزاء والجزم، لأنَّ ما قبلها من عامل قد انشغل في المعمول وخرجت هي من تأثيره النحوي. وعلى هذا قول عدي بن زيد (ت نحو 35ق.هـ)[2]:

أكاشِـرُ هُـو أعلـمُ أنْ كلانـا ... علـى مـا سـاءَ صـاحِبَهُ حـريصُ

فقد أضمر اسم (أنْ) المخففة من الثقيلة بجعله ضمير شأن مقدّر، وابتدأ ما بعدها على نيّة إثبات الضمير.

وأكاشره: أضاحكه.

ثانياً: ومن إضمار اسم (أنْ) المخففة من الثقيلة وهو ضمير شأن وأمر قول الأعشى[3]:

في فِتيةٍ كسُيوف الهِنْد قد علموا ... أنْ هالِكٌ كلُّ مَنْ يَحفَى ويَنْتَعِلُ

بجعل اسم (أنْ) المخففة ضمير شأن مقدّر.

---

(1) سيبويه: 3/ 73-74.

(2) ينظر: المبرد، 3/ 241، والأنباري: الإنصاف: المسألة (35)، وابن يعيش، 1/ 54، والبيت منسوب في حماسة البحتري لعمرو بن جابر الحنفي، ينظر: البحتري: الحماسة، ص 18.

(3) ديوانه: ص 59، وينظر: المبرد، 3/ 9، والبغدادي، 3/ 547.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [من سورة طه: 89]، فأنْ مخففة من الثقيلة عاملة، واسمها ضمير شأن مقدّر وخبرها جملة: (لا يرجعُ إليهم قولاً).

ثالثاً: وهذا الذي يضمر بعد (أنْ) المخففة لا يجوز إجراؤه بعد (كان) و(ليس) لأنهما يعملان في لفظ محلّه الرفع، وهو التاء المتحركة التي لابُدّ من ذكرها متصلة، ولا يجوز حذفها لأنّها بمنزلة الفاعل في نحو: أكرمتُ، وعدلتُ والفاعل لا يحذف، وعلامة الفاعل المخاطب بعض صيغة الفعل، فلو حذفت التاء المتحركة بقيت (كان) و(ليس) من غير اسم، فلا يقال: كن من يكرمُك تكرمْهُ، ولا: ليس من يكرمُك تكرمه.